المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التقرير الفصلي
ونصف السنوي إلى
كونجرس الولايات المتحدة

[30 تموز / يوليو 2012]

(القانون العام 106-108 و452-95، بصيغته المعدلة)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يُسعدني أن أقدم هذا التقرير ربع السنوي الرابع والثلاثين إلى الكونغرس الأمريكي وإلى وزيري الخارجية والدفاع.

في 23 يوليو/تموز حدثت الهجمات في معظم المدن الكبرى في العراق لتقتل ما يزيد على 100 شخص فيما يُعد أكثر أيام العنف دموية في العراق منذ عام 2010. حدثت هذه الهجمات خلال فترة اتسمت بالاضطراب السياسي. في هذا الربع، قاد ائتلاف كبير من القادة السياسيين العراقيين، بقيادة رئيس حكومة إقليم كردستان السيد مُسعد بارزاني، ورئيس الوزراء السابق السيد عياد علوي، جهوداً لإقالة رئيس الوزراء الحالي السيد نوري المالكي من منصبة. توقفت هذه الجهود عندما تراجع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر عن دعمهم – على الأقل في الوقت الراهن.

وحيث أنه من المتوقع أن يزداد الاقتصاد العراقي بنسبة 11% هذا العام، فسيظل الاقتصاد العراقي واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. سيطر قطاع النفط العراقي على التجارة الوطنية، ليوفر ما يزيد على 90% من الميزانية الوطنية التي تقدر تقريباً بـ 100 مليار دولار. وصل متوسط إنتاج النفط إلى متوسط 2.93 مليون برميل في اليوم في شهري إبريل ومايو، ووصلت الصادرات إلى متوسط 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى هذا الربع السنوي الكامل. وكان كلا المتوسطين في أقصى مستوياتهما فيما بعد العام 2003. ولكن بدأت صادرات النفط في الانخفاض في شهر يونيو، وقد كان ذلك جزئياً بسبب مشكلات في البنية التحتية، مع التأكيد على حاجة حكومة العراق (GOI) على المضي قدماً سريعاً في التحديثات المخططة إذا كانت تأمل في الحفاظ على التوسع القوي.

استمرت بعثة الولايات المتحدة في العرق في "الوصول إلى الحجم الصحيح" عبر التقليص. وأشارت وزارة الخارجية (DOS) إلى أنه كان يعمل 1,235 مواطن مدني حكومي أمريكي في العراق حتى 30 يونيو، وهو ما ينخفض بمقدار 10% عن الربع السنوي السابق. كما انخفض أيضاً عدد المتعاقدين. وفقاً لبيانات وزارة الدفاع (DOD)، فقد انخفض عدد الموظفين العاملين لدى متعاقدي الحكومة الأمريكية أو الممنوحون من 16,973 موظف في 1 أبريل إلى 12,477 في 2 يوليو، وهو انخفاض مقداره 26%.

خفضت وزارة الخارجية (DOS) بحكمة من نطاق وحجم برنامج تطوير الشرطة (PDP) في هذا الربع السنوي، وجاء ذلك استجابة للطلبات العراقية. وبما يتصل بهذه النقطة، فقد نشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية التدقيق الثالث لبرنامج تطوير الشرطة (PDP)، ليؤكد على تحديد دعم حكومة العراق للبرنامج على النحو الذي تتصوره وزارة الخارجية (DoS). ومن الإشارات إلى التخفيضات الجارية، أشار مكتب وزارة الخارجية للهيئات الدولية وشئون تنفيذ القانون (INL) إلى أنه عليه تخفيض مقدار الأموال المخصصة لبرنامج تطوير الشرطة (PDP) للسنة المالية 2012 من 171 مليون دولار إلى 76.3 مليون دولار. كما أوقف أيضاً مكتب وزارة الخارجية للهيئات الدولية وشئون تنفيذ القانون (INL) عمليات برنامج تطوير الشرطة (PDP) في البصرة وقام بإخلاء جميع المستشارين الشرطيين من ملحق كلية شرطة بغداد، والذي كان المحور الرئيسي للبرنامج.

بالإضافة لتقرير برنامج تطوير الشرطة (PDP)، أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ثلاثة عمليات تدقيق أخرى لهذا الربع السنوي:

- **دعوى أموال العام المالي 2011 المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).** حتى أواخر يونيو، تم إيداع أو التعهد بإيداع مبلغ 765.33 مليون دولار تقريباً كجزء من مبلغ 1.15 مليار دولار في أموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 لشراء معدات وإجراء تدريبات لقوات الأمن العراقية. كما أشارت وزارة الدفاع إلى أنها تنوي الالتزام بدفع المبالغ المتبقية الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 قبل نهاية العام المالي. فإذا فعلت ذلك، فسيكون على وزارة الدفاع إعلام الكونجرس بأن حكومة العراق تتخذ الخطوات الضرورية للتأكيد على أنه سيتم الاحتفاظ بالمشتريات التي تم تمويلها من صندوق قوات الأمن العراقية.
- **مراجعات الوكالات الأمريكية لأنظمة عمل المتعاقدين.** في هذه المراجعة ستقوم هيئة عمليات تدقيق عقود الدفاع وهيئة إدارة عقود الدفاع بمراقبة أربعة أنظمة عمل أساسية يستخدمها متعاقدي وزارة الدفاع العاملين في العراق. وقد وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن حكومة الولايات المتحدة قد راجعت جميع الأنظمة الأربعة لـ 5 متعاقدين من بين 35 متعاقداً مشمولين في العينة.

• **عملية التدقيق القضائي النهائي.** وفقاً للشهادات أمام الكونغرس للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد عملية التدقيق القضائي النهائي، فقد لخص هذا التقرير كيف أن أعمال مراقبة المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد وجدت نقاط ضعف خطيرة في توجيه حكومة الولايات المتحدة لأموال إعادة إعمار العراق، وبذلك تضع مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب في خطر التعرض للإهدار، أو إساءة الاستخدام، أو السرقة.

شملت إنجازات التحقيق لهذا الربع السنوي:

• إدانات الرقيب من الدرجة الأولى في الجيش الأمريكي ومساعدة على دوره في توجيه قرابة 24 مليون دولار في عقود مقابل رشاوى بمبلغ 17,000 دولار.
• حجة إدانة المواطن البريطاني بتهم دفع حوالي 1 مليون دولار في رشاوى غير قانونية.
• الحكم على مُقدم الجيش الأمريكي المتقاعد بالسجن ثلاثة سنوات وخمسة أشهر وغرامات مالية قدرها 250,000 دولار لقبول رشاوى مقابل المساحة في منح عقود حكومية على نحو غير صحيح.
• الحكم على متعاقد الحكومة الأمريكية السابق بالسجن عامين، وقضاء ثلاثة أعوام تحت الإشراف بعد الإفراج عنه، وغرامات مالية قدرها 160,000 دولار للتآمر على سرقة مولدات الحكومة الأمريكية.

مع 97 تحقيق فعال حتى منتصف شهر يوليو، استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق وشركائه في التحقيقات في متابعة المزاعم الخاصة بالإساءات الجنائية لاستخدام أموال إعادة إعمار العراق.

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريره الخاص الثاني لهذا الربع السنوي، تحت عنوان "الخسائر البشرية لإعادة الإعمار والاستقرار أثناء عملية تحرير العراق". أشارت الدرسة إلى أول مرة حاولت فيها وكالة أمريكية حساب عدد الأفراد العسكريين الأمريكيين، والمدنيين الأمريكيين، والعراقيين، ومواطني الدول الأخرى الذين ماتوا أثناء عمليات تحقيق الإستقرار وإعادة الإعمار (بخلاف القتال) في العراق. وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن هناك 719 فرداً على الأقل قد لقوا مصرعهم أثناء المشاركة في بعثات إعادة الإعمار بدءاً من 1 مايو 2003، وحتى 31 أغسطس 2010؛ 318 مواطنين أمريكيين (264 عسكريين و 54 مدنيين)، و 271 عراقيين، و 111 من مواطني الدول الأخرى، و 19 آخرين. بالتأكيد هذه الإجماليات منخفضة بسبب انخفاض التسجيل الدفتري الجيد.

سيعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير ربع سنوي آخر في أكتوبر، إلى جانب ثلاثة عمليات تدقيق أخرى، وفي يناير 2013، سنصدر تقرير متوج رئيسي مع عمليتي تدقيق نهائيتين، وبذلك نعين نهاية التسعة سنوات بمثابة كلب الحراسة في العراق لدافعي الضرائب الأمريكيين. لا يزال هناك الكثير من الأعمال بانتظار إتمامها، كما أشكر العاملين المحترفين والمنتجين على التزاماتهم الجماعية على المثابرة والعمل الدءوب في بعثتنا حتى إتمامها.

مع خالص التقدير والاحترام،

ستيوارت دبليو بوين جونيور،

مُلخص أداء المفتش العام لإعادة إعمار العراق
حتى تاريخ 30 يوليو/تموز 2012

عمليات التدقيق	التراكمي	الأشهر 12 الأخيرة
التقارير الصادرة	214	20
التوصيات الصادرة	482	9
الوفورات المحتملة إذا ما نفذت الوكالات توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق		
تحسين استخدام الأموال (بملايين الدولارات)	$973.62	$387.00
للعمالة فيها بالتكاليف التي شكك المفتش العام لإعادة إعمار	(بملايين الدولارات)	$4.85

عمليات التفتيش[1]		
تقييمات المشاريع الصادرة	170	–
التقييمات المحدودة الصادرة من الموقع	96	–
تقييمات صور الأقمار الصناعية	923	21

التحقيقات		
التحقيقات التي تمت مباشرتها	612	53
التحقيقات التي أغلقت أو أحيلت	509	61
التحقيقات الجارية	97	97
الاعتقالات	38	4
الاتهامات	90	27
الإدانات القضائية	72	18
النتائج ذات الصلة بالأموال النقدية (بملايين الدولارات)	$177.0	$23.1

اتصالات الخط الساخن حتى تاريخ 30 يونيو/حزيران 2012		
البريد الإلكتروني	413	9
الفاكس	18	–
البريد	30	1
الإحالات	26	–
الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق	196	15
الهاتف	83	2
الحضور بصفة شخصية	112	–
مجموع اتصالات الخط الساخن	**878**	**27**

منتجات أخرى		
الشهادات أمام الكونغرس	35	3
تقارير الدروس المستفادة	7	2
تقارير خاصة	2	2
تقارير التقييم	1	–
التقارير ربع السنوية	34	4

[1] أنهت مديرية التفتيش إجراء تقييمات المشروع في 30 أبريل/نيسان 2010.

مُلخص أداء المفتش العام لإعادة إعمار العراق

جدول المحتويات

الجزء 1

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 1
تصاعد أعمال العنف والاضطرابات السياسية 2
بعثة الولايات المتحدة الأمريكية 2
النظام الإداري 5
الأمن وسيادة القانون 8
الاقتصاد 11
رقابة المفتش العام 12

الجزء 2

تمويل إعادة إعمار العراق 17
نظرة عامة على التمويل 18
تمويل الولايات المتحدة 19
التمويل العراقي 24
الدعم الدولي 25

الجزء 3

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق 27
اتفاقية الإطار الاستراتيجي 28
البعثة الأمريكية في العراق 29
البرامج المدنية 36
برامج الدفاع 52
التعاقد 62

الجزء 4

التطورات في العراق 65
النظام الإداري 66
الأمن وسيادة القانون 81
الاقتصاد 92

الجزء 5

رقابة المفتش العام لإعادة إعمار العراق 103
تدقيقات المفتش العام 104
تقارير المفتش العامة 118
تحقيقات المفتش العام 120
الخط الساخن للمفتش العام 135
الموقع الإلكتروني للمفتش العام 136
التحديث التشريعي 137

الجزء 6

رقابة الوكالة الأخرى 145
مقدمة 146
تقارير رقابة الوكالة الأخرى 147
تحقيقات الوكالة الأخرى 149

الهوامش 152
المختصرات والتعريفات 163

* النسخة الكاملة من هذا التقرير ربع السنوي الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق متاحة على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.SIGIR.mil وهذه هي النسخة الرسمية للتقرير، والتي تحتوي على كافة الملحقات والتصحيح.

جدول المحتويات

الملحقات

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا غير مضمونة ضمن النسخة المطبوعة من المنشور.

وهي متاحة على موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإلكتروني www.sigir.mil.

الملحق أ يحتوي على الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لقيام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بإعداد التقارير بموجب المادة 3001 من القانون العام 108-106، بصيغته المعدلة.

الملحق ب يحتوي على الإسنادات الترافقية لمصطلحات الميزانية المرتبطة مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق ج يحتوي على معلومات مفصلة حول صناديق إعادة الإعمار الأمريكية الرئيسية.

الملحق د يضم تقارير عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق هـ يحتوي على قائمة بعمليات التفتيش التي أتمها المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول أنشطة إعادة إعمار العراق.

الملحق و يحتوي على قائمة شاملة بعقود إعادة إعمار العراق المعطلة والممنوعة أو عقود دعم الجيش في العراق والكويت.

الملحق ز يقدم ملخصات حول عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة والجارية حول برامج وأنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى.

الملحق س يحتوي على قائمة بعمليات التدقيق المنجزة والتقارير والشهادات حول أنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق ووكالات تدقيق الحكومة الأمريكية الأخرى.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تصاعد أعمال العنف والاضطرابات السياسية 2

بعثة الولايات المتحدة الأمريكية 2

النظام الإداري 5

الأمن وسيادة القانون 8

الاقتصاد 11

رقابة المفتش العام 12

الجزء

1

تصاعد أعمال العنف والاضطرابات السياسية

في 23 يوليو/تموز 2012، أدت الهجمات المنسقة في العراق إلى قتل 100 شخص على الأقل وإصابة عشرات آخرين بجراح – فقد كان أعنف الأيام في العراق منذ ما يزيد على عامين. أتت هذه المذبحة المدمرة في أعقاب يوم واحد بعد هجمات متعددة قتلت ما يزيد على 20 شخصاً، لتستمر الزيادة المطردة في العنف القاتل الذي بدأ في شهر إبريل/نيسان بعد قضاء شهر مارس/آذار في سلام نسبي. وبالرغم من عدم ظهور ادعاءات بالمسئولية عن ذلك، إلا أن أبو بكر البغدادي، الزعيم الظاهري لتنظيم القاعدة في العراق (تحت شعار "دولة العراق الإسلامية")، قد أعلن قبل يومين عن بدء هجوم إرهابي جديد، يهدف على ما يبدو إلى إطلاق سراح المسجونين من تنظيم القاعدة.

وعلى هذه الخلفية من استمرار العنف في دولة تتعرض أيضاً لاضطرابات سياسية، أعلنت وزارة الخارجية عن العديد من التغييرات الهامة بهذا الربع السنوي في حجم ونطاق جهودها في العراق. شمل ذلك إغلاق القنصلية الأمريكية في كركوك، وإيقاف جميع أنشطة برنامج تطوير الشرطة (PDP) في البصرة، ومغادرة جميع المستشارين الشرطيين من أكبر موقع لبرنامج تطوير الشرطة في بغداد، واستمرار تقليص أعداد المدنيين الأمريكيين وموظفي المتعاقدين في العراق.

في أواخر شهر يونيو/حزيران، أعلن وكيل وزارة الخارجية للإدارة بأن البعثة الأمريكية في العراق تقلص حجمها كجزء من "مسار منزلق" تجاه تطبيع أكثر لعمليات السفارة.[1] وفي نهاية شهر يونيو/حزيران، أشارت وزارة الخارجية إلا أن هناك 1,235 من الموظفين المدنيين في الحكومة الأمريكية يعملون في العراق – وهو انخفاض بمقدار 10% عن آخر ربع سنوي. ووفقاً لقاعدة بيانات التعقب المتزامن لما قبل النشر والتشغيل (SPOT) الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية (DOD)، كان هناك 12,477 موظف لدى المتعاقدين والممنوحين الممولين من الحكومة الأمريكية يدعمون أيضاً البعثة الأمريكية في 2 يوليو/تموز – وهو انخفاض مقداره 26% عن 1 إبريل/نيسان.[2]

بينما انخفض عدد الموظفين والمتعاقدين المدنيين، إلا أن تكلفة دعمهم وتأمينهم ظلت مرتفعة[3]. كما أشار القائم بأعمال رئيس المكتب الحكومي المسئول عن الشئون الدولية والتجارة عند مثوله أمام مجلس عموم اللجنة الفرعية في أواخر شهر يونيو/حزيران إلى أن تكاليف الدعم ومصروفات الأمن استأثرت بنسبة 93% من مبلغ 4 مليار دولار تقريباً المخصصة من قبل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع لأعمال عام 2012 في العراق.[4] وبما يتفق مع هذا الاستنتاج، نشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق مؤخرا تقرير التدقيق الثالث لبرنامج

السفير جيمس جيفري، والذي خدم كرئيس البعثة من 5 أغسطس/آب 2010، حتى 31 مايو/نوار 2012، يغادر أرض السفارة في 1 يونيو/حزيران. (صورة من السفارة الأمريكية في بغداد)

تطوير الشرطة والذي وجد أن 95% من الميزانية المخصصة للبرنامج للعام المالي 2013 ستكون مخصصة لأنشطة الدعم والأمن.[5]

حدد القائم بأعمال رئيس المكتب الحكومي المسئول عن الشئون الدولية والتجارة تكاليف الدعم ومصروفات الأمن لتصل إلى حوالي 93% من مبلغ 4 مليار دولار تقريباً والمخصص من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع لعمليات عام 2012 في العراق.

بعثة الولايات المتحدة الأمريكية

قيادة جديدة

في 1 يونيو/حزيران، أصبح السفير روبرت ستيفين بيكروفت هو القائم بالأعمال في بغداد، وذلك في أعقاب رحيل السفير جيمس جيفري. وقبل أن يصبح القائم بالأعمال، خدم السفير بيكروفت كنائب رئيس البعثة منذ شهر يوليو/تموز 2011. وفي وقت سابق من حياته المهنية، شغل بيكروفت مناصب في المملكة العربية السعودية، وسوريا، وخدم كرئيس البعثة في الأردن.[6]

تمويل وموظفي إعادة الإعمار

منذ عام 2003، خصصت الولايات المتحدة وأتاحت 60.45 مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق.[7] يُمثل ذلك انخفاضاً بمقدار 0.66 مليار دولار عن ما أشار إليه المفتش العام لإعادة إعمار العراق في أبريل/نيسان 2012،في الغالب نشأ ذلك من تخفيض مبلغ 370 مليون دولار من حساب المكتب الدولي لشئون المخدرات وتنفيذ القانون (INCLES) وتخفيض مبلغ 345 مليون دولار لإعادة التخطيط عن العام المالي 2011 من صندوق قوات الأمن العراقية[8] (ISFF). في 30 يونيو/حزيران، تم التعهد بمبلغ 52.80 مليار دولار من إجمالي مبلغ 60.45 مليار دولار، وتم إنفاق مبلغ 51.08 مليار دولار.[9]

تم توفير أكثر من 85% من برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار عبر خمسة صناديق تمويل رئيسية هي: صندوق إغاثة

الجدول 1.1
أوضاع صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد والصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون في السنة المالية 2011 والسنة المالية 2012 حتى تاريخ 30/6/2012
بملايين الدولارات

الصندوق	FY	المخصصة	الملتزم بها	النفقة	غير الملتزم بها	الالتزامات غير المنفقة
صندوق قوات الأمن العراقية	2011	1,155.0	720.3	613.0	434.7	107.3
	المجموع الفرعي	**1,155.0**	**720.3**	**613.0**	**434.7**	**107.3**
صندوق دعم الاقتصاد	2011	325.7	247.5	39.1	78.2	208.4
	2012	299.4	–	–	299.4	–
	المجموع الفرعي	**625.1**	**247.5**	**39.1**	**377.6**	**208.4**
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون	2011	114.6	88.7	57.8	25.8	30.9
	2012	129.6	20.0	4.1	109.6	15.9
	المجموع الفرعي	**244.2**	**108.7**	**62.0**	**135.4**	**46.8**
الإجمالي		**2,024.3**	**1,076.5**	**714.1**	**947.8**	**362.4**

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصادر: NEA-1، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ 28/6/2012؛ رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق الصادر بتاريخ 10/7/2012؛ OUSD (C)، استجابة لطلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ 11/7/2012.

وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وبرنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، والمكتب الدولي لشئون المخدرات وتنفيذ القانون (INCLE)[10]. انتهت جميع الأموال المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، ولكن ظل مبلغ 1.03 مليار دولار متاحاً للالتزامات للأنشطة الجديدة من الصناديق الثلاثة الأخرى.[11] يلخص الجدول 1.1 دعوى المخصصات الأخيرة لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وبرنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، والمكتب الدولي لشئون المخدرات وتنفيذ القانون (INCLE).

وفقاً لوزارة الخارجية (DoS)، فليس هناك سوى 6 موظفين أمريكيين و67 متعاقد يعملون في برامج إعادة الإعمار في العراق. استهدف المفتش العام لإعادة إعمار العراق منذ فترة طويلة هذه الحيلة، حيث أن هذه الإجماليات تستبعد دعم الموظفين، من بين أمور أخرى من بينها، مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I)، وبرنامج تطوير الشرطة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[12] (USAID).

برنامج تطوير الشرطة

في هذا الربع السنوي، أوقف مكتب وزارة الخارجية (DoS) الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون (INL) جميع أنشطة برنامج تطوير الشرطة في البصرة وقام بترحيل جميع مستشاري برنامج تطوير الشرطة (PDP) من مقر التدريب الرئيسي، في ملحق كلية شرطة بغداد. طالبت أحدث خطة للمكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون (INL) لم يتم وضع اللمسات الأخيرة لها بعد. بتوفير إجمالي 36 مستشار (ينقسمون بالتساوي بين بغداد و إربل) – وهو حوالي عُشر الهدف الأصلي والذي كان حوالي 350 مستشار ونصف قوة العمل الحالية التي تصل إلى حوالي 72 مستشار.[13]

وقد انتهى تقييم شهر مايو/آيار والذي قام بإجراؤه وزير

طالبت احدث خطة للمكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ لم يتم (INL) القانون وضع اللمسات الأخيرة لها بعد. بتوفير إجمالي 36 مستشار وهو حوالي عُشر الهدف الأصلي بحوالي 350 مستشار.

مُقابلة المفتش العام لوزير العدل العراقي حسن الشمري في شهر أبريل/نيسان 2012.

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الداخلية العراقي (MOI) إلى أنه ينبغي أن يعمل ببرنامج تطوير الشرطة ما لا يزيد على 12 مستشار في بغداد، كل منهم من الخبراء وعلى درجة عالية من التدريب في مجال معين، مثل القضاء أو الاستخبارات. كما أشار تقرير وزير الداخلية العراقي (MOI) أيضاً إلى أنه قد رفض 55 لقاء طلبها مستشاري برنامج تطوير الشرطة أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2012 ووصف ما يزيد على ربع اللقاءات الأخرى التي تم إجراؤها والتي وصلت إلى 80 لقاء بأنها كانت إما ذات فائدة محدودة أو بدون فائدة على الإطلاق.[14]

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقرير التدقيق الثالث له لبرنامج تطوير الشرطة في هذا الربع السنوي، والذي وجد أنه قد تم بالفعل اعتماد مبلغ 745 مليون دولار في العام المالي 2010 والعام المالي 2011 للبرنامج، وظل على الأقل 118.2 مليون دولار متاحة بدون استخدام. علاوة على ذلك، قرر المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأنه قد تتاح المزيد من الأموال الإضافية مع تقلص حجم البرنامج.[15] للإطلاع على الملخص الكامل لتدقيق برنامج تطوير الشرطة (PDP)، أنظر القسم 5 من هذا التقرير.

مكتب التعاون الأمني العراقي

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، أدار مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) ستة مواقع (بغداد، وبيسمايا، وكركوك، وتكريت، وأم القصر، وتاجي)، وقدم الاستشارات والتدريب للجيش العراقي. كما ينوي نقل جميع هذه المواقع إلى حكومة العراق (GOI) بنهاية عام 2013. كما أن هناك ما يزيد على 58 مليون دولار في التحديثات التي تمولها الولايات المتحدة المخططة أو الجارية في مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي في بيسمايا، وأم القصر، وتكريت.[16]

ركزت بعثة مكتب التعاون الأمني العراقي على شراء معدات أمنية والخدمات ذات الصلة لقوات الأمن العراقية عبر نفقات صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج (FMS) ، وبرنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF):

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): ارتفعت التزامات وتعهدات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للعام المالي 2012 بمقدار 124% عن آخر ربع مالي لتصل إلى ما يزيد على 765 مليون دولار. وبالنسبة للأموال المتبقية في صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 والتي لم يتم الالتزام أو التعهد بها بعد، فإن مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) يخطط لـ 14 عملية شراء، بما يشمل دعم لوجستيات الطائرات، والمركبات المدرعة، ونظام الاستطلاع والمراقبة.[17] كما ستنتهي صلاحية آية أموال لم يتم التعهد بها بحلول 30 سبتمبر/أيلول، ولكن يخطط مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) بالالتزام بجميع الأموال المتبقية لصندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011.[18]

- المبيعات العسكرية الأمريكية FMS. حتى 30 يونيو/حزيران، فقد قدم برنامج المبيعات العسكرية الأمريكية FMS 453 دعوى منفصلة تقدر قيمتها بمبلغ 11.96 مليار دولار، مولت حكومة العراق (GOI) 206 دعوى المبيعات العسكرية الأمريكية FMS، تقدر قيمتها بمبلغ 9.00 مليار دولار، ومولت الولايات المتحدة 247 دعوى تُقدر قيمتها بمبلغ 2.96 مليار دولار19 وقد شملت أكبر ثلاثة حالات المبيعات العسكرية الأمريكية FMS تم إنهائها في هذا الربع السنوي شراء أنظمة الدفاع الجوي ومعدات الدعم 0105.2 مليون دولار)؛ 6 دبابات M1A1، و8 مركبات استعادة دبابات، ومعدات الدعم المصاحبة لها (68 مليون دلوار)؛ وذخيرة الأسلحة الصغيرة (33.8 مليون دولار).[20]

- تمويل الجيش الأجنبي (FMF). حتى 30 يونيو/ حزيران 2012، لم يتم إتاحة أي جزء من مبلغ 850 مليون دولار المخصصة لتمويل برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) للعام المالي 2012 إلى مكتب التعاون الأمني العراقي[21] (OSC-I).

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق ثالث تقاريره لتدقيق برنامج تطوير الشرطة (PDP) لهذا الربع السنوي، والذي وجد أنه قد تم بالفعل اعتماد 745 مليون دولار في العام المالي 2010 والعام المالي 2011 وتم تخصيصها بالفعل للبرنامج، وقد ظل على الأقل مبلغ 118.2 مليون دولار متاحة بدون استخدام.

التغييرات الرئيسية في المنشآت الأمريكية

من بين التغييرات الرئيسية التي أعلنتها البعثة الأمريكية في هذا الربع السنوي:[22]

- الرغبة في نقل تحويل سيطرة حكومة العراق على "ازدهار" بملحق السفارة بحلول نهاية العام 2013 ("ازدهار" هي قاعدة عسكرية أمريكية سابقة في المنطقة الدولية التي تضم عدد كبير من موظفي المتعاقدين).

رئيس الوزراء المالكي يترأس اجتماع مجلس الوزراء في محافظة ذي قار في شهر يونيو/حزيران 2012. (صورة من حكومة العراق)

- إغلاق القنصلية في كركوك بحلول نهاية شهر يوليو/تموز (سيتم أيضاً إغلاق موقع مكتب التعاون الأمني العراقي المجاور له بحلول شهر سبتمبر/ايلول).
- إعادة ملحق كلية الشرطة في بغداد إلى حكومة العراق في أواسط شهر ديسمبر/كانون الأول، بعد إنفاق حوالي 108 مليون دولار لتحسينه لاستخدامه كموقع رئيسي لبرنامج تطوير الشرطة.
- طلبات تقديم العقود للتحديثات وساعة النطاق لمقر السفارة في بغداد (من المُقدر أن يتكلف 60 مليون دولار – 80 مليون دولار).

النظام الإداري

جهود إقالة رئيس الوزراء: الجوانب القانونيةوالسياسية

بموجب المادة 61 من الدستور العراقي، فإن الرئيس العراقي طالباني يحوز السلطة التقديرية ليطلب من مجلس النواب (CoR) إجراء تصويت لسحب الثقة من الحكومة الحالية في أي وقت. بدلاً من ذلك، يمكن لـ 65 عضو من مجلس النواب الدعوة لإجراء تصويت سحب الثقة، ولكن عليهم أولاً تأمين دعم 25 عضو لاستجواب رئيس الوزراء رسمياً عن أداؤه أمام مجلس النواب. في أياً من الحالتين، إذا قامت الأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء (163 عضو من بين 325 عضو) بالتصويت باستبعاد رئيس الوزراء، تسقط الحكومة بالكامل. ووفقاً للمادة 76 من الدستور، عندها يقوم الرئيس بدعوة رئيس أكبر تحالف حزبي في مجلس النواب لتشكيل وزارة جديدة.[23]

في الاجتماع السري الذي انعقد يوم 28 أبريل/نيسان في أربيل، أعد رئيس حكومة إقليم كردستان (KRG) السيد بارزاني، وزعيم الكتلة العراقية عياد علاوي، والمتحدث باسم مجلس النواب أسم النجيفي، ومقتدى الصدر، مسودة لخطاب مشترك يطالب رئيس الوزراء بالعمل لمعالجة تسعة نقاط محددة في خلال 15 يوماً، وإلا سيبدءون في تقديم مذكرة سحب الثقة. تم تقديم الخطاب إلى رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، رئيس تحالف الشيعة الوطني. ومن بين أمور أخرى، طالب الخطاب بـ:[24]

- تنفيذ اتفاقية أربيل (اتفاق مشاركة السلطة الغير منشور والذي أدى مؤخراً لفوز رئيس الوزراء بولاية ثانية في أواخر عام 2010).
- وإنهاء تركيز السلطة في يد رئيس الوزراء.
- الاحتفاظ بحقوق اللجان المستقلة (مثل اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، أو IHEC).
- الإدارة الغير سياسية لقوات الأمن العراقية.
- فرض حد ثنائي الأجل لمنصب رئيس الوزراء.

انقضت الفترة الزمنية بطول 15 يوماً المذكورة في الخطاب في أواسط شهر مايو/أيار بدون استجابة موضوعية. يوفر الشكل 1.1 الإطار الزمني لهذه الأحداث إلى جانب الأحداث السياسية الرئيسية الأخرى في هذا الربع السنوي.

في شهر مايو/أيار ويونيو/حزيران، حاول خصوم رئيس الوزراء – بقيادة رئيس حكومة إقليم كردستان برزاني، والعراقية

اجتماع أواخر شهر إبريل/نيسان لرئيس حكومة إقليم كردستان مسعد برزاني (على اليمين)، ورئيس حكومة العراق جلال طالباني (على اليسار)، ورجل الدين مقتدى الصدر (في الوسط) في أربيل لمناقشة الوضع السياسي في العراق، بما يشمل الخلافات التي لم تحل بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق. (صورة في حكومة إقليم كردستان)

علاوي، جمع 163 توقيع لأعضاء مجلس النواب على خطاب غير ملزم للرئيس طالباني لدعم سحب الثقة من الحكومة الحالية.

ووفقاً للتقارير، فقد أمنت هذه الجهود دعم حوالي 150 عضو من أعضاء مجلس النواب ولكنها فشلت في جمع 163 توقيع. جزئياً، أتت هذه الجهود على نحو غير كاف بسبب قيام العديد من أعضاء العراقية، والذين فازوا بـ 91 مقعد في انتخابات مارس/آذار 2010، إما انشقوا عن الكتلة الحزبية، أو تعهدوا علانية بدعم رئيس الوزراء. وبالتبعية وفي أوائل يونيو/حزيران أصدر الرئيس طالباني بياناً مشيراً إلى أنه لن يقوم بالدعوة للتصويت على سحب الثقة لأن المؤيدين لهذه الخطوة أخفقوا في إثبات الدعم الكافي في مجلس النواب.[25]

وفي أواخر يونيو/حزيران، عندما اجتمع مجلس النواب مرة أخرى بعد فترة راحة لمدة سبعة أسابيع، تحول بعض حلفاء رئيس الوزراء إلى الهجوم عليه، وشنوا حملة لاستجوابه وعزل المتحدث الرسمي النجيفي. وفي هذه الأثناء، استمر خصوم رئيس الوزراء في السعي وراء إقالته عبر وسائل قانونية بديلة كدعوته للمثول أمام مجلس النواب للإجابة على الأسئلة، الأمر الذي يمكن أن يستتبعه تصويت سحب الثقة.[26]

وفي تصريح تم تناقله على نطاق واسع في أوائل شهر يوليو/تموز، تساءل الصدر عما إذا كانت إقالة رئيس الوزراء من منصبه سيتسبب في المزيد من المشكلات التي سينبغي حلها. في السابق، تناوب بين انتقادات لاذعة لرئيس الوزراء وبيانات مُصاغة بعناية أكبر بشأن الحاجة إلى الإصلاحات.[27]

في أواسط شهر يوليو/تموز، أعد العديد من المنافسين السياسيين لرئيس الوزراء، بقيادة رئيس الوزراء السابق الجعفري لجنة للنظر في الحلول الوسط لبعض من الدعاوى الرئيسية التي أثارت الأزمة، بما يشمل الافتقار إلى وزراء أمن دائمين، ونطاق سلطان رئيس الوزراء.[28]

الرأي العام العراقي

على الرغم من المناورات السياسية الجارية، وجد استطلاع تم إجراؤه برعاية الولايات المتحدة في شهر إبريل/نيسان أن 48% من العراقيين ينظرون إلى الدولة على أنها تتجه في الاتجاه الصحيح، ليرتفعوا من 37% في خريف 2011. كانت الزيادة أكثر وضوحاً في الجنوب الشيعي الكبير، وهو موطن العديد من داعمي رئيس الوزراء. وهناك، 65% من السكان الذين تم استطلاع آراؤهم قالوا بأن العراق تتجه في الاتجاه الصحيح، ليرتفعوا من نسبة 42% في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011. وعلى النقيض، 54% من المستجيبين في الغرب السني في معظمه (انخفاضاً من 68% في أكتوبر/تشرين الأول 2011) و64% من المستجيبين في إقليم كردستان (ارتفاعاً من 40% في أكتوبر/تشرين الأول 2011) قالوا بأن العراق تتجه في الاتجاه الخاطئ.[29]

كان المستفيد الأوحد من هذه النتائج الإيجابية إلى حد ما هو رئيس الوزراء المالكي، والذي وصل تصنيف الموافقة على وظائفه المنعقد في إبريل/نيسان إلى 53% ليرتفع من 34% في خريف 2011.

من بين المقترعين من الشيعة العراقيين، رأى 66% منهم رئيس الوزراء بعين الرضا، مقابل 14% فقط من العرب السنيين و5% من الأكراد. كانت أعداد الموافقة على رئيس

كان أحد المستفيدين هو رئيس الوزراء المالكي، والذي وصل تصنيف الموافقة عليه إلى 54% في شهر أبريل/نيسان، ليرتفع من 34% في خريف 2011.

الشكل 1.1

الأحداث السياسية الرئيسية، 15/4/2012 – 10/7/2012

المصدر: تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمستندات مفتوحة المصدر باللغة الإنجليزية والعربية، 4/2012 – 7/2012.

الجدول 1.2

الرأي العام عن الشخصيات السياسية العراقية، 4/2012

% من المستجيبين

السياسي	الموافقة عليه	عدم الموافقة عليه
رئيس الوزراء المالكي	52	35
مقتدى الصدر	48	33
رئيس الوزراء السابق الجعفري	33	48
قائد ISCI عمار الحكيم	32	48
قائد العراقية عياد علاوي	31	57
المتحدث باسم مجلس النواب النجيفي	24	50

المصدر: بحث غرينبرج كوينلاند روزنر لأجل NDI، "نقلة كبرى في المشهد السياسي: نتائج الاستبيان الوطني المنعقد في أبريل/نيسان 2012"، 5/2012، صفحة 11، greenbergresearch.com/articles/2763/7272_NDI-Iraq%20-%20April%202012%20National%20Survey%20-%20Presentation.pdf، آخر تسجيل دخول في 14/6/2012

انقسم المستجيبين إلى (45%-45%) عما إذا كانت العراق "ديمقراطية حقيقية"، مع 59% من الشيعة يقولون أنها كذلك، و75% من العرب السنيين و49% من الأكراد يقولون أنها ليست كذلك.

الوزراء أقوى في الجنوب (83%) وفي بغداد (57%)، مع سيطرة عدم الموافقة على أداؤه في الغرب السني بما يزيد على اثنان إلى واحد والشمال الكردي بحوالي تسعة إلى واحد.[30]

الشكل 1.2

التصورات العراقية للدعاوى الرئيسية، 4/2012

التغير في النسبة المئوية منذ 10/2011

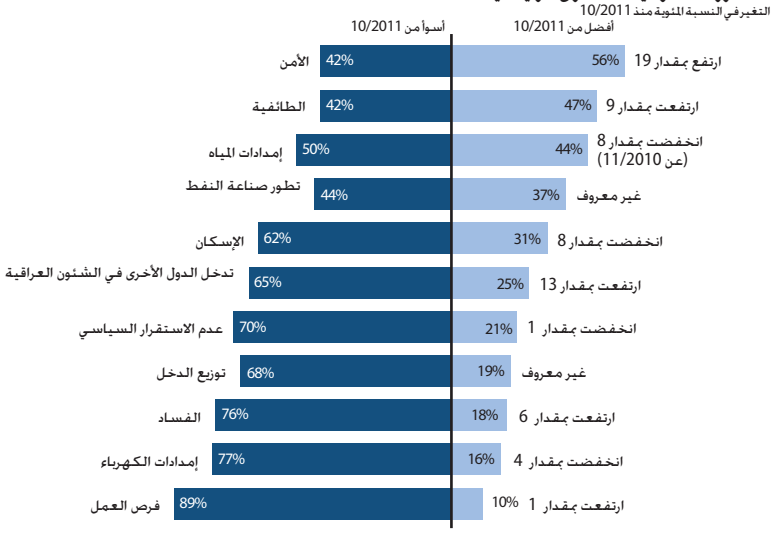

مُلاحظة: الأسئلة بشأن النفط لم يتم طرحها في اقتراع أكتوبر/تشرين الأول 2011، والمرة الأخيرة التي طُرحت فيها الأسئلة بشأن إمدادات المياه كانت في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، لم يشمل الاقتراع إقليم كردستان

نقلة كبرى في المشهد السياسي: نتائج الاستبيان الوطني المنعقد في أبريل/نيسان" NDI، المصدر: بحث غرينبرج كوينلاند روزنر لأجل 2012، greenbergresearch.com/articles/2763/7272_NDI-Iraq%20-%20April%202012%20National%20Survey%20-%20Presentation.pdf، 14/6/2012، آخر تسجيل دخول في 5/2012، صفحة 24.

كما شهد رئيس الوزراء أيضاً قفزة ملحوظة في دعمه لحزب الدعوة من بين الطبقة الدنيا والطبقة العاملة من الشيعة (تشير إليها استطلاعات الرأي بـ "الشيعة الساخطين")، مع إعلان 29% منهم لدعمهم له – ارتفاعاً من 20% في سبتمبر/أيلول 2011 – مقابل 17% من الشيعة الساخطين المعبرين عن دعمهم للصدريين. ومع ذلك، فحوالي 70% من العرب السنيين اعتقدوا أن رئيس الوزراء لديه سلطة قوية للغاية. كما كان نفس الرأي لدى 58% من الأكراد. وانقسم المستجيبين إلى (45%-45%) بشأن ما إذا كانت العراق "ديمقراطية حقيقية" ام لا، مع 59% من الشيعة يقولون أنها كذلك، و75% من العرب السنيين و49% من الأكراد يقولون أنها ليست كذلك.[31] يُقارن الجدول 1.2 معدلات الموافقة على رئيس الوزراء مع هؤلاء القادة السياسيين البارزين في العراق.

شملت النتائج الإضافية للاستبيان:[32]

- 74% من المستجيبين أشاروا إلى أنه من المهم للعراق أن يكون لديها قائد قوي، حتى ولو كان يعني ذلك التخلي عن بعض الحريات.
- إذا انعقدت انتخابات مجلس النواب (CoR) في وقت الاقتراع، كان سيصوت 22% من المستجيبين لرئيس الوزراء من حزب الدعوة (ارتفعت إلى 30% بين المصوتين المحتملين)، و12% لعلاوي من حزب العراقية (أيضاً 12 لدى المصوتين المحتملين)، و10% للصدريين (12% لدى المصوتين المحتملين).
- سيرغب 68% في رؤية كتلة معارضة في مجلس النواب تؤيد بدائل سياسية جديدة.
- عندما طُلب تحديد أكثر المخاوف، قال 55% من المستجيبين التوظيف، وقال 42% الخدمات (الكهرباء والمياه)، وقال 27% الأمن و23% قالوا الفساد.

يوفر الشكل 1.2 بيانات الاقتراع بشأن ما إذا كان العراقيين الذين يعيشون خارج إقليم كردستان يعتقدون بأن مجموعة المؤشرات الرئيسية قد تحسنت أم ساءت منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011.

شبكة الكهرباء الوطنية

سجلت إجمالي إمدادات الكهرباء من الشبكة الوطنية التي تخضع لإدارة حكومة العراق، والتي هي منفصلة عن شبكة حكومة إقليم كردستان، رقماً قياسياً جديداً في هذا الربع سنوي، بمتوسط تقريبي 6,200 ميجا وات – 9% أعلى من الربع السنوي السابق، وبزيادة قدرها 18% على نفس الربع السنوي في العام 2011. نشأ بعض هذه الزيادة من زيادة الواردات من إيران، والتي ارتفعت بنسبة 16% عن الربع السنوي الماضي – و62% عن نفس الربع السنوي في

العام الماضي – إلى حوالي 1,050 ميجا وات.[33] ولكن تلقى الإنتاج المحلي أيضاً تعزيزاً في هذا العام مع إتمام العديد من محطات الطاقة الصغيرة نسبياً، بما يشمل أربعة محطات ديزل بطاقة مجتمعة 900 ميجا وات، والتي تم بناؤها في أقل من عام واحد.[34]

في أواخر شهر يونيو/حزيران، أشرفت وزارة الكهرباء (MOE) على إنشاء محطات طاقة أخرى بقدرة مجمعة 9,000 ميجا وات.[35] وتتوقع أن يزداد مقدار الطاقة الكهربائية المزودة إلى الشبكة الوطنية بمقدار الضعف بحلول شهر أبريل/نيسان 2013. ومن الممكن أن تصبح أحد المحطات تحت الإنشاء، محطة طاقة الزبيدية بقدرة 2,450 ميجا وات في واسط هي أكبر محطات الطاقة في المنطقة. ورغم ذلك، وفي الوقت الحالي يتجاوز الطلب العرض.[36]

أشارت وزارة الكهرباء إلى أن الطاقة التي يتم توفيرها من خلال الشبكة الوطنية قد لبت طلبات المستهلك لمدة 10 ساعات في اليوم فقط في شهر يونيو/حزيران.[37] للمزيد بشأن موقف الكهرباء في العراق، أنظر قسم النظام الإداري.

حقوق الإنسان

تم إصدار ثلاثة تقارير هذا الربع السنوي مما قدم أدلة وافرة على استمرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان التي تعيق انتظام الحياة في العراق. وفي تقريرها القُطري السنوي لحقوق الإنسان، استشهدت وزارة الخارجية بسوء الأحوال في مرافقة الاعتقال بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، والاعتقالات التعسفية، والرقابة على الصحف من بين انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان تحدث في العراق. أضافت وزارة الخارجية قائلة بأن أحد المشكلات الرئيسية في ذلك هو ميل قوات الأمن العراقية للعمل "بحصانة"، مع ندرة معاقبة العاملين بها على انتهاكات حقوق الإنسان.[38] كما أصدرت وزارة الخارجية أيضاً تقرير الإتجار بالأشخاص لهذا الربع السنوي، والذي وجد دليل على حدوث البغاء القسري، والعمالة القسرية للأطفال في العراق.[39] وقد جاء تقرير شهر مايو/أيار من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق مؤكداً على نتائج وزارة الخارجية مستنتجاً أن موقف حقوق الإنسان في العراق لا يزال غير مستقر، وسبب ذلك إلى حد كبير أحداث العنف الإرهابي وعدم كفاية مؤسسات سيادة القانون.[40] للمزيد بشأن حقوق الإنسان في العراق، أنظر قسم النظام الإداري.

الأمن وسيادة القانون

الهجمات

وفقاً للأمم المتحدة، فقد ارتفع عدد الهجمات في العراق بنسبة 36% منذ مارس/آذار (239) حتى يونيو/حزيران (325).41 تسبب عدد من المسلحين في تفجيرات كبرى نتج عنها خسائر كبيرة في الأرواح في هذا الربع السنوي، استهدفت الكثير منها المجتمعات أو التجمعات الشيعية في الأماكن المقدسة الشيعية. في أسوأ أيام العنف في العراق منذ عام 2010، وقع ما يزيد على 30 هجمة منفصلة قتلت ما يزيد على 100 شخص وأصابت ما يزيد على 250 شخص في 23 يوليو/تموز.[47] يوفر الشكل 1.3 معلومات بشأن بعضاً من هذه الهجمات الكبرى لهذا الربع السنوي.

وفقاً للأمم المتحدة، ارتفع عدد الهجمات في العراق بنسبة 36% من شهر مارس/آذار حتى شهر يونيو/حزيران.

الشكل 1.3

الحوادث الأمنية الكبرى المختارة 20/4/2012 – 23/7/2012

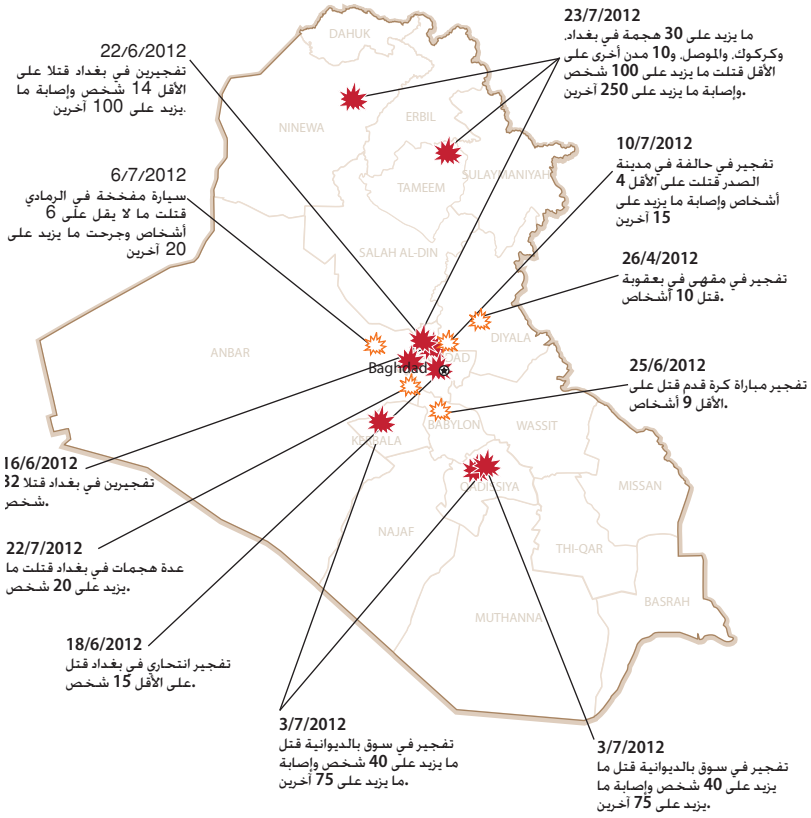

ملحوظة: جميع أعداد الضحايا مستندة على أفضل المعلومات المتاحة.
المصدر: تحليل المفتش العام لمستندات الحكومة العراقية والأمريكية والمعلومات مفتوحة المصدر بالعربية والإنجليزية، 20/4/2012 – 23/7/2012.

التطورات في إقليم كردستان

مقابل الجهود الغير ناجحة التي قام بها رئيس حكومة إقليم كردستان مسعد بارزاني لإقالة رئيس الوزراء نوري المالكي من منصبة، فقد تم تنفيذ العديد من التدابير الإضافية في إقليم كردستان في هذا الربع السنوي، والتي تعتبر ككل وسيلة لزيادة الحكم الذاتي في بغداد. يشمل ذلك:

تأسيس مجلس الأمن القومي لإقليم كردستان (NSC). في أوائل شهر يوليو/تموز، أعلن الرئيس مسعد بارزاني تأسيس مجلس الأمن القومي لإقليم كردستان (KRG NSC)، مع تعيين ابنه، مسرور بارزاني، كرئيس لهذه الهيئة الجديدة. سيشمل هذا المجلس ممثلين من آشيش (وكالة الأمن الوطني للمنطقة)، ومن الاستخبارات العسكرية لإقليم كردستان، ووكالة معلومات إقليم كردستان.[42]

تمرير ميزانية 2012. في أواخر شهر يونيو/حزيران، اعتمد الرئيس بارزاني ميزانية بمبلغ 10.8 مليار دولار لإقليم كردستان، مما أشعل الاحتجاجات في السليمانية، حيث ادعى المحتجين بأن اعتماد هذه الميزانية يفتقر إلى الشفافية. تشمل الميزانية أموال لتعيين 17,000 موظف حكومي إضافي، وقد أمر رئيس وزراء إقليم كردستان بتكوين لجنة خاصة لوضع إستراتيجية لشغل هذه المناصب على وجه السرعة. وبالاتفاق مع بغداد، ادعت حكومة إقليم كردستان أنها تستحق 17% من الميزانية الوطنية للعراق، والتي وصلت إلى 100.1 مليار دولار في عام 2012. وادعى ممثلي حكومة إقليم كردستان بأن بغداد استقطعت مبلغ أكبر من المناسب وفقاً للاتفاقية لدفع مقابل النفقات الاخادية، مما نتج عنه تلقي الإقليم على حوالي 10.7% فقط من ميزانية حكومة العراق لعام 2012.[43]

الاستفادة من ميزات كهرباء إقليم كردستان. تدير حكومة إقليم كردستان شبكة الكهرباء الخاصة بها والمستقلة عن الشبكة الوطنية التي تديرها وزارة الكهرباء في بغداد. وفي شهر يونيو/حزيران، تلقى باقي العراق متوسط حوالي 10 ساعات من الطاقة في اليوم من الشبكة الوطنية التي تديرها بغداد، وهو أقل من نصف معدل الساعات 20-22 ساعة في اليوم المتاحة لسكان إقليم كردستان. تُدار شبكة إقليم كردستان في الأساس عبر ثلاثة محطات مملوكة للقطاع الخاص بقدرة اسمية مجمعة 2,250 ميجا وات. وقد أعلنت حكومة إقليم كردستان في هذا الربع السنوي خططها لبناء رابع محطة كبرى ستضيف 980 ميجاوات أخرى لشبكة إقليم كردستان. على مدار العام الماضي، حاولت حكومة إقليم كردستان الاستفادة من النجاح النسبي لقطاع الكهرباء لفرض تدابير سيطرة إضافية على المناطق المتنازع عليها في محافظات تميم ونينوى. في شهر يونيو/حزيران 2011، بدأت حكومة إقليم كردستان في تصدير الطاقة إلى محافظة تميم (في هذا الربع السنوي بمتوسط 227 ميجا وات)، والتي تضم مدينة كركوك المتنازع عليها. في هذا الربع السنوي، أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها ستستورد الطاقة مرة أخرى من تركيا — بتجديد العقد الذي سمحت حكومة العراق بانتهائه في أوائل عام 2011 — وربط خط النقل هذا بخط آخر يخدم الموصل والمناطق المحيطة بها، مما يشير بوضوح إلى أن أي انقطاع "لن يؤذي سوى سكان الموصل."[44]

تصدير النفط والغاز عبر تركيا. استمر النزاع الدائر بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق على تعويضات صادرات النفط من إقليم كردستان خلال هذا الربع السنوي، حيث لم تقم حكومة إقليم كردستان بتصدير أياً من كمية 175,000 برميل في اليوم والتي التزمت بها في وقت سابق هذا العام. في أواخر مايو/أيار، أعلن وزير الموارد الطبيعية بحكومة إقليم كردستان خطط لبناء أنابيب جديد لتركيا ستشمل مسار للتصدير يتجاوز سيطرة بغداد. ووفقاً لمسئولي حكومة إقليم كردستان، فأول هذه الأنابيب سيصل إلى الحدود التركية بحلول الصيف المقبل، ولكن لم تنتهي الصفقة بعد وستستمر معارضتها بقوة من قبل حكومة العراق. ومع ذلك، وفي أوائل يوليو/تموز، أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها بدأت في تصدير كميات متواضعة من النفط عبر شاحنة صهريج إلى تركيا.[45]

تعزيز العلاقات مع الدول الأجنبية. في شهر يونيو/حزيران، فتحت بولندا قنصلية في أربيل، لتصل بعدد الدول ذات الوجود الرسمي في المنطقة إلى 25 دولة. وفي شهر يونيو/حزيران أيضاً، فتحت حكومة إقليم كردستان مكتب تمثيلي في النمسا. وفي حفل افتتاح المكتب الجديد لحكومة إقليم كردستان في فيينا، أعلنت الحكومة النمساوية أنها ستتبادل ذلك بتأسيس وجود دائم في المنطقة. وفي وقت مبكر في هذا الربع السنوي، افتتحت السويد أيضاً مكتب للسفارة، ومكتب للمجلس التجاري في أربيل. كما تفكر دول أخرى بفعالية في توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع المنطقة بما يشمل جمهورية التشيك، والمجر، وسلوفاكيا. بالإضافة لتعميق علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، أعلنت حكومة إقليم كردستان مؤخرا أنها ستعزز من روابط النقل بدول الخليج. فعلى سبيل المثال، في أواخر شهر مايو/أيار، أعلنت خطوط الطيران القطرية أنها ستبدأ في إرسال رحلات جوية إلى أربيل أربعة أيام في الأسبوع. وبالمثل بالنسبة الإمارات، فقد أعلنت خطوط طيران الإمارات أنها ستحذو حذوها في شهر أغسطس/آب، لتنقل المسافرين إلى أربيل أربعة مرات في الأسبوع. وقد كانت تُسير الإمارات رحلات شحن منظمة للمنطقة منذ شهر فبراير/شباط 2011.[46]

مسئولي حكومة إقليم كردستان مع المسئولين الأتراك يضعون حجر الأساس لتحديث محطة الطاقة في أربيل في يوليو/تموز 2012. (صورة من إقليم كردستان)

الاغتيالات

استمرت القوات المناهضة للحكومة في استهداف العراقيين البارزين بالاغتيالات. فمنذ أواسط شهر أبريل/نيسان وحتى الأول من شهر يوليو/تموز، قتل على الأقل 32 من كبار مسئولي الحكومة العراقية والمواطنين البارزين في اغتيالات واضحة، ليرتفع عدد القتلى من 17 أثناء فترة الثلاثة أشهر بين أواسط شهر يناير/كانون الثاني حتى أواسط شهر أبريل/نيسان. عادة ما يستهدف الإرهابيين مسئولي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، بما يشمل 22 عملية اغتيال في أبريل/نيسان لعمداء الجيش العراقي في بغداد، إلى جانب محاولة فاشلة هددت حياة العقيد وزير الداخلية في بغداد في 14 مايو/آيار.

استمر القتلة أيضاً في حملة الاغتيالات التي استمرت لتسعة سنوات ضد القضاة العراقيين في هذا الربع السنوي. وقتلوا اثنان من القضاة في محافظة نينوى، وأخفقت محاولاتهم في اغتيال العديد من القضاة الآخرين. كما أشار وزير العدل مدحت المحمود إلى المفتش العام في اجتماعهم المنعقد في 30 أبريل/نيسان قائلاً "غير الإرهابيين إستراتيجيتهم من القنابل العادية .. إلى القنابل المثبتة [التي تُزرع في السيارات] ويزرعون القنابل حول منازل أهدافهم."[48] ويقارن الشكل 1.4 بين عدد محاولات الاغتيال الشهرية بعدد المحاولات الناجحة منذ 1 أغسطس/آب 2010، حتى 30 يونيو/حزيران 2012.

للمزيد من المعلومات عن المحاولات الرئيسية في هذا الربع السنوي والمحاولات الناجحة، أنظر قسم الأمن وسيادة القانون.

قوات الأمن العراقية

أعلنت حكومة العراق مؤخراً أن الانتقال الذي تم التخطيط له طويلاً لنقل مسئوليات أمن بغداد من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية سيتم تنفيذها على مراحل على مدار فترة زمنية غير محددة، لتصل في النهاية إلى تحمل وزارة الداخلية لمسئولية الأمن عن حوالي 75% من المدينة. وبموجب هذه الخطة، ستحتفظ وزارة الدفاع بالمسئولية عن المنشآت الرئيسية لحكومة العراق والعديد من المناطق العامة. في أوائل شهر يوليو/تموز، أشار القائم بأعمال وزير الدفاع، صدام الدليمي، إلى أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد لنقل مسئولية الأمن الداخلي ستتم تدريجياً. ففي البداية ستتحمل وزارة الداخلية مسئولية المحافظات التي يتم تقييمها من خلال لجان وزارة الدفاع-وزارة الداخلية بأنها "آمنة"، قبل أن تتحمل في النهاية مسئولية السيطرة على المحافظات التي يتم الحكم عليها بأنها غير مستقرة على نحو أكبر.[49]

تطورات سيادة القانون

الشكل 1.4

اغتيالات كبار المسئولين العراقيين، المحاولات مقابل حالات الوفاة، 8/2010 – 6/2012

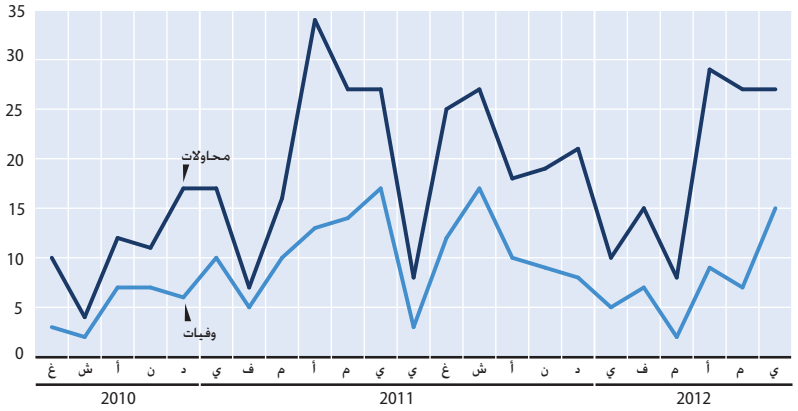

.ملحوظة، قد لا يكون قد تم تسجيل جميع محاولات الاغتيال وحالات الوفاة أثناء الفترة الزمنية المحددة
.المصدر، تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 8/2010 – 6/2012

في شهر مايو/آيار، بدأت في بغداد المُحاكمة التي انتظرها الكثيرون لنائب الرئيس طارق الهاشمي غيابياً، وهو عضو سني في الكتلة العراقية. الهاشمي متهم بالتواطؤ في العديد من عمليات الاغتيال. شهدت المرافعات المبدئية العديد من قرارات القرائن ضد الهاشمي، حيث شهد العديد من الشهود بأنه قام هو أو عملاؤه بالدفع لهم لتنفيذ عمليات قتل في الأعوام 2009 و2011.

وفي أواسط شهر يوليو/تموز، تأجلت الدعوى.

شملت الأحداث القضائية الرئيسية الأخرى في هذا الربع السنوي:[50]

- تبرئة علي موسى دقدوق اللبناني الجنسية من التورط في قتل الأفراد العسكريين الأمريكيين في عام 2007 (ظل دقدوق في السجن العراقي).
- الحكم على المدير العام السابق لوزارة الدفاع بالحبس أربعة سنوات لشراء معدات كشف قنابل غير فعالة من متعاقد بريطاني.
- الحكم على المدير العام لشركة الإنشاءات المملوكة للدولة بالحبس خمسة سنوات للتآمر على إنفاق ما يزيد على 15 مليون دولار من الأموال العامة على أغراض شخصية.
- إصدار تقرير وكالة مكافحة الفساد الرئيسية، لجنة النزاهة (COI)، بأن 33% فقط من حكام المحافظات، و55% من الوزراء قد قدموا نماذج الإفصاح المالي الإلزامية الخاصة بهم حتى 10 يوليو/تموز.

في شهر مايو/آيار، بدأت في بغداد المُحاكمة التي انتظرها الكثيرون لنائب الرئيس طارق الهاشمي غيابياً، وهو عضو سني في الكتلة العراقية.

الفساد

نشرت لجنة النزاهة (COI) مؤخراً تقريرها السنوي لعام 2011. وفقاً لهذا التقرير، فقد أحالت لجنة النزاهة 5,682 فرد إلى المحكمة بتهم فساد متعددة في العام 2011 – تم اتهام 57% منهم بجرائم طفيفة نسبياً بتقديم أوراق اعتماد أجنبية تعليمية أو مهنية (1,583)، أو "إهدار" أو "إتلاف" أموال الدولة (1,650).[51]

استمرت الوكالتين الرئيسيتين لمكافحة الفساد واللتان أسستهما الولايات المتحدة – لجنة النزاهة (COI)، ومفتشي العموم (IGs) – في النضال لإثبات وجودهما في عقول الشعب العراقي. وفقاً لاستبيان عام 2011 لشبكة المعرفة العراقية، قال أقل من 25% من المستجيبين بأنهم سيقومون بالإبلاغ عن عمل فساد عام مثير للريبة إلى لجنة النزاهة (COI)، وقال أقل من 10% أنهم سيبلغون وكالة مفتشي العموم (IG). ومن بين المؤسسات العراقية التي تم سؤالها في الاستبيان، تم اعتبار الأحزاب السياسية أنها الأكثر فساداً، مع 62% من المستجيبين وصفوا أنفسهم بأنهم تأثروا على نحو كبير، أو تأثروا إلى حد ما بالفساد.[52] يوفر قسم الأمن وسيادة القانون من التقرير تفاصيل إضافية بشأن الفساد في العراق، بما يشمل مقابلة مع رئيسي جمعية مفتشي العموم.

وفقاً للاقتراع الذي تم في شهر أبريل/نيسان 2012، رأى غالبية العراقيين (52%) أن الاقتصاد القومي قوي، ورأى ثلثهم فقط أنه ضعيف.

الاقتصاد

اتجاهات وتصورات الاقتصاد الكلي

استجابة للاضطراب الاقتصادي العالمي، راجع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع العراقي للعام 2012 والذي انخفض في هذا الربع السنوي من 12.6% إلى 11.1%.[53] والذي لا يزال غالبية العراقيين (52%)، وفقاً لاقتراع شهر أبريل/نيسان 2012، يرون الاقتصاد الوطني بأنه قوي، مع حوالي ثلثهم فقط يصفونه بأنه ضعيف. يمثل ذلك تحول شبه كامل في الرأي العام من شهر سبتمبر/أيلول 2011، عندما اعتقد 49% من المستجيبين أنه ضعيف، ووصفه 33% فقط بأنه قوي.[54] يتعقب الشكل 1.5 تصور العراقيين عن الاقتصاد الوطني من أواخر عام 2010 حتى شهر أبريل/نيسان 2012.

النفط: سجل الإنتاج والصادرات

يرتفع كلاً من مستويات إنتاج وصادرات النفط العراقية عن أعلى مستوياتها السابقة في عام 2003. فقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام 2.93 مليون برميل في اليوم لأول شهرين من الربع السنوي، بارتفاع مقداره 12% عن الربع السنوي الماضي. (لم تكن معدلات الإنتاج لشهر يونيو/حزيران متاحة بعد). وقد بلغت صادرات هذا الربع السنوي 2.45 مليون برميل في اليوم، وهو ارتفاع بمقدار 14% عن مستوى الربع السنوي الأول. استندت الزيادة بشكل كبير على زيادة الإنتاج من الحقول الجنوبية العراقية، وإتمام محطتين جديدتين خارجيتين أحاديتا النقطة لمرسى السفن في هذا الربيع.[55]

كما أن أسعار النفط التي أتت أعلى من المتوقع مكنت حكومة العراق من اكتساب 22.78 مليار دولار من صادرات النفط هذا الربع السنوي، وهو ما يزيد على التقديرات في موازنة عام 2012. ولكن من الممكن أن يؤدي ضعف معدات الضخ الشاطئية ومحدودية قدرات الأنابيب إلى جعل الأمر صعباً على حكومة العراق لزيادة الصادرات على نحو كبير في العام القادم، وبالتبعية، فأي انخفاض حاد في أسعار النفط – وبخاصة إذا تم تداوله أدنى من 85 دولار للبرميل وهو افتراض وارد في موازنة العراق لعام 2012 لفترة زمنية ممتدة – من الممكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي وقدرة حكومة العراق على تمويل مشروعات إعادة الإعمار والتطوير.[56]

رابع دورة تراخيص بترولية

في 31-30 مايو/آيار، عقدت حكومة العراق رابع دورة تراخيص، لتقدم 12 موقع تنقيب للمستثمرين الأجانب. وبالرغم من مشاركة 39 شركة، إلى أنه لم يتم تقديم عطاءات سو 7 عطاءات، كانت 3 منهم فقط ناجحة. فازت شركات باكستان للبترول، واتحاد تحت قيادة روسيا لوكأويل، وشركة الطاقة الكويتية بحقوق مواقع التنقيب في ديالي (الغاز)، والمثنى (النفط)، والبصرة (النفط) على الترتيب.

الشكل 1.5

الرأي العام بشأن تقوية الاقتصاد العراقي، 11/2010 – 4/202

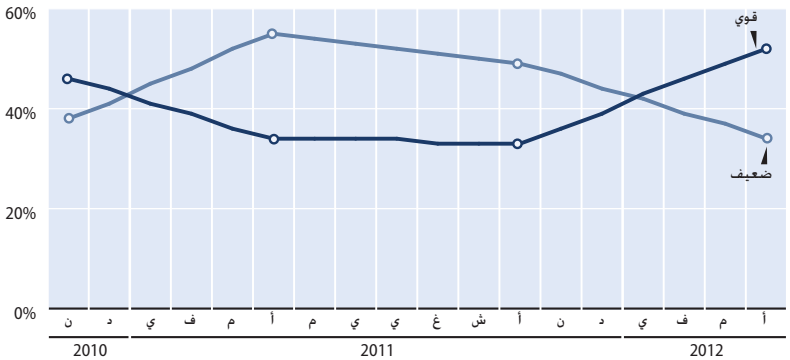

نقلة كبرى في المشهد السياسي: نتائج الاستبيان الوطني المنعقد في أبريل/نيسان 2012،" 5/2012، صفحة 6، NDI، المصدر: بحث غرينبرج كوينلان روزنر لأجل greenbergresearch.com/articles/2763/7272_NDI-Iraq%20-%20April%202012%20National%20Survey%20-%20Presentation.pdf، آخر تسجيل دخول في 14/6/2012.

وبالتبعية، أبرمت حكومة العراق اتفاقية مع المؤسسة الروسية باشنفت لموقع تنقيب عن النفط في النجف، لتأتي بالصفقة الرابعة الناجمة عن هذه الدورة. أرجع كبير مستشاري رئيس الوزراء دورة الترخيص هذه إلى النتائج المخيبة للآمال بسبب قرب الحدود السورية من العديد من مواقع التنقيب في العرض.[57] للتفاصيل بشأن دورة الترخيص الرابعة، أنظر قسم الاقتصاد.

تنويع الاقتصاد العراقي

بدأت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في عملها على إعداد خطة التنمية الوطنية للخمسة أعوام القادمة للعراق، والتي ستغطي الأعوام 2013-2017.[58] الهدف المركزي لكلاً من الخطط الوطنية الحالية والقادمة هو الحفاظ على مقدار أكبر من رأس مال القطاع الخاص العراقي في استثمارات داخل العراق. وقد لاحظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي مؤخراً أن تحقيق هذا الهدف يمثل أمراً مثيراً للتحدي لأن الدول المجاورة توفر مناخات استثمار أكثر جاذبية بالنسبة إلى العراق. ومع ذلك تستمر العراق في جذب مقادير كبيرة من الاستثمارات الأجنبية. فمنذ 1 أبريل/نيسان حتى 30 يونيو/حزيران، اتفقت حكومة العراق على شروط ما يزيد على 10 مشروعات كبرى مع الشركات الأجنبية. يوفر الشكل 1.6 أمثلة على نشاط الاستثمارات الأجنبية في العراق لهذا الربع السنوي.

رقابة المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق

حتى اليوم، نشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق 214 تقرير تدقيق. وفي هذا الربع السنوي، تم مراجعة 4 تدقيقات:

- برنامج تطوير الشرطة لـ INL. انخفض حجم برنامج تطوير الشرطة إلى حد كبير منذ بداية عملياته في خريف 2011. نشأ التخفيض على النحو الكبر من ضعف دعم حكومة العراق للجهود. حيث قال عدد من مسئولي حكومة العراق رفيعي المستوى بأن البرنامج لم يلبي احتياجات وزارة الداخلية. وأن التمويل المقدم إلى برنامج تطوير الشرطة يتجاوز الآن تكاليفه الفعلية. فمن بين 745 مليون دولار التي تم رصدها وتخصيصها بالفعل للبرنامج في العام المالي 2010 والعام المالي 2011، كان هناك على الأقل 118.2 مليون دولار بدون استخدام حتى شهر مارس/آذار 2012. وظلت متاحة لـ INL لكي تقوم بسحبها لبقية العام المالي 2012. ومن غير المحتمل أن يتم الاحتياج لمخصصات العام المالي 2013.

- دعوى صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011. حتى 26 يونيو/حزيران 2012 تم اعتماد حوالي 765.33 مليون دولار من بين 1.15 مليار دولار في العام المالي 2011 لصندوق قوات الأمن العراقي وتخصيصها لشراء الذخيرة، وقطع الغيار، والمركبات، وخدمات التدريب، والمصروفات المرتبطة بالدعم. كما تُخطط وزارة الدفاع لاستخدام الأموال المتبقية لشراء دعم لوجستي لقوات الأمن العراقية، ومركبات مدرعة، وأنظمة استطلاع ومراقبة، والتدريب، وعناصر أخرى.

- نتائج تقرير التدقيق القضائي النهائي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. يُلخص هذا التقرير نتائج التدقيقات والتحقيقات القضائية لصناديق إعادة إعمار العراق، والوفاء بمتطلبات الكونغرس لتقرير التدقيق القضائي النهائي. يُلخص التقرير كيف أن عمليات التدقيق، والتفتيش، والتحقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد وجدت نقاط ضعف خطيرة في سيطرة الحكومة على صناديق إعادة إعمار العراق، مما يضع مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب في خطر الإهدار أو الاختلاس. بينما لا يمكن اكتشاف المبالغ الصغيرة المفقودة والمهدرة في عمليات خداعية، إلا أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق يعتقد أن هذا الأمر خطير للغاية. فمثل نقاط الضعف هذه في الضوابط الداخلية توفر أيضاً فرص لبعض الأفراد لاقتراف جرائم احتيالية. وقد أعد محققي المفتش العام لإعادة

يتجاوز الآن التمويل المقدم إلى برنامج تطوير الشرطة تكاليفه الفعلية.

الشكل 1.6

نشاط الاستثمار الدولي، العقود المختارة، 4/2012 – 6/2012

تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 25، MEES، المصدر: الغرفة لاتجارية الأمريكية/دنبا فرونتير كونسالتانت، "الاستثمار في العراق"، 5/2012، الصفحة 2، و6/2012 الصفحة 2؛ 18/6/2012، صفحة 25.

إعمار العراق العاملين مع وكالات التحقيق الاخادية والدولية الأخرى. معلومات تم استخدامها فيما بعد لمقاضاة 87 فرد (من بينهم 66 تم إدانتهم حتى الآن) بأنشطة احتيالية، بما يشمل الرشوة، وسرقة أموال ومتلكات الحكومة، وتقديم فواتير مُضخمة، وتسليم بضائع منقوصة أو أدنى درجة للموظفين الأمريكيين العاملين في العراق.

- مراجعة الوكالات الأمريكية لأنظمة عمل المتعاقدين. فحص هذا التقرير الذى قامت خلاله الحكومة الأمريكية بإجراء مراجعات نظم أعمال متعاقدي وزارة الدفاع العاملين في العراق منذ العام 2004 حتى العام 2011 والذين وصلت إجمالي أعمالهم إلى أقل من 100 مليون دولار سنوياً. ركز المفتش العام لإعادة إعمار العراق على أربعة نظم أعمال أساسية للمتعاقدين — الحسابات، والفواتير، والتثمين، والشراء — ووجد عدة ثغرات تم تغطيتها خلال المراجعة في عينة من 35 من متعاقدي وزارة الدفاع. فعلى سبيل المثال، راجعت الوكالات الأمريكية واحد أو أكثر من الأنظمة الأربعة الرئيسية لـ 21 متعاقد. من بينها، ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بمراجعة جميع الأنظمة الأربعة لخمسة منهم. بالإضافة لذلك، لم يتم مراجعة أنظمة 11 متعاقد لمدة أربعة سنوات أو أكثر، مما يثير المخاوف بشأن ما إذا كانت الضوابط الرقابية لديهم لا تزال كافية لتخفيض خطر الرسوم الباهظة. بينما تم مراجعة معظم أنظمة المحاسبة والفواتير لدى معظم المتعاقدين، إلا أن أقل من ثلثهم فقط هم من خضعوا لفحوصات مشابهة لأنظمة التثمين والمشتريات لديهم. اتخذت وزارة الدفاع بعض الإجراءات لتحسين رقابتها، ولكن يعتقد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن المتعاقدين الصغار الذين يعملون في بيئات طارئة يحتاجون لرقابة إضافية بسبب زيادة المخاطر المصاحبة للعمل في هذه الظروف.

للملخصات مفصلة عن هذه التدقيقات، أنظر القسم 5.

عدد ضحايا عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار

في هذا الربع السنوي، نشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق ثاني تقرير من بين ثلاثة تقارير خاصة تفحص فعالية برنامج إعادة إعمار العراق، وعواقبه. عدد ضحايا الاستقرار وإعادة إعمار العراق أثناء عمليات تحرير العراق هو عدد الأفراد — الجنود والمدنيين الأمريكيين، والعراقيين، ومن مواطني الدول الأخرى — الذين قُتلوا أثناء المشاركة في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار (SRO) (ليس في القتال أو هؤلاء الذي ماتوا لأسباب طبيعية، أو في حوادث، أو انتحارياً).

وفقاً لأفضل البيانات المتاحة من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، وهيئة المساعدات الأمريكية USAID، ووزارة القوى العاملة، وفيالق المهندسين في الجيش الأمريكي، حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن هناك 719 شخصاً على الأقل قد قُتلوا أثناء العمل في البعثات وبخاصة تلك المتعلقة بعمليات الإستقرار وإعادة الإعمار بين 1 مايو/آيار 2003، و31 اغسطس/آب 2010. يشمل ذلك 318 أمريكي (264 فرد عسكري، و54 مدنيين)، و271 عراقي، و111 من مواطني الدول الأخرى، و19 آخرين. مات معظم الضحايا، على الأقل 513 فرد (71%) أثناء مشروعات الدعم لتطوير البنية التحتية العراقية والمجتمع المدني. كما أن ندرة البيانات الدقيقة والمكتملة يعني أن هذه الأرقام تمثل الحد الأدنى للأفراد المقتولين أثناء إجراء عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار، بينما كان الإجمالي الفعلي . وبخاصة للوفيات من العراقيين، أعلى بكثير بالتأكيد.

قُتل 719 شخصاً على الأقل أثناء العمل في البعثات وبخاصة تلك المتعلقة بـ SRO، بين 1 مايو/آيار 2003، و31 أغسطس/آب 2010.

التحقيقات

منذ عام 2004، نتج عن أعمال دائرة تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 90 عريضة اتهام، و72 إدانة، و177.0 مليون دولار في أحكام محكمة بغرامات، ومُصادرة، وعقوبات مالية أخرى.

يفحص المرفق المصاحب لهذا التقرير أحد أهم دعاوى المفتش العام لإعادة إعمار العراق — "مؤامرة كوكرهام" — والتي أدت حتى يومنا هذا إلى 22 إدانة، وفرض ما يزيد على 61 مليون دولار في عقوبات مالية على 14 دعوى من هذه الإدانات. وقد شملت إنجازات عمليات التحقيق الرئيسية لهذا الربع السنوي:

- في 16 مايو/آيار، تم الحكم على أماشا كينج، وهو رقيب احتياطي بالجيش الأمريكي، بالحبس 3 أشهر والخضوع للمراقبة لمدة 5 اعوام، ودفع مبلغ 20,500 دولار كتعويض عن تلقي مدفوعات من متعاقد لوزارة الدفاع مقابل التجهيز التفضيلي لفواتير هذا المتعاقد، مما يسمح للمتعاقد بالحصول على مدفوعاته على نحو أسرع، وبالتالي تقديم عطاءات على المزيد من العقود والتي لم يكن ليستطع تمويلها خلاف ذلك.

- في 17 مايو/آيار، اعترفت الرائد السابق بالجيش الأمريكي نيكول لوفيرا بسرقة 48,000 دولار من الأموال المخصصة لدفع الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة أثناء خدمتها كنائب ضابط صرف في مخيم سبايكر في العراق من شهر يوليو/تموز 2007، حتى شهر سبتمبر/أيلول 2008. وكجزء اتفاق الالتماس، وافقت على رد مبلغ 48,000 دولار، وعند محاكمتها في أغسطس/آب، واجهت عقوبة تصل إلى السجن 10 سنوات، وغرامات 250,000 دولار.

- في 21 مايو/آيار، اعترف المواطن البريطاني أحمد القزاز بدفع ما يزيد على 947,500 دولار كرشاوى غير قانونية

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يُطلع المفتش العام رئيس الوزراء نوري المالكي على رقابة المفتش العام لإعادة إعمار العراق على صندوق تطوير العراق (DFI)

لقاء المفتش العام ورئيس الوزراء المالكي في أبريل/نيسان 2012 لمناقشة صندوق تطوير العراق.

في 29 أبريل/نيسان، التقى المفتش العام برئيس الوزراء نوري المالكي في بغداد لمناقشة رقابة المفتش العام لإعادة إعمار العراق على صندوق تطوير العراق (DFI)، والذي تأسس في عام 2003 من خلال قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة (UNSCR) رقم 1483. وتم إدارة صندوق تطوير العراق (DFI) من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) أثناء فترة 14 شهراً في 2003-2004 عندما خدمت كحكومة أمر واقع للعراق. يضم صندوق تطوير العراق (DFI) في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك (FRBNY) الأموال التي تم تحصيلها من مبيعات النفط والغاز، وبعض الإيداعات المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، والأصول الوطنية العائدة إلى الوطن. بموجب قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1483، على سلطة الائتلاف المؤقتة استخدام أموال صندوق تطوير العراق (DFI) لمنفعة الشعب العراقي، بما يشمل تمويل برامج إعادة الإعمار والإدارة المدنية إلى جانب المبادرات الإنسانية. من بينها 20.7 مليار دولار في أموال صندوق تطوير العراق التي للسلطة الائتلافية المؤقتة سيطرة عليها. فقد تم توجيه نفقات بحوالي 14.1 مليار دولار، بما يشمل 5.9 مليار صُرفت مباشرة من بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك عبر مدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال [59] (EFT).

في لقاءه مع رئيس الوزراء، لخص المفتش العام النتائج الأخيرة لمراقبة المفتش العام لإعادة إعمار العراق وأطلع رئيس الوزراء على تقارير التدقيق القادمة الموجهة إلى الإدارة الأمريكية للأموال العراقية. وقد شملت الموضوعات التي تم تناولها:[60]

- عدم قدرة وزارة الدفاع على تفسير أموال صندوق تطوير العراق المستخدمة بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة. أتمت سلطة الائتلاف المؤقتة مهمتها في 28 يونيو/حزيران 2004. وفي أعقاب حل سلطة الائتلاف المؤقتة، فوضت حكومة العراق وزارة الدفاع لاستخدام 3 مليار دولار من أموال صندوق تطوير العراق لدفع مقابل العقود الممنوحة من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة. كانت معظم الأموال (2.8 مليار دولار) موجودة في حساب فرعي ببنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، مع الاحتفاظ ببقيتها (217 مليون دولار) في قبو في القصر الجمهوري في بغداد. وقد وجد تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق والذي صدر في يناير/كانون الثاني 2012 أن وزارة الدفاع لم تستطع تفسير حوالي ثلثي هذه الأموال. وبالرغم من أن سجلات بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك أظهرت أن وزارة الدفاع قد قامت بإجراء مدفوعات بحوالي 2.7 مليار دولار من الحساب الفرعي، غلا أن وزارة الدفاع لم تستطع أن تُقدم للمفتش العام لإعادة إعمار العراق مستندات مؤيدة سوى لحوالي مبلغ مليار دولار واحد فقط. وقد أدى عدم قدرة وزارة الدفاع على تقديم المستندات المالية الرئيسية إلى منع المفتش العام لإعادة إعمار العراق من إجراء تدقيق شامل وكامل لصندوق تطوير العراق. وقد عبر رئيس الوزراء عن شكره نيابة عن الشعب العراقي لجهود المفتش العام لإعادة إعمار العراق في متابعة هذه الأموال، ولكنه أشار إلى أنه يشعر بقلق بالغ بشأن تنظيم هذه الأموال، والتي تخص الشعب العراقي بحق.

- الضوابط المالية للسلطة الائتلافية المؤقتة على مدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال. عند مراجعة تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق لشهر أبريل/نيسان 2012 بمبلغ 5.9 مليار دولار في مدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال من صندوق طوير العراق، أبلغ المفتش العام رئيس الوزراء بأن سجلات سلطة الائتلاف المؤقتة كانت مختلطة. فمعظم مدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال التي تمت في عام 2003 كانت موثقة على نحو جيد. ومع ذلك، فمدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال والتي تمت في عام 2004 افتقرت غالباً إلى المستندات المالية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، الغياب الكامل تقريباً للسجلات المتعلقة بمبلغ 44 مليون دولار في مدفوعات التحويل الإلكتروني للأموال والتي زعم تمويلها لبعض عمليات الحج أدى إلى منع المفتش العام لإعادة إعمار العراق من تحديد أي الخدمات، إن وجدت، التي تم تلقيها مقابل هذه النفقات. في مراجعة المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمعاملات التحويل الإلكتروني للأموال لعام 2004، فقد كانت المستندات مفقودة في معظم الأحيان عند تلقي التقارير – وبخاصة الأوراق التي من شأنها تفصيل ما تم الحصول عليه بالتحديد مقابل الأموال التي تم إنفاقها. اتفق رئيس الوزراء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن المُراقبة الكافية لم تكن موجودة في السنوات الأولى لجهود إعادة الأعمار الأمريكية. وأشار إلى أن حكومة العراق قد أسست لجنتها الخاصة – والتي ضمت في جزء منها محامين دوليين – ليتم تكليفها بمتابعة واستعادة أموال صندوق تطوير العراق.

- المُراقبة القادمة لصندوق تطوير العراق. أبلغ المفتش العام رئيس الوزراء بأن المفتش العام لإعادة إعمار العراق سيصدر تقريرين إضافيين لفحص استخدام الأموال العراقية. في هذا الخريف سينشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير تدقيق لمبلغ 2.4 مليار دولار من أموال صندوق تطوير العراق والتي تم إنفاقها من فيلق مهندسي الجيش الأمريكي أثناء وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة. بالإضافة لذلك التدقيق، سيُصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً تقرير نهائي شامل بشأن الإدارة الأمريكية للأموال العراقية. سيراجع هذا التقرير دعوى مبلغ 20.7 مليار دولار في أموا صندوق تطوير العراق والتي كانت تحت سيطرة الحكومة الائتلافية المؤقتة وسينظر في كيفية المعالجة الأمريكية للبرامج الصغيرة التي استخدمت الأموال العراقية، مثل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالعراق (I-CERP)، معبراً عن رضاه عن إستراتيجية مراقبة المفتش العام لإعادة إعمار العراق. وأشار رئيس الوزراء إلى أن حكومة العراق تُفكر أيضاً في اتخاذ الإجراءات القانونية لاستعادة أموال صندوق تطوير العراق والبحث عن عقوبات مناسبة ضد هؤلاء المتهمين بإساءة استخدامها.

أحد أهم دعاوى المفتش العام لإعادة إعمار العراق – "مؤامرة كوكرهام" – والتي أدت إلى إدانة 22 شخص، وفرض عقوبات مالية بما يزيد على 61 مليون دولار.

لفردين يعملان لدى متعاقد رئيسي لدى الحكومة الأمريكية لتلقي عقود من الباطن بقيم تزيد على 23 مليون دولار. وقد شمل العمل الذي تم إجراؤه بموجب العقود من الباطن إزالة، وتخزين، والتخلص من الأسلحة التي تم استيلاء عليها، أو التخلي عنها في العراق منذ عام 2003 حتى 2008 في برنامج إزالة ذخائر التحالف. وقد اعترف شريكاه في المؤامرة في وقت مبكر هذا العام وهم بانتظار الحكم عليهم. ومن المقرر الحكم على القزاز في أكتوبر/تشرين الأول.

- في 1 يونيو/حزيران، تم الحكم على نقيب الجيش الأمريكي ميشيل روتيكي بالخضوع للمراقبة لمدة ثلاثة سنوات، ودفع مبلغ 12,500 كغرامة مالية لقبول رشاوى – بما يشمل 15 عملة معدنية بقيمة تزيد على 10,000 دولار – من متعاقد عراقي مقابل مساعدة المتعاقد في الحصول على عقود برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) من الحكومة الأمريكية.

- في 6 يونيو/حزيران، تم الحكم على رائد الجيش الأمريكي كريستوفر برادلي بالحبس ستة أشهر، يتبعها الخضوع للرقابة لمدة عام، ودفع 20,000 دولار كتعويض لقبول 20,000 دولار كمنحة غير قانونية أثناء الخدمة في الموصل في عام 2008. تلقى هذه المدفوعات الغير قانونية مقابل توفير معاملة خاصة لمتعاقد على نحو غير قانوني، بما يشمل مساعدة موظفي المتعاقد في التحايل على إجراءات الأمن في القاعدة العسكرية الأمريكية.

- في 13 يونيو/حزيران، تم الحكم على مُقدم الجيش الأمريكي المتقاعد المُقدم ديريك شومارك بالحبس ثلاثة سنوات وخمسة أشهر، يتبعها إطلاق سراحه مع خضوعه للرقابة لمدة عامين ودفع مبلغ 250,000 دولار كغرامات نقدية وذلك لتلقي رشاوى من اثنان من متعاقدي الحكومة مقابل توفير مساعدة غير مناسبة لهم أثناء عمله كممثل لمسئول التعاقد في معسكر عريفجان في 2005 و2006.

في هذا الربع السنوي في الولايات المتحدة، أيدت محكمة الاستئناف الأمريكية حكم المحكمة الابتدائية في دعوى ف. بوفلجير، وهي دعوى رفعها محامي SIGPRO.

- في 25 يونيو/حزيران تم إدانة الرقيب من الدرجة الأولى بالجيش الأمريكي ريتشارد إيفيك، وزميله كريستال مارتن في جميع التهم الموجهة إليهما في لائحة الاتهام التي تحتوي على 11 اتهام تتعلق بأدوارهم في مخطط كبير للرشاوى وغسيل الأموال في معسكر عريفجان. لعب إيفيك دوراً رئيسياً في التوجيه غير المناسب لعقود بقيمة 24 مليون تقريباً لشركات معينة مقابل تلقي حوالي 170,000 دولار كرشاوى. تآمر مارت مع إيفيك لغسيل معظم أموال الرشاوى عبر الامتياز الذي تتمتع به في مركز بريد معسكر عريجفان. ولإخفاء أرباحهم الغير شرعية، قام مارتن وغيفيك بتهريب الأموال إلى الولايات المتحدة وتحويل بعضاً من أموال الرشاوى إلى تحويلات بنكية عبر الويسترن يونيون، وتحويلات بنكية، وشيكات بنكية، وشيكات شخصية. واجهت إيفيك ومارت أقصى عقوبة بالسجن 5 سنوات للتآمر على الرشوة، والسجن 20 عاماً للتآمر على غسيل الأموال، والسجن 20 عاماً لكل تهمة من غسيل الأموال. كما واجهت إيفيك أيضاً اقصى عقوبة بالسجن 15 عاماً عن كل جريمة رشوة، والسجن 5 سنوات لعرقلة إجراءات الدعوى، ومُصادرة أموال الرشوة التي تلقاها، بما يشمل مسكنه في ويست فيرجينيا. كما واجه إيفيك ومارت أيضاً أقصى غرامة بقيمة 250,000 دولار عن كل تهمة.

- في 9 يونيو/حزيران، تم الحكم على ديفيد ويلش، وهو موظف سابق لدى متعاقد للحكومة الأمريكية بالسجن عشرة سنوات، متبوعة بإطلاق سراح تحت الرقابة لمدة ثلاثة سنوات، ودفع 160,000 دولار كتعويض عن التآمر لسرقة وبيع 38 مولد يخصون الحكومة الأمريكية في السوق السوداء. خطط ويلش وشركاؤه المتآمرين لتنفيذ خطتهم أثناء عمل ويلش في القاعدة العسكرية الأمريكية بالقرب من بغداد في عام 2011.

في أوائل شهر يوليو/تموز كان أمام المفتش العام لإعادة إعمار العراق 97 دعوى تحقيق جارية، تم إجراء معظمها بالتعاون عن قرب مع الوكالات الفيدرالية الأخرى لتنفيذ القانون.

مبادرة ادعاء المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGPRO)

في عام 2010، مدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق من قدراته في التحقيق عبر تعيين ثلاثة محققين فيدراليين متمرسين وتخصيصهم للانضمام إلى وزارة العدل للعمل على الدعاوى المتعلقة ببرنامج إعادة إعمار العراق. في هذا الربع السنوي في الولايات المتحدة، أيدت محكمة الاستئناف الأمريكية الدائرة الخامسة حكم المحكمة الابتدائية في دعوى ف. بوفلجير، وهي دعوى رفعها محامي SIGPRO. وقضت بأن قانون تقييد معلقات زمن الحرب يعمل على وقف دعوى فرض قيود على عمليات احتيال معينة تم ارتكابها ضد الولايات المتحدة أثناء توقف الحرب في العراق. وبالتبعية، فقد تم تأييد إدانة المدى عليه.◆

تمويل إعادة إعمار العراق

نظرة عامة على التمويل	18
تمويل الولايات المتحدة	19
التمويل العراقي	24
الدعم الدولي	25

الجزء

2

تمويل إعادة إعمار العراق

نظرة عامة على التمويل

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، تم إتاحة 212.29 مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق عبر ثلاثة مصادر رئيسية:

- الصناديق العراقية التي يشرف عليها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، وميزانية رأس المال العراقية – 138.08 مليار دولار، بما يشمل 31.88 مليار دولار أتيحت للنفقات الرأسمالية لميزانية العراق لعام 2012.[62]
- المخصصات الأمريكية – 60.45 مليار دولار، بما يشمل 2.23 مليار دولار أتيحت عبر مخصصات العام المالي 2012.[63]
- الالتزامات الدولية بالمساعدة والقروض من مصادر غير أمريكية – 13.75 مليار دولار.[64]

لنظرة عامة تاريخية على الدعم الأمريكي، والعراقي، والدولي لإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 2.1.

الشكل 2.1

الدعم الأمريكي والعراقي والدولي من غير الولايات المتحدة لعمليات إعادة الإعمار، 2003-2012
بالمليار دولار

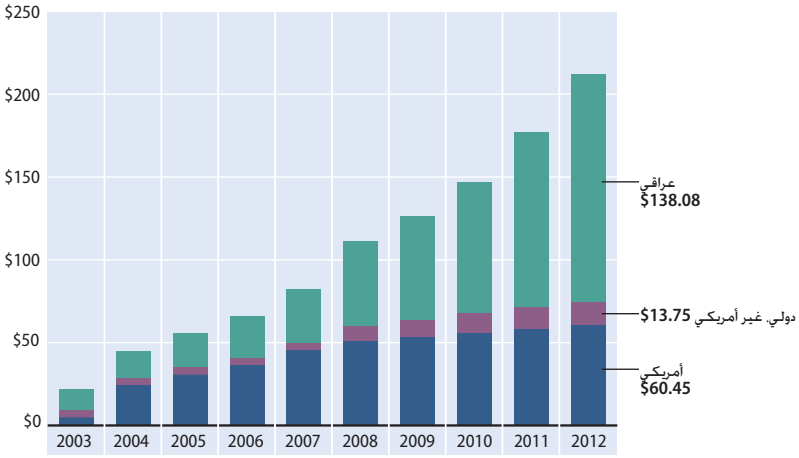

مُلاحظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب وتمثل مساهمات الولايات المتحدة بالعام المالي في الولايات المتحدة. وتمثل المساهمات العراقية والدولية من غير الولايات المتحدة بتقويم السنة الميلادية. التمويل العراقي يعكس ميزانيات رأس المال للفترة 2003-2005 والفترة 2011-2012، بالإضافة إلى نفقات رأس المال الفعلية للفترة 2006-2010.

أقرب البيانات المتاحة للمساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة تبدأ من العام 2004، وبالتالي يتم تمثيل جميع المساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة في الفترة 2003-2004 تمثل على أنها صدرت في العام 2004.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10, P.L. 112-7423/2/2012، 1.2.36 المقالات "قانون الموازنة الاتحادية للعام المالي 2012"، حكومة العراق، مجلس النواب، www.parliament.iq، تم الرجوع إليه في MOF، 24/2/2012. "والقانون الفيدرالي العام للعام المالي 2011." 23/2/2011، الملف 2، حكومة العراق وكتبت في القانون ديسمبر/كانون الأول 2005)، حكومة العراق رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة للعراق TNA 27/6/2011؛ "ميزانية حكومة العراق". (كما تم اعتمادها من مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17، 2011". MoPDC، "الميزانية العامة للدولة للعام 2005." 2005؛ حكومة العراق، تم الدخول إليه في 11/7/2012؛ حكومة، www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/about%20MOP/Economical%20Rebort/Report%203.doc العراق "عوائد ونفقات الميزانية 2003. يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول" 2003؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق التقارير الربع سنوية والنصف سنوية لكونغرس الولايات المتحدة، 3/2004-4/2012؛ الخزانة الأمريكية، الاستجابات لطلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/1/2008، و9/4/2009؛ البنك الدولي "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011. تم الإطلاع في 16/3/2012؛ سفارة siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، اليابان في العراق، بيان صحفي. "توفير قروض الين للعراق"، 29/5/2012.

الاستجابات لطلبات بيانات المفتش NEA-I، تم الإطلاع 26/6/2012، www.iraq.embjapan.go.jp/Press_Releases/Press_release_2012_No13.html العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 5/4/2011، 7/4/2011، 15/4/2011، 12/7/2011، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، الاستجابات لطلبات بيانات المفتش DRL، 6/10/2008، و5/7/2012؛ USACE، 29/6/2012، و2/7/2012؛ الاستجابات لطلبات بيانات المفتش OUSD(C)، الاستجابات لطلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/4/2010؛ ECA، العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012؛ USAID، العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010، و11/7/2012؛ "طلب ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية للعام المالي 2012"؛ نظرة عامة، 2/2012، صفحة 6-6؛ رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، DCAA، 4/10/2011؛ الاستجابات لطلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/1/2009، و8/4/2009؛ تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات، والنفقات، والتمويلات الملغاة"، 28/12/2010؛ الخزانة الأمريكية، PM، تم الإطلاع 16/10/2009، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، مكتب النظرة العامة على المساعدة الفنية"، "30/12/2005، OTA، رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل قطاع إدارة العدالة، رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012؛ رداً على طلبات، INL، رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18/1/2012، ABO، رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7/3/2011، BBC، الإشراف الأمريكي على "USAID، رداً على طلبات بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011، TFBSO، بيانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012؛ تم الإطلاع 15/4/2012، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الفروض والمنح [غرينبوك]" 2008 وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 15خ وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2012"، الصفحة 173، و"تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدة الأجنبية"، "جداول رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2012؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على OMB، الملخصات، العام المالي -2009العام المالي 2011؛ طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/10/2009.

تمويل الولايات المتحدة

كان صندوق قوات الأمن العراقية هو الصندوق الأكثر فعالية في هذا الربع السنوي، مع 503 مليون دولار تم الالتزام بها و464 مليون دولار تم إنفاقها – أكثر من الأرباع السنوية الثلاثة الأخيرة مجتمعة.

منذ عام 2003، وقد خصصت الولايات المتحدة أو أتاحت 60.45 مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق.[65] يمثل ذلك انخفاضاً بمقدار 0.666 مليار دولار عما أشار إليه المفتش العام لإعادة إعمار العراق في أبريل/نيسان 2012، والذي نتج في الغالب من تخفيض 370 مليون دولار من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، وتخفيض 345 مليون دولار لإعادة تشكيل برامج صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للعام المالي 2011. من بين إجمالي مبلغ 60.45 مليار دولار المتاح، تم اعتماد مبلغ 52/80 مليار دولار، وتم إنفاق 51.08 مليار دولار حتى 30 يونيو/حزيران 2012.[66]

تم تقديم قرابة 51.46 مليار دولار، أو أكثر من 85% من التمويل عبر خمسة صناديق رئيسية. اثنان من هذه الصناديق غير فعالة – صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وبرنامج الاستغاثة العاجلة للقائد (CERP) –؛ حيث انتهت جميع الأموال المخصصة لهم، ولم يعودا متاحين للالتزام بأنشطة جديدة. والصناديق الثلاثة الأخرى – صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF)، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) – لا تزال فعالة للالتزام بأنشطة جديدة.[67]

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) – تم اعتماد 20.19 مليار دولار، وتم الالتزام بمبلغ 19.14 مليا ر دولار منها، وتم صرف 18.40 مليار دولار؛ ولا تزال 435 مليون دولار متاحة للالتزام بأنشطة جديدة.[68]
- صندوق الدعم الاقتصادي (ESF): تم اعتماد 5.13 مليار دولار، تم الالتزام بمبلغ 4.55 مليار دولار منها، وتم صرف 4.11 مليار دولار؛ ولا تزال هناك 328 مليون دولار متاحة للالتزام بأنشطة جديدة.[69]
- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) – تم اعتماد 1.31 مليار دولار، وتم الالتزام بمبلغ 1.05 مليار دولار منها، وتم صرف 916 مليون دولار، ولا تزال هناك 263 مليون دولار لا تزال متاحة للالتزام بأنشطة جديدة.[70]

بالنسبة لدعوى الصناديق الثلاثة الفعالة، أنظر الشكل 2.2 للمزيد من التفاصيل بشأن جميع الصناديق الخمسة الرئيسية، أنظر الملحق ج. لنظرة عامة على جميع مخصصات الدعم لإعادة إعمار العراق، بما يشمل 8.99 مليار دولار المتاحة عبر العديد من تدفقات التمويل الصغيرة، أنظر الجدول 2.1 والشكل 2.3.

التغيرات في اعتمادات ومخصصات العام المالي 2011 و2012

منذ التقرير الربع سنوي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق لشهر أبريل/نيسان 2012، اعادت وزارة الدفع تخطيط 345 مليون دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، وخفضت وزارة الخارجية مخصصاتها لحساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) للعام المالي 2012 بمقدار 370 مليون دولار، كنتيجة لذلك، انخفض إجمالي التمويل لعمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق بمقدار 715 مليون دولار.[71]

إعادة تخطيط صندوق قوات الأمن العراقية

قانون وزارة الدفاع والاعتمادات المتواصلة للعام الكامل، 2011، (P.L. 112–10)، اعتمد 1.5 مليار دولار لصندوق قوات الأمن العراقية، والتي أتيحت للالتزام بها حتى 30 سبتمبر/

الشكل 2.2

دعوى الصناديق الأمريكية الرئيسية الفعالة حتى 30/6/2012

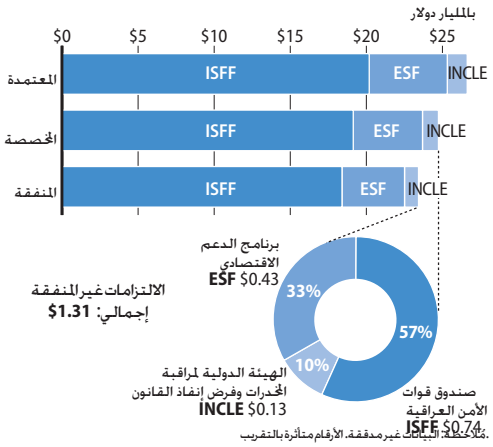

ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10; P.L. 112-74; INL، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012؛ NEA-I، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 11/7/2012؛ OUSD(C)، USACE، البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 28/6/2012، 29/6/2012، و2/7/2012؛ ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012.

تمويل إعادة إعمار العراق

العام المالي 2007	العام المالي 2008	العام المالي 2009	العام المالي 2010	العام المالي 2011	العام المالي 2012	إجمالي الاعتمادات	الملتزم به	النفقة	للنتهية
P.L. 109-289, P.L. 110-5 P.L. 110-28	P.L. 110-92, P.L. 110-116, P.L. 110-137, P.L. 110-149, P.L. 110-161 P.L. 110-252	P.L. 110-252, P.L. 111-32	P.L. 111-117, P.L. 111-118, P.L. 111-212	P.L. 112-10	P.L. 112-74				
						20,864	20,344	20,075	504
5,542	3,000	1,000	1,000	1,155		20,194	19,143	18,401	616
1,554	562	542	383	326	299	5,134	4,546	4,113	260
750	996	339	263	44		3,958	3,728	3,728	230
170	85	20	702	115	130	1,313	1,050	916	
8,017	4,643	1,901	2,347	1,639	429	51,463	48,810	47,233	1,611
78	278	260	316	280	256	1,508	1,296	1,231	
					850	850			
						801	801	801	
						700	680	654	
	24					395	395	395	
45	85	51	42	17		272	255	232	
190	75	1				266	266	262	
	38	30	33	33	44	179			
50	50	74				174	86	65	
19	16	36	30	30	32	163	62	62	
23	26	8	13	10	4	133	120	117	
						90	90	90	
5	7	7	7	8	7	48			
						27	27	10	
3						16	16	14	
1	2	2	2	2	2	11	9	6	
2	2	1				9	9	9	
						5	5	5	
416	602	468	444	380	1,196	5,646	2,821	2,722	
						908	832	799	
630						830			
					524	524			
37	41	48	52	51	54	408			
				129		129			
100						100			
767	41	48	52	180	578	2,899	832	799	
35	3	44	23	22	20	245	227	219	
14	14	13	24	30		111	111	111	
3	4	6	7	5	9	35			
3	7	4	7			29			
	21					26			
55	48	67	61	57	29	445	338	330	
9,256	5,333	2,484	2,904	2,256	2,231	60,453	52,801	51,083	1,611

أ اعتمد الكونغرس في البداية 18.649 مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق2. ولكن اعتمد 210 مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية 2006 نقل الكونغرس ما يقرب من 10 مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية 2008 أبطل القانون العام 252-110 مبلغ 50 مليون دولار.

ب PL 108-11 قدم 10 مليون دولار لإجراء تحقيقات في جرائم الحرب و40 مليون دولار لتسديد حساب صندوق دعم الاقتصاد لموارد تمويل الإمدادات والسلع والخدمات قبل الصراع في العراق.

ج عموماً لا يعتمد الكونغرس برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لبلد معين. وإنما إلى صندوق كل من العراق وأفغانستان. ذكر المفتش العام لإعادة إعمار العراق اعتمادات وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق باعتبارها اعتمادات.

د يشمل الأموال المحولة من صندوق حرية العراق (IFF).

هـ يشمل الأموال المخصصة لصندوق حرية العراق بموجب القانون العام 11-108. الصك الأول وتحويلها إلى أنشطة إعادة الإعمار باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والتي تم تسجيلها ضمن هذا الصندوق.

و الـ 20 مليون دولار المذكورة للسنة المالية 2009 معتمدة بموجب القانون العام 8-111.

ز ذكرت وزارة العدل أن 24 مليون دولار توفرت بموجب القانون العام 118-111 والقانون العام 212-111.

ح باستثناء 75 مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108.

ط تمويل دعم إعادة الإعمار يقدم لأنشطة مكتب المشاريع والعقود (PCO) بموجب القانون العام 234-109 والقانون العام 28-110 لتقارير المؤتمر.

ي تشمل بيانات تمويل المفتش العام لإعادة إعمار العراق تكاليف الأفراد. هذه التكاليف غير مشمولة في بيانات التمويل لوكالات المراقبة الأخرى.

ك ذكرت وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع أنه تم توفير 1,98 مليون دولار في السنة المالية 2006 بموجب القانون العام 108-109.

الشكل 2.1

صناديق الاعتماد الأمريكية

بالمليون دولار

	P.L. 108-7, P.L. 108-11	P.L. 108-106, P.L. 108-287	P.L. 109-13	P.L. 109-102, P.L. 109-148, P.L. 109-234
	العام المالي 2003	العام المالي 2004	العام المالي 2005	العام المالي 2006
صناديق التمويل الرئيسية				
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)أ	2,475	18,389		
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			5,490	3,007
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)ب				1,469
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)ج		140	718	708
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE))				91
المجموع الفرعي	2,475	18,529	6,208	5,275
برامج المساعدة الأخرى				
مُساعدات المهاجرين واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	40			
تمويل الجيوش الأجنبية (FMF)				
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)د	801			
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)هـ	700			
P.L 480 المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)	368		3	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	24		7	
صندوق الديمقراطية (DF) وصندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان (HRDF)				
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات CIO)				
صندوق حرية العراق (TFBSO)				
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)و				
وزارة العدل (DoJ)	37		2	11
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)	90			
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)				7
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)	9	15	3	
المساعدة التقنية للشئون الدولية				13
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)				
خدمات الشرطة القضائية الأمريكيةز			1	3
إذاعة الحرة العراقية		5		
المجموع الفرعي	2,069	21	16	34
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الإعمار				
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)ح		908		
مكتب المشاريع والعقود (PCO)ط				200
مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I)				
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	21		24	79
دعم مكتب التعاون الأمني العراقي لوزارة الدفاع				
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)				
المجموع الفرعي	21	908	24	279
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار				
المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)ي		75		24
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)ك				16
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)				1
مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAIDOIG)	4	2	3	
مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG)				5
المجموع الفرعي	4	77	3	46
الإجمالي	4,569	19,535	6,251	5,634

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 09-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; NEA-I 27/3/2012, 28/9/2011, 15/4/2011, 6/10/2010, 4/10/2010 ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10, P.L. 112-74; 28/3/2012, 28/6/2012, 29/6/2012, و2/7/2012 USACE؛ ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008، و5/7/2012 DRL. ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 9/7/2012 ECA. ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 14/4/2010 OUSD(C)، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 14/10/2010، و11/7/2012. و"طلب وزارة الدفاع الأمريكية لميزانية العام المالي 2012": نظرة عامة، 2/2012، صفحة 6-9. USAID، ميزانية العام المالي 2012، 12/1/2009، و8/4/2009، و"الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]" 2008. N&unit=/gbk/countryReport/eads/gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program. تم الإطلاع 4/10/2010؛ DCAA، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 4/10/2010؛ تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات، والنفقات، والأموال الملغاة، 28/12/2010؛ الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة على مكتب المساعدة الفنية"، 30/12/2005. ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدالة، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012؛ BBG، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7/3/2011؛ ABO، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18/1/2012؛ INL، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012؛ TFBSO، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 والبرامج الدولية الأخرى، العام المالي 2013"، صفحة 173. و"تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدة الأجنبية". جداول الملخصات، العام المالي 2009- العام المالي 2011؛ OMB. ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.

أيلول 2012. وفي الربع السنوي الماضي، أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى أن وكيل وزارة الدفاع (المُراقب) قد تلقى اعتماد من الكونغرس لإعادة تخطيط 345 مليون دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية للوفاء باحتياجات وزارة الدفاع في أفغانستان ومناطق البعثات الأخرى، وبالتالي تخفيض اعتمادات العام المالي 2011 إلى 1.15 مليار دولار. وفي 11 يونيو/حزيران، أصدر مكتب التعاون الأمني بالعراق خطة الإنفاق النهائية الخاصة به لقوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، لتعكس الإجمالي الذي تمت مراجعته بمبلغ 1.15 مليار دولار. 72 وفي هذا الربع السنوي، أتم المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير تدقيق بشأن دعوى صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011. لملخص تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق، أنظر القسم 5 من هذا التقرير.

إعادة تخطيط مخصصات وزارة الخارجية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

في أبريل/نيسان، قدمت وزارة الخارجية للكونجرس خطط الإنفاق على العمليات الأجنبية للعام المالي 2012، والمطلوبة بموجب P.L. 112-74، والتي تُفصل الاعتمادات المخصصة للحسابات "الرئيسية" إلى جانب المخصصات التي تم تمريرها تحت عنوان العمليات الطارئة عبر البحار (OCO). وفقاً لخطة الإنفاق، فلم تكن هناك آية تغييرات في التقارير السابقة لـ ESF، أو تمويل الجيش الأجنبي (FMF)؛ أو التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، والبرامج المرتبطة بها (NADR)؛ أو مخصصات نفقات التشغيل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). [73]

تشير خطة إنفاق وزارة الخارجية إلى تخفيض تمويل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) للعراق، من 500 مليون دولار سابقاً، إلى 250 مليون دولار حالياً. في مايو/آيار 2012، قدمت وزارة الخارجية تقريراً للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن 171 مليون دولار من بين 250 مليون دولار مخصصات (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)) للعام المالي 2012 ستدعم برنامج تطوير الشرطة (PDP). وفي يوليو/تموز 2012، قدمت وزارة الخارجية تقريراً إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتعديلات إضافية لكلاً من برنامج تطوير الشرطة ومخصصات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) العامة للعام المالي 2012 للعراق. حيث خفضت وزارة الخارجية برنامج تطوير الشرطة إلى 76.3 مليون دولار ومخصصات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) للعام المالي 2012 بصفة عامة إلى 129.6 مليون دولار. [74] لملخص عن تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق للعام المالي 2012 لبرنامج تطوير الشرطة، أنظر القسم 5 من هذا التقرير.

الشكل 2.3

الدعم الأمريكي التراكمي لإعادة إعمار العراق، 2003-2012 بالمليار دولار

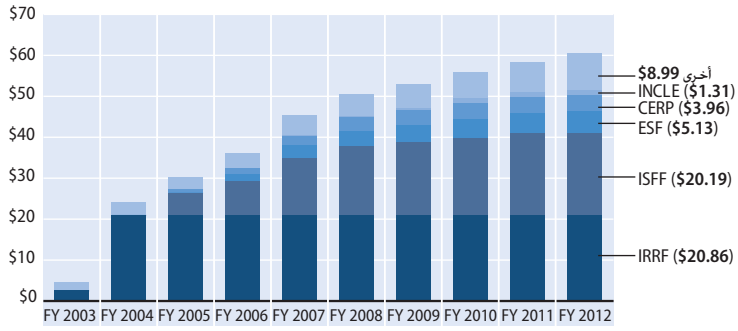

ملاحظة: البيانات غير مدققة، الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 09-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10, P.L. 112-74; NEA-I، 27/3/2012، 28/9/2011، 15/4/2011، 6/10/2010، 4/10/2010 رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق؛ DRL، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/10/2008، و5/7/2012 USACE، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و2/7/2012؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 14/4/2010؛ ECA، طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012؛ البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 14/10/2010، و11/7/2012، و"طلب وزارة الدفاع الأمريكية لميزانية العام المالي 2012"، نظرة عامة، 2/2012، صفحة 6-9؛ ميزانية العام المالي 2012، 12/1/2009، و8/4/2009، و"الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]" USAID، 2008؛ رداً على طلب البيانات من DCAA، تم الإطلاع 15/4/2010؛ gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010؛ تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات، والنفقات، والأموال المُلغاة"، 30/12/2005، OTA، 28/12/2010؛ الخزانة الأمريكية، نظرة عامة على مكتب المساعدة الفنية، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/؛ رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدالة، رداً على PM، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ رداً على طلب البيانات ABO، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7/3/2011؛ BBG، طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012؛ رداً على طلب البيانات من TFBSO، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012؛ INL، من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18/1/2012؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفية 150 والبرامج الدولية الأخرى، العام المالي 2013"، صفحة 173، و"تبرير رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، OMB، الميزانية أمام الكونغرس: المساعدة الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي -2009 العام المالي 2011، 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.

الالتزامات والنفقات الأخيرة

كما يظهر في الجدول 2.2، فقد التزمت الوكالات الأمريكية بمبلغ 640 مليون دولار، وأنفقت 558 مليون دولار من ثلاثة صناديق رئيسية فعالة لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي. [75] للإطلاع على التفاصيل الكاملة لكل صندوق، أو فئة، أو برنامج، أنظر الملحق ج.

كان صندوق قوات الأمن العراقية هو الصندوق الأكثر فعالية لهذا الربع السنوي، مع 503 مليون دولار تم الالتزام بها، و464 مليون دولار تم إنفاقها — وهو ما يزيد على آخر ثلاثة أرباع سنوية مجتمعة. تم الالتزام بحوالي 720 مليون دولار (62%) من 1.15 مليار دولار النهائية من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية. مبلغ 435 مليون دولار المتبقية متاحة للتخصيص لمشروعات جديدة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2012. كانت غالبية التزامات ونفقات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) لهذا الربع السنوي لمعدات وزارة الدفاع (MOD)، والذي يعتبر أكبر برنامج لصندوق قوات الأمن العراقية بصفة عامة. [76]

كان صندوق قوات الأمن العراقية هو الصندوق الأكثر فعالية في هذا الربع السنوي، مع 503 مليون دولار تم الالتزام بها و464 مليون دولار تم إنفاقها — أكثر من الأرباع السنوية الثلاثة الأخيرة مجتمعة.

الجدول 2.2

الالتزامات والنفقات من الصناديق الرئيسية الفعالة حتى 30/6/2012

بالمليون دولار

الصندوق	البرنامج	حالة الأموال		التغير الفصلي	
		ملتزم بها	منفقة	ملتزم بها	منفقة
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	معدات وزارة الدفاع	5,297.6	5,195.0	396.4	389.7
	تدعيم وزارة الدفاع	2,572.8	2,408.1	44.4	27.6
	تدريب وزارة الدفع	690.5	663.2	35.0	34.5
	معدات وزارة الداخلية	2,013.6	1,893.6	33.6	8.8
	أخرى	8,568.8	8,241.0	-6.0	3.3
	الإجمالي الفرعي	19,143.2	18,401.0	503.4	463.9
برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)	مشروع الرعاية الصحية الأساسي	72.9	8.9	31.3	2.9
	النمو الاقتصادي للمحافظة (إجارة)	172.5	128.5	16.4	12.9
	العمل المجتمعي	450.4	429.0		26.3
	التنمية المالية	51.2	19.2	19.9	2.7
	تنمية الأعمال الزراعية (إماء)	179.8	156.1	10.0	6.8
	مشروعات PRT/PRDC	613.4	585.6	9.2	5.5
	الدعم الشخصي	21.3	7.4	12.5	1.6
	الإصلاح الإداري (طرابوت)	82.3	20.1		7.7
	الديمقراطية والمجتمع المدني	263.6	237.6		5.5
	أخرى	2,638.3	2,520.3	1.6	1.7
	الإجمالي الفرعي	4,545.6	4,112.8	100.5	73.4
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)	مستشاري الشرطة	607.5	558.7	20.3	14.0
	التصحيحات	13.6	3.1	13.6	3.1
	تطوير ودعم البرامج	47.2	35.7	1.5	6.5
	أخرى	381.6	318.1	0.6	-3.2
	الإجمالي الفرعي	1,049.9	915.6	35.9	20.4
الإجمالي		24,738.6	23,429.3	639.9	557.8

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: USAID، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، 2/4/2012، NEA-I، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، 2/7/2012؛ USACE، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، 3/4/2012، و5/7/2012؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، 4/7/2012، و11/7/2012.

أكثر من نصف جميع النفقات لهذا الربع السنوي كانت لثلاثة برامج فقط.

من بين البرامج المدعومة بتدفقات التمويل المدنية، هناك ما يزيد على نصف الالتزامات في هذا الربع السنوي تمت إلى ثلاثة وجهات: مشروع الرعاية الصحية الأساسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل من برنامج الدعم الاقتصادي في العراق (31 مليون دولار)، وبرنامج التنمية المالية (20 مليون دولار)، إلى جانب برنامج مستشاري الشرطة لوزارة الخارجية بتمويل من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE 20) مليون دولار، وبالمثل، فما يزيد على نصف جميع النفقات لهذا الربع السنوي كانت لبرامج ثلاثة فقط: برنامج العمل المجتمعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل من برنامج الدعم الاقتصادي في العراق (26 مليون دلوار)، وبرنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات (إجارة، 13 مليون دولار)، إلى جانب برنامج مستشاري الشرطة لوزارة الخارجية (14 مليون دولار).[77]

تمويل العراق

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، قدمت العراق 138.08 مليار دولار لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار عبر إنفاق سلطة الائتلاف المؤقتة لأموال العراق في 2004-2003 (12.07 مليار دولار) وميزانيات راس المال السنوية لحكومة العراق في 2012-2003 (126.01 مليار دولار).[78] يشمل هذا الإجمالي 31.88 مليار دولار تم تقديمها في الميزانية الرأسمالية لحكومة العراق للعام المالي 2012، والذي يعمل بالتزامن مع التقويم الميلادي.[79] من غير الواضح مقدار المبالغ التي تم الالتزام بها وإنفاقها من هذا المبلغ من خلال حكومة العراق. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن معدلات النفقات الراسمالية بالميزانية بين الوزارات قد تفاوتت على نحو كبير، إلا أن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بحكومة العراق قد قدرت أن معدل التنفيذ العام للميزانية في عام 2010 كان 76%.[80] للمزيد من المعلومات بشأن النفقات الراسمالية للميزانية العراقية، أنظر القسم 4 من هذا التقرير.

مقبوضات النفط لحكومة العراق

بلغت ميزانية حكومة العراق للعام 2012 إقامة مشروعات بمبلغ 100.45 مليار دولار والتي غطت منها مقبوضات النفط في العام 2012 مبلغ 80.67 مليار دولار. استند هذا المبلغ إلى السعر المتوقع 85 دولار للبرميل من النفط الخام بمتوسط حجم صادرات 2.6 مليون برميل في اليوم.[81] أثناء النصف الأول من العام 2012، تلقت احكومة العراق 42.06 مليار دولار من مقبوضات النفط. وكان ذلك يمثل زيادة بمقدار 15% عن النصف الأول من العام 2011، عندما وصلت مقبوضات النفط إجمالي 36.42 مليار دولار.[82]

أثناء النصف الأول من العام 2012، تلقت حكومة العراق 42.06 مليار دولار مقابل مدفوعات النفط.

الميزانية التكميلية المقترحة للعام 2012

في 3 يوليو/تموز، اعتمد مجلس الوزراء مقترح ميزانية تكميلية بمبلغ 9.33 مليار دولار للعام المالي 2012 بالعراق. إذا تم اعتماد هذه الميزانية التكميلية من مجلس النواب، ستوفر هذه الميزانية:

- 1.72 مليار دولار لوزارة الكهرباء.
- 1.20 مليار دولار لنظام التوزيع العام
- 858 مليون دولار لوزارة الدفاع
- 712 مليون دولار لتعويضات الحرب للكويت

ومن الواضح أن مبلغ 4.84 مليار دولار المتبقية سيتم استخدامها لتمويل إنشاء 40,000 موقع حكومي إضافي، سيكون أكثر من نصفها لوزارات الدفاع والداخلية.[83]

الدعم الدولي

يشمل الدعم الدولي لعمليات إعادة الإعمار مساعدات التطوير الثنائية والمتعددة في صورة قروض ومنح. وصلت تعهدات المانحين، والتي ظلت بدون تغيير منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، لإجمالي 18.02 مليار دولار: 5.26 مليار دولار في شكل منح و12.77 مليار دولار في شكل قروض. ارتفعت التزامات المانحين بمقدار 845 مليون دولار لهذا الربع السنوي لتصل إلى 13.75 مليار دولار، 6.51 مليار دولار في شكل منح و7.24 مليار دولار في شكل قروض.[84] لملخص بشأن التعهدات والالتزامات، وفقاً لنوع المساعدة، أو المانح، أنظر الشكل 2.4.

ارتفعت التزامات المانحين بمبلغ 845 مليون دولار لهذا الربع السنوي لتصل إلى 13.75 مليار دولار.

تعهدت اليابان، أكبر مانح دولي (غير أمريكي) بمبلغ 5.82 مليار دولار، أغلبها في شكل قروض. وبنهاية شهر مايو/آيار 2012، فقد زادت اليابان من التزاماتها بمبلغ 845 مليون دولار لدعم أربعة مشروعات.[85]

- 535 مليون دولار لمشروع لتحديث محطة التكرير في البصرة.

الشكل 2.4

المنح والقروض الدولي، بنوع المساعدة، والحالة، والمانح، حتى 26/6/2012

بالمليار دولار

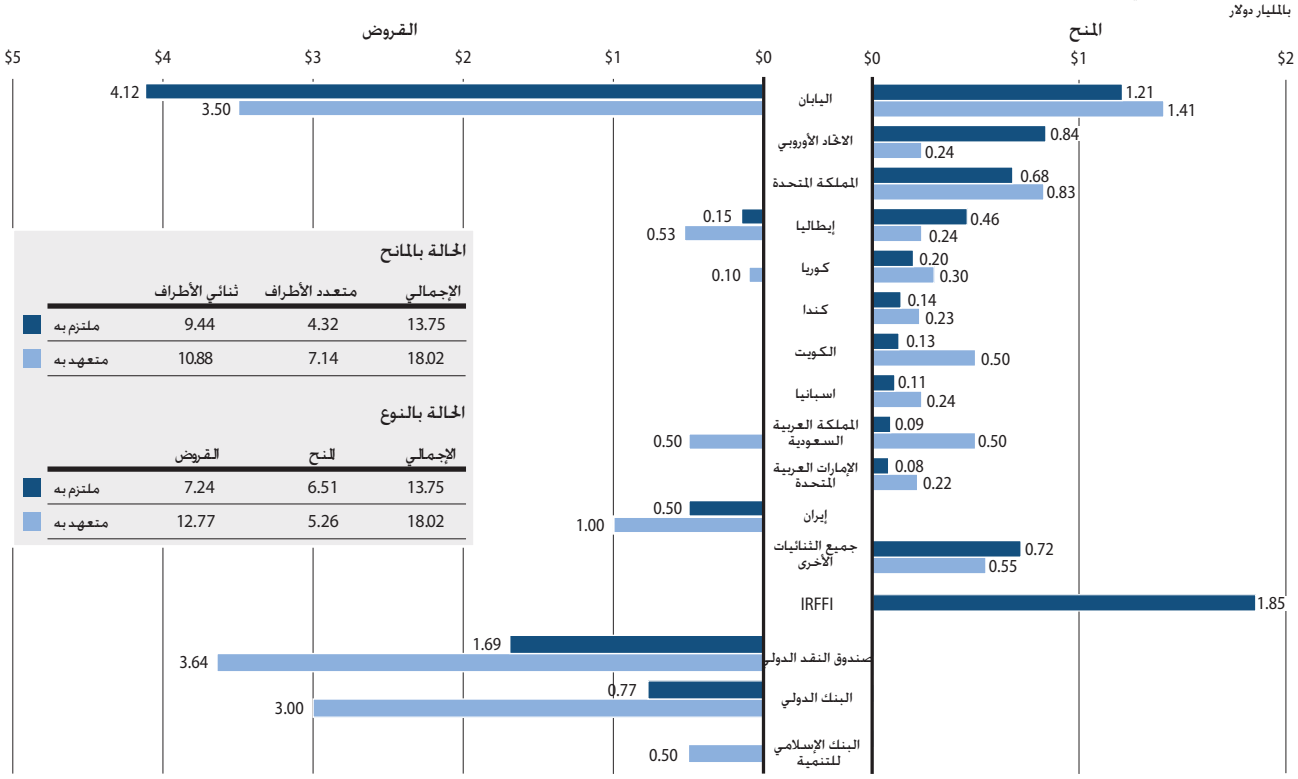

قد تختلف المبالغ عن الأرباع السنوية السابقة بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. IRFFI. ملاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام تتأثر بالتقريب. الالتزامات ثنائية الأطراف تستثني إيداعات.

المصادر: NEA-I، 12/7/2011، و7/4/2011، 5/4/2011 رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. IRFFI، 31/12/2011. البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، 29/5/2012. www.iraq.emb-japan.go.jp/Press_Releases/Press_release_2012_No13.html، 26/6/2012. تم الإطلاع 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق، بيان صحفي، "تقديم قروض الين للعراق". تم الإطلاع

تمويل إعادة إعمار العراق

- 147 مليون دولار لمشروع تحسين البنية التحتية لشبكة الانترنت في العديد من المدن الرئيسية، بما يشمل بغداد، والبصرة، والموصل.
- 129 مليون دولار لمشروع بناء العديد من المراكز الصحية.
- 34 مليون دولار لمشروعات تجديد مصفاة تكرير بلجي.

الاتحاد الأوروبي (EU) هو ثاني أكبر جهة ثنائية مانحة، بمبلغ 840 مليون دولار تم الالتزام بها على شكل منح. كما التزم الاتحاد الأوروبي أيضاً بإجمالي 774 مليون دولار لمنشأة الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (IRFFI)، وهو صندوق متعدد الأطراف تأسس في 2003 لمساعة مصادر القنوات المانحة لجهود إعادة إعمار العراق.[86]

بلغت مساعدات التنمية متعددة الأطراف في شكل التزامات بمنح وقروض من البنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي إجمالي 4.32 مليار دولار حتى 30 يونيو/حزيران 2012.[87]

لتصنيف الالتزامات وفقاً للدول المانحة، بما يشمل كلاً من المساعدات ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، أنظر الجدول 2.3.

الجدول 2.3
التزامات إعادة إعمار العراق بالدولة، حتى 26/6/2012
بالمليون دولار

	التزامات القروض والمنح الثنائية	إيداعات IRFFI	الإجمالي
اليابان	5,332.0	491.6	5,823.6
الاتحاد الأوروبي	840.4	774.0	1,614.3
المملكة المتحدة	680.0	126.9	806.9
إيطاليا	614.8	39.2	654.0
إيران	500.0	–	500.0
الدانمارك	323.6	12.4	336.0
كوريا	204.7	30.0	234.7
كندا	139.6	90.5	230.0
أستراليا	111.8	113.2	225.0
السويد	168.8	19.5	188.3
جميع الدول الأخرى	2,992.3	148.1	3,140.3
الإجمالي	**11,907.9**	**1,845.3**	**13,753.2**

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب. المساعدات الأمريكية مستبعدة من الجدول.
المصادر: NEA-I، رداً على طلب البيانات من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 7/4/2011، و12/7/2011؛ IRFFI، البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق" siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/ ،31/12/2011 DatasheetDecember2011.pdf، تم الإطلاع 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق، بيان صحفي، "تقديم قروض الين للعراق"، 29/5/2012، www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html، تم الإطلاع 26/6/2012.

بلغ إجمالي مساعدات التنمية متعددة الأطراف من البنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي 4.32 مليار دولار وذلك حتى 30 يونيو/حزيران 2012.

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق

اتفاقية الإطار الإستراتيجي 28

البعثة الأمريكية في العراق 29

البرامج المدنية 36

برامج الدفاع 52

التعاقد 62

الجزء

3

اتفاقية الإطار الإستراتيجي

بعد أن تم توقيعها بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، حددت اتفاقية الإطار الإستراتيجي (SFA) عوامل علاقة التعاون الجارية بين الولايات المتحدة والعراق في عدد من القطاعات الرئيسية، مثل الأمن، والطاقة، وسيادة القانون. وسيكون للجان التنسيق العليا المشتركة بين الولايات المتحدة وحكومة العراق المسئولية الكاملة عن اتفاقية الإطار الإستراتيجي، ولكن ستُدار أعمال تنفيذ الاتفاقية من خلال سبعة لجان تنسيق مشتركة (JCC) محددة القطاعات.

في 23 أبريل/نيسان، وبعد حوالي 30 شهر تقريباً بعد توقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي، عقدت الولايات المتحدة مع حكومة العراق الاجتماع الافتتاحي للجان التنسيق المشتركة بشأن الطاقة في العاصمة واشنطن. تم الاجتماع برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي لشئون الطاقة، الدكتور حسين الشهرستاني؛ ونائب وزير الطاقة الأمريكي، دانيل بونيمان، والمبعوث الخاص ومنسق وزارة الخارجية لشئون الطاقة الدولية كارلوس باسكول. ركز الاجتماع على كيفية استمرار الولايات المتحدة في دعم تطور قطاع الهيدروكربونات العراقي عبر مساعدة حكومة العراق في مجالات الأمن، وإعادة إعمار البنية التحتية، والتخطيط الاقتصادي. وبعد الاجتماع، صاحب نائب الوزير السيد. بوينمان نائب رئيس الوزراء السيد. شهرستاني إلى كاليفورنيا، حيث اصطحبه في جولة إلى منشآت الأبحاث النووية في المختبر الوطني في لورانس ليفرمور، للاطلاع على المزيد بشأن نتائج هذا الاجتماع، أنظر القسم الفرعي للاقتصاد من هذا التقرير.[88]

انعقد أول اجتماع من نوعه للجان التنسيق المشتركة بشأن الدفاع والأمن في 22 مايو/آيار حتى 24 مايو/آيار في البنتاغون. ترأس الاجتماع القائم بأعمال وزير الدفاع بحكومة العراق السيد. سعدون الدليمي، والقائم بأعمال وكيل وزارة الخارجية لشئون الحد من التسلح والأمن الدولي روز جوتمويلر، والقائم بأعمال وكيل وزارة الدفاع لشئون السياسات السيد جيمس ميلر من بين العناصر التي تمت مناقشتها كان المبيعات المستقبلية للمعدات العسكرية الأمريكية، والمناورات العسكرية المشتركة، وإستراتيجية العراق لتأكيد استقرارها وأمنها. كما أكدت الولايات المتحدة أيضاً على التزامها على دفع الاستقرار في العراق عبر التدريب، والتزويد بالمعدات، وتحسين قدرة قوات الأمن العراقية. من المقرر أن ينعقد الاجتماع التالي للجان التنسيق المشتركة لشئون الدفاع الأمن في هذا الخريف في بغداد.[89]

في 23 أبريل/نيسان، عقدت حكومة العراق مع الولايات المتحدة اللقاء الافتتاحي للجان التنسيق المشتركة بشأن الطاقة، وهو أول لقاء من نوعه للجنة التنسيق المشتركة للدفع والأمن والمنعقد من 22 مايو/آيار حتى 24 مايو/آيار.

البعثة الأمريكية في العراق

الانزلاق نحو الطبيعي

في شهادته يوم 28 يونيو/حزيران أمام الكونغرس، ذكر وكيل وزارة الخارجية للشئون الإدارية السيد. باتريك كيندي بأن التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى البعثات بالقيادة المدنية في العراق قد لاقى نجاحاً، موضحاً أن وزارة الخارجية "تسعى الآن لتبسيط وتطبيع ... العمليات بطرية منهجية، على مراحل، والتي تشير إليها [وزارة الخارجية] بمصطلح "المسار المنزلق". وتشمل العناصر الرئيسية لهذا المسار:[90]

- تخفيض الأفراد، والمواقع، والبرامج الخاضعة سلطة رئاسة البعثة.
- تعظيم مرافق وزارة الخارجية في بغداد، والبصرة، وإربل.
- نقل العديد من المواقع إلى حكومة العراق.
- إبرام عقد طبي يتم منحه في يونيو/حزيران 2011 لتوفير الخدمات لأفراد رئاسة البعثة في العراق، بما يشمل المتعاقدين.
- مراجعة عروض عقود التشغيل والصيانة التي ستبدأ بنهاية عام 2013.
- الاستمرار في الاعتماد على برنامجي وزارة الدفاع خلال عام 2013: برنامج زيادة اللوجستيات المدنية للعمليات العامة، بما يشمل خدمات المرافق، والغذاء، والغسيل؛ وقيام وكالة لوجستيات الدفاع بتوريد الغذاء، والوقود ("خيارات بديلة" لما بعد العام 2013، ويتم النظر فيها حالياً من خلال مجموعة عمل تنعقد مرتين في الشهر).
- الزيادة التدريجية للاعتماد على خدمات السفر الجوي الإقليمية.

وقد أشار ووكيل الوزارة السيد. كيندي، بأنه حتى نهاية يونيو/حزيران، فقد كان لدى وزارة الخارجية 38 موظف، وأخصائي، ومسئول دعم مخصصين لجهود التعاقد في العراق وأفغانستان.[91]

تعيين العاملين بالبعثة الأمريكية

حتى أوائل يوليو/تموز، ووفقاً لوزارة الخارجية فقد كان هناك 15,007 فرد يدعمون البعثة الأمريكية في العراق:[92]

- 1,235 من موظفي الحكومة الأمريكية المدنيين (بما يشمل الموظفين الحكوميين بدوام كامل والموظفين المؤقتين، ومتعاقدي الخدمات الشخصية).
- 13,772 موظف لدى المتعاقدين (أمريكيين، وعراقيين، ومواطني دول أخرى). 5,737 فرد منهم كانوا يقدمون الخدمات الأمنية.

ففي تغيير لأسلوب تقديم التقارير السابق، قالت وزارة الخارجية أنها حصلت على بيانات هذا الربع السنوي بشأن عدد ودور المتعاقدين من قاعدة بيانات التعقب المتزامنة قبل وأثناء التشغيل (SPOT) التي يتم الاحتفاظ بها لدى وزارة الدفاع.[93] كما حصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً على البيانات من قاعدة بيانات SPOT التي أظهرت أن هناك 12,477 موظف لدى المتعاقدين أو الممنوحين الممولين من الولايات المتحدة والعاملين في العراق حتى 2 يوليو/تموز 2012 – وهو ما يقل بمقدار 1,295 فرد عن موظفي المتعاقدين الذي ذكرته السفارة في تقريرها. قد يكون قد تم الدخول إلى البيانات في تواريخ مختلفة، ولكن لا يعرف المفتش العام لعادة إعمار العراق ما إذا كان ذلك سيمثل هذا الفرق في العدد المذكور من موظفي المتعاقدين. وكما يظهر في الشكل 3.1 والمفصل في القسم الفرعي التعاقد من هذا التقرير، فإن بيانات SPOT التي تلقاها المفتش العام لإعادة أعمار العراق قد أظهرت أن 71% من موظفي المتعاقدين الذين يدعمون الحكومة الأمريكية في العراق كانوا يعملون في عقود للدفاع.[94]

في أوائل شهر يوليو/تموز، ووفقاً لوزارة الخارجية، فقد كان هناك 15,007 فرد يدعمون البعثة الأمريكية في العراق.

الشكل 3.1

متعاقدو وكالة الدفاع مقابل الوكالة المدنية الخاضعين لإشراف هيئة رئاسة البعثة حتى 2/7/2012.

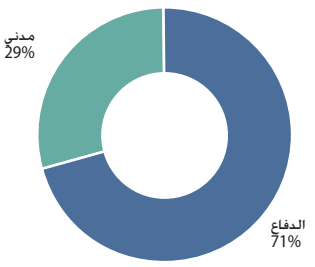

المصدر: OUSD(AT&L)، استجابة لطلب ببانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. SPOT دعم برنامج، 2/7/2012.

وفقاً لوزارة الخارجية، فهناك 6 موظفين فقط – عدد العاملين في مكتب الشراكة الإستراتيجية مع العراق – يدعمون "أنشطة إعادة الإعمار". وقد قدرت وزارة الخارجية أن هناك 76 متعاقداً أيضاً يدعمون برامج إعادة الإعمار.[95] ومع ذلك، ففي تعداد موظفي إعادة الإعمار، تستبعد وزارة الخارجية كامل الموظفين العاملين بمكتب التعاون الأمني بالعراق (OSC-I)، والذي يدير مشروعات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) وبرامج المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS)، وتمويل الجيش الأجنبي (FMF)؛ يعمل موظفي مكتب وزارة الخارجية الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون (INL) على برنامج تطوير الشرطة (PDP)؛ والموظفين العاملين في برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[96] (USAID). وأكدت وزارة الخارجية على أنها تستبعد هؤلاء الأفراد لأنهم يعملون في "برامج المساعدة التقليدية (برامج المساعدة الموجودة في السفارات حول العالم)".[97] ومع ذلك، يتبنى المفتش العام لإعادة إعمار العراق موقفاً شأن صندوق الدعم الاقتصادي (ESF)، والمبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) على سبيل المثال، بأنهما برامج إعادة إعمار في العراق – موقف يدعمه خطاب 31 مارس/آيار 2011، من رئيس لجان مجلس النواب بشأن المراقبة والإصلاح الحكومي والشئون الخارجية لوزارة الخارجية.[98]

تعمل وزارة الخارجية على تخفيض شغل الوظائف عبر التعيين المباشر لتصل إلى نسبة 30%-25% بنهاية عام 2013. علاوة على ذلك، تستمر السفارة في تعيين المزيد من العراقيين لشغل مناصب التعيين المباشر، مشيرة إلى أنه قد تم تعيين 240 شخص من بين 400 قد تم التخطيط لمباشرتهم العمل حتى 28 يونيو/حزيران. وفيما يتعلق بمتعاقدي دعم الحياة، فهدف وزارة الخارجية هو أن يكون 50% من جميع متعاقدي دعم الحياة من العراقيين. حتى أواخر يونيو/حزيران، وصل العراقيين إلى حوالي 24% من متعاقدي دعم الحياة.[99]

نشر مكتب وزارة الخارجية لإدارة اللوجستيات مؤخراً إخطاراً عاماً للمتعاقدين الذين سيتقدمون بعطاءات للقيام بخدمات العمليات والصيانة (O&M) يشير إلى أن عليهم تضمين خطة شغل الوظائف التي من شأنها تعيين العراقيين وشراء البضائع من الموردين المحليين عند الإمكان. سيدعم عقد العمليات والصيانة السفارة الأمريكية في بغداد، والقنصلية في إربل، والبصرة، والمواقع الأخرى في العراق. تتوقع وزارة الخارجية منح العقود في أغسطس/آب 2012.[100]

التغيير في منشآت وزارة الخارجية

بالرغم من افتتاح مجمع السفارة الجديدة الذي تم إنشاؤه على مساحة 104 فدان رسمياً في يناير/كانون الثاني 2009، إلا أنه من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة لإجراء تحديثات ضخمة على العناصر الأساسية للبنية التحتية. في هذا الربع السنوي، طلب مكتب عمليات المباني الخارجية (OBO) تقديم المؤسسات المؤهلة مسبقاً لعطاءاتها للتحديثات التي من المُقدر أن تصل تكلفتها إلى 60 مليون – 80 مليون دولار وستستغرق حوالي عامين لإتمامها. من بين أمور أخرى، سيشمل هذا المشروع:[101]

- منشآت قادرة على التخزين التحت أرضي لمؤنة الوقود التي تكفي 21 يوم.
- منشأة جديدة للمولدات والمفاتيح الكهربائية.
- بنية تحتية كهربائية للمجمع بأكمله.
- برنامج استغلال الحرارة المهدرة.
- استبدال معدات مكافحة الحرائق في المجمع بأكمله وتحديث شبكة توزيع المياه.
- تحديث نظام المياه المحلية في المجمع بأكمله.
- تحديث نظام الصرف الصحي في المجمع بأكمله.
- تحديث نظام مياه الأمطار في المجمع بأكمله.
- تحديث نظام الاتصالات في المجمع بأكمله.

كما أكدت السفارة أيضاً على أنها تخطط لنقل مبنى ملحق السفارة إلى حكومة العراق بحلول نهاية عام 2013. هذا الملحق كان سابقاً قاعدة عسكرية أمريكية في الجزء الغربي من المنطقة الدولية، وهو الآن يضم المئات من متعاقدي الأمن والدعم، الذين يعيش العديد منهم في وحدات سكنية مجمعة ليس بها سوى أدنى حماية من الحريق غير المباشر.[102]

تشمل التطورات الأخرى التي تؤثر على البعثة الأمريكية في هذا الربع السنوي:

- في أواخر أبريل/نيسان، منح عقدين بمدة ثمانية أشهر إلى شركة تريبل كانوبي إنك. لخدمات للأمن الثابت في منشآت القنصلية في البصرة (5.02 مليون دولار) وإربل (4.81 مليون دولار) وذلك لأن الشركات التي تم اختيارها في الأساس لتقديم هذه الخدمات (جلوبار إنتيجريتد سيرفس، ودين كورب، على التوالي) لم يستطيعا الوفاء بالإطار الزمني للتعبئة بسبب صعوبات في عمليات الحصول على التأشيرات.[103]

بالرغم من افتتاح مجمع السفارة الجديدة الذي تم إنشاؤه على مساحة 104 فدان رسمياً في يناير/كانون الثاني 2009، إلا أنه من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة لإجراء تحديثات ضخمة على العناصر الأساسية للبنية التحتية.

• التأكيد الذي صدر في أواخر شهر يونيو/حزيران بأن مقرات مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) ستنتقل من موقعها الحالي في ملحق المساعدة الأمنية (والذي كان يسمى سابقاً قاعدة العمليات المتقدمة الاتحاد 3) على الجانب الآخر من الشارع من السفارة إلى مجمع السفارة بحلول أواسط عام 2013، مع إعادة مبنى الاتحاد 3 إلى سيطرة الحكومة العراقية.[104]

إغلاق القنصلية في كركوك

من المقرر أن يتم إغلاق القنصلية الأمريكية في كركوك – والتي تقوم بعملياتها، بالرغم من عدم تقديم معظم الخدمات القنصلية لحوالي عام واحد – بحلول نهاية شهر يوليو/تموز 2012. سيتم نقل القنصلية، والملحقة بمكتب التعاون الأمني العراقي، والمقامة على أراضي مملوكة لقاعدة جوية عراقية، معظم العاملين بها إلى مركز الدعم الدبلوماسي في إربل (EDSC). للتجهيز لهذه الحركة، فإن مركز الدعم الدبلوماسي في إربل يقوم بإعداد وحدات سكنية إضافية مجمعة ستعمل كمساكن ومساحات مكتبية لهؤلاء الأفراد المنقولين من كركوك. سينتقل حوالي 30 متعاقد أمني خاص من كركوك إلى إربل كجزء من هذه الخطة. خضعت المنشآت الأمريكية في كركوك إلى هجمات حريق غير مباشر بشكل منتظم منذ افتتاحها. سيُغلق مكتب التعاون الأمني العراقي مقره في موقع كركوك بحلول نهاية شهر سبتمبر/أيلول.[105]

العمل في العراق

ظلت تكاليف الأمن والدعم تمثل أكبر مصروفات البعثة الأمريكية. ووفقاً لمكتب المحاسبات الحكومية (GAO)، فقد مثلت هذه التكاليف حوالي 93% من المخصصات التقديرية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع للعام المالي 2013 بمبلغ 4 مليار دولار للبعثة الأمريكية. أضاف مكتب المحاسبات الحكومية (GAO) أن القدرات الأمنية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع لم تنتهي بعد، مع عدم توقع الانتهاء من إنشاء المقومات الأمنية في المواقع التي تخضع لإدارة وزارة الدفاع حتى سبتمبر/أيلول 2013. أرجع مكتب المحاسبات الحكومية (GAO) هذه التأخيرات، جزئياً، لأداء المتعاقد، مشيراً إلى أنه لتخفيف الثغرات الناجمة، عادة ما تقوم البعثة الأمريكية بتعيين تدابير مخصصة، "مناسبة للميدان".[106]

ظلت تكاليف الأمن والدعم هي أكبر مصروفات البعثة الأمريكية.

استمر أيضاً تأمين العديد من اتفاقيات حكومة العراق لاستخدام العديد من المرافق بمثل خدياً كبيراً. فحتى شهر مايو/آيار، ووفقاً لمكتب المحاسبات الحكومية (GAO)، كان للولايات المتحدة وجود في 14 موقع في العراق. ولكن قامت وزارة الخارجية بإبرام أو توقيع اتفاقيات لاستخدام الأراضي واستئجار خمسة منهم فقط. علاوة على ذلك، ذكر مكتب المحاسبات الحكومية (GAO) أن مسئولي وزارة الخارجية قد عبروا عن مخاوفهم بشأن قدرة حكومة العراق على إنهاء اتفاقيات إضافية. وتدعو الخطط الحالية لتخفيض عدد المواقع الإجمالي إلى 11 موقع بحلول نهاية العام المالي 2013. يعرض الشكل 3.2 مواقع 14 موقع تشغيلي.[107]

المرشحين لمنصب السفير

في 18 يونيو/حزيران، وبعد ثلاثة أشهر من ترشيحه من الرئيس أوباما للعمل كسفير في العراق، سحب بريت ماكجرو اسمه من القائمة. وحتى 15 يوليو/تموز لم يقم البيت الأبيض بترشيح بديل.[108]

قبل انسحابه، شهد ماكجرو أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 6 يونيو/حزيران. رداً على أسئلة اللجنة، أشار ماكجرو إلى أن الوجود الأمريكي في العراق كبير جداً وأنه "ليس هناك تناسب .. بين

الشكل 3.2
المواقع تحت إدارة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع في العراق

بيان ميشيل ج. كورتز القائم بأعمال مدير GAO-12-856T، (GAO). المصدر: شهادة مكتب المحاسبات الحكومية الشئون الدولية والتجارة. "بعثة العراق: الدولة ووزارة الدفاع تواجه تحديات في إنهاء الدعم وقدرات الأمن". 28/6/2012، الصفحة 3

حجمنا وتأثيرنا". وأضاف قائلاً، تنفق الولايات المتحدة "الكثير من رأس المال السياسي فقط لتطيل بقاؤها". موافقاً على عروض وزارة الخارجية الحالية لتخفيض عدد الموظفين العاملين تحت إشراف رئيس البعثة بحوالي 25%. وأضاف ماكجرو موضحاً أنه من الممكن إجراء تخفيضات إضافية.[109]

مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق

يقترب مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) من الإغلاق. عند تأسيسه كمنظمة مؤقتة بأمر تنفيذي في 10 مايو/آيار 2010. كان من المفترض أن يستمر مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق في القيام بأعمال مكتب المساعدة الانتقالية بالعراق. بما يشمل الإشراف على العديد من مشروعات إعادة الإعمار التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). وبرنامج الدعم الاقتصادي (ESF). من بين مسئولياته الأخرى. تولى مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق مسئولية القيام بأعمال تنسيق انسحاب فرق إعادة الإعمار من المحافظات ودعم وتأسيس بعثة مستدامة لسيادة القانون في العراق. بما يشمل برنامج تطوير الشرطة [110] (PDP).

في البداية عمل في مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق بالسفارة 11 موظف. بما يشمل ثلاثة من كبار الاستشاريين. كان من المتوقع أن يغادروا جميعهم بغداد بحلول أواسط عام 2011 بانتهاء مشروعات مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق وانتهاء دورة الاستشاري للوزارات.111 ومع ذلك. وفي هذا الربع السنوي الحالي. لازال مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق لديه ستة عاملين. يقومون بالإشراف على المشروعات التي تتم من خلال البرامج الثلاثة التي يُمولها برنامج الدعم الاقتصادي [112] (ESF).

- مجلس تطوير وإعادة إعمار المحافظات (PRDC)
- تطوير القدرات/والتشغيل. والصيانة. والاكتفاء (CD/OMS)
- تطوير القدرات الوزارية (MCD)

كما يظهر في الجدول 3.1. فإن لدى مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق 24 مشروع مفتوح بنهاية هذا الربع السنوي. جميعها يتم تنفيذها من خلال فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. القيمة التقديرية لهذه المشروعات 66.4 مليون دولار. وحوالي 36.8 مليون دولار لم يتم إنفاقها عليها بعد.[113] من غير المتوقع أن يتم إتمام غالبية المشروعات الجارية حتى وقت لاحق في العام 2013. وهناك أربعة مشروعات في مرحلة ما قبل التعيين ولم يتم بدء العمل بها بعد 114.

كان من المقرر أن يغادر بغداد كبار مستشاري مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق الثلاثة. والذين كانوا يقدمون الإشراف الفني والاتصال مع وزارات حكومة العراق لبرنامج إعادة الإعمار. بنهاية شهر يوليو/تموز 2012. ووفقاً للسفارة. فالإشراف اليومي على المشروعات الجارية المتبقية سيتم تحقيقه من خلال USACE. وسيوفر القسم الاقتصادي بالسفارة التوجيه العام للبرنامج.[115]

المشروعات الجارية والتي تم إتمامها

ذكرت السفارة أن مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق قد اشرف على إتمام مشروع واحد في هذا الربع السنوي: وهو مشروع تطوير القدرات الوزارية والذي تكلف 158,000 دولار بتمويل من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) لمساعدة حكومة العراق على الإعداد للتفاوض على اتفاقية تقاسم المياه مع الدول المجاورة. وفي أبريل/نيسان. ذكرت السفارة أنه من المقرر إتمام ستة مشروعات أخرى تابعة لمكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) تبلغ قيمتهم الإجمالية حوالي 32.2 مليون دولار. في هذا الربع السنوي. ولكن ظلت جميعها جارية حتى 30يونيو/حزيران. من بين المشروعات الـ 23 التي أدرجهم مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) كمشروعات جارية في نهاية الربع السنوي السابق. فقد تم تجاوز تواريخ الإنهاء لـ 16 مشروع منهم. وتم إلغاء أحد المشروعات. تم إلغاء مشروع "إصلاح العيوب الخفية بمبنى الصرافة" لأنه لم يمكن إيجاد المتعاقد الأصلي له. من بين 30,000 دولار قد تم تخصيصها لهذا المشروع. فلم يتم إنفاق سوى أقل من 2,500 دولار فقط.[116]

كان من المقرر أن يغادر كبار الاستشاريين الثلاثة في ISPO بغداد في نهاية شهر يوليو/تموز 2012.

شملت مشروعات مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) الجارية إنشاء مستشفى ميسان الجراحية (والتي قسمها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق إلى مرحلتين بتكلفة إجمالية تقديرية 16.3 مليون دولار) ومركز وزيرية الوطني للتدريب (8.9 مليون دولار). إلى جانب منحة إلى وزارة البلدية والأعمال العامة لربط منازل الفلوجة بشبكة الصرف الصحي وإنشاء خط صرف (7.6 مليون دولار). وبالرغم من تأخير تواريخ الإتمام. إلا أن مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) لا يزال يتوقع إتمام الأعمال في المستشفى ومركز التدريب في 2012. [117]

وظل مايو/آيار 2012 هو تاريخ الإتمام المرتقب لمشروع الفلوجة. كما أشارت كلاً من السفارة وUSACE بأن 9,100 منزل قد تم توصيلهم بشبكة الصرف الصحي

الجدول 3.1
المشاريع الجارية تحت إدارة مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق، حتى 30/6/2012
بالدولار الأمريكي

البرنامج	المشروع	تاريخ المنح الفعلي أو المقدر	تاريخ الانتهاء المتوقع	التكلفة حسب الميزانية أو المتوقعة	الملتزم به	للنفق	المبالغ غير المنفقة من الميزانية
مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة	مركز تدريب الوزارة الوطني	11/2010	8/2012	8,882,254	8,328,656	6,163,432	2,718,823
	مستشفى ميسان المرحلة 1	9/2007	7/2012	8,586,413	8,586,413	8,019,269	567,144
	مستشفى ميسان المرحلة 2	1/2008	10/2012	7,712,355	7,712,355	7,055,516	656,838
	مستشفى أطفال البصرة (BCH) تركيب أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية	6/2012	1/2013	7,000,000	3,462,500	14,776	6,985,224
	تركيب ماسح الأشعة المقطعية بمستشفى أطفال البصرة	6/2012	1/2013	3,500,000	2,887,500	–	3,500,000
	تشغيل وصيانة والتدريب على المعجل الخطي في مستشفى أطفال البصرة	7/2012	6/2013	3,000,000	60,000	33,196	2,966,804
	تركيب المعدات اللازمة لمستشفى أطفال البصرة	6/2011	10/2012	2,299,331	2,299,331	1,584,321	715,009
	إدارة المنشأة في مستشفى أطفال البصرة	11/2011	1/2013	1,408,630	1,373,780	243,681	1,164,949
	الخبراء الفنيين للخدمات الشخصية العراقية	6/2012	6/2013	1,210,000	1,180,000	25,313	1,184,687
	إصلاح مركز الرعاية الصحية الأولية، وسط العراق	5/2012	9/2012	550,000	–	–	550,000
	إصلاح مركز الرعاية الصحية الأولية جنوب العراق	4/2012	9/2012	450,000	–	–	450,000
	إجمالي المباني والصحة والتعليم			44,598,982	35,890,534	23,139,505	21,459,477
	إصلاح دار قضاء الرصافة	6/2012	4/2013	1,716,000	1,716,000	–	1,716,000
	تجديد دار قضاء الرصافة	2/2012	1/2013	809,875	809,875	783,462	26,413
	مجموع الأمن والعدالة			2,525,875	2,525,875	783,462	1,742,413
	وحدات لجنة توربينات الاحتراق بالمسيب 9 و10	6/2010	1/2013	4,761,688	4,761,688	161,688	4,600,000
	دراسة نقل الكهرباء والخطة الرئيسية	4/2012	1/2013	2,100,684	2,100,684	51,005	2,049,680
	شراء آلات لفائف كهربائية	6/2012	1/2013	450,000	12,000	10,062	439,938
	مجموع الكهرباء			7,312,372	6,874,372	222,755	7,089,617
	توصيلات نظام الصرف الصحي المنزلي في الفلوجة	3/2010	5/2013	7,618,379	7,618,379	4,587,379	3,031,000
	نظام الإنذار المبكر في سد الموصل	7/2010	9/2012	1,180,000	1,180,000	179,589	1,000,411
	تشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف بالفلوجة، المرحلة 2	1/2012	1/2013	545,000	545,000	78,275	466,725
	استعراض الخطة الرئيسية لوزارة المياه	6/2011	8/2013	400,000	400,000	72,029	327,971
	نموذج التنبؤ بمستجمعات المياه في العراق	8/2011	6/2013	220,000	220,000	139,812	80,188
	مجموع المياه			9,963,379	9,963,379	5,057,082	4,906,296
	مجموع مشاريع مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة			64,400,608	55,254,160	29,202,804	35,197,804
تنمية القدرات/ والتشغيل والصيانة والاكتفاء (CD/ OMS)	قطع الغيار الإضافية لمشتريات التشغيل والصيانة والاكتفاء	4/2012	1/2013	1,180,274	1,180,274	17,550	1,162,724
	دعم مجموعة مستشاري خبراء سد الموصل	3/2010	9/2012	514,987	514,987	182,131	332,856
	دراسة الأنهار والبحيرات	7/2010	7/2012	344,601	344,601	277,800	66,802
	إجمالي مشاريع تنمية القدرات والتشغيل والصيانة والاكتفاء			2,039,862	2,039,862	477,480	1,562,382
	إجمالي مشاريع مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق			**66,440,470**	**57,294,022**	**29,680,284**	**36,760,186**

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصدر: السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ 3/7/2012.

يتوقع مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) الآن إتمام الأعمال الممولة من الولايات المتحدة في مستشفى ميسان الجراحية في أكتوبر/تشرين الأول 2012. تم منح عقد الإنشاء في البداية في شهر سبتمبر/أيلول 2007، وكان تاريخ الإتمام الأصلي مايو/آيار 2009. (صورة من USACE)

على النحو المطلوب بموجب شروط المنحة. ولكن أشارت USACE أيضاً إلى أنه لم يكن هناك مشكلة في الأنابيب التي تم طلبها لخط الصرف وأن المنحة ستكون بحاجة للزيادة بمبلغ 150,000 دولار لتوريد معدات لإزالة الروائح.[118]

كما يظهر في الجدول، الخمسة مشاريع الجارية هي للعمل في مستشفى البصرة للأطفال — في الأساس للتوريد، والتركيب، والتشغيل، والصيانة، والتدريب على استخدام المعدات الطبية المتقدمة. وفقاً لمكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO)، فمن المُقدر أن تبلغ تكلفة هذه المشروعات الخمسة 17.2 مليون دولار. في أبريل/نيسان، أشار مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) إلى أن تكاليف شراء، وتركيب معدات التصوير بالرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية من المتوقع أن تكلف 7 مليون دولار. في هذا الربع السنوي، وردت معدات التصوير بالرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية في تقرير مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق كمشروعين منفصلين بتكلفة إجمالية 10.5 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 50% عن ما تم الإشارة إليه في الربع السنوي السابق.[119] ومع ذلك، أشارت USACE إلى أن إجمالي التكلفة المصرح بها للجهازين كانت في الواقع أقل من 6.4 مليون دولار (وهو إجمالي المبالغ الملتزم بها الموجودة في الجدول).[120]

أثناء مراحل التخطيط لمشروع المستشفى، والذي تم في 2003، وقعت هيئة USAID وHOPE مذكرة تفاهم (MOU) والتي كانت بموجبها الحكومة الأمريكية مسئولة عن إنشاء المستشفى، وكان HOPE مسئولة عن جلب المعدات الطبية المتقدمة وتدريب الفريق الطبي.[121] استجابة لاستعلام المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن سبب مسئولية الحكومة الأمريكية الآن عن جلب المعدات، وتركيبها، والتدريب، أشارت السفارة قائلة:[122]

> منذ بداية البرنامج وقد قدمت الولايات المتحدة الإدارة الكاملة للمشروع [وكانت] مصدر التمويل الرئيسي لمستشفى أطفال البصرة. وكان HOPE واحد من العديد من الشركاء المساهمين في البرنامج. كما كانت النفقات الأمريكية المخططة مطلوبة لتطوير المنشأة إلى مستشفى وظيفية لأورام الأطفال. وقد ساعدت تبرعات HOPE، إلى جانب تلك التبرعات من المساهمين الآخرين، البرنامج أثناء تقدمه تجاه هذا الهدف.

ومع ذلك، ففي العام 2006، قالت وزارة الخارجية بأن مشروع المستشفى "حصل على تمويله بصفة رئيسية من المانحين. وكانت HOPE هي الهيئة الأساسية".[123]

نقل الأصول والتعزيز

أشارت السفارة إلى أنه لم يتم تحويل أي مشروعات خاصة بمكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) إلى حكومة العراق في هذا الربع السنوي. 124 وتم وضع إجراءات توثيق تحويل المشروعات ذات التمويل الأمريكي في مذكرة تفاهم أبرمت بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والسفارة تم توقيعها في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تنص مذكرة التفاهم على أن "الوزارات المستفيدة ..... تلتزم بتخصيص التمويلات الضرورية ... لتشغيل [المشروعات] كجزء من ميزانيات التشغيل" وأن "تستجيب حكومة العراق بإيجابية لأية طلبات من السفارة الأمريكية لإجراء زيارات أو تقييم مستوى التنفيذ للمشروعات .. بما يشمل أي معلومات مطلوبة لعملية التقييم."[125]

ووفقاً للسفارة، فقد ردت حكومة العراق بإيجابية على طلبات زيارات الموقع للمشروعات ذات التمويل الأمريكي والتي تم تحويلها وفقاً لمذكرة التفاهم، ولكن تفاوت دعم حكومة العراق للمنشآت وفقاً للمشروع والوزارة. بالرغم من طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لتفاصيل بشأن الأنشطة التي تمت بموجب شروط مذكرة التفاهم في الستة أشهر الأولى من العام 2012، رفضت السفارة توفير تفاصيل بشأن المعلومات التي طلبتها الحكومة الأمريكية والمقدمة من حكومة العراق فيما

الخمسة مشاريع الجارية هي للعمل في مستشفى البصرة للأطفال — في الأساس للتوريد، والتركيب، والتشغيل، والصيانة، والتدريب على استخدام المعدات الطبية المتقدمة.

بالرغم من طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لتفاصيل بشأن الأنشطة التي تمت وفق شروط مذكرة التفاهم أثناء الأشهر الستة الأولى من العام 2012، أشارت السافرة قائلة "بأن القوائم والجداول المطلوبة غير متاحة."

يتعلق بالمصادر المُقدمة لتشغيل المشروعات، أو الزيارات التي طلبت السفارة إجراؤها لمواقع المشروع، والتقييمات التي قامت السفارة بإتمامها. وقد أشارت قائلة "القوائم والجداول المطلوبة غير متاحة. وقد تم إجراء الزيارات للمشروعات وفقاً للحاجة وتخفيض التكرار منذ تحمل العراق لمسئولية السيادة. توافق هذا التحويل أيضاً مع تقليص مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق وإعادة نشر القوات الأمريكية." [126]

البرامج المدنية

المكتب الدولي لشئون مكافحة المخدرات وتنفيذ القانون

يدعم INL العديد من برامج سيادة القانون التي يكون هدفها المعلن مساعدة سيادة قوانين حكومة العراق، ومكافحة الفساد، والمؤسسات القضائية، حتى 30 يونيو/حزيران، تم الالتزام بمبلغ 1.05 مليار دولار من حساب المكتب الدولي لشئون مكافحة المخدرات وتنفيذ القانون في العراق، بما يشمل حوالي 134 مليون دلوار تقريباً لم يتم إنفاقها بعد. 127

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، أصدرت INL تقريرها بأن لديها 176 موظف في العراق، بما يشمل 50 عراقي.[128] يوفر الجدول 3.2 معلومات عن وظائفهم.

برنامج تطوير الشرطة

تلقت INL 650 مليون دولار في العام المالي 2010، و94.6 مليون دولار في العام المالي 2011 لتمويل برنامج تطوير الشرطة، ولكن حتى 30 يونيو/حزيران، لم تتلقى أموال العام المالي 2012 للبرنامج بعد. في البداية خططت وزارة الخارجية لتخصيص حوالي 500 مليون دولار من أموال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون للعام المالي 2012 لبرنامج تطوير الشرطة، وبرامج INL الأخرى في العراق. ورغم ذلك، فبحلول شهر يوليو/تموز 2012، أشارت وزارة الخارجية في تقريرها أنها خفضت مخصصات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون للعراق إلى 129.6 مليون دولار، 76.3 مليون دولار منها كانت لبرنامج تطوير الشرطة. علاوة على ذلك، قال مسئولي وزارة الخارجية بأنه لن تكون هناك حاجة لأي جزء من هذا المبلغ 76.3 مليون دولار حتى العام المالي 2013 بسبب تخفيض البرامج الذي تمت مناقشته أدناه. لدى INL حوالي 118.2 مليون دولار غير منفقة من أموال العام المالي 2010 والعام المالي 2011 حتى 31 مارس/آذار 2012، ومن المتوقع أن تتاح أموال إضافية من أموال العام المالي 2010 والعام المالي 2011 لبرنامج تطوير الشرطة حيث يتم تنفيذ المزيد من تخفيضات البرامج.129 للمزيد من المعلومات، أنظر ملخص أحدث تقرير تدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق لبرنامج تطوير الشرطة في القسم 5 من التقرير.

بالنسبة للعام المالي 2013، طلبت INL مبدئياً 850 مليون دولار لبرنامج تطوير الشرطة وبرامج INL الأخرى التي تدعم سيادة القانون والعمل على بناء القدرات في قطاع العدل.[130]

التوظيف ببرنامج تطوير الشرطة

حتى 30 يونيو/حزيران، أشارت INL في تقريرها إلى أن لديها 72 مستشار من مستشاري برنامج تطوير الشرطة في الدولة – 62 منهم من الموظفين المعينين مؤقتاً بوزارة الخارجية (3161)، و10 موظفين بقطاع الأمن الوطني

قال مسئولي وزارة الخارجية بأنه لن تكون هناك حاجة لأي جزء من هذا المبلغ 76.3 مليون دولار حتى العام المالي 2013 بسبب تقليص البرامج الذي تمت مناقشته أدناه.

الجدول 3.2
موظفي INL العاملين حالياً في العراق

نوع الموظفين	برامج العدل	برنامج تطوير الشرطة	برنامج الاعتقال قبل المحاكمة	برامج التصحيحات	إدارة INL والعاملين بها	الإجمالي
3161 من المعينين المؤقتين	1	62	–	–	10	73
الحكومة الأمريكية	4	10i	1	–	18	33
متعاقد أمريكي	6	4	8	1	1	20
متعاقد عراقي وموظفين معينين محلياً	6	36	–	–	8	50
متعاقدين وطنيين من دول أخرى	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	**17**	**112**	**9**	**1**	**37**	**176**

i10 موظفي قطاع الأمن الوطني الذين ينفذون برنامج تطوير الشرطة عبر اتفاقية بين الوكالات (IAA) بين وزارة الخارجية وقطاع الأمن الوطني. تشمل الوكالات الأخرى المنفذة لبرامج INL عبر IAAs، بما يشمل وزارة العدل، ووزارة الخزانة.

مُلاحظة: البيانات غير مدققة.
المصدر: INL، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012.

لقاء المفتش العام مع نائب وزير الداخلية السعدي، مايو/آيار 2012.

شرعت INL في برنامج الإنشاءات الطموح هذا قبل إنهاء اتفاقية الاستخدام الرسمي للأراضي مع حكومة العراق.

(DHS) – يعملون مع وزير الداخلية في بغداد، وإربل، حيث كانوا مدعومين بعدد صغير من المتعاقدين العراقيين.[131] بغداد: 49 مستشار (بما يشمل 8 من قطاع الأمن الوطني) مدعومين بـ 23 متعاقد عراقي.
إربل: 23 مستشار (بما يشمل 2 من قطاع الأمن الوطني) مدعومين بـ 8 متعاقدين عراقيين.
أشارت INL في تقريرها في أوائل شهر يوليو/تموز أنها تقوم بمفاوضات مع وزارة الداخلية بشأن التعديلات على برنامج تطوير الشرطة وستعد خطة "قريباً جداً" لتخفيض عدد مستشاري برنامج تطوير الشرطة، بالاعتماد على التآكل لتخفيض درجات المستشارين (عادة ما يكون مستشاري برنامج تطوير الشرطة موظفين مؤقتين معينين لمدة 13 شهر) حيث طالبت خطة INL المؤقتة في 16 يوليو/تموز بوجود 18 مستشار في بغداد و18 في إربل.[132]

تكلفة تقليص بصمة برنامج تطوير الشرطة

أنهت INL أنشطة برنامج تطوير الشرطة في البصرة في هذا الربع السنوي، مع عودة جميع موظفي برنامج تطوير الشرطة إلى السفارة. في هذا الربع السنوي، قامت INL بنقل جميع مستشاري برنامج تطوير الشرطة من مجمع التدريب الرئيسي في بغداد – ملحق كلية شرطة بغداد (BPAX)، والذي كان يسمى سابقاً الدرع المشترك للمحطة الأمنية، عاد بالفعل جميع موظفي INL المتمركزين سابقاً في ملحق كلية شرطة بغداد إلى السفارة. وبالرغم من موافقة وزير الداخلية على استمرار استخدامه لبعض تدريبات برنامج تطوير الشرطة وحلقاتها الدراسية، إلا أن INL قد قدمت قائمة بمواقع التدريب الجديدة المحتملة في بغداد إلى وزير الداخلية، والذي "وافق على مراجعة الخيارات". وفي أواسط شهر يوليو/تموز، حدد وزير الداخلية موقعي تدريب محتملين في المنطقة الدولية، ولكنه لم يلتزم بإعدادهم في تاريخ محدد.[133]

وفقاً لـ INL، فقد قدر مكتب عمليات المباني الخارجية في البداية تكاليف الإنشاءات لملحق كلية شرطة بغداد بأن تكون 150 مليون دولار، ورداً على التوجيهات من وزارة الخارجية لتخفيض العاملين بالسفارة وتكاليفهم، قالت INL بأنها قررت إغلاق ملحق كلية شرطة بغداد. كنتيجة لذلك أنهت وزارة الخارجية عقد الإنشاءات، ويُقدر مكتب عمليات المباني الخارجية الآن تكاليف الإنشاءات المُنقحة بأن تكون 108 مليون دولار، ولكن أشارت INL بأن التخلي عن ملحق كلية شرطة بغداد سينتج عنه تكاليف إضافية.[134]

أنفقت INL 98 مليون دولار على منشآت برنامج تطوير الشرطة في البصرة، ولكنها أكدت أن هذه المنشآت ستستمر في استخدامها لأنها مرتبطة بالقنصلية في البصرة.

أضافت INL أنها ستخفض نطاق برنامج تطوير الشرطة في إربل، عبر إيقاف العمل مع وزارة داخلية حكومة إقليم كردستان (KRG) في 4 المجالات الأصلية الـ 16 للبرنامج.

تقييم وزارة الداخلية لأنشطة برنامج تطوير الشرطة

في أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول، أمر نائب وزير الداخلية السعدي بتكوين لجنة في وزارة الداخلية للتنسيق مع INL وإدارة مشاركة وزارة الداخلية في برنامج تطوير الشرطة. أشارت اللجنة أن مسئولي وزارة الداخلية عقدوا 80 اجتماع مع مستشاري INL من 1 يناير/كانون الثاني حتى 1 أبريل/نيسان 2012. (أشارت INL إلى أنها قامت بـ 517 مشاركة مع أفراد وزارة الداخلية أثناء نفس فترة الثلاثة أشهر). بالإضافة لذلك أشارت لجنة وزارة الداخلية إلى أنها رفضت 55 طلب اجتماع قدمتها INL أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012. وصفت اللجنة 52 اجتماع مع INL بأنهم "مفيدين"، و21 بأنهم "نصف مفيدين"، وواجتماع واحد بأنه "غير مفيد"، ولم تقم بتقييم الاجتماعات الستة الأخرى. كما اختتمت لجنة وزارة الداخلية تقريرها قائلة:[136]

- كانت الخدمات التي تلقتها أقل من المتوسط عند تقييمها مقابل المبالغ المالية التي أنفقتها INL لتوفيرها.

- عمل مستشاري INL "على نحو مستقل" عن بقية البعثة الأمريكية وعدم التنسيق مع الأفراد الأمريكيين الآخرين.
- كان العدد الأمثل من مستشاري برنامج تطوير الشرطة 12 في بغداد (2 منهم سيقدمون الاستشارات في شئون الاستخبارات، و3 في شئون التدريب العام، و3 في شئون الأدلة والحمض النووي، و2 في شئون التقنية، و2 في دعاوى غير محددة).

لم تعالج مراجعة وزارة الداخلية عناصر إربل في برنامج تطوير الشرطة.

أنشطة برنامج تطوير الشرطة لهذا الربع السنوي

منذ 1 أبريل/نيسان وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، أشارت INL إلى أنها عقدت مشاركات مع نظرائها في وزارة الداخلية بشأن 457 موقف منفصل، 330 منها (72%) كانت بشأن تأمين المدينة الكردية إربل. وأشار مستشاري INL إلى إجراء مشاورات مع معمل قضائي واحد في إربل 137 مرة أثناء فترة 91 يوم (30% من جميع مشاركات برنامج تطوير الشرطة). ومن بين 127 زيارة أخرى للموقع، كانت 123 منها لمنشآت وزارة الداخلية في بغداد و4 لمواقع وزارة الداخلية في البصرة.[137]

مكاتب وزارة الخارجية الأخرى وبرنامج تطوير الشرطة

أشارت INL في تقريرها إلى أنها أتاحت 323.0 مليون دولار من أموال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) لمكتب عمليات المباني الخارجية للجزء الخاص بـ INL من تكاليف الإنشاءات والمباني (تم إعادة 21 مليون دولار مؤخراً إلى INL، حيث لم تعد هناك حاجة لدى INL لهذه الأموال) وتم إعادة 211.8 مليون دولار إلى مكتب الأمن الدبلوماسي (DC) للدعم الأمني المصاحب لبرنامج تطوير الشرطة. وقد اتفق مكتب عمليات المباني الخارجية ومكتب الأمن الدبلوماسي، في نهاية الربع الثاني من كل عام مالي، بإجراء تسوية بالتكاليف الفعلية مقابل الأموال المحولة لضمان إتاحة الأموال الكافية للأعمال المتوقعة في الربع الرابع. كما اتفق أيضاً مكتب عمليات المباني الخارجية مع مكتب الأمن الدبلوماسي على تزويد INL بمعلومات التكلفة المُحدثة للعام التالي. بالإضافة لذلك، ستكون هناك تسوية نهائية بعد نهاية العام المالي، سيتم بعدها إعادة الأموال إلى INL إذا أشارت التسوية إلى وجود فائض تم تحويله إلى أياً من المكتبين. كما يوفر مكتب شئون الشرق الأدنى دعم "الحياة والرسالة" لأفراد برنامج تطوير الشرطة وسيقوم بعملية تسوية مشابهة مع INL في نهاية العام المالي.[138]

المساعدة في مكافحة غسيل الأموال

تُمول INL اثنان من المستشارين الذين يعملون على دعاوى مكافحة غسيل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب. كما يعمل أحد مستشاري مكافحة غسيل الأموال من وزارة العدل، مكتب التطوير الإدعاء الخارجي، للمساعدة والتدريب (OP-DAT) بشكل حصري على دعاوى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع العديد من وكالات حكومة العراق. في هذا الربع السنوي، عمل مستشار وزارة العدل مع حكومة العراق على مهمة قوة العمل المالية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التقييم الجاري لنظام مكافحة غسيل الأموال في العراق. مستشار مكافحة غسيل الأموال الآخر الممول من INL من وزارة الخزانة، مكتب المساعدة التقنية (OTA)، يعمل مع رئيس الوكالة العراقية لمكافحة الفساد، لجنة النزاهة (COI)، على بناء قدراته لأداء التحقيقات المالية، وأعمال مكافحة غسيل الأموال، ودعاوى تنفيذ القانون الأخرى، بما يشمل استعادة الأصول.[139]

مكتب التنسيق لمكافحة الفساد

يدير مكتب تنسيق مكافحة الفساد التابع لـ INL (INL/ACCO) 29.3 مليون دولار من المساعدة الأمريكية للعراق لوكالات مكافحة الفساد الرئيسية – لجنة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومفتشي العموم. من بين 29.3 مليون دولار من أموال مكافحة الفساد، يوفر INL/ACCO حوالي 20.7 مليون دولار لهيئة الأمم المتحدة لتنفيذ 5 برامج من العشرة برامج التي تمولها، بما يشمل:[140]

- مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 8 مليون دولار لدعم الالتزام العراقي بمعاهدة الأمم المتحدة ضد الفساد.
- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 6 مليون دولار لتدريب مفتشي العموم.
- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 4 مليون دولار لمساعدة لجنة النزاهة في التحقيقات المالية.
- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 2 مليون دولار للعمل مع حكومة إقليم كردستان على تحسين تنفيذ الميزانية.

حتى أواسط يوليو/تموز، عمل في مكتب تنسيق مكافحة الفساد التابع لـ INL (INL/ACCO) موظف 1 من وزارة الخارجية، و1 متعاقد، و3 عراقيين.[141]

المساعدة لمجلس القضاء الأعلى

استمرت INL في دعمها للعديد من البرامج لمساعدة مجلس القضاء الأعلى (HJC)، بما يشمل:[142]

أشارت INL في تقريرها إلى أنها أتاحت 323.0 مليون دولار من أموال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) لتكاليف الإنشاءات وبناء المرافق و211.8 مليون للدعم الأمني المصاحب لبرنامج تطوير الشرطة.

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

- منحتين – منحة بمبلغ 5ز4 مليون دولار إلى المركز الوطني لمحاكم الدولة لتحسين إدارة المحاكم، ومنحة بمقدار 1.4 مليون دولار لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان لأرشفة البيانات.
- ثلاثة برامج من برامج الأمم المتحدة – 3.8 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة البيانات، و3.2 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة القدرة القضائية، والتعهد بمبلغ 1 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للتوعية عبر وسائل الإعلام، والتي ظلت مُعلقة بسبب اعتراف اليونسكو بالسلطة الفلسطينية كدولة عضو.

تدعم INL برنامجين جاريين للتوعية القضائية أيضاً – برنامج المستشار القانوني المُقيم (يعمل به ثلاثة من محاميي وزارة العدل، وبرنامج العدالة للأطفال (والذي يُدار من خلال صندوق الأمم المتحدة للطفولة وقد تلقى ما يزيد على 2.3 مليون دولار من الأموال الأمريكية).[143]

المُراقبة والتقييم

يتابع فريق المُراقبة والتقييم التابع لـ INL عملية برامج العدالة الجنائية لـ INL في العراق، بما يشمل برنامج تطوير الشرطة والقضاء، وتخفيض الطلب على المخدرات، وبرامج مساعدة الحجز الاحتياطي. كما أنه من المفترض أن يخضع برنامج تطوير الشرطة لتقييمات مراجعة البرنامج وفقاً لخطط البرنامج، ولكن بما لا يزيد على مرة واحدة في الربع السنوي، حتى 6 يوليو/تموز، ضم الفريق عضوين فقط؛ ولم يتم شغل المنصب الثالث المخطط سابقاً.[144]

لم يُصدر فريق المراقبة والتقييم آية تقارير منذ إنشاؤه مبكراً هذا العام. كما قامت INL بإبلاغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأنها تخطط لنشر أول تقرير مراقبة وتقييم (بشأن برنامج تطوير الشرطة) في وقت لاحق بعد 30 يونيو/حزيران 2012.[145]

تدريب تصحيحات برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي

بدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2012 برنامج الحجز الاحتياطي بتمويل من INL وقام بتنفيذه برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي (ICITAP). صمم البرنامج لتقييم منشآت حجز محددة تتبع لوزارة الداخلية ورف أدائها إلى المعايير الدولية لاستضافة المحتجزين قبل المحاكمة.

بين 1 يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران، أقام مستشاري برنامج ICITAP ثلاثة برامج تدريب المدربين لأفراد وزارة الداخلية الذين سيقومون بتدريب ضباط الصف الأساسيين. أقام خريجي وزارة الداخلية من البرنامج التدريبي الثالث برنامج تدريبي رابع مع مستشاري ICITAP، كمدربين وكمراقبين. هذه البرامج التدريبية الأربعة دربت 40 عراقي. وفقاً لـ INL، يمكن لوزارة الداخلية الآن توفير هذا التدريب بدون مساعدة من الأفراد الأمريكيين.[146]

مكتب إزالة والحد من الأسلحة

منذ عام 2003، استثمرت الولايات المتحدة ما يزيد على 209 مليون دولار في العراق لإزالة والتخلص الآمن من الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، والفائض من الأسلحة والذخائر التقليدية. من بين 14 برنامج في العراق ممولة من وزارة الداخلية لمنع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، والبرامج ذات الصلة (NADR) والتي قامت بإجراء أنشطة على الأقل لمرة واحدة في العام 2012، إما ستنتهي أو من المقرر أن تنتهي في نهاية يوليو/تموز من بين البرامج الستة الجارية، والتي تقدر قيمتها بمبلغ 20.5 مليون دولار، خمسة منها هي مبادرات لتدمير الأسلحة التقليدية والأخرى هي برامج لمساعدة الضحايا (يتم تنفيذ عقد بقيمة 1.5 مليون دولار من خلال نادي روتاري قرية مونتجومري في مريلاند).[147] نفذت المنظمة العراقية لإزالة الألغام/الذخائر غير المتفجرة أكبر برامجها الفعالة، وهي جهودها بقيمة 12. مليون دولار في مركز وجنوب العراق يتم تنفيذها من خلال 4 أفراد أمريكيين و265 عراقيين ويتم حمايتها من خلال 109 من متعاقدي القطاع الخاص. للمزيد من التفاصيل بشأن المخاطر التي تمثلها الألغام غير المتفجرة في العراق، أنظر القسم الفرعي من هذا التقرير الأمن وسيادة القانون.[148]

مكتب التعاون في للرقابة على الصادرات

يساعد مكتب التعاون للرقابة على الصادرات حكومة العراق في وضع أنظمة ضوابط تجارية فعالة والمساعدة في التأكد من وفاء هذه الأنظمة بالمعايير الدولية الحالية. يُساعد المكتب الأمريكي حكومة العراق في جهودها في تكوين قدرة مستقلة لكشف، ومنع، والتحقيق في، ومحاكمة الاتجار غير المشروع في كلاً من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. فهو يستخدم الحوار، والتدريب، وتوفير المعدات الممنوحة كأدواته الأساسية.[149]

منذ 2003، استثمرت الولايات المتحدة 209 مليون دولار في العراق لإزالة والتخلص الآمن من الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، وفائض الأسلحة والذخائر التقليدية.

الجدول 3.3
تمويل مساعدات مكتب اللاجئين والمهاجرين المقدمة للعراق
بالمليون دولار

العام المالي	المخصص				المُلتزم به	المُنفق
	مساعدات اللاجئين والمهاجرين	صندوق الدعم الاقتصادي	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	الإجمالي		
2003	40.4	–	27.0	67.4		
2004	–	–	133.5	133.5	132.3	132.3
2005	–	–	–	–	–	–
2006	–	50.0	–	50.0	50.0	50.0
2007	77.9	–	–	77.9	65.9	56.9
2008	277.9	45.0	–	322.9	277.9	320.7
2009	259.7	–	–	259.7	259.7	255.8
2010	316.1	–	–	316.1	316.1	313.8
2011	280.0	–	–	280.0	273.9	249.9
2012	256.4	–	–	256.4	160.6	91.8
الإجمالي	1,508.3	95.0	160.5	1,763.8	1,603.6	1,537.9

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. تشمل مساعدات المهاجرين واللاجئين 39.9 مليون دولار مخصصة في العام المالي 2003 و12.0 مليون دولار مخصصة في العام المالي 2007 تحت عنوان "المساعدات العاجلة للاجئين والمهاجرين".

المصادر: I–NEA، رداً على طلبات البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 27/3/2012، و29/6/2012؛ مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 13/7/2012.

مكتب السكان، واللاجئين، والمهاجرين

تم تخصيص ما يزيد على 1.76 مليار دولار لمكتب السكان واللاجئين والمهاجرين التابع لوزارة الخارجية لبرامج دعم اللاجئين العراقيين والأفراد المشردين داخلياً منذ عام 2003. وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، تم الالتزام بـ 1,60 مليار دولار من هذا المبلغ، و1.54 تم إنفاقها. وفقاً لوزارة الخارجية، تم توفير 280 مليون دولار في العام المالي 2011، وإتاحة ما يزيد على 256 مليون دولار في العام المالي 2012. 150 للتمويل التراكمي لمكتب السكان واللاجئين والمهاجرين لأنشطته بالعراق، أنظر الجدول 3.3.

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، كان لمكتب السكان واللاجئين والمهاجرين 21 عقد واتفاقية تعاونية جارية – جميعهم ممولون بـ 39.2 مليون دولار في تعهدات لصندوق مساعدات المهاجرين واللاجئين؛ لم يتم إنفاق 14.7 مليون دولار من هذا المبلغ. كما تعمل معظم البرامج على دعم احتياجات المشردين داخلياً داخل العراق، واللاجئين الذين يعيشون في سوريا، وتركيا، والأردن، ولبنان، ومصر. من المقرر أن تنتهي جميع هذه البرامج بحلول نهاية العام 2012. كما أشار مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين إلى أن تقرير مراجعته لعروض المنظمات غير الحكومية المقدمة لمنح العام المالي 2012 على وشك الانتهاء.[151]

لما يزيد على خمسة سنوات، وقد ساعد مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين، اللاجئين العراقيين إلى جانب حملي تأشيرة الهجرة الخاصة الذين تم اختيارها لتلقي مزايا اللاجئين، لإعادة التوطين في الولايات المتحدة.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2012، قد تم إعادة توطين أكثر من 76,400 من اللاجئين عراقي في الولايات المتحدة عبر برنامج قبول اللاجئين (USRAP) منذ العام المالي 2007. برنامج قبول اللاجئين (USRAP) هو برنامج عالمي يديره مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين (PRM)، في العراق، يعمل برنامج قبول اللاجئين تحت إدارة قسم شئون اللاجئين والمشردين داخلياً في السفارة الأمريكية في بغداد. اكتسب غالبية اللاجئين العراقيين إمكانية الوصول إلى برنامج قبول اللاجئين عبر الإحالات من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR)، مع إحالة بعضهم من السفارات الأمريكية وبعض المنظمات غير الحكومية.[152]

ومع ذلك، فإن أزمة اللاجئين في القانون العراقي مشمولة في قانون إقرار الدفاع الوطني للعام المالي 2008، مما يمكن العراقيين الذين عملوا لصالح الحكومة الأمريكية،

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، تم توطين ما يزيد على 67.400 من اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة عبر برنامج قبول اللاجئين بالولايات المتحدة منذ العام المالي 2007.

الشكل 3.3

معالجة مكتب (USRAP) للاجئين العراقيين، العام المالي 2007 – العام المالي 2012

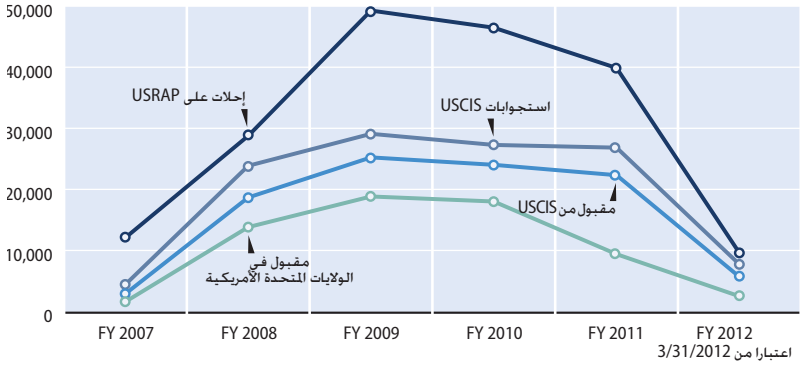

المصدر: USCIS، "صفحة حقائق معالجة اللاجئين العراقيين"، 25/4/2012.

الأعداد المبدئية تشير إلى أن 1,733 عراقي قد تلقوا تأشيرة الهجرة الخاصة في هذا الربع السنوي، وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف عما كان عليه في الربع السنوي السابق.

أو المتعاقدين الذين يتلقون تمويل من الحكومة الأمريكية، والمنظمات الإعلامية الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، إلى جانب بعض أفراد أسرة هؤلاء الموظفين العراقيين للتقدم مباشرة إلى برنامج قبول اللاجئين (US-RAP) بدون إحالة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أو أي إحالات أخرى. ولأن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لا تقوم بالإحالات داخل الدولة، فالعراقيين الوحيدين داخل العراق الذين يمكنهم اكتساب إمكانية الوصول إلى برنامج قبول اللاجئين هم العراقيين التابعين للولايات المتحدة والذين يتقدمون مباشرة إلى البرنامج.[153]

يعمل مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين عن قرب مع دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (USCIS) للسماح للاجئين، بما يشمل العراقيين، بالدخول إلى الولايات المتحدة عبر برنامج قبول اللاجئين. وبمجرد اكتساب العراقيين لإمكانية الوصول إلى برنامج قبول اللاجئين إما عبر الإحالات من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أو عبر التقدم مباشرة، حيث يتم عمل مقابلات شخصية معهم من خلال مسئولي دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (USCIS)، في الأساس في الأردن، ومصر، وتركيا، ولبنان، والعراق. وأثناء عملية المقابلة الشخصية، يستخلص مسئولي دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (US-CIS) المعلومات بشأن جواز الموافقة على دخول المتقدم للولايات المتحدة وطلب حالة اللاجئ؛ قامت دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (USCIS) بما يزيد على 119,000 مقابلة شخصية للاجئين العراقيين منذ العام المالي 2007. ولم يستطع مسئولي دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (USCIS) إجراء المقابلات الشخصية للاجئين العراقيين في سوريا منذ فبراير/شباط 2011 بسبب الحالة الأمنية.[154] للإطلاع على معالجة اللاجئين عبر برنامج قبول اللاجئين (USRAP) وفقاً للعام المالي، أنظر الشكل 3.3.

منذ أكتوبر/تشرين 2006، تم اختيار ما يزيد على 6,000 عراقي من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة (SIV) لتلقي مزايا اللاجئين وإعادة التوطين في الولايات المتحدة بموجب القسم 1059 من برنامج المترجمين الفوريين والتحريريين، والقسم 1244 من برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة العراقية. (لا تتابع وزارة الخارجية سوى الوافدين من حملة تأشيرة الهجرة الخاصة (SIV) والذين يسعون للحصول على المزايا عبر مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين (PRM). وفقاً لمكتب الشئون القنصلية، والمسئول عن برامج تأشيرة الهجرة الخاصة العراقية، فإن الأرقام المبدئية تشير إلى أن هناك 1,733 عراقي قد تلقوا تأشيرة الهجرة الخاصة لهذا الربع السنوي، وهو ما يزيد ثلاثة مرات على العدد في الربع السنوي السابق. كما حازت تكساس على أعلى عدد من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة من العراقيين الذين تم اختيارهم لتلقي المزايا (1,267)، وهو زيادة بما يزيد على 200 فرد منذ الربع السنوي السابق.[155]

ركزت أنشطة مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين الأخرى لهذا الربع السنوي على التنسيق بين الهيئات بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) حيث انتقل مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (OFDA) إلى خارج العراق. انضم أفراد OFDA، إلى جانب الأفراد الآخرين من الوكالة الأمريكية للتنمية/العراقيين إلى افراد وزارة الخارجية في عملية مراجعة العروض للمنظمات غير الحكومية لمكتب السكان واللاجئين والمهاجرين.[156]

مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال

قدم مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال (DRL) قرابة 496 مليون دولار منذ العام المالي 2006 للقيام ببرامج المساعدات الأجنبية التي يكون الغرض منها دعم النظم الإدارية العراقية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني. أشار مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) إلى أنه يتوقع تلقي 22.8 مليون دولار من برنامج الدعم الاقتصادي للعام المالي 2012، ولكن حتى 30 يونيو/حزيران 2012 لم يتلقى أياً منها ولم يتم الالتزام بأياً من أموال العام المالي 2012. أشار مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال إلى أنه طلب 17.4 مليون دولار من برنامج الدعم الاقتصادي للعام المالي 2013.[157] للاطلاع على المخصصات والنفقات المجمعة لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال وفقاً للعام المالي، أنظر الجدول 3.4.

في هذا الربع السنوي، نشر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) تقريره، مشيراً إلى ثلاثة مشكلات ذات أهمية بالغة للعراق: العنف الحكومي والمجتمعي، وتعداد

السكان المجزأ، وارتفاع مستويات الفساد في الحكومة والمجتمع.[158] للمزيد من المعلومات بشأن نتائج التقرير، أنظر القسم الفرعي النظم الإدارية من هذا التقرير.

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، كان لدى مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) عقود، ومنح، أو اتفاقيات تعاونية جارية تقدر قيمتها بحوالي 4.110 مليون دولار، حيث يتم تمويل ثمانية وعشرون مشروع من خلال برنامج الدعم الاقتصادي، ويتم تمويل ستة مشروعات من خلال صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد كان أكبر مشروع جاري لهذا الربع السنوي بقيمة 14 مليون دولار منحة من برنامج الدعم لاقتصادي الغرض منها تعزيز المؤسسات السياسية العراقية. من المقرر أن يتم الانتهاء من جميع المشروعات بحلول نهاية العام 2013.[159]

تم إتمام ستة مشروعات منح، تُقدر قيمتها بمبلغ 32.0 مليون دولار في هذا الربع السنوي. أكبر مشروع تم إتمامه كان منحة بقيمة 15.0 مليون دولار الغرض منها تحسين قدرات النظم الإدارية. وقد بدأ أحد المشروعات الجديدة في هذا الربع السنوي: منحة بمبلغ 2.0 مليون دولار للمبادرات الحكومية.[160]

في هذا الربع السنوي، سعى مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال للحصول على عروض منح لستة من مجالات برامج المساعدة العراقية:[161]

- 5 مليون دولار لبرنامج نوافذ الحرب.
- 4 مليون دولار لتدعيم حماية حقوق الإنسان، بما يشمل مراقبة الأوضاع في السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى ومعالجة الانتهاكات بنظام العدالة الجنائية.
- 3 مليون دولار لمبادرة ديمقراطية المرأة العراقية لدعم تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً.
- 2.5 مليون دولار لتحديد انتشار، والمعرفة بـ، والسلوكيات والممارسات تجاه العنف على أساس الجنس وتقييم برامج تغيير السلوكيات والممارسات وزيادة حماية المرأة.
- 1.5 مليون دولار لتحسين حرية الصحافة عبر وضع أطر عمل قانونية وتنظيمية والعمل مع المجموعات المحلية للدفاع عن الإعلام.
- 1.5 مليون دولار لتوفير الحماية للعراقيين المعرضين للخطر، بما يشمل العراقيين من النساء المهددين بجرائم الشرف، والمثليي الجنس من الرجال والنساء، والمخنثين، والمتحولين جنسياً.

وفقاً لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، سيتم تمويل جميع البرامج الناتجة عن هذه العروض من خلال برنامج الدعم الاقتصادي للعام المالي 2011.[162]

الجدول 3.4
تمويل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال للأنشطة في العراق، حتى 30/6/2012
بالمليون دولار

	المخصص				
العام المالي	صندوق الديمقراطية	صندوق الدعم الاقتصادي	الإجمالي	الملتزم به	المُنفق
2006	–	85.4	85.4		
2007	190.0	15.3	205.3	190.0	187.8
2008	75.0	–	75.0	75.0	74.0
2009	0.5	76.5	77.0	76.9	74.4
2010	–	–	–	–	–
2011	–	30.0	30.0	11.3	3.6
2012	–	22.8	22.8	–	–
الإجمالي	265.5	230.1	495.6	438.7	425.2

مُلاحظة: البيانات غير مدققة، الأرقام متأثرة بالتقريب. يشمل صندوق الديمقراطية 540.000 دولار مخصصة تحت عنوان "صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية" للعام المالي 2009.

المصادر: I–NEA، رداً على طلبات البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/7/2012.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تبذل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حالياً جهوداً في العراق تقع ضمن فئتين: برامج إعادة الإعمار والتنمية بتمويل من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، والبرامج الإنسانية تحت إدارة مكتب مساعدات الكوارث الخارجية (OFDA) وبتمويل من صندوق المساعدات الدولية في حالات الكوارث[163] (IDA).

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، تلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 2.92 مليار دولار من تمويلات برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) لدعم برامجها لإعادة الإعمار والتنمية، ومساهمات من خلال مكتب مساعدات الكوارث الخارجية (OFDA) بمبلغ 450.8 مليون دولار لتمويل برامج المساعدات الإنسانية الخاصة بها.[164]

في يناير/كانون الثاني 2012، أبلغت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأنها تعمل على إستراتيجية التنمية في جميع أنحاء البلاد بالعراق وأنها كانت تقوم بإجراء تقييمات لجمع الدروس المستفادة.[165]

في هذا الربع السنوي، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنها تتوقع إتمام الإستراتيجية بنهاية العام، 166 في شهادة أمام الكونغرس في شهر يونيو/حزيران، قال مدير مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لشئون الشرق الأوسط بأن جهود الوكالة الحالية تعكس اثنان من الدروس المستفادة فيما يتعلق ببرامجها بالعراق هما: أهمية التعزيز والحاجة

نشر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) تقريره عن حقوق الإنسان للعام 2012، والذي أشار إلى العنف الحكومي والمجتمعي وتعداد السكان المجزأ، وارتفاع مستويات الفساد.

لرقابة أكبر.[167] وفقاً لمدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالعراق، فقد "تحولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن فكرة إعطاء مساعدات عينية [لحكومة العراق]" وبدلاً من ذلك، قدمت الدعم الإداري والفني.[168] حتى 30 يونيو/حزيران 2012، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن لديها 93 فرداً في مكتب العراق يراقبون برامج الوكالة. شمل هؤلاء الأفراد 31 من موظفي الحكومة الأمريكية، و62 متعاقد (4 أمريكيين، و30 عراقيين، و27 من متعاقدي الدول الأخرى، إلى جانب 1 متعاقد أمني من القطاع الخاص).[169] أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنها بدأت في تخفيض عدد التعيينات الأمريكية المباشرة في العراق وأنها تقوم الآن بتعيين وتدريب المزيد من العراقيين المحليين لأداء الوظائف التي كان يقوم بها سابقاً مواطني الدول الأخرى.[170]

تعكس الجهود الحالية للوكالة اثنان من الدروس المستفادة: أهمية التعزيز، والحاجة لمراقبة أكبر.

برامج برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)

وصلت مخصصات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) لبرامج إعادة الإعمار والتنمية في العراق إلى ذروتها عند 1.11 مليار دولار في العام المالي 2007 وانخفضت بشدة على مدار السنوات الأربعة التالية (أنظر الشكل 3.4). أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنه لم يتم تخصيص أياً من أموال برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) للعام المالي 2012 لهذه البرامج.[171] حتى 30 يونيو/حزيران 2012، كانت تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية

الشكل 3.4

مخصصات، والتزامات، ونفقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) وفقاً للعام المالي

بالمليون دولار

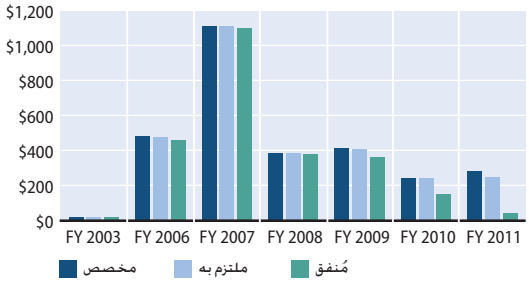

المصدر: NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 28/6/2012.

الدولية (USAID) بإدارة 11 من البرامج الفعالة لبرنامج الدعم الاقتصادي (ESF) بسقف مجمع للعقود بلغ 1.25 مليار دولار، تم الالتزام بمبلغ 1.04 مليار منها، وتم إنفاق 699.4 مليون دولار.[172] للإطلاع على حالة أموال البرنامج، أنظر الشكل 3.5.

تلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 519 مليون دولار في العام المالي 2010 والعام المالي 2011 من تمويل برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) للعراق. حتى 30 يونيو/حزيران 2012، تم الالتزام بجميع أموال العام المالي 2010 و89% من أموال العام المالي 2011، بإجمالي مجمع 488.8 مليون دولار التزامات. وقد أنفقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 190.9 مليون دولار من هذه الأموال، وتركت قرابة 297.0 مليون دولار في التزامات غير منفقة.[173] أنظر الجدول 3.5 للإطلاع على حالة أموال العام المالي 2010 والعام المالي 2011.

التزمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 89.7 مليون دولار وأنفقت 65.5 مليون دولار من أموال برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) من جميع مخصصات العام المالي لهذا الربع السنوي، وتركت قرابة 350.5 مليون دولار في التزامات غير منفقة بحلول نهاية هذا الربع السنوي.[174]

تنفيذ البرنامج

كما يظهر في الجدول 3.6، فقد قام شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في البرامج الممولة من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF) بتعيين 1,209 فرد على الأقل للبرامج – 87% منهم كانوا عراقيين – مدعومين بـ 582 متعاقد أمني إضافي – بإجمالي 1,791 موظف لدى المتعاقدين في نهاية هذا الربع السنوي.[175]

أشار مسئولي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أيضاً إلى أن الوضع الأمني في العراق يستمر في

الشكل 3.5

حالة البرامج النشطة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتمويل من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، اعتبارا من 30/6/2012

بالمليون دولار

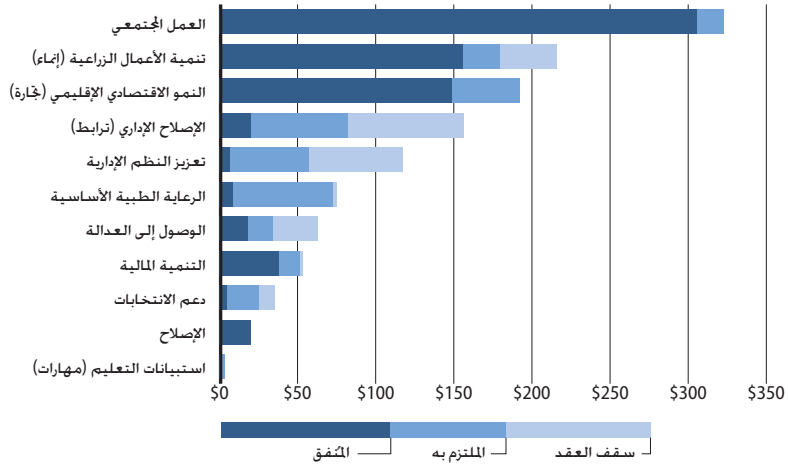

المصدر: NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 28/6/2012؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول 3.5
حالة تمويلات برنامج الدعم الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعام المالي 2010 والعام المالي 2011، حتى 30/6/2012
بالمليون دولار

المعتمد	المخصص	الملتزم به	النفق	التغيرات الفصلية			
				الالتزامات		النفقات	
العام المالي 2010	242.0	242.0	151.8	–	–	21.6	(17%)
العام المالي 2011	277.7	246.8	39.1	89.8	(57%)	32.7	(512%)
الإجمالي	519.7	488.8	190.9	89.8	(22%)	54.4	(40%)

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصدر: I–NEA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 28/6/2012.

إعاقة مراقبة وتقييم أنشطة البرامج. فلا يستطيع العاملون بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية زيارة مواقع المشروع سوى مرات قليلة.[176]

لمعالجة هذه التحديات، عينت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أول مسئول اتصال وشريك أمني لهذا الربع السنوي للعمل مع شركائها في التنفيذ لتوفير قدرة مستقلة لتقييم "أجواء" الأمن المحلي وتطوير علاقات العمل مع الشرطة العراقية والمنظمات الأمنية الأخرى الغير حكومية.[177] بالإضافة لذلك، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مع شركائها في التنفيذ في الاعتماد بشكل أكبر على المراقبين الميدانيين العراقيين، الذين يزورون مواقع المشروع بانتظام لتفتيش على، وتقييم، وتقديم التقارير بشأن المشروعات، ومراقبة كيفية تنفيذ أنشطة البرنامج على الصعيد الميداني.[178]

يستمر الموقف الأمني في العراق في إعاقة مراقبة وتقييم أنشطة البرامج.

مشاركة التكلفة مع حكومة العراق

الجدول 3.6
مستويات التعيين لشركاء التنفيذ للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حتى 30/6/2012

البرنامج	شريك التنفيذ	أفراد البرنامج				متعاقدو الأمن	الإجمالي
		أمريكيون	عراقيون	دول أخرى	الإجمالي		
العمل المجتمعي	ACDI/VOCA, CHF International, IRD, Mercy Corps	6	457	16	479		
الإصلاح الإداري (ترابط)	أنظمة الإدارة الدولية (MSI)	17	223	17	257	221*	478
النمو الاقتصادي الإقليمي (تجارة)	مجموعة لويس بيرجر	15	123	29	167	*	167
تنمية الأعمال الزراعية (إنماء)	مجموعة لويس بيرجر	8	86	4	98	*	98
تعزيز النظم الإدارية	مؤسسة شيمونيكس انترناشيونال	4	45	8	57	30	87
الإصلاح	مجموعة QED	–	8	1	9	67	76
الرعاية الطبية الأساسية	شركة الأبحاث الجامعية المحدودة	4	57	3	64	*	64
دعم الانتخابات	جمعية دعم الانتخابات والعملية السياسية	3	7	3	13	26	39
التنمية المالية	AECOM للتنمية الدولية	11	20	–	31	*	31
الوصول إلى العدالة	DPK للاستشارات (ARD)	5	23	3	31	*	31
استبيانات التعليم (مهارات)	معهد ريسيرش ترايانجل	–	3	–	3	*	3
الإجمالي		73	1,052	84	1,209	582	1,791

مُلاحظة: إجمالي الأفراد لا يشمل 2 من العاملين و22 من متعاقدي الأمن العاملين بموجب عقد QED Manpower لتوفير الدعم المكتبي للبرنامج للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
**مشاركة نفس القوى العاملة.

المصدر: USAID، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012، و17/7/2012

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

الجدول 3.7

متطلبات حكومة العراق لمتطلبات مشاركة التكلفة لبرامج برنامج الدعم الاقتصادي الجارية، كما تم تحديده من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

بالمليون دولار

	تمويل أمريكي			مساهمات حكومة العراق		
البرنامج	إجمالي المساهمات الأمريكية	التكاليف الأمنية التقديرية [أ]	صافي تكاليف البرنامج	التكاليف المعفاة [ب]	مشاركة التكلفة المطلوبة من حكومة العراق	مذكرات التفاهم المُوقعة
العمل المجتمعي (CAP)[ج]	323.0	80.7	242.2	242.2	–	–
النمو الاقتصادي الإقليمي (تجارة)	192.5	48.1	144.4	144.4	–	–
تنمية الأعمال الزراعية (إنماء)	169.8	42.5	127.4	127.4	–	–
الإصلاح الإداري (ترابط)[د]	156.0	39.0	117.0	–	117.0	20.0
تعزيز النظم الإدارية	78.0	19.5	58.5	58.5	–	–
الرعاية الطبية الأساسية	74.9	18.7	56.1	–	56.1	56.1
التنمية المالية[هـ]	53.3	13.3	40.0	40.0	–	7.0
الوصول إلى العدالة	43.7	10.9	32.8	32.8	–	–
دعم الانتخابات	35.6	8.9	26.7	26.7	–	–
الإصلاح – المراقبة والتقييم	14.3	3.6	10.8	10.8	–	–
استبيانات التعليم (مهارات)	3.7	0.9	2.8	–	2.8	–
الإجمالي	1,144.8	286.2	858.6	858.6	175.9	83.1

أ تقريباً 25% من جميع تكاليف البرنامج مخصصة لتوفير الأمن، والتي تعفيها إرشادات وزارة الخارجية من المشاركة المالية لحكومة العراق.

ب تسمح إرشادات وزارة الخارجية بالإعفاءات من المتطلبات الإلزامية لمشاركة التكلفة من جانب حكومة العراق للمشروعات التي لا تفيد الحكومة المركزية، والتي تدعم القطاع الخاص، أو التي تعالج دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان أو المساعدات المجتمعية، والمشروعات التي تقوم بتقييم فعالية برامج الحكومة الأمريكية معفاة أيضاً.

ج تم الالتزام بمشاركة التكلفة لحكومة العراق كمساهمات عينية، مثل الأراضي أو المعدات.

د أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنها تسعى لالتزام حكومة العراق بمشاركة التكلفة بمبلغ 159.7 مليون دولار لهذا البرنامج المُعفى.

هـ وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (20.0 USAID) مليون دولار من التزامات مشاركة التكلفة مع حكومة العراق لهذا البرنامج – جميعها مساهمات عينية مثل الأرض أو المعدات.

و وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (7.0 USAID) مليون دولار من التزامات مشاركة التكلفة مع حكومة العراق لذا البرنامج المُعفى – جميعها مساهمات عينية مثل الأراضي أو المعدات.

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب. وأشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأنها تسعى للحصول على التزامات حكومة العراق بمشاركة التكلفة للبرامج المعفاة التالية: تعزيز النظم الإدارية، الوصول إلى العدالة، ودعم الانتخابات.

المصادر: USAID، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012، و16/7/2012.

حددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 8 مشروعات، بقيمة 910.3 مليون دولار، معفاة من متطلبات المطابقة.

وفقاً لنائب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، فإن ضعف أو عدم وجود دعم الدول المضيفة لبعض البرامج قد نتج عنه إخفاق بعض هذه البرامج في الوفاء بأهدافها، مما أدى إلى التساؤل عن التعزيز على المدى الطويل.[179] وللتأكد من الاستثمار العراقي طويل الأجل والالتزام بتعزيز البرامج الجديدة، أشار مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لشئون الشرق الأوسط إلى أن الوكالة تتطلب موافقة المساهمات المالية لحكومة العراق وخطة مفصلة لتحويل مسئولية مشروعات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى حكومة العراق.[180] وفقاً لإرشادات وزارة الخارجية لمشاركة حكومة العراق المالية في المشروعات الممولة من برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، على حكومة العراق، بما يخضع لاستثناءات معينة، المساهمة بنسبة 50% من تكاليف البرنامج. وقد تكون المساهمات في صورة مساهمات نقدية أو عينية، مثل "المساهمة بالأراضي لإقامة المشروع عليها."[181] وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وحتى 4 يونيو/حزيران 2012، فقد كان للبرامج الـ 11 الفعالة التابعة لبرنامج الدعم الاقتصادي (ESF) إجمالي قيمة عقود بمبلغ 1.14 مليار دولار، من هذا المبلغ، حدد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (8 USAID) مشروعات، بقيمة 910.3 مليون دولار (80%) على أنها معفاة من متطلبات التوفيق وفاقً لإرشادات وزارة الخارجية. وبالنسبة للمشروعات الفعالة الثلاثة الباقية، بقيمة 234.6 مليون دولار، حددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التكاليف الأمنية لكل مشروع بأن تكون 25%، والتي هي معفاة من متطلبات المشاركة المالية.كما يعرض الجدول 3.7، بعد التعاقد من الباطن بقيمة تقديرية 58.6 مليون دولار مقابل التكاليف

الأمنية، حدد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US-AID) أن حكومة العراق بحاجة لموافقة 175.9 مليون دولار (15%) من إجمالي تكاليف المشروع.[182]

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً إلى أنها قد قامت بإبرام مذكرات تفاهم لمشاركة التكلفة مع حكومة العراق بإجمالي 76.1 مليون دولار – 20.0 مليون دولار لمشروع الإصلاح الإداري، والمسمى ترابط، و56.1 مليون دولار مقابل مشروع الرعاية الصحية الأساسية.

وأشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنن ذلك سيكون مساهمات عينية وأن "الوزارات ستستخدم أموالها للمشاركة في الأنشطة التكميلية بما يتفق مع مذكرات التفاهم". بالإضافة لذلك، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنها قد أبرمت مذكرات تفاهم لمشاركة التكلفة بقيمة 7.0 مليون دولار لمشروع التنمية المالية، رغم أنها تعتبر هذا البرنامج معفى من متطلبات مشاركة التكلفة. كما تسعى أيضاً الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى إبرام اتفاقية مشاركة التكلفة بمبلغ 159.7 مليون دولار لمشروع مُعفى آخر، وهو برنامج العمل المجتمعي.[183]

أنشطة البرامج الأخيرة

لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 10 مشروعات تنمية جارية تعمل تجاه أهداف في ثلاثة مجالات – بناء القدرات، والنمو الاقتصادي، والديمقراطية، والنظام الإداري، ومشروع تقييم منفصل يراقب هذه البرامج.[184]

بناء القدرات

يهدف برنامج بناء القدرات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى زيادة قدرات حكومة العراق على الصعيد المحلي، والإقليمي، والوطني للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات مواطنيها وتحسين تقديم الخدمات عبر أنظمة حكم أفضل.[185]

أتم مشروع الإصلاح الإداري "ترابط" والذي مدته أربعة سنوات، بقيمة 156.7 مليون دولار عامه الأول في هذا الربع السنوي.[186] وشملت الأنشطة التي تم الإشارة إليها في هذا الربع السنوي:

- توقيع الحكومة الأمريكية لمذكرة تفاهم مع مكتب رئيس الوزراء لوضع الخطوط العريضة للدعم الأمريكي للجهود العراقية لتطوير عملية أكثر شمولية وشفافية لتطوير السياسات والتشريعات. (كما أسست مذكرة التفاهم أيضاً مكتب تطوير السياسات في مكتب رئيس الوزراء والذي هو الغرض منه قيادة أعمال وضع وتنفيذ سياسات حكومية عادلة وشفافة على الصعيد الوطني).[187]

Iraq's Deputy Minister for Labor and Social Affairs and the USAID Mission Director sign the Cooperation Roadmap, April 18. (USAID photo)

- توقيع مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مع نائب وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقي "لخارطة طريق تعاونية" لتضع الخطوط العريض لمساعدة برنامج "ترابط" لإتمام برنامج شبكة السلامة الاجتماعية، والذي يهدف لأتمتة توزيع المدفوعات شهرياً للمستفيدين منه لحوالي 1.4 مليون فقير عراقي.[188]
- في مايو/آيار، استضافت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (MoPDC) مع برنامج "ترابط" مؤتمر لوضع خطة التنمية الوطنية 2013-2017. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAD)، فقد توقعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (MoPDC) أن تصل عائدات العراق إلى أقصاها عند 600 مليار دولار خلال الخمسة سنوات المقبلة، ما سيساعد العراق على الوفاء بأهداف خطة التنمية الوطنية؛ ومع ذلك فسيستمر تخطيط وتنفيذ البرامج الضرورية لتحقيق هذه الأهداف حتى يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للعراق.

في مايو/آيار، استضاف MoPDC وترابط بالاشتراك معاً مؤتمر وضع خطة التنمية الوطنية 2013- 2017.

- في شهر يونيو/حزيران، استضاف برنامج ترابط أول مؤتمر للتطوير الوزاري، والذي حضره ما يزيد على 150 مشارك، بما يشمل الوزراء، ونواب الوزراء من ثمانية وزارات بحكومة العراق، وممثلي الرئيس ورئيس الوزراء، يعرض الشكل 3.6 12 توصية أوصى بها المشاركين من الوزراء لتوجيه مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لحكومة العراق وتحسين تقديم الخدمات العامة.[190]

في السابق أتم برنامج "ترابط" خططه مع مكتب رئيس الوزراء لإطلاق برنامج شامل للإصلاح التنظيمي، مُركزاً على التشريعات التي تمنع النمو الاقتصادي وتعيق فعالية القطاع الخاص.[191] أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن الحلول العراقية لمشروع الإصلاح التشريعي والإداري (ISRAR) لم يتم إطلاقها في هذا الربع السنوي على النحو المقرر سلفاً. (ISRAR) باللغة العربية هي "إصرار"، والغرض منها تحديد والقضاء على القوانين والتشريعات الحالية الأكثر ضرراً في التأثير على نشاط الأعمال، مثل

الشكل 3.6
توصيات لبرنامج ترابط

USAID | IRAQ FROM THE AMERICAN PEOPLE

TARABOT Iraq Administrative Reform Project — ترابط مشروع الإصلاح الإداري العراقي

توصيات أول مؤتمر تطوير وزاري
10 يونيو/حزيران 2012

1. اعتماد شعار المؤتمر "رؤية واحدة لخدمة أفضل" كأساس للتطبيق العملي للعمل المتبادل بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط والوزارات المعنية.
2. تكوين لجنة توجيهية "عليا" تشمل ممثلين من جميع الوزارات والمؤسسات التابعة لها للعمل في مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط، وعلى هذه اللجنة الاجتماع بصفة دورياً ربما كل 3 أشهر.
3. حث قيادة الوزارات واللجان التوجيهية على إتباع آلية مشاركة التكلفة والحصول على الأموال الضرورية من المبلغ المخصص من الصندوق الوطني للميزانية بمبلغ 86 مليون دولار.
4. تحديد المشكلات التي تواجهها كل وزارة عبر التقييمات، والاستبيانات، وتحديد قواعد البيانات والقدرات التي يمكن استخدامها لحل هذه المشكلات.
5. وضع خطة عمل بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط والوزارات المعنية بحيث يمكن مراجعتها دورياً (ربع سنوياً) من خلال اللجان التوجيهية ذات الصلة لدى الوزارات بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط.
6. العمل معاً للتغلب على العقبات وتنفيذ إصلاح إداري جاد وأنشطة لامركزية في ذات الوقت للوصول إلى النتائج المرجوة.
7. تحديد جميع المديريات الخاصة بالوزارات (المركزية أو الإقليمية) سواءً كانت وزارات مركزية أو في المحافظات وتشجيع اجتماعات مجموعات التركيز بشأن أنشطة مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط.
8. تأسيس وتعزيز وحدات التطوير التنظيمي في لدى جميع الوزارات العراقية الشريكة.
9. وضع جدول زمني لجميع ورش العمل والبرامج التدريبية المقترحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط قبل ثلاثة أشهر سلفاً حتى لا تتعارض أو تتداخل مع أنشطة المنظمات الدولية الأخرى.
10. عقد ورش عمل، وندوات، أو اجتماعات لمجموعات التركيز بصفة ربع سنوية أو مرتين سنوياً وذلك لمراجعة وتقييم ما تم تحقيقه.
11. عقد البرامج التدريبية وورش العمل للتوعية بشأن موضوعات تحسين مراكز الخدمة (النافذة الواحدة)، واللامركزية الإدارية، والسياسة العامة، وقانون الخدمة المدنية.
12. إيلاء اهتمام خاص بالموظفين الميدانيين بالوزارات وتسهيل تقييمات واستبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-ترابط لهم.
13. عقد اجتماعات متابعة شهرية أو ربع سنوية مع الأفراد المستهدفين وتوضيح العلاقة بين الموظفين المدنيين مقدمي الخدمة والشعب العراقي.
14. عقد مؤتمر التطوير الوزاري الثاني في بغداد أو مكان آخر في مارس/آيار 2013 لمراجعة وتقييم نتائج الأنشطة التعاونية حتى ذلك التاريخ.

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 15/7/2012.

تسجيل الأعمال الجديدة، وتصريحات الإنشاءات، وتراخيص الاستيراد. قررت حكومة العراق أنه سيتم إدارة برنامج إصرار بالاتصال مع المجلس الاستشاري لرئيس الوزراء. عرضت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على مكتب رئيس الوزراء مسودة مذكرة تفاهم تُشكل العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – حكومة العراق (US-AID-GOI) ومشروع إصرار (ISRAR). وتوقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن يتم توقيع مذكرة التفاهم في يوليو/تموز.[192]

في الربع السنوي الماضي، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن مشروع تعزيز النظم الإدارية الخاص بها والذي كان مقرراً إتمامه في خمسة سنوات بقيمة 117 مليون دولار والذي تم إطلاقه في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، قد واجه مشكلات في بدايته بسبب معدل دوران كبار الموظفين والموظفين الرئيسيين وبسبب عواقب أمنية. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، فقد حلت إدارة البرنامج المشكلة في هذا الربع السنوي بتعيين موظفين عراقيين متمرسين ذوي باع طويل في العمل مع نظراء حكومة العراق في العديد من المنظمات العراقية. بالإضافة لذلك، عدلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) العقد للقضاء على بعض المتطلبات الخاصة بالمشروع، مثل التقرير الأساسي الشامل. وللبرنامج الآن مكاتب في أربعة من المحافظات العراقية. في هذا الربع السنوي، أشار الشريك التنفيذي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن هذا المشروع واجه تحديات جديدة: بناءً على توجيهات من عدة أحزاب سياسية، وبعض مسئولي حكومة العراق مترددين في المشاركة في تنفيذ المشروع بتمويل أمريكي.[193]

استضاف مشروع تعزيز النظم الإدارية العديد من المؤتمرات، وورش العمل، والجلسات التدريبية التي تهدف إلى تحسين قدرة الحكومات المحلية للاستجابة للمواطنين. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، فالنشاط الأبرز هو المؤتمر الذي انعقد لمدة يومين في بغداد والمسمى الحكومات المحلية: مراكز التميز.[194]

بدأ مشروع الرعاية الصحية الأساسية في العراق والذي سيستمر لأربعة سنوات بتكلفة 74.8 مليون دولار في مارس/آيار 2011 لمساعدة وزارة الصحة العراقية في تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأساسية بها.[195] وقد تم الالتزام بمبلغ 31 مليون دولار إضافية لدعم هذا البرنامج لهذا الربع السنوي – وهو أكبر مبلغ تم الالتزام به لأياً من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق لهذا الربع السنوي – لتزيد إجمالي الالتزامات لهذا البرنامج ليصل إلى 72.9 مليون دولار.[196]

الشكل 3.7

مشروع الرعاية الصحية الأساسية: المكاتب الإقليمية ومراكز الرعاية الصحية الأساسية، وفقاً للمحافظة

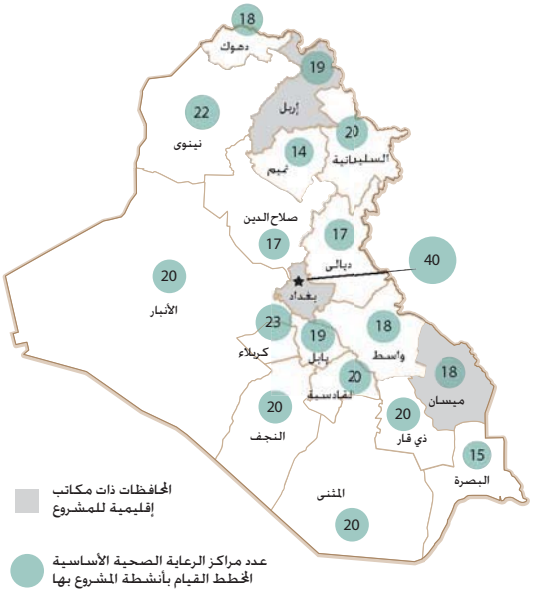

المصدر: USAID، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012.

أثناء عامه الأول، ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فلم يستطع هذا البرنامج التعيين السريع للموظفين العراقيين والمغتربين. وقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذا الربع السنوي إلى أن الشريط التنفيذي قد قام بتصميم إستراتيجية بناء قدرات وبرنامج توجيه مكنها من الوفاء بأهدافها في تعيين الموظفين بشغل بعضاً من المناصب الاستشارية الوطنية مع صغار الموظفين باستخدام المساعدات الفنية قصيرة الأجل لتوفير الدعم الإضافي.[197]

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن مشروع الرعاية الصحية الأساسية قد استضاف العديد من ورش العمل والمحاضرات التدريبية متعددة الأيام في هذا الربع السنوي. فعلى سبيل المثال، جمعت ورشة العمل المنعقدة في شهر مايو/آيار 35 ممثل من العديد من القطاعات الفنية لوزارة الصحة إلى جانب القادة الإقليميين من ميسان، والبصرة، وبابل، وبغداد، لمراجعة الفحص الدقيق المقترح حديثاً للسجلات الطبية.

ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن النظام المقترح، والذي سيتم إطلاقه تجريبياً في مراكز الرعاية الصحية الأساسية المختارة على مدار ثلاثة إلى ستة أشهر، الأمر الذي من شأنه تحسين نتائج المرضى بتخفيض التكرار والفاقد والتأكد من أن مزودي الرعاية الصحية لديهم المعلومات المطلوبة لاتخاذ أفضل القرارات للمرضى.[198]

الجدول 3.8

الأنشطة المختارة لبرامج النمو الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1/4/2012 – 30/6/2012

البرنامج	الأنشطة
النمو الاقتصادي الإقليمي (تجارة) مدة البرنامج: 1/2008 – 1/2013 إجمالي سقف العقد: 192.5 مليون دولار (16.4 مليون دولار تم الالتزام بها: 12.8 مليون دولار تم إنفاقها هذا الربع السنوي)	افتتح برنامج تجارة مبادرة دعم المجموعات العراقية المعوزة في مركز الكلدانية الثقافي في إربل. حتى مايو/آيار، وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد وزعت هذه المبادرة 4.9 مليون دولار على 1,165 من المقترضين المعوزين (15% منهم نساء) في سبعة محافظات.
التنمية المالية مدة البرنامج: 8/2010 – 7/2015 إجمالي سقف العقد: 53.3 مليون دولار (19.6 مليون دولار تم الالتزام بها: 2.7 مليون دولار تم إنفاقها هذا الربع السنوي)	بدأ برنامج التنمية المالية – بدعم من معهد التدريب البنكي في تقديم خدماته للقطاع البنكي العراقي في هذا الربع السنوي، وذلك بتدريب 77 طالب من 28 بنك.
تنمية الأعمال الزراعية (إنماء) مدة البرنامج: 5/2007 – 11/2012 إجمالي سقف العقد: 215.9 مليون دولار (10 مليون دولار تم الالتزام بها: 6.7 مليون دولار تم إنفاقها هذا الربع السنوي)	تم تمديد برنامج إنماء حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2012 لتوفير تدريب فني إضافي للعاملين بحكومة العراق، وتحسين فهم أنشطة المشروعات الجارية، والتأكد من تعزيز أثر المشروع وإمكانية تكراره. أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن المشروعات المدعومة والتي بدأت من خلال برنامج إنماء قد سجلت 151.2 مبيعات مباشرة مع توظيف 15.085 فرد.

افتتح برنامج "تجارة" مبادرة دعم المجموعات العراقية المعوزة.

ملحوظة: البيانات غير مُدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. تم وضع الالتزامات والنفقات حتى 30/6/2012.

المصادر: البيانات المالية – NEA–I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012. و2/7/2012؛ تجارة – USAID، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، و3/7/2012. و"برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية USAID–تجارة، دفع تنمية القطاع الخاص في العراق، مايو/آيار 2012"، الصفحة 7، tijara-iraq.com/?...usaid-tijara__program__overview__presentation-web.pdf__may2012، تم الإطلاع 26/6/2012؛ التنمية المالية – USAID، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، و3/7/2012؛ إنماء – USAID، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، و3/7/2012.

كما ركزت ورش العمل الأخرى على تعزيز رعاية صحية أفضل للأطفال والعمل تجاه نظام المعلومات الصحية الإلكتروني.[199]

وفقاً لـلوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، فقد أسس مشروع الرعاية الصحية الأساسية مكاتبه الإقليمية في بغداد، وإربل، وميسان، وسيقوم بأنشطة المشروع في 360 من مراكز الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد (أنظر الشكل 3.7)، حتى 30 يونيو/حزيران 2012، عمل العاملين بالبرنامج مع 339 من مراكز الرعاية الصحية.[200]

أسس برنامج الرعاية الصحية الأساسية مكاتب إقليمية في بغداد، وإربل، وميسان. وسيعمل إلى القيام بأنشطة المشروع في 360 من مراكز الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد.

بدأ مشروع استبيانات التعليم المسمى (مهارات) والذي سيستمر لمدة عام واحد بتكلفة 3.7 مليون دولار في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2011. وعمل الشريك التنفيذي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع وزارة التعليم لإجراء استبيانات التعليم لجمع المعلومات بشأن المكونات الأساسية للنظام التعليمي العراقي لتحسين الخدمات المتعلقة بالتعليم وجودة المدارس الابتدائية. ركز الاستبيان على الصفوف من الأول حتى الثالث. وستساعد الاستبيانات مشروع التعليم الابتدائي الجديد في أواخر العام 2012.[201]

النمو الاقتصادي

يهدف برنامج النمو الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتسهيل إصلاح القطاع العام ونمو القطاع الخاص، وتوفير إمكانية وصول أفضل إلى الخدمات المالية، وتطوير المشروعات الزراعية الخاصة، وخلق بيئة تمكينية تشجع تطور القطاع الخاص.[202] أنظر الجدول 3.8 لأنشطة البرامج المختارة لهذا الربع السنوي.

الديمقراطية ونظم الإدارة

الغرض المُعلن لبرامج الديمقراطية ونظم الإدارة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو تشجيع تكامل مبادئ الديمقراطية على جميع مستويات الحكومة العراقية – الوطنية، والإقليمية، والمحلية.[203] أنظر الجدول 3.9 لأنشطة البرامج المختارة لهذا الربع السنوي.

المُراقبة والتقييم

الجدول 3.9

الأنشطة المختارة لبرامج الديمقراطية ونظم الحكم التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1/4/2012 – 30/6/2012

البرنامج	الأنشطة
العمل المجتمعي مدة البرنامج: 8/2008 – 9/2012 إجمالي سقف العقد: 323.0 مليون دولار (0.0 مليون دولار تم الالتزام بها؛ 26.3 مليون دولار تم إنفاقها هذا الربع السنوي)	استمر التأخر في الحصول على التأشيرات العراقية في تكوين مشكلة رئيسية لشركاء تنفيذ CAP. واجه رؤساء اثنان من شركاء التنفيذ تأخر لما يزيد على ثلاثة أشهر، مما منعهم من السفر إلى بغداد. وقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن القيود الجديدة لنقاط التفتيش التي تخضع لسيطرة حكومة العراق قد تسببت في مشكلات إضافية. ولم يستطع المدنيين الأمريكيين السفر بحرية لمراقبة أنشطة المشروع. لمعالجة هذه المشكلات، بدأ شركاء تنفيذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تعيين عراقيين كمراقبين ميدانيين. فهم يسافرون إلى المؤتمرات، ومواقع الإنشاءات، والأنشطة الأخرى، ويقومون بإتمام النماذج القياسية لكل منها (بما يشمل السرد والتصوير الفوتوغرافي)، لمساعدة قادة البرنامج على تحسين التنفيذ.
دعم الانتخابات مدة البرنامج: 9/2012 – 9/2014 إجمالي سقف العقد: 35.6 مليون دولار (0.0 مليون دولار تم الالتزام بها، 2.5 مليون دولار تم إنفاقها لهذا الربع السنوي)	استمر هذا المشروع في بذل جهوده التي استمرت لمدة سبعة سنوات، برنامج المساعدة الفنية الانتخابية بقيمة 103 مليون دولار، والذي انتهى في سبتمبر/أيلول 2011. يوفر البرنامج المساعدة الفنية، والإرشاد، والتدريب للجان العليا المستقلة للانتخابات، والتي هي المسئولة عن إعلان وتنفيذ التشريعات، والقواعد، والإجراءات المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات.
الوصول إلى العدالة مدة البرنامج: 9/2010 – 9-2013 إجمالي سقف العقد 62.9 مليون دولار (0.0 مليون دولار تم الالتزام بها، 3.7 مليون دولار تم إنفاقها لهذا الربع السنوي)	أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن أحد تركيزات البرنامج لهذا الربع السنوي كان على حملة لزيادة الوعي بأهمية تسجيل الزواج وتحسين الوصول إلى الخدمات والمستحقات التي تقدمها حكومة العراق بموجب قانون الأحوال الشخصية.

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. الالتزامات والنفقات مدرجة حتى 30/6/2012.

المصادر: البيانات المالية – I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و2/7/2012؛ العمل المجتمعي – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – الديمقراطية ونظم الإدارة، "ملخصات البرامج" Iraqi.usaid.gov/node/121، تم الإطلاع 12/7/2012، ورداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، و3/7/2012؛ USACE، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012 و5/7/2012؛ OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2022، و11/7/2012؛ USAID، "شهادة مارا رودمان، مساعد المدير للشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مجلس مراقبة اللجان الفرعية الحكومية للإصلاح بشأن الأمن الوطني، الدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى المدنية في العراق، 28/6/012؛ دعم الانتخابات – USAID OIG، تقرير تدقيق رقم E267-12-003-P، "تدقيق USAID/ برنامج المساعدة لافنية الانتخابية للعراق"، 22/3/2012، صفحة 1؛ USAID، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، و3/7/2012، و"ملخصات البرامج"، iraq.usaid.gov/node/121، تم الاطلاع 12/7/2012؛ الوصول إلى العدالة – USAID، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012، و3/7/2012.

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

الندوة البنكية تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقديم التدريب لـ 77 طالب من 29 من بين 32 بنك عراقي. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

أخصائي فني إنماء يُدرس طرق تطعيم الخضراوات لأفراد وزارة الزراعة والمشاتل الزراعية. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

قام برنامج تقييم الأداء ورفع تقارير النتائج للإدارة (PER-FORM)، والذي مدته 3 سنوات، بتكلفة 14.3 مليون دولار، بإجراء تقييمات لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومراقبة المشروعات، وتقييمات القطاع. فمنذ إطلاقه في شهر سبتمبر/أيلول 2009، قام برنامج PERFORM بإجراء تسعة تقييمات لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقام بإجراء ثلاثة تقييمات للقطاعات، ومراقبة كلاً من مشروعات برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)، ومكتب مساعدات الكوارث الخارجية [204] (OFDA). من المقرر أن ينتهي برنامج PERFORM في شهر أغسطس/آب هذا؛ ومع ذلك، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها قد تقوم بتمديده لمدة 90 يوماً بدون تكاليف إضافية لإتمام الأنشطة التي بدأت بالفعل. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، جاري إعداد برنامج إدارة أداء جديد للتنفيذ الذي سيبدأ في شهر يناير/كانون الثاني 2013. [205]

مساعدات الكوارث الأجنبية

في الربع السنوي الماضي، أنهى مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (OFDA) وجود أفراده في بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. وفي هذا الربع السنوي أوقف أربعة من برامجه في العراق.[206]

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، حافظ مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (OFDA) على برامجه الممولة في العام المالي 2011: برنامجي المساعدات الإنسانية اللذين قاما بتوزيع سلع الإغاثة العاجلة، والمساعدة في تطوير قدرة محلية للاستجابة لحالات الطوارئ، وعمل على تعزيز التنسيق ومشاركة المعلومات بين وكالات الإغاثة الداعمة للمشردين داخلياً؛ ومراقبة وتقييم البرنامج. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، فإن مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (OFDA) لا يخطط لتوفير تمويل البرامج للعام المالي 2012، ولكنه التزم بما يزيد على 54,000 دولار في مصروفات إدارية لهذا العام، حتى 30 يونيو/حزيران 2012. [207]

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنه بالرغم من إغلاق مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (OFDA) لمكتبه في شهر مارس/آيار، إلا أنه حافظ على قدرته على الاستجابة السريعة للأحداث الطارئة المحتملة في العراق عبر إقامة علاقات عمل مع وكالات الإغاثة في الميدان، مثل المنظمة الدولية للهجرة. [208]

الوكالات المدنية الأخرى

يُبرز الجدول 3.1 الأنشطة التي تم إجراؤها في هذا الربع السنوي من خلال العديد من الوكالات المدنية الأمريكية الأخرى العاملة في العراق، بما يشمل:

- وزارة العدل
- وزارة الأمن الوطني
- وزارة الخزانة
- وزارة النقل
- وزارة التجارة
- وزارة الزراعة
- بنك التصدير والاستيراد
- مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار

في الربع السنوي الماضي، أنهت OFDA وجود أفرادها في بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. وفي هذا الربع السنوي أوقفت أربعة من برامجها في العراق.

الجدول 3.10

الوكالات المدنية الأخرى، مستويات العاملين والأنشطة المختارة، 1/4/2012 – 30/6/2012

الوكالة	النشاط في هذا الربع السنوي
وزارة العدل (DoJ) العاملين: 15	راقبت وزارة العدل المرافقات القضائية لحكومة العراق ضد عميل حزب الله علي موسى دقدوق، والذي تم اتهامه بتنظيم هجمات عام 2007 في جنوب العراق والتي قتلت خمسة من الجنود الأمريكيين. تم إعفاء دقدوق من التهم المواجهة إليه عند محاكمته، وذلك لعدم كفاية الأدلة. بعد ذلك قدمت وزارة العدل طلب تسليم المجرمين، والذي هو مُعلق حتى الآن.
وزارة الأمن الوطني (DHS) العاملين 10	تم إنهاء التواجد في اثنان من مواقع حرس السواحل الأمريكي في العراق في هذا الربع السنوي. وقد تم تحويل دعم حرس السواحل الأمريكي للجهود العراقية لاعتماد ميناء أم القصر والمنصات البحرية بتوافقها مع المعايير الدولية إلى القطاع الدولي لاتصالات وأمن الموانئ لحرس السواحل الأمريكي (USCS) في روتردام. بدأ قطاع خدمات الجمارك وحماية الحدود في تقييم معدات مراقبة البضائع لدى حكومة العراق في الموانئ العراقية، بما يشمل الماسحات الضوئية المتقدمة جداً السريعة غير تدخلية التي يمكنها كشف التهريب، وبما يشمل أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها في هجمات إرهابية. وفقاً لوزارة الأمن الوطني، فإن حكومة العراق بحاجة إلى خطة صيانة وإصلاحات طويلة الأجل للمعدات. ولكن لم تقم بوضعها بعد. علاوة على ذلك، تشير الأدلة القولية إلى أن بعض الماسحة الضوئية لا تستخدم بسبب عدم كفاية التدريب التشغيلي. في حالة أخرى، لا يمكن لجهاز الماسح الضوئي بدء التشغيل بسبب فقدان المفاتيح. قام قسم التحقيقات بوزارة الأمن الوطني بإجراء برنامج تدريبي مدته أسبوعين لأفراد حكومة العراق على التحقيقات المالية عبر الحدود، بما يشمل حالات غسيل الأموال، والاحتيال في المستندات.
وزارة الخزانة العاملين: 7	ساعد فريق الجريمة الاقتصادية لجنة النزاهة (COI) في استعادة أصول صدام حسين التي انتقلت إلى خارج العراق: 116 مليون دولار من فرنسا، و100 مليون دولار من الكويت، و1 مليون دولار من لبنان. كما دعم الفريق أيضاً تحقيقات قادت إلى اعتقال خمسة من المشتبه بهم في الارتباط بتفجيرات ديسمبر/كانون الأول 2011 لمكتب تحقيقات لجنة النزاهة في الرصافة والذي حصد أرواح 28 من موظفي لجنة النزاهة. استمر فريق الدخل في مساعدة اللجنة العليا لتكساس في توسيع قاعدة الضرائب العراقية وتعزيز العوائد العراقية عبر الاستشارات، والتدريب، والتدريب أثناء العمل. ساعد الفريق البنكي المركزي في العراق على تحسين تقنيات أتمتة البيانات لديه وبناء قدرة رقابية.
وزارة النقل (DoT) العاملين: 3	اعتمد مستشار الملاحة الجوية بوزارة النقل تمديد إجراءات الطيران وترقية المساعدات الملاحية في مطارات بغداد والبصرة الدوليين. كما ساعد المستشار البحري/مستشار الموانئ نظرائه العراقيين في تحسين كفاءة التشغيل وتدريب الأفراد.
وزارة التجارة العاملين: 4	تواصل مسئولي الخدمات التجارية الأمريكية مع منظمات الأعمال ذات الصلة وقام بإجراء الفحوصات الواجبة لمساعدة الشركات الأمريكية على إيجاد شركاء الأعمال، أو الوكلاء، أو الموزعين العراقيين المحتملين. كما أتمت الوكالة أيضاً "العمل التجاري في العراق: الدليل التجاري للعام 2012 للشركات الأمريكية"، وهو دليل للتجارة، والاستثمار، والتشغيل في العراق.
وزارة الزراعة العاملين: 7	عرضت USDA ثلاثة منح دراسية للعراقيين لحضور البرامج التدريبية في الولايات المتحدة. وفي الأشهر المقبلة، سيُركز العاملين داخل الدولة على تعزيز الصادرات الأمريكية وسيتم إدارتها من المكتب الإقليمي في القاهرة.
بنك التصدير والاستيراد العاملين : 0	أشارت الولايات المتحدة إلى دور محتمل أكبر في العراق لكلاً من بنك التصدير والاستيراد، ومؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC) لهذا الربع السنوي. ومع ذلك، خلص بنك التصدير والاستيراد إلى أن الافتقار إلى الهياكل التمويلية القابلة للتطبيق في الدولة سيستمر في إعاقة نمو النشاط على المدى القصير والمتوسط. واتفق البنك على تحديد شروط مالية من شأنها أن تجعل حكومة العراق قادرة على وضع هياكل ائتمانية قابلة للتطبيق وإتمام تحليل لتحديد ما إذا كان الائتمان المدعوم من وزارة المالية ومجلس الوزراء من شأنه أن يكون كضمان سيادي. كما بدأ أيضاً في اكتشاف بدائل أخرى، بما يشمل الاستخدام المحتمل لحسابات الضمان، والضمانات الجزئية، ومبيعات النفط المقبلة. وخلص بنك التصدير والاستيراد إلى أن إقامة الأعمال التجارية مع المصارف العراقية الصغيرة، التي تخص القطاع الخاص "كان منذ سنوات". كما اعتمد بنك التصدير والاستيراد أيضاً في هذا الربع السنوي بوليصة تأمين قصيرة الأجل بمبلغ 1.2 مليون دولار لتغطية تصدير معدات من شركة إليكوت دريدجز المحدودة، ومقرها بالتيمور.
مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار العاملين: 0	اعتمدت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC) قرضاً بمبلغ 27 مليون دولار إلى شركة كلاريمونت إربل المحدودة لبناء 900 وحدات سكنية لغير القادرين في إربل وصرف قرض بمبلغ 1.5 مليون دولار لمؤسسة تطوير السوق العراقي المتوسط، بما يوفر دعم مالي للشركات المملوكة للعراقيين. وقد تم تقديم طلب مؤسسة مجموعة كلاريمونت لتلقي قرب مبلغ 15 مليون دولار وتم ذلك في العام 2011 لبناء 200 شقة في إربل تحت اسم هيلتون وورلدوايد دوبل تري سوتس (Hilton Worldwide's Doubletree Suites) والتي لا تزال تحت الإنشاء.

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. تعكس أرقام العاملين هؤلاء الموجودين في بغداد، بما يشمل الأمريكيين منهم، ومواطني الدول الأخرى، والعراقيين المعينين محلياً.

المصادر: وزارة العدل، اجتماع مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/6/2012، والمعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق 11/7/2012، و12/7/2012؛ اجتماع وزارة الأمن الوطني مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 31/5/2012، والمعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 19/7/2012؛ حرس السواحل الأمريكي روتردام (USCG)، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 13/7/2012؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/7/2012؛ اجتماع وزارة النقل مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/6/2012؛ ورداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012؛ الخدمات التجارية الأمريكية، اجتماع مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012؛ "إقامة الأعمال التجارية في العراق: الدليل التجاري للدولة 2012 للشركات الأمريكية"، الصفحة 2، ورداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012؛ اجتماع USDA مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 31/5/2012، ورداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012؛ وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان صحفي "بيان مشترك للجنة التنسيق العراقية المشتركة لشئون الطاقة" 23/4/2012 www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/04/188295.htm، تم الإطلاع في 21/6/2012؛ مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC) رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012، والمُدير، مجموعة الخدمات، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012؛ بنك التصدير والاستيراد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012.

برامج الدفاع

مكتب التعاون الأمني – العراق

يُدير مكتب التعاون الأمني العراقي المصالح الأمنية الأمريكية في العراق، وتتجاوز مسئولياته برامج المساعدة الأمنية النمطية حول العالم، بما يشمل نطاق عريض من أنشطة متعاقدي الدفاع والحماية الوقائية – بدءاً من دعم متطلبات حكومة العراق للمعالجة داخل الدولة للعمل كهيئة إبلاغ رئيسية عن الأنشطة والأحداث الأمنية.209 لمكتب التعاون الأمني العراقي رقابة وظيفية على قرابة 8.900 من الجيش والعاملين لدى المتعاقدين المدنيين، أو ما يزيد على 70% من جميع المتعاقدين الذين يخدمون تحت قيادة هيئة رئاسة البعثة.[210]

يُركز برنامج المساعدة الأمنية لمكتب التعاون الأمني العراقي على توفير المعدات والخدمات عبر برنامج المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) والأرصدة المتبقية للمخصصات المنتهية لصندوق قوات الأمن العراقية. في هذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير تدقيق لمراجعة نفقات صندوق قوات الأمن العراقية وخطط مكتب التعاون الأمني العراقي في الالتزام بالأرصدة المتاحة قبل 30 سبتمبر/أيلول 2012. 211 للإطلاع على الملخص، أنظر القسم 5 من هذا التقرير. وبشأن مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية التي ستنتهي حتى 30 سبتمبر/أيلول 2012، 212 فإن مكتب التعاون الأمني العراقي يُعد خطة إنفاق لمبلغ 850 مليون دولار من برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) في العراق والمتاحة منذ بداية العام المالي 2012.[213]

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، أدار مكتب التعاون الأمني العراقي 159 من الدعاوى المتعلقة بالمبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) بقيمة إجمالية 8.1 مليار دولار، بما يشمل 75 دعوى تم تمويلها بمبلغ 1.4 مليار دولار من صندوق قوات الأمن العراقية و84 دعوى بتمويل من حكومة العراق بقيمة تقترب من 6.7 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، أدار مكتب التعاون الأمني العراقي عقد مباشر واحد، وهو برنامج تركيز مقاتلي الحرب بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية، بقيمة تقترب من 164.3 مليون دولار (بما يشمل الخيارات التي لم يتم ممارستها بعد).[214]

لقاء مسئولي المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، الفريق روبرت كازلين، في مايو/آيار 2012.

التقييمات الجارية التي تقوم بها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، إلا أنه من المتوقع أن ينتج عنها بصمة أصغر لمكتب التعاون الأمني العراقي.[215] كما يعرض الشكل 3.8ن فإن مكتب التعاون الأمني العراقي يقوم حالياً بدعم نطاق عريض من الدعاوى المتعلقة بالمشتريات العسكرية الأجنبية وأنشطة التعاون الأمني المرتقبة. بالرغم من أن مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي على وشك الانتقال إلى حكومة العراق بنهاية العام المالي 2013، إلا أن بعض المنشآت في هذه المواقع لا تطابق المتطلبات الأمنية ومتطلبات الإشغال للأنشطة الامريكية الجارية وجاري تجديدها:[216]

- في بيسمايا وتكريت (معسكر سبايكر السابق)، وهو عقد لـ USACE بقيمة 55.0 مليون دولرا لتصميم وإنشاء أغطية علوية واقية لمرافق الطعام، إلى جانب تحسينات أخرى في الموقع. ومن المتوقع إتمامها بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2013.[217]
- في أم القصر، مشروع USACE بقيمة 2.3 مليون دولار والذي من المقرر أن يتم منحه في أغسطس/آب والذي سيوفر غطاء فوقي لمرافق الطعام وتحديث نقطة مراقبة الدخول بحلول أبريل/نيسان 2013.[218]
- في قاعدة تكريت الجوية، مشروع بقيمة 1.2 مليون دولار لتجديد وتحديث المنشآت السكنية، ومن المتوقع إتمامه بحلول شهر يناير/كانون الثاني 2013.[219]

مكتب التعاون الأمني العراقي هي عميل هام لمكتب US-ACE في منطقة العراق، والذي من المتوقع أن يستمر عمله في العراق لما يصل إلى ثلاثة سنوات، حوالي نصف مشروعات USACE الحالية هي دعاوى المشتريات العسكرية الأجنبية.

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، أدار مكتب التعاون الأمني العراقي 159 من الدعاوى المتعلقة بالمبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) بقيمة إجمالية 8.1 مليار دولار، بما يشمل 75 دعوى تم تمويلها بمبلغ 1.4 مليار دولار من صندوق قوات الأمن العراقية و84 دعوى بتمويل من حكومة العراق بقيمة تقترب من 6.7 مليار دولار.

مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي

يعمل مكتب التعاون الأمني العراقي تحت قيادة هيئة رئاسة البعثة، ويُدير حالياً ستة مواقع في العراق، وبالرغم من

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

الشكل 3.8

المواقع تحت إدارة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع في العراق

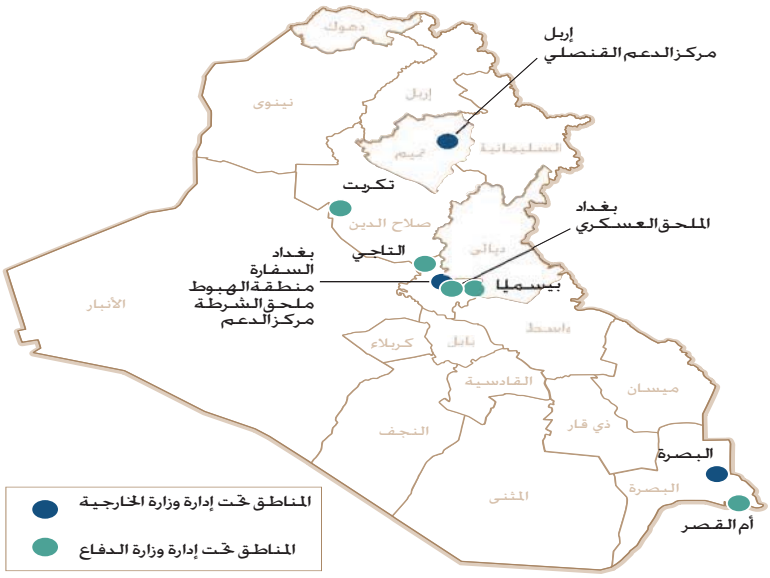

بيان ميشيل ج. كورتز، القائم بأعمال مدير GAO-12-856T. (GAO) المصدر: شهادة مكتب المحاسبات الحكومية الشئون الدولية والتجارة. "بعثة العراق: الدولة ووزارة الدفاع تواجه تحديات في إنهاء الدعم وقدرات الأمن". 28/6/2012، الصفحة 3.

التعاون الأمني – جميع تفاعلات وزارة الدفاع مع مؤسسات الدفاع الأجنبية لبناء علاقات دفاع تعزز مصالح أمنية أمريكية محددة، أدت إلى تكوين قدرات عسكرية حليفة وصديقة لعمليات الدفاع الذاتي والعمليات متعددة الجنسيات، وتزويد القوات الأمريكية بوقت السلم وإمكانية الوصول إلى الدول المضيفة في حالات الطوارئ.

المساعدة الأمنية – مجموعة من البرامج يُصرح بها قانون المساعدات الأجنبية لعام 1961، بتعديلاته، وقانون الرقابة على تصدير الأسلحة لعام 1976، بتعديلاته، والتشريعات الأخرى ذات الصلة والتي توفر من خلالها الولايات المتحدة بنود الدفاع، والتدريب العسكري، والخدمات الأخرى المتعلقة للدفاع عبر منح، أو قروض، أو ائتمان، أو مبيعات نقدية لتعزيز السياسات والأهداف الوطنية. المساعدة الأمنية هي عنصر للتعاون الأمني بتمويل وتصريح من وزارة الخارجية ليتم من خلال وزارة الدفاع/الوكالة التعاونية للدفاع والأمن.

المصدر: وزارة الدفاع OIG، بيان نائب المفتش العام لشئون جنوب غرب آسيا أمام اللجنة الفرعية للمجلس التشريعي بشأن الأمن القومي، الدفاع الوطني والعمليات الأجنبية، لجنة المجلس التشريعي لمراقبة وإصلاح الحكومة، "التحول من القيادة العسكرية إلى القيادة المدنية للبعثات في العراق". 28/6/2012.

بما يشمل العديد منها تخص مقر القوات الجوية الأمريكية للمشروعات التي تدعم القوات الجوية العراقية. 220

تكريت
- التدريب المبدئي لقوات الأمن العراقية
- كلية قوات الأمن العراقية

قاعدة كركوك الجوية
- تدريب الطيارين وطياري الهليكوبتر.
- عمليات طيران وصيانة.
- دعم لوجستيات المتعاقد للاكتفاء الذاتي من الطائرات.
- دعم المتعاقدين لتدريب الرقابة على المرور الجوي.

بغداد
- مرفق الملحق العسكري

بيسميا
- مدرسة مدرعة
- تدريب على دبابات M1A1 وإطلاق النيران – مراقبة

جهاز المحاكاة
- نطاق المدفعية المتقدم

أم القصر
- دعم بعثة البحرية العراقية
- التدريب البحري
- التعزيز البحري

التاجي
- مستودع قطع الغيار
- مركز المعالجة لدعاوى المشتريات العسكرية الأجنبية

- المدارس المهنية للجيش العراقي
- ورش الصيانة المتقدمة

المصادر: شهادة مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T، بيان ميشيل ج. كورتز، القائم بأعمال المدير للشئون الدولية والتجارة، "بعثة العراق" تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في دعم الإنهاء وقدرات الأمن"، 28/6/2012، الصفحة 3، تقرير OIG لوزارة الدفاع DODIG-2012-063، "تقييم مؤسسة وزارة الدفاع لمكتب التعاون الأمني العراقي" 16/3/2012؛ OSD: رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2011.

كما لمكتب USACE عقود لمشروعات في المنشآت الحالية في العديد من المواقع التي تدعم مباشرة عمليات مكتب التعاون الأمني العراقي خارج برامج المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS).221

كان أكبر نشاط تدريبي جاري لمكتب التعاون الأمني العراقي هو برنامج تركزي مقاتلي الحرب بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية، والذي تم من خلال 7 من الأفراد العسكريين بوزارة الدفاع و178 من متعاقدي فريق المساعدة الأمنية.

أنشطة مكتب التعاون الأمني – العراق

يُشارك مكتب التعاون الأمني العراقي بفعالية مع مسئولي حكومة العراق على جميع مستويات وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية. في مجال المساعدات الأمنية، يدير مكتب التعاون الأمني العراقي كلاً من التزامات ونفقات الصناديق الأمريكية لدعم القدرات الأمنية لحكومة العراق ومشتريات حكومة العراق للمعدات والخدمات العسكرية، إلى جانب هذه المسئوليات للبرنامج، يتحمل مكتب التعاون الأمني العراقي مسئوليات إدارة نطاق عريض من العلاقات مع حكومة العراق – بدءاً من تسهيل إصدار تراخيص عمل متعاقد الدفاع

الجدول 3.11
مشاركات مستشاري مكتب التعاون الأمني العراقي، حتى 30/6/2012

مجموعة مكتب التعاون الأمني العراقي	أنشطة دعم قوات الأمن العراقية
قطاع القوات الجوية	13 ضابط و1 مجند في بغداد وتكريت يقدمون الدعم لكلية القوات الجوية. ويتواصلون مع. ويقدمون الاستشارات. والنصائح. وتدريب قوات الأمن العراقية من المستوى الوزاري نزولاً إلى موظفي الخطوط بشأن دعاوى مثل القيادة والرقابة والصيانة واللوجستيات (بما يشتمل تقييمات وتدريب).
الطيران الحربي	1 ضابط و2 مجندين في بغداد وتاج يقومون بالاتصال مع كبار مسئولي الطيران الحربي العراقي بشأن جميع أنشطة التدريبات. والتمارين. والصيانة. والأوامر. والرقابة. يقوم أحدهم بدور مستشار التدريب على الأسلحة للهيلكوبتر الكشفية التابعة للجيش العراق.
القطاع الحربي	9 ضباط و5 أفراد مجندين في بغداد. وبيسمايا. وتاج يقومون بتوفير قطاع عريض من أنشطة الدعم للجيش العراقي. على كلاً من المستوى الوزاري كمستشار تدريب لكبار برنامج NCO. عبر تقديم الخبرة الفنية لدعم التدريب. والتعزيز. واللوجستيات. والصيانة لمدرعات الجيش العراقي. وفرق الجيش الصغيرة. وهليكوبتر الانتقال. وأنظمة الاتصالات.
المُشاركات	11 ضابط في بغداد يقدمون الدعم للمشاركات مع كبار المسئولين الوزاريين بحكومة العراق وفيالق الضباط.
قطاع اللوجستيات	8 ضباط في بغداد وتاج يقدمون الدعم. والصيانة. ودعم إدارة اللوجستيات لحكومة العراق ووزارات الأمن.
قطاع البحرية	7 ضباط في بغداد وأم القصر يقدمون مجموعة عريضة من دعم التدريبات. والصيانة. والتعزيز. والهندسة. والاتصالات لحكومة العراق والبحرية العراقية.
مكتب التعاون الأمني العراقي HQS -	4 ضباط. و1 مجند. و1 موظف مدني في بغداد يديرون عمليات مكتب التعاون الأمني العراقي.
تدريب اتفاقيات حالة القوات SOF)	23 ضابط و8 مجندين في بغداد يقدمون الاستشارات. والمساعدة. ويدربون قوات العمليات الخاصة العراقية على جميع جوانب التدريب. والتعزيز وعمليات الصيانة.
إدارة التدريب	1 ضابط في بغداد يقوم بالاتصال مع COM/OSC-I والهيئات الخارجية لوزارة الدفاع ويحافظ على متطلبات وزارة الدفاع لبعثات مكتب التعاون الأمني العراقي.

المصدر: مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

والتأشيرات الخاصة به لمتابعة وإدارة أحداث متعاقد الأمن باستباقية بالتنسيق مع رئيس البعثة.[223]

أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أنه يحافظ على إجراء "اجتماعات دائمة" أسبوعية أو كل أسبوعين مع وزير الدفاع، والأمين العام، والمدير العام للأسلحة والإمدادات لتحديد أولويات حالات الدعم الجاري والتدريب. ويتواصل مستشاري مكتب التعاون الأمني العراقي مع العديد من هيئات قوات الأمن العراقية بشأن نطاق عريض من الخدمات والمستويات (أنظر الجدول 3.11).[224]

وبالرغم من تقارير مكتب التعاون الأمني العراقي والتي تعمل أنشطتها على تعزيز العلاقات مع وزارات الأمن العراقية، فقد أشارت وزارة الدفاع إلى أنها تتصور إعاقة جوانب عملياتها بسبب غياب الاتفاقيات الأمنية أو اتفاقيات حالة القوات (SOFA) بعد العام 2011. هذه الاتفاقيات من شأنها دعم علاقات الدفاع التي تعزز مصالح أمنية أمريكية محددة وتؤدي إلى تطوير القدرات العسكرية للدولة المضيفة للدفاع الذاتي والعمليات متعددة الجنسيات، مع تزويد القوات الأمريكية بوقت السلام الإستراتيجي وإمكانية الوصول في حالات الطوارئ. تحمل اتفاقيات حالة القوات (SOFA) مزايا إضافية من توضيح دعم حكومة العراق للعمليات اليومية لمكتب التعاون الأمني العراقي، والتي من شأنها التأثير على بناء العلاقات على المدى الطويل.[225]

أكبر نشاط تدريبي جاري لمكتب التعاون الأمني العراقي حتى 30 يونيو/حزيران 2012، كان برنامج تركيز مقاتلي الحرب بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية، والذي قام بإجراؤه 7 من الأفراد العسكريين التابعين لوزارة الدفاع، و178 من متعاقدي فريق المساعدة الأمنية (SAT) في بيسمايا وتاج. في هذا الربع السنوي، تلقى 2.070 من جنود الجيش العراقي (IA) تدريباً من خلال البرامج، التي تشمل:[226]

- مناورة التدريب الجماعي، في بيسمايا، برنامج تدريب سرية للمدفعية على المركبات المدرعة M113، وM1A1، وM198
- يُعد الضباط لتكامل القوات وتحديث أفراد القطاعات القتالية الذين سيتم تدريبهم في مركز التدريب المشترك في تاج بداية من شهر أكتوبر/تشرين الأولز يشمل التدريب الآثار المميتة لإطلاق النار المباشر والغير مباشر وتعرض صغار القادة للعمليات كجزء من قوة مهمة الكتيبة.
- تدريب الصيانة. تقوم فرق توجيه مساعدات الصيانة في بيسمايا بتدريب تقنيي الجيش العراقي بغرض توطيد قدرة الصيانة ذات الدعم الذاتي. من المتوقع أن تبدأ

ارتهنت مخصصات دورة الإنفاق على الشريحة النهائية من صندوق قوات الأمن العراقية بعمليات التخصيص المُطولة وتحويل المسئولية عن الصندوق من القوات الأمريكية بالعراق إلى مكتب التعاون الأمني العراقي.

وفقاً لالتزامات قوات الأمن العراقية ومساهمات حكومة العراق في مشاركة التكلفة لهذا الربع السنوي، يظهر أن استثناء مشاركة التكلفة قد أصبح هو السائد.

المرحلة الأخيرة من تدريب استعادة المركبة M88A1 في كلاً من بيسمايا وتاج في سبتمبر/أيلول 2012.

• تدريب المهارات المتقدمة والتعليم المهني العسكري. يتم تقديم التدريب المتقدم عبر برامج تدريبية تُقدم في الولايات المتحدة للتدريب على M1A1، وبرامج القصف المدفعي المتقدم، وبرنامج قادة المدفعية، وتدريب أفراد المعركة، وتطوير المعتقدات، وتطوير المقرر الدراسي لمدرسة المدفعية والذخيرة، وتدريب الكادر والمدربين، وأنشطة تقديم الاستشارات والتدريب المؤسسية لمؤسسات الجيش العراقي، بما يشمل كلية الحرب، وجامعة الدفاع الوطني، ومركز الأخلاقيات، ومركز الدروس المستفادة.

خطة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011

دورة مخصصات الإنفاق للشريحة النهائية من صندوق قوات الأمن العراقية، والمقدمة في العام المالي 2011، ارتهنت بعملية اعتماد مطولة – تمتد من الطلب الإداري في أوائل 2010 حتى المخصصات النهائية (المخفضة) في أبريل/نيسان 2011 227 – وبتحويل مسئولية الأموال من القوات الأمريكية بالعراق (USF-I) إلى مكتب التعاون الأمني العراقي أثناء ما تكون عملية التخصيص جارية. وبتخفيض حجم المخصصات منذ طلب الرئيس أثناء عملية إعداد الميزانية، فقد تم إضافة متطلبات جديدة، مما يشجع حكومة العراق على موافقتها لاستخدامات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، 228

تأثرت خطط مكتب التعاون الأمني العراقي لتنفيذ تسليم المعدات والخدمات الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية بالقصر النسبي للفترة الزمنية بافتراض لسيطرة الكاملة على الأموال، لإقامة علاقة مع نظراء حكومة العراق، والالتزام بالأموال المتبقية قبل 30 سبتمبر/أيلول 2012، ما سيكون من شأنه انتهاء السلطة عليها. 229 بينما حاول مكتب التعاون الأمني العراقي زيادة التزامات صندوق قوات الأمن العراقية على مدار الأرباع السنوية الثلاثة الماضية، فقد تباطئت مساهمات حكومة العراق للمشروعات، وعلى مدار ثلث العام المالي 2011 الذي تم فيه تخفيض مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية فلم يتم الالتزام بهذه المخصصات حتى 30 يونيو/حزيران 2012 – أي قبل ثلاثة أشهر من انتهاءها.230

خلال أول ربعين سنويين من العام المالي 2012، لم يتم الالتزام سوى بأقل من 15% من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، ولم يتم إنفاق سوى 11%. تسارعت وتيرة الالتزامات والإنفاقات سريعاً أثناء الربع السنوي الثالث. 231

التنسيق مع مسئولي مكتب التعاون الأمني العراقي

على النحو الذي يتطلبه قانون المصادقة على الدفاع الوطني للعام المالي 2011، 232 باستثناء عناصر في قائمة ذخائر الولايات المتحدة (USML)، فإن أموال صندوق قوات الأمن العراقية "قد لا تُغطي ما يزيد على 80% من العناصر أو الخدمات"؛ وعلى ذلك، فمن المتوقع أن توفر حكومة العراق و/أو مصادر أخرى بنسبة 20% على الأقل كمشاركة في التكلفة. بالإضافة لذلك، كان وزير الدفاع على وشك اعتماد التزام حكومة العراق باللوجستيات، والصيانة، والتعزيز لإظهار قدرة مؤسسية على صيانة والحفاظ على المعدات المُشتراة من الولايات المتحدة، قبل إتاحة تمويل صندوق قوات الأمن العراقية بما يزيد على مبلغ 1.0 مليار دولار. وفقاً لالتزامات صندوق قوات الأمن العراقية ومساهمات حكومة العراق في مشاركة التكلفة لهذا الربع السنوي، يظهر أن الاستثناء في مشاركة التكلفة قد أصبح أمراً سائداً حيث تضاءلت الزيادة الهامشية في مشاركة التكلفة لحكومة العراق (0.4%) أمام الزيادة في التزامات وتعهدات صندوق قوات الأمن العراقية (124%). حدث هذا الانخفاض النسبي في مشاركة التكلفة لحكومة العراق عند ملاحظة حكومة العراق لتحسن التنسيق الأمريكي-العراقي.234 وبالرغم من توقع مكتب التعاون الأمني العراقي لإتاحة مخصصات العام المالي 2011 من صندوق قوات الأمن العراقية والتي تزيد عن 1.0 مليار دولار في خطة الإنفاق و"تقييم التزامات حكومة العراق تجاه التعزيز"[235]، ولم يقدم وزير الدفاع بعد إلى الكونغرس الاعتماد اللازم. أشار المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدة مرات إلى الحاجة للتأكد من الدعم الكامل لحكومة العراق وتخطيطها للاكتفاء الذاتي من البضائع والمشروعات المقدمة من الولايات المتحدة، والمتابعة في حالة فشل حكومة العراق في القيام بذلك.[236]

الجدول 3.12

خطة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية، وفقاً لمجموعة النشاط الفرعي: النسبة المئوية للتغير الخطة النهائية (6/2012) عن مشروع الخطة (2/2012)

بالمليون دولار

	مشروع الخطة	الخطة النهائي	نسبة التغير %
التعزيز	274.8	554.7	102%
المعدات والنقل	533.6	485.7	-9%
التدريب	186.6	113.5	-39%
الأنشطة ذات الصلة	5.0	1.0	-80%
الإجمالي	**1,000.0**	**1,155.0**	**16%**

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: مكتب التعاون الأمني العراقي، "صندوق قوات الأمن العراقية"، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)، 10-112 .P.L" مسودة التقرير، 2/12، و(صندوق قوات الأمن العراقية)، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق) 11/6/2012 "10-112 .P.L.

خطة الإنفاق النهائي لصندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011

في 11 يونيو/حزيران 2012، نشر مكتب التعاون الأمني العراقي خطة الإنفاق النهائية لصندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، [237] والتي ضمت تغييرات كبيرة عن مشروع خطة الإنفاق الصادر في فبراير/شباط 2012. [238] وكما يعرض الجدول 3.12، فإن خطة إنفاق شهر يونيو/حزيران تضاعف النفقات المخصصة لأنشطة التعزيز مع تخفيض تمويل التدريب بحوالي 40% وشراء المعدات بحوالي 9%. إعادة ترتيب الأولويات لخطة الإنفاق بشأن أنشطة التعزيز يؤكد على مخاوف رقابية منذ فترة طويلة بشأن تأخر حكومة العراق في تطوير قدرات التعزيز من الصيانة واللوجستيات. وكما أشارت وزارة الدفاع في العام 2012، فالافتقار إلى مثل هذه القدرات يمثل "عواقب وخيمة فيما يتعلق بقدرة قوات الأمن العراقية على توفير الدفاع الداخلي والخارجي للعراق" الأمر الذي من شأنه "أن ينتج أيضاً في عدم قدرة حكومة العراق على تعزيز الاستثمارات الكبرى التي قام بها المجتمع الدولي". [239]

وبما يتفق مع خطط الإنفاق السابقة، فالغرض من المشروعات في خطة الإنفاق النهائية "تعزيز وتجهيز وتدريب قوات الأمن العراقية للوصول إلى الحد الأدنى من القدرات الضرورية [MEC] [240]" – وهو هدف منذ أمد بعيد للمساعدات الأمريكية التي كان الغرض منها في الأساس الوصول له قبل نهاية بعثة القوات الأمريكية في العراق في سبتمبر/أيلول الماضي. [241]

اعتمادات والتزامات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011

أثناء هذا الربع المالي منفرداً، تم اعتماد والالتزام بمبلغ 424.2 مليون دولار من تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، أو حوالي 37% من المخصصات المتاحة لدى صندوق قوات الأمن العراقية. [242] من بين كامل المخصصات المتاحة بمبلغ 1.15 مليار دولار، تم اعتماد والالتزام بمبلغ 766.2 مليون دولار حتى 29 يونيو/حزيران 2012. وبالنسبة للمبالغ المتبقية الغير معتمدة والغير ملتزم بها من أموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، يخطط مكتب التعاون الأمني العراقي لإجراء 14 عملية شراء، بما يشمل دعم لوجستيات الطائرات، ومركبات مدرعة، وأنظمة استطلاع ومراقبة، وتدريب. [243] أي أموال لم يتم الالتزام بها أو إعادة توجيهها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2012، ستنتهي ولن تكون متاحة لاعتمادها لمشروعات جديدة.

حدث تسارع في وتيرة الالتزامات لهذا الربع السنوي ومن المتوقع أن تستمر خطة الإنفاق في التزاماتها قبل نهاية العام المالي وذلك بسبب إشارة قيادة مكتب التعاون الأمني العراقي إلى ارتفاع مستوى مشاركة وزارة الدفاع في الدعاوى المرتقبة لصندوق قوات الأمن العراقية. وقيل أن خطابات الطلبات من حكومة العراق بشأن إمكانية القيام بالأنشطة الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية قد تجاوزت الأموال المتاحة. 244 علاوة على ذلك، أبلغ مكتب التعاون الأمني العراقي المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأنه يتوقع الالتزام "بكل بنس" من أموال صندوق قوات الأمن العراقية بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2012. [245] وأشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أنه "لا توجد آية مخاطر" في عدم إتمام اعتماد وتمويل حكومة العراق قبل الموعد النهائي في 30 سبتمبر/أيلول. [246] فوقت تسليم خطابات مشاركة التكلفة بعرض وقبول حكومة العراق والتأكيد السريع لحكومة العراق لهذه الخطابات هو أمر أساسي للالتزام الكامل بأموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011.

لم يتضمن ارتفاع التزامات ونفقات صندوق قوات الأمن العراقية لهذا الربع المالي أنشطة مع التزام حكومة العراق بمشاركة التكلفة بها، باستثناء وحيد، وهو أن معظم الالتزامات الأخيرة لصندوق قوات الأمن العراقية كانت لدعاوى قائمة ذخائر الولايات المتحدة (USML)، والتي هي معفاة من هذه المتطلبات. [247] كما يعرض الجدول 3.13، فقد انخفضت مشاركة التكلفة العامة لحكومة العراق من حوالي 27% للاعتمادات والالتزامات المجمعة للبرامج في 20 مارس/آيار 2012، حتى 14% في 29 يونيو/حزيران 2012. في الربع السنوي الأخير من العام المالي 2012) بافتراض إطلاق مبالغ مالية مزيد على 1.0 مليار دولار)، يُقدر مكتب التعاون الأمني العراقي أن حكومة العراق ستساهم في مشاركة التكلفة بمبلغ 62.4 مليون دولار في 8 من عمليات الشراء النهائية الأربعة عشر لصندوق قوات الأمن العراقية (14% من النفقات الإجمالية). [248]

شهدت مجموعة الأنشطة الفرعية للمعدات والنقل أكبر زيادة في هذا الربع السنوي، لترتفع من 26.8 مليون دولار تم اعتمادها أو الالتزام بها حتى 20 مارس/آيار إلى قرابة 408.5 مليون دولار تم اعتمادها أو الالتزام بها حتى 26 يونيو/حزيران

من بين المخصصات المتاحة بالكامل بمبلغ 1.15 مليار دولار، تم اعتماد مبلغ 766.2 مليون دولار والالتزام بها حتى 29 يونيو/حزيران 2012.

الجدول 3.13
مشاركة التكلفة لحكومة العراق لمشروعات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011
بالمليون دولار

	حتى 20/3/2012	حتى 29/6/2012	التغير (%)
اعتمادات والتزامات صندوق قوات الأمن العراقية	$342.1	$766.2	124%
مشاركة حكومة العراق	$124.7	$125.2	1%>
مشاركة حكومة العراق كنسبة مئوية من الإجمالي	27%	14%	

المصادر: مكتب التعاون الأمني العراقي، المعلومات المقدمة لتدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/2012، و6/2012.

الشكل 3.9

اعتمادات والتزامات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2012، وفقاً لمجموعة النشاط الفرعي، 1/10/2011 – 26/6/2012
بالمليون دولار

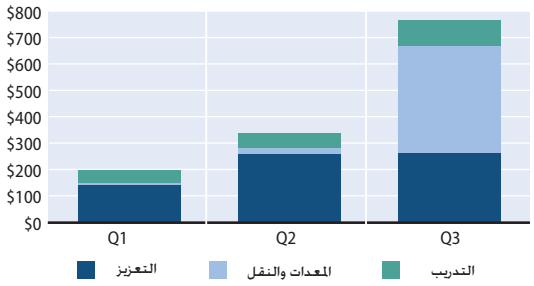

مُلاحظة: يغطي الربع الأول البيانات من 1/10/2011 حتى 31/12/2011؛ ويغطي الربع الثاني البيانات من 1/1/2012 حتى 20/3/2012؛ ويغطي الربع الثالث البيانات من 21/3/2012 حتى 26/6/2012.

المصادر: OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/1/2012، 2/4/2012، و2/7/2012.

الشكل 3.10

اعتمادات والتزامات حكومة العراق تجاه أنشطة صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2012، وفقاً لمجموعة النشاط الفرعي، حتى 26/6/2012
بالمليون دولار

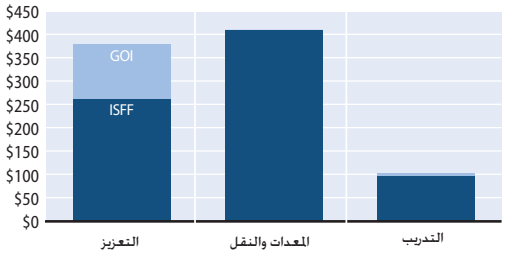

المصادر: مكتب التعاون الأمني العراقي، المعلومات مقدمة لتدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/2012 و6/2012.

– وهي زيادة قدرها 1,400%. [249] أكبر دعوى تم الالتزام بها في هذا الربع السنوي هي عملية شراء آلة لفرقة حراسة إقليم كردستان بقيمة 168.88 مليون دولار، بما يشمل أجهزة اللاسلكي، ومولدات الكهرباء، والدعم، وبنود المساعدة النهائية الرئيسية، والمركبات، وعناصر التعزيز، واللوازم الأخرى. [250] ويبدو أن الاعتمادات الأخرى قد وقعت خارج مشروع خطة الإنفاق الصادر في شهر فبراير/شباط والتي على ما يبدو تم تنفيذها لدعم دعوى المشتريات العسكرية الأجنبية الحالية: 19.0 مليون دولار تم اعتمادها لذخائر دبابة M1A1 و1.02 تم اعتمادها للتدريب على M1A1 "الدعم". [251] كما يعرض الشكل 3.9، فقد ازدادت مجموعات الأنشطة الفرعية للاكتفاء الذاتي والتدريب بهوامش ضئيلة للغاية في هذا الربع السنوي.

وقد ركزت مساهمات حكومة العراق لأنشطة قوات الأمن العراقية على التعزيز، حيث ذهبت 31% من الاعتمادات للأنشطة التي يقوم بها العراقيين (أنظر الشكل 3.10). وعلى الجانب الأخر، وبما يعكس استثناءات مشاركة التكلفة لحالات قائمة ذخائر الولايات المتحدة (USML) فلم تقم حكومة العراق بأي التزامات نقدية لتمويل دعاوى المعدات والنقل لصندوق قوات الأمن العراقية.

الجدول 3.14

حالة دعاوى المبيعات العسكري الأجنبية، حتى 30/6/2012
بالمليون دولار (النسبة المئوية للتغير الربع سنوي)

	تم التسليم		تم الالتزام	
بتمويل من حكومة العراق	$1,491.3	(1%)	$9,003.7	(14%)
بتمويل من الولايات المتحدة	$987.7	(2%)	$2,957.4	(16%)

المصدر: I–OSC، جواب لمركز المعلومات للبرنامج المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2012.

طلب حكومة العراق لرادار تحديد أماكن الأسلحة قصير وطويل المدى يخضع لإبلاغ الكونغرس وهو قيد المراجعة حالياً.

برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية

وفقاً للمعلومات التي أشير إليها حتى 30 يونيو/حزيران 2012، فقد عالج برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية في العراق 453 دعوى منفصلة بقيمة 11.96 مليار دولار منذ دعاوى عام 2005 – 2006 التي تم تمويلها من حكومة العراق مقابل 9.00 مليار دولار و27 دعوى تم تمويلها من خلال الحكومة الأمريكية مقابل 2.96 مليار دولار (أنظر الجدول 3.14). [253]

تشمل الدعاوى التي تم من أجلها إصدار خطابات العرض والقبول من خلال حكومة الولايات المتحدة عدة عمليات مشتريات معدات وتدريبات: [254]

- 105.2 مليون دولار لثمانية أنظمة دفاع جوي سريع الاستجابة مع أجهزة الكشف والانتشار الأمامي وأنظمة رادار القيادة والسيطرة مع المعدات المصاحبة لها، والتدريب، والدعم اللوجستي.
- 68.2 مليون دولار لعناصر في دعم برنامج الدبابة M1A1، بما يشمل ستة دبابات M1A1 وثمانية مركبات استعادة M88A2.
- 33.8 مليون دولار لذخائر الرشاشات الثقيلة عيار M2 0.50، وM3، وM85 لعمليات وتدريبات الجيش العراقي.
- 18.5 مليون دولار لوزارة الداخلية لإنشاء مبادرة مشاركة الاستخبارات لتزود المجتمع الاستخباراتي العراقي بأول قاعدة بيانات تحليل استخباراتية بين الوكالات.
- 60 مليون دولار لتدريبات مُدرب قائد الدبابة M1A1.

رادار الدفاع الجوي لنظام الصواريخ الانتقامية السريعة والذي يعمل تلقائياً على كشف، وتعقب، وتحديد، وتصنيف، وإصدار التقارير بشأن التهديدات الجوية. (صورة من طاليس/رايثيون).

ثمانية وحدات من نظام الدفاع الجوي الانتقامي السريع خفيف الوزن، قصير المدى والذي سيتم تمويله من صندوق قوات الأمن العراقية وتنفيذه عبر برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية. (صورة من الجيش الأمريكي).

• 4.1 مليون دولار لتقديم جلسات التدريب الميداني لسفينة الدعم البحري لاثنان من الطواقم على متن السفينة قبل مغادرتها لموقع التصنيع في الولايات المتحدة.

في هذا الربع السنوي، قدمت حكومة العراق خطابات طلب للعديد من الدعاوى المحتملة الأخرى، بما يشمل اثنان لمعدات الفحص غير الغازية لتوفير القدرة على اكتشاف التهريب. وطلب بمبلغ 200 مليون دولار لشحنة من 130 ماسح ضوئي و70 مركبة مسح متنقلة في انتظار خطاب العرض والقبول الأمريكي. وطلب بمبلغ 35 مليون دولار إضافية لشراء وتجديد 51 جهاز من شاحنات مسح الشحنات "BACK-SCAT-TER" وإصلاح وتوفير الصيانة لـ 49 شاحنة BACK-SCATTER تمتلكها وزارة الداخلية حالياً.[255]

قضيتين محتملين تضمان معدات أكثر حساسية في عملية، بما يخضع لاعتماد الحكومة الأمريكية وتأخر الحكومة العراقية في تحديد المشاركين المؤهلين للبرامج التدريبية. طلب لحكومة العراق لرادار كاشف الأسلحة قصير وطويل المدى يخضع لإبلاغ الكونجرس وهو تحت المراجعة حالياً. عند الموافقة، سيتم تسليم الأنظمة إلى العراق في أواسط العام 2014.[256] دعاوى لتوفير 10 مركبات هوائي بدون طيار

طلب المشتريات العسكرية الأجنبية – خطابات العرض والقبول

خطاب الطلب – اتصال كتابي رسمي من ممثل حكومي رسمي معروف يطلب سلع دفاعية، أو إنشاءات عسكرية، و/أو خدمات من حكومة الولايات المتحدة. وقد يطلب أيضا خطاب الطلب بيانات تسعير تقريبية إذا لم تكن الحكومة الأجنبية جاهزة لمراجعة عرض رسمي بشكل أكبر من الحكومة الأمريكية.

خطاب العرض والقبول – اتفاقية من حكومة إلى حكومة تحدد السلع والخدمات الدفاعية التي تعرض الحكومة الأمريكية بيعها إلى حكومة أجنبية للوفاء بالمتطلبات المشار إليها في خطاب الطلب. يُترجم خطاب القبول جميع الشروط والأحكام التي ستنطبق.

المصدر: DCSA، دليل إدارة المساعدات الأمنية، دليل العميل، تم التحديث في 28/9/2006.

للبحرية العراقية (مع المعدات والتدريبات اللازمة لها) ونتوقع مبدئياً الحصول على القدرة التشغيلية في أوائل 2012.

وفقاً لمكتب التعاون الأمني العراقي، فلم تستطع حكومة العراق توفير الأشخاص المؤهلين من متحدثي اللغة الإنجليزية، مما يشير إلى أن برنامج التدريب البحري بدون قبطان سيتأخر على نحو أكبر.[257]

أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أن التأخر الحالي في معالجة دعاوى المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) يمثل قلقاً بالغاً لحكومة العراق، بينما تمثل المعدات الأمريكية الحديثة جاذبية كبيرة لقوات الأمن العراقية، إلا أن هناك قلقاً بشأن عدم كون عملية المشتريات العسكرية الأجنبية في الوقت المحدد أو سهلة الاستخدام عند مقارنتها بالمبيعات التجارية المباشرة، وكثيراً ما تكون شروط الدفع غير ملائمة لحكومة العراق. فعلى سبيل المثال، شرط أن تستحق قيمة المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS) عند توقيع العقد من شأنه تقييد أموال حكومة العراق لفترات ممتدة.[258] يشترك في هذه المخاوف متعاقدي المشتريات العسكرية الأجنبية، والذين لاحظوا أن، حتى بالنسبة للدعاوى البسيطة للعناصر المنفردة، الفترة الزمنية من الطلب وحتى التسليم والتدريب قد تمتد لما يصل إلى ثلاثة سنوات. ويكون تسليم الدعاوى المُعقدة (مثل دعوى مقاتلة F-16، بما يشمل الأسلحة المنفصلة، وإلكترونيات الطيران، وأنظمة الاتصالات) يمثل تحدياً أكبر بكثير.[259]

وقد عبر بعض المتعاقدين عن قلقهم إزاء قدرة كلاً من الحكومة الأمريكية والبنية التحتية لحكومة العراق على إدارة الأنابيب الكبيرة لدعاوى المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS)، بالإضافة للفترة الزمنية الطويلة بين الطلب والتسليم، فإن العدد الضئيل للمنشآت التي يديرها مكتب التعاون الأمني العراقي أدى إلى تسليم المعدات والتدريبات

هناك مخاوف بشأن عمليات المشتريات العسكرية الأجنبية بأنها لن تكون في الوقت المناسب أو سهلة الاستخدام عند مقارنتها بالمبيعات التجارية المباشرة.

يتنبأ مكتب التعاون الأمني العراقي بأن نفقات تمويل الجيش الأجنبي (FMF) ستوفر التمويل اللازم للأنشطة المدعمة سابقاً من قوات الأمن العراقية والتي تدعم وجود دعاوى المشتريات العسكرية الأجنبية.

فمباشرة من خلال المتعاقدين إلى قوات الأمن العراقية في "المنطقة الحمراء".260 وبتزايد كلاً من العاملين والمعدات المصاحبة لدعاوى المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS). فقد كانت الخطط جارية بالفعل لتطلب من المتعاقدين تشغيل مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي باستقلالية بحلول نهاية العام 2014. وهناك عقود مشتريات عسكرية أجنبية (المبيعات العسكرية الأمريكية FMS) قيد التفاوض حالياً تتطلب تقديم العطاءات من الشركات بشأن تكاليف تقديم جميع دعم الحياة، والأمن، والاحتياجات اللوجستية لأفرادها الموجودين في العراق.[261]

قيد آخر على قدرات الحكومة الأمريكية ناشئ عن انخفاض وتيرة الطلعات الجوية العسكرية في العراق، مما أسفر عن كشف مخزونات المعدات في مدرج الإقلاع في الكويت. ووفقً للمتعاقدين الأمريكيين العاملين هناك، فليس هناك بديل جاري موجود للتسليم عبر وسائل النقل الأمريكية بسبب عدم وجود موانئ أو مخازن في العراق لها المستوى الأساسي من الأمن، والعمليات العراقية لا تدعم بعد زيادة الطلب على البضائع المُقيدة، مما يعيق مجموعة من عمليات إدارة اللوجستيات.[262] مع تطوير منشآت ميناء آمنة في أم القصر تُقدر بأن تنتهي في غضون عام إلى عامين،[263] فإن الاحتمالات على المدى القصير لوكلاء الشحن والمخازن المُقيدة ي العراق لا تعتبر بديلاً ذو جدوى.

برنامج تمويل الجيش الأجنبي

في هذا الربع السنوي، بدأ مكتب التعاون الأمني العراقي في التخطيط للمشتريات المستقبلية بموجب برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF)، بقيامه بدوره كوكالة التعاون الأمني الدفاعي في العراق، فإن مكتب التعاون الأمني العراقي مسئول عن إدارة منح وقروض برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) لمساعدة العراق على شراء الخدمات الدفاعية، والتدريب العسكري، والأسلحة، والمعدات الدفاعية التي تم إنتاجها في الولايات المتحدة. قد يتم إجراء مشتريات برنامج تمويل الجيش الأجنبي عبر المبيعات التجارية المباشرة. يصل إجمالي أموال العام المالي 2012 المتاحة لبرنامج تمويل الجيش الأجنبي في العراق إلى 850 مليون دولار، وقد طلبت الإدارة 911 مليون دولار للعراق في العام المالي 2013.[264]

وفقاً لوزارة الخارجية، فالغرض من برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) هو "دعم التطور المستمر للجيش العراقي حتى يصبح العراقيين مكتفين ذاتياً، الأمر الحيوي للتحمل العراقي الكامل للمسئوليات الأمنية"، "وسيركز على إغلاق الفجوات في الحد الأدنى للقدرات الضرورية لقوات الأمن العراقية، ودعم تطوير تعزيز القدرت اللوجستية والمؤسسات لاستدامة الاستثمارات الأمريكية والعراقية بعد الحرب، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل مع العراق".[265] تشير وزارة الخارجية أن "الأهداف الرئيسية للبرنامج تشمل مساعدة قوات الأمن العراقية على ... الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وبناء قدرات تعزيز مصاحبة لها ... بالإضافة لذلك، قد يستخدم برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) لتعزيز تطوير الهياكل اللوجستية وهياكل الصيانة العراقية، ودعم التعزيز والتدريب الذي سيضمن العمل المتبادل الحديث والمهني مع القوات الأمريكية".[266]

توقعات مكتب التعاون الأمني العراقي لنفقات برنامج تمويل الجيش الأجنبي – وفقاً لخطابات الطلب وخطابات العرض والقبول الحالي لدعاوى المشتريات العسكرية الأجنبية – ستوفر تمويل الأنشطة المُدعمة سابقاً من صندوق قوات الأمن العراقية وستدعم دعاوى المشتريات العسكرية الأجنبية الحالية. حتى 29 يونيو/حزيران 2012، حدد مكتب التعاون الأمني العراقي 36 دعوى ليتم تمويلها من خلال 1.65 مليار دولار من تمويل الجيش الأجنبي، من بينها 615.4 مليون دولار (37%) من المتوقع توفيرها من خلال حكومة العراق.[267] يوفر الجدول 3.15 تصنيف لخطة إنفاق برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية، وفقاً لمؤسسات لحكومة العراق.

وقد وصلت القيمة الإجمالية لأعلى 10 دعاوى في خطة الإنفاق المتوقعة لبرنامج المشتريات العسكرية لأجنبية مبلغ 1.08 مليار دولار، وهو يمثل 65% مبلغ 1.65 مليار دولار الذي يمثل إجمالي متطلبات برنامج تمويل الجيش الأجنبي المتوقع حالياً. هذه الدعاوى هي تمويل مشتريات التعزيزات (57%) والمعدات (43%).[268]

- التعزيزات – 611 مليون دولار لأنشطة التعزيزات، بما يشمل تعزيزات المركبات الثقيلة (3 سنوات)، وتعزيزات الدبابات (3 سنوات)، وتعزيزات الطائرة 3) T-6 سنوات، وتعزيزات الطائرة C130J، والتدريب، والدعم 03 سنوات؛)،

الجدول 3.15

خطة إنفاق برنامج تمويل الجيش الأجنبي (FMF) الدعاوى من مؤسسات حكومة العراق، حتى 29/6/2012

بالمليون دولار

مؤسسات حكومة العراق	الدعاوى	مبلغ تمويل الجيش الأجنبي	مشاركة التكلفة لحكومة العراق	إجمالي المتطلبات
القوات الجوية	18	$517.7	$259.2	$776.9
الجيش	8	$406.2	$255.8	$662.0
الطيران الحربي	5	$37.5	$42.0	$79.5
البحرية	5	$71.5	$58.5	$129.9
إجمالي خطة إنفاق تمويل الجيش الأجنبي	36	$1,032.9	$615.4	$1,648.3

المصدر: مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012

وتعزيزات الطائرة C-130E، مع تدريب اللوجستيات والدعم 03 سنوات).

- المعدات – 464 مليون دولار لمشتريات محاكيات دبابة M1A1، محاكيات الطائرة لـ6- محاكيات الطائرة C-12، المعدات البحرية C41SR والتدريب، التدابير المضادة لكشف الألغام البحرية.

حتى 30 يونيو/حزيران 2012، لم يتم إتاحة أي جزء من تمويل برنامج تمويل الجيش الأجنبي للعام المالي 2012 لمكتب التعاون الأمني العراقي.[269]

فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي

تدير فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) مشروعات الإنشاءات لكلاً من مكتب التعاون الأمني العراقي ومكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق. يأتي التمويل الأمريكي لمشروعات مكتب التعاون الأمني العراقي الجارية من صندوق قوات الأمن العراقية ومن حساب العمليات والصيانة التابعة للجيش (OMA). ومع ذلك، فغالبية أعمال فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي لمكتب التعاون الأمني العراقي – إلى جانب نصف جميع أعماله في العراق – تجري الآن في مشروعات المشتريات العسكرية الأجنبية بتمويل من حكومة العراق. ويتم تمويل جميع مشروعات فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي التابعة لمكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق من خلال برنامج الدعم الاقتصادي.[270]

أشارت فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي إلى أنها قد أكملت مشروع واحد في هذا الربع السنوي، وكانت تدير 33 مشروع في نهاية الربع السنوي، وأن لديها 14 مشروع إضافي في مرحلة ما قبل منح المشروع.[271] حتى 30 يونيو/حزيران 2012، عمل في مكتب فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي لمنطقة العراق 10 من الموظفين الحكوميين الأمريكيين – 9 في بغداد و1 في تكريت – لينخفض العدد من حوالي 45 في ذات الوقت من العام الماضي. تم إغلاق مكتب المشروع في تاج في مايو/آيار. بالإضافة لذلك، قدم 39 عراقي خدمات المراقبة في الموقع، ورقابة الجودة، والخدمات ذات الصلة بموجب عقد دعم إدارة الإنشاءات لفيالق المهندسين بالجيش الأمريكي مع فيرسار. هؤلاء المواطنين المحليين قادرين على زيارة مواقع المشروع بدون مرافقة أمنية أمريكية، وهم يقومون بمعم أعمال المراقبة الميدانية. وبالرغم من أن الموظفين المدنيين بفيالق المهندسين بالجيش الأمريكي لا يزالون قادرين على القيام بأعمال الفحص في الموقع، إلا أن هذه الزيارات أصبحت أقل تكراراً عما كانت عليه في الماضي. أشارت فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي أن الموظفين الحكوميين لديها قاموا بزيارة 11 من مواقع المشروعات في هذا الربع السنوي للعديد من المرات، بإجمالي 34 زيارة.[272]

المشروعات المكتملة والمشروعات الجارية

كان المشروع الوحيد المكتمل لهذا الربع السنوي هو مشروع توليد وتوزيع الكهرباء بقيمة 22.3 مليون دولار بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية في معسكر تاج. شمل العمل إصلاح وتوسيع محطات الطاقة، وإنشاء محطات فرعية، وإتمام مكونات نظام التوزيع. تم منح العقد في شهر سبتمبر/أيلول 2009، وكان من المقرر إتمام العمل في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010.[273]

بلغت القيمة الإجمالية لـ 33 مشروع جاري في نهاية الربع السنوي 330 مليون دولار، وهناك 193 مليون دولار من هذا الإجمالي لم يتم إنفاقها بعد. وفيما يختص بقيمة العقد، فقد تم توفير 50% من التمويل للمشروعات الجارية من خلال حكومة العراق لمشروعات المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS)، وأتى 33% من التمويل من برنامج الدعم الاقتصادي وصندوق قوات الأمن العراقية (بما يشمل تمويل صندوق قوات الأمن العراقية لمشروع واحد تابع لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية يتم مشاركة تكلفته مع حكومة العراق). استأثر المشروع الممول من برنامج العمليات والصيانة التابعة للجيش (OMA) بنسبة 17% المتبقية. وبسبب إنفاق معظم قيمة عقود مشروعات برنامج الدعم الاقتصادي وصندوق قوات الأمن العراقية، فقد مثلت هذه المشروعات ما يقل عن 12% من قيمة العقود غير المنفقة

بالرغم من أن الموظفين المدنيين في فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي لا يزالون قادرين على القيام بعمليات التفتيش في الموقع، مثل إلا أن هذه الزيارات تكون أقل تكراراً من الماضي.

الشكل 3.11

مصادر التمويل للمشروعات الجارية التابعة لفيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، حتى 30/6/2012

بالمليون دولار

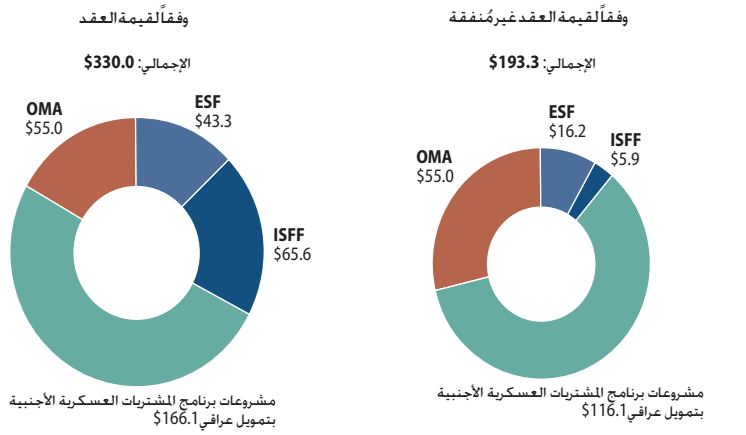

مُلاحظة: البيانات غير مُدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. يشمل صندوق قوات الأمن العراقية الحصة الأمريكية من مشروع برنامج المشتريات العسكرية الأمريكية ذو مشاركة التكلفة.

المصدر: USACE، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012.

مجمع فرقة تعزيز الشرطة الفيدرالية في بغداد والذي من المقرر الآن إتمامه في شهر أغسطس/آب 2012. (صورة من USACE)

14 مشروع في مرحلة ما قبل منح التعاقد تبلغ تكلفتها الإجمالية 328 مليون دولار.

للأعمال الجارية في نهاية الربع السنوي. ويعرض الشكل 3.11 تصنيف المشروعات الجارية وفقاً لمصدر التمويل.[274]

بصفة عامة، كان هناك 17 مشروع جاري مدعوم من الصناديق الأمريكية في نهاية الربع السنوي – 3 مشروعات تابعة لصندوق قوات الأمن العراقية بقيمة 56.4 مليون دولار، ومشروع واحد بتكلفة مشتركة تابع لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية بقيمة 9.2 مليون دولار يتلقاها من صندوق قوات الأمن العراقية، و12 مشروع تابع لبرنامج الدعم الاقتصادي بقيمة 43.3 مليون دولار، ومشروع واحد بتمويل من برنامج العمليات والصيانة التابعة للجيش من المتوقع أن يتكلف 55.0 مليون دولار. المشروع التابع لبرنامج العمليات والصيانة التابعة للجيش، هو أقصى جهود جارية لفيالق المهندسين بالجيش الأمريكي في العراق حتى 30 يونيو/حزيران، لتركيب أغطية علوية واقية في بيسمايا والمعسكر السابق في سبايكر في تكريت. وقد تم منح شركة بيريني للخدمات الإدارية العقد في شهر فبراير/شباط، ومن المقرر أن يكتمل العمل بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2013.[275]

استمر ثاني أكبر مشروع جاري في أن يكون مشروع مجمع فرقة تعزيز الشرطة الفيدرالية في بغداد بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية. في الربع السنوي الماضي، أشارت فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي إلى أنها تتوقع إتمام هذا المشروع في شهر أبريل/نيسان. ولكن في هذا الربع السنوي أشارت إلى أن تاريخ الإتمام قد تم تأجيله إلى نهاية شهر أغسطس/آب 2012. وهو حوالي عامين بعد التاريخ المقرر في بادئ الأمر.[276]

أشارت فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي إلى أن 16 من المشروعات الجارية، بقيمة إجمالية 156.9 مليون دولار، قد تم تمويلها بالكامل من حكومة العراق عبر برنامج المبيعات العسكرية الأمريكية (FMS). نصف تكلفة المشروع الإضافي التابع برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية – المشروع بقيمة 18.4 مليون دولار لتخطيط وبناء منشأة لإدارة حكومة العراق لمكافحة الإرهاب - يتم أيضاً سداد نفقاته من أموال حكومة العراق، مما يصل بإجمالي تمويل حكومة العراق إلى 166.1 مليون دولار. وقد تم منح عقد هذا المشروع ذو التكلفة المشتركة في شهر سبتمبر/أيلول 2009. وقد كان من المقرر إتمام العمل في شهر يناير/كانون الثاني 2011. تتوقع فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي الآن إتمام المشروع بحلول شهر يونيو/حزيران 2013. وفقاً لفيالق المهندسين بالجيش الأمريكي فقد تم اكتمال 56% من الأعمال. وقد حصل المتعاقد بالفعل على مدفوعات بقيمة 10.4 مليون دولار.[277]

المشروعات القادمة

أشارت فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي إلى أن هناك 14 مشروعاً في مرحلة ما قبل منح العقد من المتوقع أن تبلغ التكلفة الإجمالية لهم حوالي 328 مليون دولار. يمثل مشروعين تابعين لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية – مشروع بقيمة 225 مليون دولار لتوفير البنية التحتية للطائرة F-16 التي يتم شراؤها من خلال حكومة العراق، ومشروع بقيمة 73.5 مليون دولار لبناء مجمع مقار جديدة للبحرية العراقية في الزبير – ما يزيد على 90% من القيمة التقديرية لهذه المشروعات. وهناك عشرة من المشروعات في مرحلة ما قبل منح التعاقد من غير المشروعات التابعة لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية التي سيتم دفع مقابلها من الأموال الأمريكية، ولكنها تمثل 5% فقط من إجمالي قيمة العقد المتوقعة.[278]

التعاقد

المتعاقدون والممنوحون الذين يحصلون على التمويل من الولايات المتحدة في العراق

يلعب المتعاقدون والممنوحون بصورة متواصلة دوراً كبيراً في أنشطة الولايات المتحدة لإغاثة وإعادة إعمار العراق بصورة متواصلة. إلا أن تحديد عدد المتعاقدين الذين يعملون في العراق لا يزال يشكل تحدياً.

قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات (SPOT) والتي تدار من قبل وزارة الدفاع العراقية، ويتم تطويرها لتوفير مصدر مركزي للمعلومات الخاصة بموظفي المتعاقد لدعم العمليات الطارئة. وعلى الشركات

تحديد عدد موظفي المتعاقدين العاملين في العراق يمثل تحدياً كبيراً.

الجدول 3.16
موظفي المتعاقدين والممنوحين في العراق، وفقاً للوكالة والمنشأ الوطني، حتى 2/7/2012

	الوكالة	مواطني الدول الأخرى	مواطن أمريكي	مواطن عراقي	إجمالي	التغير الفصلي	
وزارة الدفاع	الجيش	4,502	2,047	1,750	8,299	-1,080	(-12%)
	قيادة قطاع النقل الأمريكي (USTRASCOM)	41	1	124	166	-368	(-69%)
	الخدمات المتبادلة بين الجيش والقوات الجوية (AAFES)	57	7	45	109	-44	(-29%)
	قطاع القوات الجوية	2	106		108	-84	(-44%)
	وكالة إدارة عقود الدفاع (DCMA)	4	72		76	-74	(-49%)
	وكالة أنظمة المعلومات الدفاعية (DISA)	1	54		55	1	(2%)
	إدارة CENTCOM للتعاقد (C3)	25	13		38	-1,017	(-96%)
	قطاع البحرية (Navy)	1	15		16	-6	(-27%)
	وكالة لوجستيات الدفاع (DLA)	4	11		15	-45	(-75%)
	وكالة عقود الدفاع (DCA)		2		2		
	وزارة الدفاع (DoD)		1		1	-31	(-97%)
	قيادة الدفاع الفضائي والمضاد للصواريخ (SMDC)		1		1		
	الأنشطة الإلكترونية الدقيقة الدفاعية (DMEA)		1		1		
	قيادة العمليات الخاصة الأمريكية (USSOCOM)					-17	(-100%)
	وكالة الدفاع ضد الصواريخ (MDA)					-5	(-100%)
	وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA)					-4	(-100%)
	الإجمالي الفرعي	**4,637**	**2,331**	**1,919**	**8,887**	**-2,774**	**(-24%)**
أخرى	وزارة الخارجية (DoS)	1,201	2,206	58	3,465	-1,707	(-33%)
	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	58	48	1	107	-3	(-3%)
	إدارة الخدمات العامة (GSA)		18		18	7	(64%)
	وزارة العدل (DoJ)					-19	(-100%)
	الإجمالي الفرعي	1,259	2,272	59	3,590	-1,722	(-32%)
	الإجمالي	**5,896**	**4,603**	**1,978**	**12,477**	**-4,496**	**(-26%)**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصدر: وزارة الدفاع، AT&L (OUSD)، دعم برنامج SPOT، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/4/2012 و2/7/2012

المتعاقدة إدخال معلومات الموظف في برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات حيث يستخدم ممثلوا الحكومة برنامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار للإشراف على موظفي المتعاقدين الذين يقوموا بنشرهم.

طبقاً لقاعدة معلومات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار والعمليات فإن 12,477 من موظفي شركات التعاقد الذين تمولهم الولايات المتحدة قاموا بدعم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالات الأمريكية الأخرى حتى تاريخ 2 يوليو 2012. وهذا يمثل انخفاضاً قدرة 26% من أصل 16,973 مسجل حتى تاريخ 1 أبريل/نيسان 2012. 279 لملخص بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار والعمليات بشأن المتعاقدين وفقاً لكلاً من الوكالة والمنشأ الوطني. أنظر الجدول 3.16.

في هذا الربع السنوي، وفيما تمت الإشارة إليه أنه تغير عن ممارساتها السابقة لرفع تقارير البيانات بشأن المتعاقدين، فقد قامت السفارة الأمريكية في بغداد أيضاً بتزويد المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشأن بيانات برنامج التعقب المتزامن. ففي آخر تقرير لها، قالت السفارة بأن هناك 13,772 من موظفي المتعاقدين يعملون تحت إشراف رئيس البعثة وذلك حتى 30 يونيو/حزيران 2012 – باختلاف قدرة 1,295 عن بيانات برنامج التعقب المتزامن التي تم الحصول عليها من خلال المفتش العام لإعادة إعمار العراق. من الممكن أن يتم توضيح الاختلاف بين الأرقام المذكورة، على الأقل جزئياً، بأنه قد تم الإطلاع على البيانات في تواريخ مختلفة. من بين 13,772 من موظفي المتعاقدين الذين أشارت إليهم السفارة، كان 5,737 منهم لدى متعاقدي الأمن التابعين للقطاع الخاص.[280]

البيانات المقدمة لهذا الربع السنوي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اختلفت مرة أخرى بشدة عن البيانات التي حصل عليها المفتش العام لإعادة إعمار العراق من SPOT.

ويستمر وجود اختلافات أخرى بين أعداد الموظفين الذين تمت الإشارة إليه من خلال قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن والذين تمت الإشارة إليهم من خلال الوكالة. فعلى سبيل المثال، فقد اختلفت البيانات المقدمة لهذا الربع السنوي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مرة أخرى عن البيانات التي حصل عليها المفتش العام لإعادة إعمار العراق من قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن. وكما تم تفصيله في القسم الفرعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من هذا التقرير، فقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن لديها 62 من موظفي المتعاقدين في مكتبها بالعراق يساعدون في مراقبة برامج الوكالة حتى تاريخ 30 يونيو/حزيران، بالإضافة إلى 1,815 آخرين من موظفي المتعاقدين يعملون مع شركاء التنفيذ – بإجمالي 1,877 فرد. ولكن أظهرت قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن أن هناك فقط 107 من موظفي متعاقدي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يعملون في العراق حتى 2 يوليو/تموز. وقد وضحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن أرقامها تأخذ في الحسبان جميع الجنسيات العاملة مباشرة في برامجها، بما يشمل المواطنين الأمريكيين، ومواطني الدول الأخرى، والمواطنين العراقيين بينما تحتسب قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن المواطنين الأمريكيين ومواطني الدول الأخرى فقط. ومع ذلك، تشير بيانات قاعدة بيانات التعقب المتزامن التي تم الحصول عليها من خلال المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى أن هناك على الأقل بعض المواطنين العراقيين المشمولين في العدد الإجمالي لموظفي المتعاقدين.[281]

المتعاقدين الأكثر نشاطاً

بما يعكس تطور حجم وأولويات البرنامج الأمريكي لإعادة الإعمار، فقد تغير حجم ونطاق عقود إعادة الإعمار الأمريكية على نحو ملحوظ بمرور السنوات. فعند تصنيفها وفقاً لإجمالي الالتزامات غير المنفقة – في الأساس، القيمة غير المدفوعة للعمل المتعاقد عليه – تتألف قائمة أكبر المتعاقدين في شهر يوليو/تموز 2006 في الأساس من شركات الهندسة والإنشاءات العاملة في مشروعات البنية التحتية الكبرى الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كانت شركة بكتل هي أكبر متعاقد في ذلك الوقت، بالتزامات غير منفقة 279 مليون دولار، وكان المشروع المشترك بين شركة واشنطن جروب انترناشيونال / بلاك آند فينش هي عاشر أكبر الشركات، بحوالي 63 مليون دولار التزامات غير مُنفقة.[282]

في شهر يوليو/تموز 2012، ومن ناحية أخرى، فقد تماشى المتعاقدون على نحو أكبر مع المؤسسات الرئيسية لتعزيز اقتصاد العراق، وكانت أحجام العقود أصغر بكثير من حيث الالتزامات غير المنفقة. فقد كانت شركة لويس بيرجر جروب (LBG)، وهي الشريك المُنفض لبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجارة (النمو الاقتصادي الإقليمي) وإنماء (الأعمال الزراعية)، هو أكبر متعاقد لإعادة الإعمار في بداية شهر يوليو/تموز 2012. كان إجمالي الالتزامات غير المنفقة لشركة LBG حوالي 68 مليون دولار، بينما كان عاشر أكبر متعاقد، هي شركة QED جروب (القوى العاملة) وكانت الالتزامات غير المنفقة لديها بحوالي 14 مليون دولار. وكانت شركة بيريني كوربوريشن، وهي المؤسسة الوحيدة للهندسة والإنشاءات على قائمة عام 2012، هي الرابعة، بالتزامات غير مُنفقة بمبلغ 55 مليون دولار.283

لمقارنة بين أكبر عشرة متعاقدين في شهر يوليو/تموز 2006 وشهر يوليو/تموز 2012، أنظر الجدول 3.17.

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

الجدول 3.17
أكبر متعاقدين لإعادة الإعمار، وفقاً للالتزامات غير المُنفقة، 7/2006 مقابل 7/2012
بالمليون دولار

شهر يوليو/تموز 2006		شهر يوليو/تموز 2012	
المُتعاقد	الالتزامات غير المنفقة	المُتعاقد	الالتزامات غير المنفقة
بلكتيل	278.6	لويس برجر جروب	67.7
مؤسسة كيلوج، براون وروت للخدمات	243.1	شركة يونيفرستي ريسيرش، المحدودة	64.0
المشروع المشترك بارسونز العراق	216.1	ماجمنت سيستمز انترناشيونال	62.3
مؤسسة بارسونز جلوبال للخدمات	199.6	مؤسسة بيريني	55.0
فلور/آميك المحدودة	181.4	مؤسسة شيمونكس انترناشيونال	50.7
واشنطن جروب انترناشيونال	100.6	شركة رايثون تكنيكال سيرفسيس	37.9
سيمبيون باور، المحدودة	79.1	آيكوم للتنمية الدولية	32.0
زنميس	78.6	كونسورتيوم لتعزيز الانتخابات والعملية السياسية	20.5
لجنايارت شريسيرد دعم	69.2	دي بي ك للاستشارات (0ARD	15.7
شتيفو كالب /لانويشانرتنا بورج نطنشاو	63.2	مجموعة QED (القوى العاملة)	13.8

المصدر: CEالمبيعات العسكرية الأمريكية FMS، البيانات بخلاف الإنشاءات، 30/6/2006، وبيانات الإنشاءات 30/6/2006؛ USAID، تقرير الأنشطة/ 10/7/2006، وردّاً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لعادة إعمار العراق 3/7/2012 و9/7/2012؛ CENTCOM، ردّاً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/7/2012 و5/7/2012؛ NEA-I، ردّاً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/6/2012؛ INL، ردّاً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/1/2012؛ USACE، ردّاً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/7/2012.

التطورات في العراق

النظام الإداري 66

الأمن وسيادة القانون 81

الاقتصاد 92

الجزء

4

عائقاً لبعض الوزارات في إنفاق ميزانياتهم الرأسمالية بكفاءة.

جهود إحداث التغيير

في إدراك منهم لكلاً من الآثار العملية والسياسية للمشروعات الغير منتهية، بدأ بعض الوزراء في السفر إلى مواقع المشروع ووجهوا دعوة علنية للمزيد من التنفيذ السريع للميزانية. على سبيل المثال، سافر وزير التخطيط والتعاون الإنمائي مؤخراً إلى بابل، والنجف، والعديد من المحافظات الأخرى.[330] في النجف قام بالتفتيش على العديد من مشروعات السياحة الدينية ومشروعات البنية التحتية، واصفاً تقدمها بأنه "متباطئ" ووعد بأن تقوم الوزارة بإعادة تحديد الأولويات لإتمامها.[311] كما قام وزير الكهرباء أيضاً بزيارة محطات الطاقة التي لم تكتمل بعد في جميع أنحاء العراق لهذا العام، وطالب بالإتمام السريع لها.[312] ويبدو أن جهودهم قد أدت إلى ظهور بعض النتائج المبكرة. فعلى سبيل المثال، وقع وزير الكهرباء عقد مع المؤسسة الكورية الشمالية STX في شهر سبتمبر/أيلول 2011 لإضافة 900 ميجا وات للشبكة الوطني. تم إتمام المشروع في هذا الربع السنوي – في الوقت المناسب لأشهر الصيف التي يرتفع الطلب بها.[313]

في لقاء مع اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار والخدمات العامة في أواخر شهر يونيو/حزيران، أثنى رئيس الوزراء المالكي على الجولات التفتيشية التي قام بها مؤخراً بعض الوزراء ودعا لزيادة التعاون بين الوزارات بشأن مشروعات إعادة الإعمار، مشيراً إلى الحاجة المُلحة لتحسين الخدمات العامة. كما شدد أيضاً على ضرورة الوزارات للمراقبة الفعالة لدرجة تنفيذ هذه المشروعات فعلياً والتحقيق في حالات حدوث التأخير.[314]

في جهد آخر لإحداث التغيير، يقوم البنك الدولي بتنفيذ برنامج بقيمة 16 مليون دولار، مدته أربعة سنوات (2009-2013) لمساعدة وزارات حكومة العراق على تنفيذ ميزانياتها وتطوير أنظمة إدارة للأموال العامة أكثر فعالية وعُرضه للمسائلة. أحد أهداف البرنامج هو زيادة معدل تنفيذ الميزانية الرأسمالية بعشرة نقاط مئوية على الأقل (بافتراض أن المعدل في عام 2008 هو 75%). وفقاً لتحديث شهر ابريل/نيسان 2012 بشأن البرنامج، وبالرغم من عدم صرف سوى 11% من أموال

رحلة وزير التخطيط إلى مقام في النجف، 2012. (صورة من حكومة العراق)

المشروع إلى حكومة العراق بسبب ما أشار إليه البنك الدولي بأنه "اختناقات تنفيذية". ساهمت هذه العوائق في تقييم البنك الدولي للبرنامج حتى اليوم بكونه "غير مُرضي إلى حد ما".[315]

الخدمات العامة

في شهر أبريل/نيسان، نشرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نتائجها المفصلة لاستبيان شبكة المعرفة العراقية 2011 الذي انعقد على الصعيد الوطني. تم إجراء الاستبيان على 28,875 أسرة عراقية أثناء الربع الأول من العام 2011 ووجد أن العديد من العراقيين واجهوا صعوبة في الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية. يعرض الجدول 4.2 كيفية تحديد المستجيبين لأولوياتهم في كل من المحافظات العراقية الـ 18 بالنسبة للحاجة لتحسين إتاحة وجودة العديد من الخدمات العامة.[316]

أشاد رئيس الوزراء المالكي بجولات التفتيش التي قام بها مؤخراً بعض الوزراء ودعا إلى تحسين التعاون بين الوزارات بشأن مشروعات إعادة الإعمار.

الكهرباء

وفقاً لبيانات غير مكتملة، قدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن إجمالي إمدادات الكهرباء في الشبكة الوطنية التي تشرف عليها وزارة الكهرباء التابعة لحكومة العراق بلغ متوسط حوالي 6,200 ميجا وات في هذا الربع السنوي. بالإضافة إلى الناتج من محطات الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء، يشمل هذا الإجمالي الكهرباء المستوردة من إيران والمشتراه من "رقاقات الطاقة" المملوكة للأفراد في البصرة، ولكنها تستثني الكهرباء المنتجة في إقليم كردستان. في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2011، مثلت

الجدول 4.2
توزيع تصنيف الأسر للخدمات المتعددة كأولى الأولويات
% من المستجيبين

البرنامج	نظام الرعاية الصحية	التعليم	المياه	الكهرباء	الأمن	العدالة	أخرى
الأنبار	11.0	1.9	2.8	23.5	51.0	7.7	2.2
بابل	11.0	13.1	15.1	36.2	18.0	2.6	4.0
بغداد	3.3	4.7	3.0	31.6	47.3	3.6	6.5
البصرة	7.9	4.1	13.2	52.2	12.4	1.0	8.8
دهوك	19.0	17.7	8.3	33.1	4.0	8.4	9.5
ديالي	4.8	18.6	22.3	11.4	31.7	7.9	2.4
إربل	23.6	14.3	11.3	27.6	9.4	6.3	7.5
كربلاء	4.4	7.8	9.0	38.3	34.2	4.4	1.2
ميسان	8.8	12.0	7.9	61.1	2.2	2.3	5.8
المثنى	4.2	6.8	11.0	63.0	1.6	8.2	4.4
النجف	5.2	11.2	7.3	52.7	15.7	4.9	2.6
نينوى	8.7	6.2	12.1	26.4	41.6	3.6	1.0
القادسية	12.4	12.1	6.9	47.2	9.4	7.5	4.0
صلاح الدين	5.9	9.5	7.7	28.8	39.3	7.3	0.0
السليمانية	15.7	9.4	10.7	21.3	15.5	19.4	7.9
تميم	7.8	8.2	6.8	55.2	17.1	3.4	1.2
ذي قار	18.2	12.5	16.6	33.6	12.2	3.9	2.0
واسط	6.7	10.1	15.8	47.7	12.6	3.6	3.2

المصدر: UN, IAU, وحكومة العراق, COS. "استبيان شبكة معرفة العراق 2011"، 4/2012. صفحة 268. www.iauiraq.org/documents/1686/IKN_S9_Governance_en.pdf . تم الإطلاع في 12/6/2012.

شبكة نقل وتوزيع الطاقة التي تديرها حكومة إقليم كردستان حوالي ربع الإمدادات الإجمالية. ومع ذلك، فإن شبكة حكومة إقليم كردستان مستقلة عن الشبكة الوطنية، وقد توقفت وزارة الكهرباء عن تسجيل بيانات العرض والطلب لإقليم كردستان في مارس/آيار 2012.[317]

متوسط الإمدادات لهذا الفصل في الشبكة الوطنية تجاوز الرقم القياسي للفصل السابق وأشار إلى أن جهود وزارة الكهرباء لتعظيم قدرة التوليد قد بدأت تؤتي ثمارها.

المتوسط التقديري للإمدادات في هذا الربع السنوي يُقدر بـ 6,200 ميجا وات في الشبكة الوطنية بمعدل زيادة 9% عن الربع السنوي السابق ومعدل زيادة قدره 18% عن نفس الربع السنوي في عام 2011. كما تجاوز أيضاً الرقم القياسي للربع السنوي السابق بمقدار 5,917 ميجا وات والذي تم تحقيقه في الربع السنوي يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول من العام الماضي وقد يشير ذلك إلى أن جهود وزارة الكهرباء لتوسيع قدرتها على توليد الكهرباء قد بدأت أخيراً تؤتي ثمارها.[318]

لازالت الطاقة التي تم إمدادها في الشبكة الوطنية في شهر يونيو/حزيران غير قادرة على تلبية احتياجات المستهلك سوى لعشرة ساعات في اليوم تقريباً.[319]

في 6 مايو/آيار أعلنت وزارة الكهرباء زيادة إمدادات الكهرباء التي تتوقع أن تشهدها كل شهر من شهر يونيو/حزيران 2012 حتى شهر أبريل/نيسان 2013. (مقطع فيديو من وزارة الكهرباء)

وبسبب هذا العجز، اعتمد مجلس الوزراء مرة أخرى هذا العام خطة لتوفير كمية محدودة من الوقود المجاني للمولدات الحكومية والخاصة خارج الشبكة أثناء أشهر الصيف. في ظل هذه الخطة والتي تم اعتمادها في 22 مايو/آيار، من والتي من المقرر أن تسري بدءاً من 1 يونيو/

النظام الإداري

تستمر العراق في صراع مع آثار الانتخابات البرلمانية التي تمت في شهر مارس/آيار 2010، والتي تركت رئيس الوزراء نوري المالكي في منصبه لمدة ثانية على قمة الحكومة الائتلافية المنقسمة. دخلت الجولة الأخيرة من الاضطرابات السياسية التي بدأت في شهر ديسمبر/كانون الثاني الماضي عندما أصدرت حكومة العراق مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي، في مرحلة جديدة، حيث سعى منافسي رئيس الوزراء المالكي لتأمين الدعك الكافي في مجلس النواب لتنحيته عن منصبه. وبالرغم من جهودهم التي ظهر تعثرها للحظة، فقد ظلت الفصائل السياسية متناحرة، الأمر الذي يمكن أن يعرض وضع الاستقرار السياسي في العراق للخطر حيث تستعد الدول للانتخابات الإقليمية في 2013 ومن المقرر إجراء انتخابات مجلس النواب للعام 2014. لمناقشة بشأن أكبر الأحداث السياسية لهذا الربع السنوي، أنظر القسم 1 من هذا التقرير.

مجلس الوزراء

على الرغم من الارتباك في الأحداث الأخيرة، إلا أن مجلس الوزراء قد عقد جلساته بانتظام خلال الربع السنوي، واتخذ إجراءاته بشأن العديد من القضايا الرئيسية.[284]

- اعتماد تقديم المساعدة الفنية إلى ليبيا بشأن القضايا المتعلقة بإزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية.
- رفع مرتبات حرس الحدود بنسبة 25% - 40%.
- اعتماد برنامج لتوفير وقود مجاني لتشغيل المولدات خارج الشبكة أثناء فترة 24 شهراً من 1 يونيو/حزيران حتى 30 سبتمبر/أيلول 2012.
- تفويض وزارة النفط لتوقيع مذكرة تفاهم مدتها خمسة سنوات مع الأردن من شأنها تعزيز التعاون بين الدولتين في شئون الطاقة والقضايا الأخرى.
- تشكيل لجنة لتفعيل أحكام المادة 105 من الدستور العراقي، والتي تنص على التمثيل العادل لحكومات الأقاليم والمحافظات في إدارة مؤسسات حكومة العراق.

كجزء من حملة رئيس الوزراء المالكي لجمع الدعم السياسي في العديد من أقاليم الدولة، عقد مجلس الوزراء أيضاً العديد من اللقاءات خارج بغداد في هذا الربع السنوي، انعقدت في البصرة، وكركوك، والموصل، والناصرية. في كركوك والموصل، ألقى رئيس الوزراء بيانات تجتذب المواطنين السنيين المعارضين لتعديات حكومة إقليم كردستان، بينما في البصرة والناصرية، سعى إلى دعم الدوائر الانتخابية الشيعية المحلية.[285]

كجزء من حملة رئيس الوزراء المالكي لجمع الدعم السياسي في العديد من أقاليم الدولة، عقد مجلس الوزراء العديد من اللقاءات خارج بغداد في هذا الربع السنوي، انعقدت في البصرة، وكركوك، والموصل، والناصرية.

تأخير انتخابات المحافظات الكردية

في أوائل شهر يونيو/حزيران، أعلنت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) أن حكومة إقليم كردستان قد أجلت انتخابات المحافظات إلى أجل غير مسمى، وذلك لمحافظات إربل، ودهوك، والسليمانية والتي كان من المقرر أن تنعقد في 27 سبتمبر/أيلول 2012. ووفقاً للجنة العليا المستقلة للانتخابات، فقد أخرت حكومة إقليم كردستان الانتخابات بسبب أحكام في قوانين الانتخابات سمحت للمسيحيين التصويت للمرشحين المسيحيين فقط. وقد أشار رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات أن حكومة إقليم كردستان ستعيد جدولة انتخابات المحافظات بمجرد تعديل القانون ليسمح للمسيحيين التصويت لأي مرشح في ورقة الاقتراع. لم يقم الإقليم الكردي – إلى جانب محافظة تميم، وهي موطن المدينة المتنازع عليها كركوك – بإجراء انتخابات المحافظات في يناير/كانون الثاني 2009، بينما قامت 14 محافظة عراقية أخرى بإجراء انتخابات الحكومة.

تنفيذ الميزانية العراقية

يرتبط الازدهار الاقتصادي في العراق وجودة الحياة لمواطنيها ارتباطاً وثيقاً بالمالية العامة لها. قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) أن إجمالي النفقات العامة العراقية في السنوات الأخيرة قد تجاوز 90% من

الناتج المحلي الإجمالي لها.[287] بالنسبة للعام 2009 و2010، فقد خصصت حكومة العراق حوالي ثلاثة أرباع ميزانيتها السنوية للنفقات التشغيلية (في الأساس الرواتب، والمعاشات، والمصروفات المكتبية)، مع تخصيص ما تبقى للنفقات الرأسمالية.[288] بينما قامت حكومة العراق على الدوام بتنفيذ ميزانيتها التشغيلية بنسب 80% - 90%،[289] إلا أن معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية كانت أقل من ذلك بكثير، مع إخفاق بعض الوزارات في تنفيذ حتى نصف ميزانياتها الرأسمالية السنوي.[290]

معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية

بينما قامت حكومة العراق على الدوام بتنفيذ ميزانيتها التشغيلية بنسب 80% - 90%، إلا أن معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية كانت أقل من ذلك بكثير.

كما يوضح الشكل 4.1، فقد ازدادت الميزانية الرأسمالية السنوية لحكومة العراق على نحو كبير منذ العام 2003. فبالنسبة للعام 2012، اقتربت الميزانية الرأسمالية لحكومة العراق من 31.9 مليار دولار – لترتفع من 27.1 مليار دولار في العام 2011 و21.7 مليار دولار في العام 2010.[291] وبالرغم من تفاوت الأرقام المذكورة في التقارير، إلا أن التقارير الأخيرة قد أشارت إلى أن تنفيذ الميزانية الرأسمالية منخفضاً في العديد من الوزارات الرئيسية.[292]

وفقاً لبيانات وزارة المالية التي تم الحصول عليها من البنك الدولي، فقد كان المعدل العام لتنفيذ الميزانية الرأسمالية لحكومة العراق في عام 2008 بنسبة 75%. وفي عام 2009 ارتفع إلى 83% قبل أن ينخفض إلى 78% في العام 2010.[293] كما قام أيضاً مكتب ملحق الخزانة ببيانات ميزانية وزارة المالية وانتهى إلى أن معدلات التنفيذ لجميع الأعوام الثلاثة كانت أقل: 35% في 2008، و57% في عام 2009، و69% في عام 2010.[294]

في تقرير منفصل كما يظهر في الجدول 4.1، قامت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بحساب المعدل العام لعام 2008 والذي وصل إلى 86%. من بين 25 وزارة مدرجة في تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، يوجد على الأقل 5 كانت معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية أقل من 50%، بما يشمل العدل (17%)، والمالية (17%)، والتجارة (18%)، والبيئة (31%)، والاتصالات (46%)، (البيانات الكاملة لوزارة الزراعة لم تكن موجودة). وعلى النقيض، فقد نفذت وزارة النفط، والبلديات والأعمال العامة، والشباب والرياضة، والشئون الخارجية، والدفاع كامل ميزانياتها الرأسمالية في العام 2009.[295]

الشكل 4.1

الميزانيات الرأسمالية لحكومة العراق، 2003-2012

بالمليار دولار

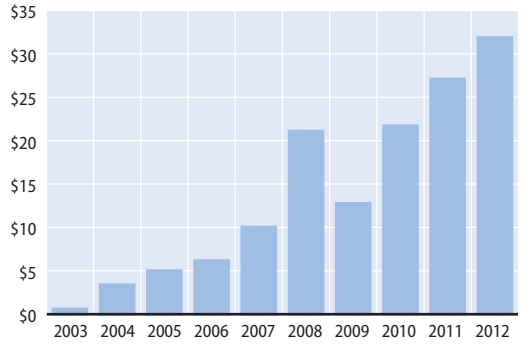

مُلاحظة: البيانات غير مُدققة.

المصادر: حكومة العراق، مجلس الوزراء، "اعتماد مجلس الوزراء مسودة قانون الميزانية الاتحادية لحكومة العراق للعام المالي 2012"، 9/1/2012، القائمة ج؛ حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010، الجدول 17، 2011. www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/About%20MOP/Economical%20Rebort/Report%203.doc، تم الإطلاع في 11/7/2012؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/1/2009 و9/4/2009؛ "ميزانية حكومة العراق"، (على النحو المعتمد من TNA والمكتوب في القانون في ديسمبر/كانون الأول 2005)، حكومة العراق، رئاسة الجمعية العراقية الوطنية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة للعام 2005"، 2005؛ حكومة العراق، رئاسة الجمعية العراقية الوطنية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة للعام 2005"، 2005؛ حكومة العراق، "عوائد ومصروفات الميزانية 2003، يوليو/تموز– ديسمبر/كانون الأول"، 2003.

بالنسبة للعام 2010 فقد أشارت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن معدل تنفيذ الميزانية الرأسمالية لحكومة العراق قد انخفض من 86% إلى 76% وهو اقل بقليل عن تقديرات وزارة المالية التي كانت 78% والتي أشار إليها البنك الدولي. وفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، فقد كان لدى 13 من بين 26 وزارة معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية أقل من 50% في العام 2010، بما يشمل الزراعة (6%)، والمالية (14%)، والعدل (18%)، والصحة (20%)، والتعليم (24%). كما كان تنفيذ الميزانية الرأسمالية ضعيفاً أيضاً في الوزارات الأمنية. فقد أتى إنفاق وزارة الدفاع 68% من ميزانيتها الرأسمالية وأنفقت وزارة الداخلية 54% من ميزانيتها الرأسمالية. وكانت الوزارات التي قامت بتنفيذ كامل أو ما يقرب من كامل ميزانياتها الرأسمالية في العام 2010 هي الشئون الخارجية (103%)، والكهرباء (94%)، والبلديات والأعمال العامة (86%)، والنفط (85%).[296]

بالرغم من عدم إتاحة البيانات الرسمية لتنفيذ الميزانية للعام 2010 حتى 1 يوليو/تموز، إلا أن بعض أعضاء البرلمان قد أكدوا أن معدلات التنفيذ لبعض الوزارات في تباطؤ. من بينهم، الشيخ صباح السعدي، عضو البرلمان عن

الجدول 4.1

معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية العراقية في الأعوام 2009، و2010

بالمليون دولار

		2009			2010		
		الميزانية	المُنفذ	المعدل	الميزانية	المُنفذ	المعدل
رئاسة الجمهورية		–	–	–	2.6	0.1	5%
مجلس النواب		4.5	0.8	18%	6.4	1.4	21%
مجلس الوزراء		208.6	81.2	39%	510.7	331.1	65%
الوزارات	النفط	2,225.3	2,218.1	100%	2,652.6	2,260.5	85%
	الكهرباء	1,175.5	1,091.4	93%	3,638.0	3,416.6	94%
	البلديات والأعمال العامة	521.8	521.8	100%	1,495.3	1,286.1	86%
	الموارد المائية	589.1	495.4	84%	979.2	630.9	64%
	الإسكان والإنشاءات	469.5	464.2	99%	651.7	491.5	75%
	الصحة	454.3	417.2	92%	920.5	185.1	20%
	الشباب والرياضة	167.3	167.3	100%	470.1	348.2	74%
	الصناعة والتعدين	508.5	475.7	94%	787.2	765.0	97%
	التعليم	181.6	145.8	80%	231.6	56.0	24%
	الشئون الخارجية	100.4	100.4	100%	178.4	184.4	103%
	الاتصالات	217.9	100.6	46%	336.8	86.1	26%
	التعليم العالي والبحث العلمي	238.2	178.0	75%	350.1	139.0	40%
	النقل	326.9	194.2	59%	459.1	229.1	50%
	المبادرات الزراعية	155.5	52.7	34%	179.0	83.0	46%
	الزراعة	209.2	–	–	246.2	15.6	6%
	الدفاع	71.7	71.7	100%	179.9	123.1	68%
	الداخلية	159.0	144.5	91%	162.4	87.9	54%
	الثقافة	21.8	8.5	39%	34.6	17.6	51%
	المالية	7.7	1.3	17%	36.9	5.1	14%
	التخطيط والتعاون الإنمائي	43.6	30.3	70%	56.7	21.8	38%
	العلوم والتكنولوجيا	19.8	11.6	58%	31.7	13.3	42%
	التجارة	47.0	8.6	18%	78.2	20.9	27%
	العمال والشئون الاجتماعية	15.1	10.9	72%	21.1	10.7	51%
	العدل	10.9	1.9	18%	13.7	2.5	18%
	البيئة	8.1	2.5	31%	17.7	5.5	31%
	حقوق الإنسان	3.6	2.7	74%	6.1	2.1	34%
	الإجمالي الفرعي	7,949.3	6,917.2	87%	14,214.7	10,487.6	74%
المكاتب المستقلة		47.2	13.5	28%	44.6	24.9	56%
التنمية الإقليمية، والمحلية، وفي المحافظات		4,569.2	4,036.7	88%	6,933.2	5,610.8	81%
الإجمالي		12,778.9	11,049.4	86%	21,712.2	16,456.0	76%

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصدر: حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17، 2011، www.mop.gov.iq/mop/pdf/About%20MOP/Economical%20Rebort/Report%203.doc، تم الإطلاع في 11/7/2012.

جنوب العراق، والناقد المفوه لرئيس الوزراء المالكي، وقد انضم مع أعضاء آخرين لطلب استجواب أمام مجلس النواب لهؤلاء الوزراء المسئولين عن المعدلات الغير كافية لتنفيذ الميزانية.[297]

الآثار العملية

كان لإخفاق بعض الوزارات في التنفيذ الكامل لميزانياتها الرأسمالية في الوقت المناسب آثار ضارة على إعادة إعمار العراق، حيث ظلت مشروعات إعادة الإعمار غير مكتملة بعد سنوات من توقيع العقود من الأطراف وإعلانها للعامة مع إحداث جلبة كبيرة. فعلى سبيل المثال، في أواخر العام 2008، وقعت وزارة الكهرباء "صفقة ضخمة" مع جنرال إليكتريك لشراء 56 توربين لمحطات الطاقة، بقدرة توليد إجمالية 7,000 ميجا وات، ولكن لم يتم إكمال أياً من المحطات المخططة حتى أواسط شهر يوليو/ تموز 2012. حتى مع استيراد وزارة الكهرباء لحوالي 16% من احتياجاتها من الكهرباء من إيران، فقد أشارت وزارة الكهرباء إلى أن العراقيين المقيمين خارج إقليم كردستان لا يتلقون سوى حوالي 10 ساعات من الطاقة في اليوم من الشبكة الوطنية لهذا الربع السنوي.[298]

الأسباب المحتملة

يمكن أن يُعزى انخفاض معدلات التنفيذ إلى عدة عوامل، بما يشمل البيروقراطية المتصلبة، وعدم كفاية قدرات التعاقد وإدارة المشروعات، والفساد العام.

وفقاً لحكومة العراق والمسئولين الحكوميين، فيمكن أن يُعزى انخفاض معدلات التنفيذ إلى العديد من العوامل، بما يشمل البيروقراطية المتصلبة، وعدم كفاية إمكانيات التعاقد وإدارة المشروعات، والفساد العام.

مقاومة بعض البيروقراطيين العراقيين في المستوى المتوسط لاتخاذ قرار بشأن العقود عالية القيمة قد يتأثر بكلاً من العوامل الاجتماعية والعوامل البيروقراطية. فقد نضح العديد من مسئولي الحكومة العراقية في ظل نظام سلطوي، حيث لا يتم تشجيع المبادرات، ويكون للأخطاء عواقب وخيمة.[299] تفتقر حكومة العراق أيضاً إلى مجموعة كاملة من أخصائي التعاقد حيث أشار نائب محافظ بنك العراق المركزي في اجتماعه الأخير مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق.[300] بالإضافة لذلك، ووفقاً لنائب المحافظ، فإن بعض الاتفاقيات المُعقدة تتطلب "وقتاً طويلاً للغاية" للإعداد والإنهاء بسبب تعدد مستويات الاعتماد المطلوبة لتنفيذ العقود.[301]

أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على تنفيذ الميزانية الرأسمالية هو خوف بعضاً من مسئولي حكومة العراق بأن يستخدم خصومهم السياسيين آية إجراءات يتخذونها كعذر لتقديم شكوى ضدهم لدى هيئات المفتش العام لوزارتهم أو لجنة النزاهة — والتي تأسست من خلال سلطة الائتلاف المؤقت في عام 2004.[302] وفقاً للمفتش العام لوزارة الصناعة والتعدين، فإن هناك موظفين في العديد من الوزارات، لم يسم أسماؤهم، يسمحون للأمور العاجلة بالتعطل خوفاً من إطلاق المفتش العام لتحقيق في أنشطتهم.[303] قد ينبني هذا الخوف، على الأقل جزئياً، في معرفتهم بأنه في ظل قانون العقوبات العراقي تعتبر العديد من أنواع سوء السلوك الإدارية موجبة للعقاب كجرائم جنائية.[304]

علاوة على ذلك، عندما تحدث تحقيقات للمفتش العام أو لجنة النزاهة، فهم يميلون لاستهلاك الوقت ويمكن أن يتسببوا في تأخيرات كبيرة في أعمال الوزارة. لدى مكاتب لجنة النزاهة (وكالة مستقلة) والمفتش العام للوزارة (مكاتب رقابة مستقلة اسمياً) سلطات قضائية واسعة النطاق لطلب مستندات واستجواب المسئولين المشكوك في فسادهم، ولكن، يعيقهم عدم تمرس العاملين، والتدخل السياسي، فعادة ما تطول تحقيقات لجنة النزاهة والمفتش العام والعمليات الكثيفة المتعلقة بالعمال.[305]

في النهاية، ووفقاً لمسئولي لجنة النزاهة والمفتش العام الحاليين والسابقين، فإن التناقض الواضح بين الميزانيات الرأسمالية الكبيرة والخدمات العامة رديئة المستوى باستمرار — مثل المدارس، والمستشفيات، وأنظمة الصرف الصحي — تشير إلى أنه قد يتم اختلاس بعض رؤوس الأموال من خلال المسئولين الفاسدين.[306]

بالرغم من استحالة تحديد مستوى أياً من هذه المخالفات، فقد أبلغ أحد أعضاء البرلمان المفتش العام لإعادة إعمار العراق في شهر يونيو/حزيران بأن الفساد كان أحد العوامل التي تُبطئ من تنفيذ الميزانية الرأسمالية.[307] وأشار نفس العضو بأن المسئولين الفاسدين أصبحوا خبراء في إخفاء الأموال التي تم اختلاسها من ميزانيات الوزارة، مضيفاً بأن المشكلة قد تزايدت إلى نحو خطير حتى "أحياناً ... التنفيذ الجيد على الطراز القديم من طراز صدام لن يكون أمراً سيئاً لأنه هو الأمر الوحيد الذي من إعادة الأفراد [الفاسدين] إلى رشدهم".[308] وافق نائب محافظ البنك المركزي العراقي على ذلك بقوله أن الفساد العام كان

حزيران حتى 30 سبتمبر/أيلول. ستوفر وزارة النفط وقود مجاني لملاك المولدات التي توفر على الأقل 10 ساعات في اليوم بأسعار معقولة للوحدات السكنية، والتجارية، أو المباني الحكومية.[320] وزارة الكهرباء بحكومة إقليم كردستان على النقيض، فقد قالت أنها تتوقع أن يتلقى سكان إقليم كردستان 22-20 ساعة من الكهرباء يومياً من شبكتها أثناء أشهر يونيو/حزيران وحتى يوليو/تموز.[321] ومع ذلك، وعلى عكس وزارة الكهرباء في بغداد، فوزارة حكومة إقليم كردستان لا تنشر بيانات العرض والطلب اليومية.

الشبكة الوطنية: توقعات الإمدادات والتطورات

مع الإقرار بأن الإمدادات لن تستطيع الوفاء بالطلب قبل نهاية العام 2013،[322] فقد قدمت وزارة الكهرباء عدة إعلانات لهذا الربع السنوي، مما ينبئ بتحسينات ملحوظة خلال العام القادم. كان التوقع الأكثر تفصيلاً في 6 مايو/آيار في شكل بيان صحفي ومقطع فيديو أظهر ارتفاع إمدادات الكهرباء حتى 12,330 ميجا وات في أبريل/نيسان 2013 – وهو ضعف الطاقة المتاحة خلال فترة عام واحد.[323] وفي بيان منفصل، قالت الوزارة أنها تتوقع أن تصل الإمدادات الإجمالية إلى 27,000 ميجا وات في وقت مبكر من العام 2015.[324] يعرض الشكل 4.2 مخططات وزارة الكهرباء شهراً بعد شهر حتى شهر أبريل/نيسان القادم، إلى جانب متوسط الإمدادات الشهرية بدءاً من يناير/كانون الثاني 2011 وحتى يونيو/حزيران 2012. وقد كانت تقارير وزارة الكهرباء لشهر يونيو/حزيران متقطعة. وفقاً لمحدودية البيانات المتاحة، قدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإمدادات الفعلية في شهر يونيو/حزيران بأن تتراوح بين 6,700 – 6,800 ميجا وات، وه ما ينخفض بمقدار 9% على الأقل عن 7,450 ميجا وات في توقعات وزارة الكهرباء لشهر مايو/آيار.

وصلت العديد من المشروعات لبناء محطات توربينات الديزل ومحطات توربينات الاحتراق إلى الإتمام أو اقتربت منه في هذا الفصل.

وصول وحدات توليد جديدة

أشارت وزارة الكهرباء إلى أن هناك العديد من المشروعات لبناء محطات توربينات الديزل وتوربينات الاحتراق التي وصلت إلى الاكتمال أو أوشكت على ذلك:

- في 19 مايو/آيار، بدأت وزارة الكهرباء عملها في محطة ديزل بقدرة 230 ميجا وات في حديثة في محافظة الأنبار. بدأ العمل في هذا المشروع في الأساس أثناء نظام صدام حسين، ولكن توقف في عام 2002 ولم يستأنف العمل حتى عام 2009.[325]

الشكل 4.2

متوسط الإمدادات الشهرية للكهرباء الفعلي والمتوقع في الشبكة الوطنية لحكومة العراق، 1/2011 – 4/2013

ميجا وات

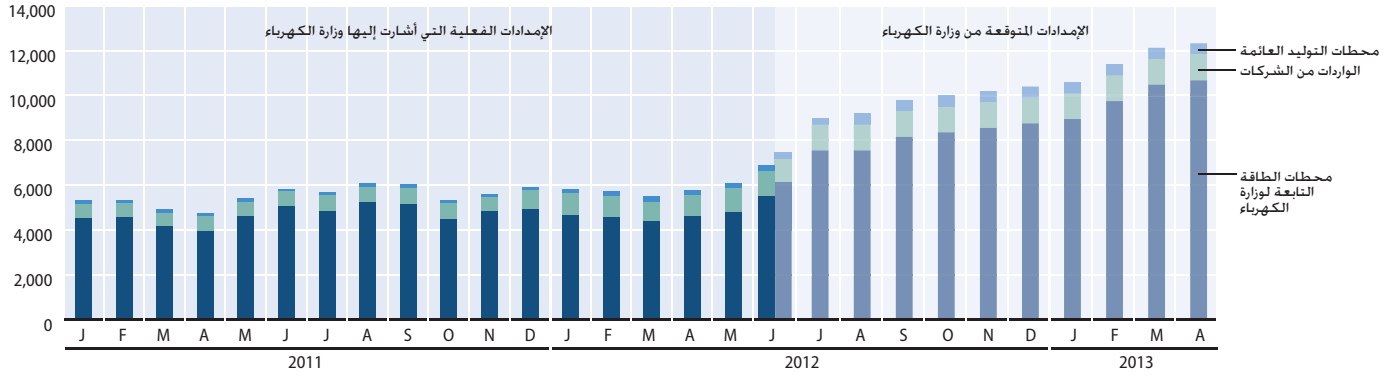

مُلاحظة: في يونيو/حزيران 2012، تم تقدير "الإمدادات الفعلية" بناءً على معلومات محدودة متاحة.

المصدر: ITAO/ESD، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/1/2011 – 30/6/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، و3/7/2012؛ حكومة العراق، NMC، "حالة وزارة الكهرباء" تقارير مختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، nmc.gov.iq/default.aspx. تم الإطلاع على العديد من البيانات. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "أعلنت وزارة الكهرباء حجم إجمالي الطاقة الكهربية الناتجة والمضافة على مدار الأشهر"، 6/5/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=347. تم الإطلاع في 14/5/2012.

• في 23 مايو/آيار، بدأ العمل في مشروعات "المسار السريع" لوزارة الكهرباء باستخدام توربينات الاحتراق من جنرال إليكتريك. تضم وحدة الطاقة التي تعمل بالغاز في تاج، والتي تم بناؤها من خلال الشركة العراقية أوروك للهندسة والمقاولات، أربعة وحدات مولدات بقدرة إجمالية 160 ميجا وات.[326]

• في شهر يونيو/حزيران، وافقت الشركة الكورية الشمالية STX التي قامت بإتمام محطات الديزل الأربعة (بقدرة إجمالية 900 ميجا وات) على بناء محطة بقدرة 300 ميجا وات في كربلاء، ومحطة بقدرة 200 ميجا وات في ميسان، ومحطتان بقدرة 200 ميجا وات في القادسية بموجب العقد الذي قامت بتوقيعه مع وزارة الكهرباء في العام 2011. بموجب أحكام العقد الذي بلغ قيمته 1.1 مليار دولار، فلن تقبل وزارة الكهرباء وحدات التوليد سوى التي تم إتمامها قبل 1 يوليو/تموز 2012.[327]

معدات وخدمات الطاقة والمياه (سونير) في العمل على عقد بقيمة 72 مليون دولار لتركيب محطة جديدة بقدرة 320 ميجا وات في محطة دبس لتوربينات الاحتراق في محافظة تميم. ستستخدم المحطة توربينين بقدرة 160 ميجا وات قامت وزارة الكهرباء بشراؤهما في "الصفة الضخمة" المبرمة في ديسمبر/كانون الأول 2008 مع سيمنز.[331]

بلغ متوسط الواردات العراقية 1,050 ميجا وات في هذا الفصل – وهي زيادة قدرها 62% عن نفس الفصل في عام 2011.

عقود محطات الطاقة الجديدة والمُعلقة

هناك مشروعات أخرى في مرحلة ما قبل منح التعاقد والتي سيبدأ العمل بها قريباً. فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الكهرباء في 29 أبريل/نيسان أنها وقعت عقد مع شركة أوراسكوم لصناعات البناء المصرية لبناء محطة توربين احتراق باج بقدرة 960 ميجا وات في محافظة صلاح الدين. ستستخدم المحطة توربينات بقدرة 160 ميجا وات قامت وزارة الكهرباء بشراؤها في الصفقة الضخمة مع سيمنز. تتوقع وزارة الكهرباء إتمام المشروع في خلال 21 شهر من البدء.[332]

تلقت وزارة الكهرباء أيضاً وبدأت في تقييم العطاءات لمشروعين من محطات الطاقة الرئيسية الجديدة:

• الكبرى لمحطة دورة موحدة بقدرة 1,500 ميجا وات في الأنبار، والتي سيكون بها أربعة وحدات توليد من توربينات الاحتراق التي تعمل بوقود الغاز ووحدتين حراريتين ستستخدم حرارة النفايات من التوربينات لتوليد طاقة إضافية. ستكون تلك المحطة هي أول محطة تابعة لوزارة الكهرباء تستخدم تقنية الدورة الموحدة، ومن المتوقع أن يستغرق الإنشاء حوالي ثلاثة سنوات.[333]

• تقوم وزارة الكهرباء أيضاً بتقييم عروض بناء محطة توربينات الاحتراق السماوة بقدرة 500 ميجا وات في المثنى، وهي واحدة من أربعة محطات خططت وزارة الكهرباء في الأساس لمنحها لمنتجي طاقة مستقلين ولكن فيما بعد تغير الأمر إلى عقود الهندسة، والتوريد، والإنشاءات. ستستخدم محطة السموة أربعة توربينات بقدرة 125 ميجا وات قامت وزارة الكهرباء بشراؤهم في الصفقة الضخمة التي تمت في ديسمبر/كانون الأول 2008 مع جنرال إليكتريك.[334]

الواردات والشراكات

بما يتماشى مع خطة وزارة الكهرباء على المدى القصير لزيادة الإمدادات، فقد استمر اعتماد العراق على واردات الكهرباء من إيران في النمو. بلغ متوسط الواردات الإيرانية حوالي 1.050 ميجا وات في هذا الربع السنوي – وهو ما يمثل 16% ارتفاعاً عن الربع السنوي الماضي، وزيادة قدرها 62% عن نفس الربع السنوي في عام 2011.

في هذا الربع السنوي أيضاً، ولأول مرة منذ ستة سنوات، بدأت الكهرباء في التدفق إلى العراق من سوريا. في 10 يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الكهرباء أنها انتهت من إتمام خط نقل يحمل حوالي 100 ميجا وات من سوريا إلى محافظة الأنبار. لم يذكر الإعلان ما إذا كانت الكهرباء منتجة في سوريا أم إذا كانت جزءاً من الإمدادات المنقولة إلى المنطقة من مصر336 في الربع السنوي الماضي. أشارت وزارة الكهرباء إلى أنها وصلت إلى اتفاق لبدء استيراد، عبر الأردن وسوريا، 200-150 ميجا وات من الكهرباء المنتجة في مصر في هذا الصيف.[337] أظهرت تقارير الكهرباء اليومية للوزارة أن الإمدادات في الخط الجديد ستكون بمتوسط 125 – 135 ميجا وات في أواسط شهر يونيو/حزيران، ولكن توقفت هذه الواردات في وقت متأخر من هذا الشهر. وقالت وزارة الكهرباء أنه قد تم تفجير ثلاثة من أبراج الخط في سوريا.[338]

لدفع مقابل الإمدادات الإضافية للطاقة الواردة – إلى جانب دفع الفواتير المستحقة الماضية للشركة الإيرانية لإدارة توليد، ونقل، وتوزيع الطاقة (تافانير) – قام مجلس الوزراء في 5 يونيو/حزيران تقريباً بمضاعفة تمويل عام 2012 والمتاح لواردات الكهرباء، خصصت الميزانية المعتمدة من مجلس النواب للربع السنوي الماضي 940 مليون دولار لهذا الغرض، وقد زاد مجلس النواب لهذا الربع اسنوي المخصصات إلى 1.7 مليار دولار.[339]

في جهد آخر للتعزيز السريع للإمدادات، وقعت وزارة الكهرباء في هذه الربع السنوي عقداً مدته عامين مع شركة الإمارات العربية المتحدة لإضافة محطتي طاقة إضافيتين، كلاً منهم قادرة على توليد 125 ميجا وات، إلى الأسطول الموجود في البصرة.[340] توجد ثلاثة محطات طاقة عائمة تملكها مجموعة طاردانيز للطاقة التركية، وتصل إمداداتها الحالية لهذا الربع السنوي من الكهرباء إلى منطقة البصرة بمتوسط حوالي 235 ميجا وات.[341] في شهر أبريل/نيسان، أشارت وزارة الكهرباء إلى أن المفتش العام لها إلى جانب عدة وكالات أخرى لتنفيذ القانون قاموا بالتحقيق في البرنامج المزعوم للسرقة المنهجية للوقود المعد لتشغيل مولدات الطاقة في هذه المحطات.[342]

اعتمادية النظام

تعتمد توقعات إمدادات وزارة الكهرباء للعام المقبل بصفة اساسية على إتمام المشروعات الجارية التي تهدف إلى إضافة قدرة توليد جديدة إلى الشبكة. ولكن حتى عند إتمام هذه المشروعات في الوقت المحدد، فإن إمكاناتها قد تكون محدودة بإتاحة الوقود، والمشكلات في شبكات النقل والتوزيع، والمشكلات الأخرى. أثناء مساء 15 يونيو/حزيران على سبيل المثال، أدى نقص الوقود والمشكلات الفنية في محطة الطاقة الحرارية في المسيب إلى إظلام تام لمدة ساعتين على الصعيد الوطني، ولم يعد النظام إلى وضعه الطبيعي حتى صباح اليوم التالي.[343] لتناول هذا النوع من المشكلات، بذلت وزارة الكهرباء جهوداً لتحديث الشبكة، وتخفيض أعمال التخريب والاستغلال غير القانوني لأنابيب الغاز الطبيعي من إيران، والاستخدام الأفضل للغاز الطبيعي المحلي المتزايد حالياً.

إقليم كردستان: تمديد قدرة التوليد، والاستيراد، والتصدير

محطات الطاقة الثلاثة في إقليم كردستان مملوكة للقطاع الخاص ولها قدرة اسمية إجمالية بمعدل 2.250 ميجا وات. القدرة الحالية لأكبر محطة، إربل غاز، هي 1,00 ميجا وات، ومن المخطط تحويل المحطة إلى تقنية الدورة الموحدة والحرارة مما يزيد قدرتها التوليدية إلى 1,500 ميجا وات. اختارت شركة ماس جلوبال، وهي منتج الطاقة المستقل الذي يمتلك المحطة، شركة جنرال إليكتريك لتوريد توربينات البخار، والشركة التركية ENKA لتنفيذ التحديث، والذي من المقرر إتمامه بحلول منتصف عام 2014.[344]

أعلنت حكومة إقليم كردستان أيضاً خططها لهذا الربع السنوي لإضافة محطة طاقة رئيسية رابعة لشبكة الإقليم. في 8 يونيو/حزيران، أعلن رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيشيرفان برزاني عن عقد اتفاقية بين الشركات من جمهورية التشيك، وتركيا، وإقليم كردستان لبناء محطة جديدة، مع تقديم التمويل من بنك التشيك للصادرات.345 وفقاً لأحد الشركات، سيكون للمحطة الحرارية الجديدة التي تعمل بالغاز قدرة توليدية 980 ميجا وات وستقع في إربل.[346]

منذ شهر يناير/كانون الثاني 2011، عندما سمحت حكومة العراق بانتهاء عقد استيراد الكهرباء من تركيا إلى دهوك، فقد أصبحت جميع لكهرباء المستهلكة في إقليم كردستان من إنتاج الإقليم. ومع ذلك، ففي 2 يونيو/حزيران 2012، أعلنت وزارة الكهرباء بحكومة إقليم كردستان أنها "جددت" عقد الاستيراد، وأن الكهرباء تدفقت مرة أخرى عبر الحدود إلى دهوك، وان الوزارة قد قامت بتوصيل خط ربط من تركيا إلى خط آخر يخدم منطقة الموصل في محافظة نينوى. وأشار الإعلان إلى أن "أي عوائق للمشروع ستؤذي القاطنين بالموصل"، وأن وزارة حكومة إقليم كردستان مستعدة لتقديم الخدمات لجميع مناطق العراق.[347]

هذه هي المرة الثانية في غضون عام التي تتخذ فيها حكومة إقليم كردستان على نحو مستقل خطوات لتوفير الطاقة الكهربائية لمناطق العراق على الجانب الآخر من "الخط الأخضر".

هذه هي المرة الثانية في غضون عام التي تتخذ فيها حكومة إقليم كردستان على نحو مستقل خطوات لتوفير الطاقة الكهربائية لمناطق العراق على الجانب الآخر من "الخط الأخضر". في 23 يونيو/حزيران 2011، أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان مُسعد بارزاني أن الطاقة المنتجة في إقليم كردستان كان يتم إمدادها إلى تميم لمساعدة هذه المحافظة أثناء الصيف الحار وأن هذه الإمدادات ستستمر حتى تقوم حكومة العراق "بإعادة جميع هذه المناطق إلى إقليم كردستان".[348] أثناء أول

الشكل 4.3

واردات الكهرباء إلى وداخل العراق، حتى 30/6/2012

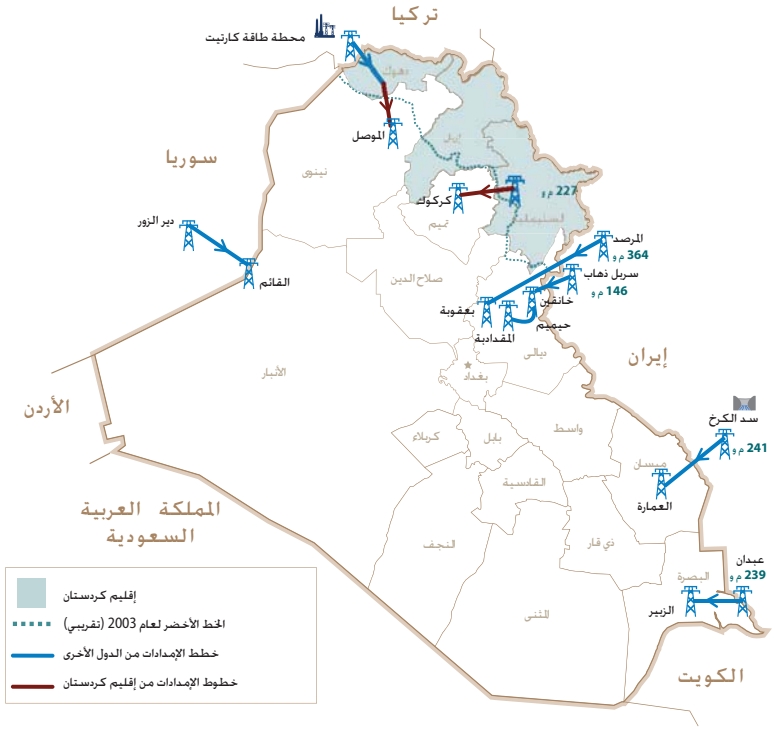

مُلاحظة: مسارات خطوط النقل تقريبه الإمداد (بالميجاوات) الظاهر لكل خط هو متوسط تقريبي أثناء أبريل/نيسان ومايو/آيار 2012.

المصادر: وفقاً لحكومة العراق، NMC. "حالة وزارة الكهرباء" تقارير مختارة، 1/4/2012 – 30/6/2012، www.nmc.gov.iq/default.aspx. تم الإطلاع في تواريخ متعددة. البيانات الصحفية المختارة من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012.

شهرين من هذا الربع السنوي، وفر إقليم كردستان متوسط 227 ميجا وات إلى تميم.[349]

يعرض الشكل 4.3 المسارات التقريبية لخطوط النقل التي تربط إقليم كردستان بالموصل وكركوك، إلى جانب الخطوط الآتية إلى العراق من إيران، وسوريا، وتركيا.

اعتمد مجلس النواب مسودة قانون إنشاء مجلس المياه لمساعدة حكومة العراق على تطوير إستراتيجيات مُحسنة للمياه المحلية وإجراء علاقات دبلوماسية إقليمية فعالة فيما يتعلق بالمياه.

الصحة

رفعت وزارة الصحة في هذا الربع السنوي الحظر الذي تم فرضه للمرة الأولى أثناء عهد صدام حسين والذي منع الأجانب لعقود من الاستثمار في، أو إدارة المستشفيات العراقية. فمع رفع القيود، تستطيع الهيئات الأجنبية التعاقد مع حكومة العراق للقيام بهذا العمل. في ظل خطة التطوير الوطنية للعراق 2010-2014، دعت حكومة العراق لزيادة تزيد عن 40% في عدد الأسرة بالمستشفيات، وزيادة 20% في عدد المراكز الصحية. وما يزيد على 40% في المراكز الصحية المتخصصة التي تقدم خدمات الجراحة والطب الوقائي إلى جانب الخدمات الروتينية.[350]

المياه

في هذا الربع السنوي، اعتمد مجلس النواب مسودة قانون تأسيس مجلس المياه الوطني لمساعدة حكومة العراق على تطوير الإستراتيجيات المحسنة للمياه المحلية وإجراء العلاقات الدبلوماسية الإقليمية الفعالة المتعلقة بالمياه. أتت هذه الحركة مع تغير الأنماط المناخية وتنامي السكان مما أدى إلى الضغط على الموارد المائية المتاحة في الشرق الأوسط. على النحو المتصور حالياً، سيكون للمجلس الجديد قطاع خارجي، يرأسه وزير الشئون الخارجية، ليقوم بالعلاقات مع الدول التي تستخدم أيضاً المياه من نهري دجلة والفرات. سيرأس القطاع المحلي للمجلس وزير الموارد المائية وسيشمل العديد من الوزارات الفيدرالية الأخرى.[351]

اتخذت وزارة الموارد المائية والجمعية العامة للجامعة العربية خطوات تجاه تعاون أكبر في إدارة الموارد المائية للمنطقة، مع استضافة مؤتمرات الدول العربية في بغداد لهذا الربع السنوي. تبنى المشاركين اتفاقية مشاركة المياه للتأكد من التوزيع العادل للموارد المائية الحالية بين الدول الإقليمية وكونوا لجنة من الخبراء لتقديم التوجيه القانوني، والسياسي، والفني في هذا الجهد.[352]

تعمل منظمة الولايات المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مع حكومة العراق على فحص موارد المياه الجوفية بالعراق لتحسين قدرة العراق على مواجهة المشكلة المتنامية لندرة المياه. غرض البرنامج، المدعوم بمبلغ 6.3 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، تحديد إتاحة المياه الجوفية لتكملة الاحتياجات طويلة الأجل للعراق من المياه – والتي تحتاج للوفاء بها حالياً بصورة رئيسية من

خلال نهري دجلة والفرات. يضم البرنامج أعمال "المسح الأرضي"، أو التحقق مادياً من وجود طبقات كبيرة من المياه الجوفية تظهر على صور الأقمار الصناعية لتحديد ما إذا كانت طبقات المياه الجوفية التي تم تحديدها حديثاً يمكن تجديدها إذا تم استغلالها. يحتوي البرنامج أيضاً على برنامج تدريبي لتطوير مهارات التفاوض الدولية حتى يمكن للعراق العمل على نحو أفضل مع الدول التي تشارك معها مستجمعات المياه الرئيسية لهذه الأنهار.[353]

التعليم

عبر رئيس لجنة شئون التعليم العالي بمجلس النواب عن مخاوفه بشأن عملية الاعتقال التي تمت هذا الربع السنوي للأستاذ المحترم في جامعة بغداد بدون سبب واضح بخلاف تصريحه بوجهات نظره السياسية. وندد بالاعتقال مشيراً إلى أنها "خطوة إلى الوراء للديمقراطية العراقية"، قائلاً بأن هذا الفعل سيثبط الأكاديميين العراقيين العاملين الآن في دول أجنبية من التفكير في العودة إلى العراق.[354]

الأشخاص المشردين

إعادة توطين المواطنين السابقين في مخيم أشرف

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2011، وقعت الأمم المتحدة وحكومة العراق مذكرة تفاهم تنص على إعادة توطين حوالي 3,400 من أعضاء جماعة إيراني مجاهدين الخلق (MEK) الذين يعيشون في مخيم أشرف. حتى منتصف شهر مايو/آيار، أدارت حكومة العراق خمسة قوافل تنقل حوالي 2,000 شخص من سكان أشرف السابقين إلى منشآت سكنية جديدة في مخيم الحرية (الذي كان سابقاً قاعدة عسكرية بالقرب من بغداد والمعروفة باسم مخيم الحرية). كلاً من القوافل الخمسة كان يصحبها مراقبي الأمم المتحدة، والذين قاموا ايضاً بمراقبة إجراءات الفحص والتحميل التي اتخذتها حكومة العراق – العملية التي وصفها المستشار الخاص لوزارة الدفاع بأنها "طويلة" واتسمت أحياناً بتأجيج الكراهية بين مسئولي حكومة العراق وسكان مخيم أشرف. بالرغم من إشارة مسئولي وزارة الخارجية بوجود اتصال انترنت بمخيم الحرية، ومسجد، وصالة ألعاب رياضية، إلا أنه لازال هناك العديد من التحديات الإنسانية قائمة، بما يشمل عدم كفاية عدد وحدات مكيفات الهواء العاملة، والمولدات، وأنظمة إزالة الصرف الصحي القادرة على كفاية المخيم الممتلئ تماماً بالسكان.

الخطوة التالية في عملية إعادة التوطين تتضمن تحديد مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين لأهلية السكان في مخيم الحرية لحالة اللاجئين. وقد عبرت الأمم المتحدة عن استعدادها لقبول عدد غير محدد من إحالات مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين ، كما فعلت العديد من الدول الأوروبية. قد يكون قد تم إجبار آخرين من سكان مخيم الحرية على الاعتماد على مساعدات مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين لتأمين إعادة التوطين في دولة أخرى إذا اختاروا عدم العودة إلى إيران.[356]

في 18 يونيو/حزيران، أصدرت وزارة الخارجية بياناً توبخ فيه أعضاء جماعة إيراني مجاهدين الخلق (MEK) للإصرار على فحص الممثلين الأمريكيين لمعسكر اشرف قبل نقل المزيد من المواطنين إلى معسكر الحرية. في هذا الربع السنوي، أشارت وزارة الخارجية أيضاً إلى نيتها في الالتزام بالقرار الأخير لمحكمة الاستئناف الفيدرالية الذي يدعو للقيام يوم 1 أكتوبر/تشرين الأول بتحديد ما إذا كانت مجموعة MEK ستظل على قائمة المنظمات الإرهابية.[357]

اللاجئون والعائدون

استمر عدد اللاجئين العراقيين المسجلين مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين في الدول المجاورة في الاتجاه الثابت نحو الانخفاض أثناء الأشهر الخمسة الأولى من عام 2012.

استمر عدد اللاجئين العراقيين المسجلين مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين في الدول المجاورة في الاتجاه الثابت نحو الانخفاض أثناء الأشهر الخمسة الأولى من عام 2012.

الأطفال المشردين داخلياً في محافظة ديالى 2011 (صورة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين)

الشكل 4.4

عدد اللاجئين العائدين والأفراد المشردين داخلياً بالشهر 1/2011 – 5/2012

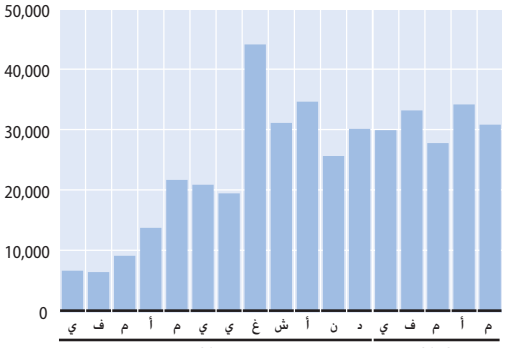

المصدر: الأمم المتحدة IAU. "تحديث الإحصائيات الشهرية بشأن العائدين". 5/2012. الصفحة 11. www.iauiraq.org/documents/1743/Return%20Update%20IRAQ%20MAY%202012.pdf. تم الإطلاع في 15/7/2012.

يعيش قرابة 500,000 شخص في مستوطنات عشوائية في جميع أنحاء العراق، مع ما يزيد على 200,000 منهم يعيشون في محافظة بغداد.

من عام 2012، لينخفض بمعدل 11% من 168,765 في 1 يناير/كانون الثاني، إلى 149,897 في 31 مايو/آيار. وقد أشار حوالي ثلثي اللاجئين المسجلين إلى أن منشأهم من محافظة بغداد، وأشار 11% إلى نينوى كمكان منشأهم، وقال 5% أنهم من البصرة. وعلى الرغم من النزاع المدني الدائر في سوريا، فقد كان هناك قرابة 59% (87,741) من اللاجئين المسجلين يقيمون هناك. ويقيم حوالي 19% (29,191) في الأردن، و8% (11,322) في تركيا. 358 كما يعرض الشكل 4.4، للأشهر الخمسة الأولى من العام 2012، فإن عدد الأفراد العراقيين المشردين داخلياً واللاجئين المسجلين كعائدين ظل أكبر من وتيرة العام 2011.

بنهاية شهر مايو آيار، كان هناك 154,700 شخص مسجلين مع وزارة الهجرة والمهجرين (MoDM). من بين جميع العائدين المسجلين في العام الماضي 260,960، يشملون 193,610 من الأفراد المشردين داخلياً، و67,080 من اللاجئين. منذ شهر يناير/كانون الثاني، سجل حوالي 96% من الأفراد المشردين داخلياً واللاجئين والعائدين في محافظة بغداد، تلاها 15% في محافظة ديالى.[359]

اللاجئون السوريين في إقليم كردستان

وفقاً لمسئولي إقليم كردستان، فهناك ما يزيد على 5,300 من اللاجئين العراقيين يحتمون بإقليم كردستان حتى منتصف شهر يونيو/حزيران. غالبية اللاجئين السوريين في الإقليم أقاموا في مخيم دوميز بمحافظة دهوك والذي افتتح في وقت مبكر من شهر أبريل/نيسان. وهؤلاء الذين لا يعيشون في مخيمات اللاجئين، عادة ما يعيشون مع أقاربهم أو في المساجد. وقد وجد استبيان أجرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن معظم اللاجئين هم من السنة الأكراد. وفر المخيم بعض الخدمات الأساسية، مثل الخيام، وبعضاً من مياه الشرب، ولكنه يفتقر إلى المرافق الطبية وشبكات المياه والصرف الصحي الكافية. بينما ساعدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حكومة إقليم كردستان بتزويدها للاجئين بالأغذية الأساسية. وقد بنت المنظمة الدولية للهجرة خزان لتخزين المياه. فقد أشار المسئولين الأكراد إلى أن هناك حاجة للمزيد من المساعدة إذا كان سيتحتم عليهم مواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان.[360]

احتياجات الإسكان للأشخاص المشردين

وفقاً للمعلومات المنشورة من المنظمة الدولية للهجرة في هذا الربع السنوي، فهناك قرابة 500,00 شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية في جميع أنحاء العراق، مع ما يزيد على 200,000 منهم يعيشون في محافظة بغداد. بينما تظهر المشكلة بصورة حادة في العاصمة، إلا أن غالبية الأسر التي قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقييمهم في المحافظات الجنوبية في ميسان

الشكل 4.5

معدلات ملكية المنازل بين الأسر التي خضعت لتقييم الأمم المتحدة، وفقاً للمحافظة، 6/2012

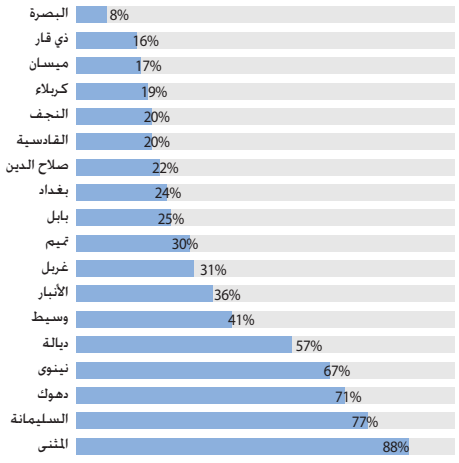

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة. "التقرير الخاص للعراق: الملجأ". 15/6/2012. صفحة 14. reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ShelterFinal.pdf. تم الإطلاع في 17/6/2012.

(66%)، وكربلاء (62%) كانوا يعيشون في أماكن إيواء دون المستوى. يعرض الشكل 4.5 نتائج تقرير المنظمة الدولية للهجرة بشأن معدلات ملكية المنازل.[361]

معظم الأسر الذين يعيشون في المساكن دون المستوى (مثل الخيام والأكواخ) هم من الأفراد المشردين داخلياً (48%)، بينما يتصف كثير منهم بسكان لدى مجتمعات مضيفة (46%). وعلى النقيض من العام 2008-2006، عندما أدى تدهور الوضع الأمني إلى تشريد العديدين، وجدت المنظمة الدولية للهجرة أن معظم هذه الأسر قد نزحت إلى مخيمات عشوائية ومساكن مؤقتة أخرى بسبب ظروف الجفاف، وعدم وجود مواد البناء، أو قلة تمويل المنازل في مجتمعاتهم. قدرت تُقدر الإنشاءات والإسكان بحكومة العراق أنها سيكون عليها بناء منزل جديد كل 45 ثانية في كلاً من أيام العمل لمواكبة الطلب المتزايد على المنازل.[362]

مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين للأشخاص المشردين

أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أنها ساعدت وزارة الهجرة والمهجرين في إعداد إطار عمل وطني يضع الخطوط العريضة للعديد من الإجراءات المطلوبة لتحسين حياة الأشخاص المشردين والعائدين. تدير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين 18 من مراكز مساعدات الحماية ومراكز العودة و40 فرقة متنقلة في جميع أنحاء العراق، إلى جانب 6 من مراكز العودة والتكامل والمجتمع في بغداد لمراقبة الحماية وتوفير الاستشارات القانونية. وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فقد ساعدت 6,750 من الأفراد المشردين والعائدين في عام 2011 في الحصول على تسجيل وتوثيق لشهادات الميلاد والزواج، واستعادة المستندات المفقودة، أو تجديد تلك القديمة منها. في عام 2011، رفعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين 3,100 قضية قانونية، 38% منها لخدمة عملاء من النساء.[363]

حقوق الإنسان

تقرير وزارة الخارجية بشأن ممارسات حقوق الإنسان

في أواخر شهر مايو/آيار، أصدر مكتب وزارة الخارجية لشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال تقريره السنوي لدولة العراق بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011، منوهاً إلى الانتهاكات المستمرة الطائفية، والعرقية، والمجموعة المسلحة التابعة للحكومة بأنها قضايا حقوق الإنسان المتبقية الأكثر أهمية في الدولة.[364] أشارت وزارة الخارجية إلى أن مشاركة الحكومة في عمليات القتل خارج نطاق القضاء قد ظلت منخفضة، ولكنها استشهدت "بتقارير ذات مصداقية" لبعض الحوادث، بما يشمل حادثة في فبراير/شباط 2011 تضمنت اعتقال بعض الجنود لسكان محافظة نينوى، وتعذيبهم، وقتلهم.[365] وشملت أحد المشكلات الكبرى التي تم التنويه عنها في التقرير:

- انتهاكات قوات الأمن العراقية. وفقاً لوزارة الخارجية، "فقد استمر إفلات قوات الأمن من العقاب"، مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد قوات الأمن العراقية اعتماداً على أنه نادراً ما يتم معاقبة المحقق معهم ومرتكبي الانتهاكات.[366]

- حالات السجون. في تحليلها لظروف الحياة في منشآت الاحتجاز التي تديرها حكومة العراق، اختلفت نسبياً المعاملة اللائقة المقدمة من وزارة الخارجية للمساجين في السجون التي تديرها إدارة خدمات التصحيح العراقية التابعة لوزارة العدل العراقية مع الظروف "السيئة بصفة عامة" التي يواجهها المساجين في السجون التي تشرف عليها وزارات الداخلية والدفاع.[367]

- الاعتقالات التعسفية. أشارت وزارة الخارجية إلى أن أفراد قوات الأمن العراقية قليلاً ما يعتقلون المواطنين بدون الإذن القضائي المطلوب بموجب القانون العراقي وكثيراً ما أخفقوا في إبلاغ أفراد أسرة المعتقلين بعد الاعتقال. عادة ما يتم احتجاز المشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة بدون اتهامه رسمياً أو بدون إعطاؤه الفرصة للتحدث مع مستشار الدفاع. بالرغم من أن ICS غير مفوضة سوى لاحتجاز المعتقلين بعد الإدانة، إلا أن 35% من السجان تحت إشراف ICS في عام 2011 كانوا من المحتجزين قبل المحاكمة.[368]

- الحد من حرية التعبير. عند ذكر العديد من الحالات التي تنطوي على تهديد صحفيين من قبل كلاً من القوات الأمنية حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، فقد وجدت وزارة الخارجية أن الحدود الرئيسية

وفقاً لوزارة الخارجية، "فقد استمر إفلات قوات الأمن من العقاب"، مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد قوات الأمن العراقية اعتماداً على أنه نادراً ما يتم معاقبة المحقق معهم ومرتكبي الانتهاكات.

منحت وزارة الخارجية للعراق تنازل عن حالة المستوى 3 وفقاً لتقييمها بتكريس حكومة العراق للموارد الكافية لصياغة خطة مكتوبة، والتي عند تنفيذها بالكامل ستمثل خطوة هامة تجاه الوفاء بالحد الأدنى لمعايير القضاء على الاتجار في الأشخاص.

لحرية التعبير أتت من الرقابة الذاتية استناداً إلى "الخوف الحقيقي من" الأعمال الانتقامية، سواءً من الحكومة، أو من الأحزاب السياسية، أو العصابات الإجرامية، أو القوات المتمردة.[369]

- الضغوط للانضمام إلى الأحزاب السياسية. أشارت وزارة الخارجية أن هذه مشكلة خاصة في إقليم كردستان، حيث يقوم مسئولي الاتحاد الوطني الكردستاني بالضغط على سكان محافظة السليمانية، ويقوم مسئولي الحزب الديمقراطي الكردستاني السكان المقيمين في محافظات إربل ودهوك، بالنسبة للمقيمين في إقليم كردستان، فإن الإخفاق في الانتساب إلى أياً من الحزبين من الممكن أن يؤثر سلباً على آفاق التوظيف.[370]

- الرقابة على المطبوعات. وفقاً لوزارة الخارجية، فالكتب المنشورة داخل الدولة تحتاج لاعتماد وزارة الثقافة قبل النشر، وتظل الكتب المستوردة عرضة للرقابة على المطبوعات.[371]

- العنف المنزلي. بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من خلال منظمات غير حكومية، أشارت وزارة الخارجية إلى أن العنف المنزلي ضد النساء لا يزال يمثل مشكلة خطيرة، مع إفلات المتجاوزين من العقاب في كثير من الأحيان. وأشارت وزارة الخارجية إلى عدم وجود أفراد الشرطة والموظفين القضائيين لدى حكومة العراق حيث يمثل ذلك عاملاً رئيسياً في إعاقة جهود تقديم مرتكبي جرائم العنف المنزلي إلى العدالة.[372]

تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان

أصدرت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UN-AMI)، بالتنسيق مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR)، تقريرهما السنوي بشأن حقوق الإنسان في العراق لهذا الربع السنوي. وللتأكيد على الملاحظات الواردة في تقرير وزارة الخارجية، حددت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المستويات التي لا تزال مرتفعة من العنف، وضعف مؤسسات سيادة القانون، وانتشار الانتهاكات ضد المرأة والأقليات بأنها أكثر تحديات حقوق الإنسان إلي تواجه العراق. ومع ذلك، أشارت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بأن حكومة العراق قد حققت بعض التقدم في معالجة هذه القضايا في عام 2011، بما يشمل: [373]

- تعيين لجنة لترشيح المفوضين للجان العليا المستقلة العراقية لحقوق الإنسان.

- صياغة خطة عمل وطني لتنفيذ 135 توصية قدمتها الأمم المتحدة في عام 2012 بشأن الاستعراض العالمي الدوري بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق.

- التصديق على اتفاقية ضد التعذيب.

أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى أنه أثناء استمرار أوضاع حقوق الإنسان في إقليم كردستان في التحسن في عام 2011، إلا أن التدابير التي اتخذها مسئولي حكومة إقليم كردستان لقمع التظاهرات في أوائل عام 2011 أثارت أسئلة هامة بشأن التزام حكومة إقليم كردستان تجاه حرية التعبير كما كررت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مخاوفها تجاه استمرار ممارسات ختان الإناث وممارسات العنف الأخرى ضد المرأة.[374]

الاتجار بالبشر

في 19 يونيو/حزيران، نشرت وزارة الخارجية تقريرها بشأن الاتجار في الأفراد للعام 2012، ووضعت العراق في قائمة المراقبة من المرتبة 2 للعام الرابع على التوالي. يُمنح هذا التصنيف للدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل كامل بأدنى المعايير التي وضعها قانون حماية ضحايا الاتجار، ولكنه تبذل جهود كبيرة للالتزام بهذه المعايير.[375]

منحت وزارة الخارجية للعراق تنازل عن حالة الفئة 3 (التي تُمنح للدول التي لا تقم ببذل جهود كبيرة للالتزام بها) وفقاً لتقييمها لحكومة العراق بأنها تُكرس موارد كافية لصياغة خطة مكتوبة، والتي عند تنفيذها بالكامل، ستمثل خطوة كبرى تجاه الوفاء بأدنى معايير القضاء على الاتجار في الأفراد. فعلى سبيل المثال، دخل قانون مكافحة الاتجار في الأفراد، والذي مرره مجلس النواب في 23 فبراير/شباط 2012، حيز التنفيذ في أواخر شهر أبريل/نيسان عندما تم نشره في الجريدة الرسمية. يتطلب القانون تكوين لجنة مركزية لمنع الاتجار في البشر، مع تسجيلها كهيئة لم تتشكل مع تنفيذ أحكام القانون. ولكن لم يحدد القانون أياً من وزارات حكومة العراق التي سيتم تمثيلها في اللجنة المركزية أو أياً منها ستكون القائدة لها. علاوة على ذلك، لم تمرر حكومة إقليم كردستان قانون مشابه، وظلت طبيعة مشاركتها

في النظام القانوني الجديد لمكافحة الاتجار بالبشر غير مؤكدة.[376]

وجدت وزارة الخارجية أيضاً أن العراق لا تزال دولة المصدر، والوجهة، للرجال، والنساء، والأطفال المعرضون للاتجار بالجنس والعمالة القسرية. في حين الإشارة إلى أن حكومة العراق قامت ببذل جهود لمنع الاتجار في الأفراد عام 2011، فقد خلص تقرير الاتجار في الأشخاص أيضاً إلى:[377]

- كثيراً ما يتم جذب المرأة العراقية إلى البغاء القسري عبر وعود كاذبة بالعمل، مع الإشارة إلى مدينة تكريت مسقط رأس صدام حسين بأنها كرز العديد من حلقات الاتجار هذه.
- يتم إرغام بعض الصبيان العراقيين من الأسر الفقيرة إلى العمالة القسرية والاستغلال الجنسي التجاري.
- لم تبذل حكومة العراق جهوداً واضحة في عام 2011 للتحقيق في وإنزال العقاب بمسئولي الحكومة المتورطين في جرائم الاتجار.
- لم تبذل حكومة العراق سوى الحد الأدنى من الجهود لحماية الضحايا من الاتجار أثناء فترة التقرير.
- استمرت حكومة العراق في تجريم الملاجئ التي تديرها منظمات غير حكومية والتي توفر خدمات حماية ضحايا الاتجار الجنسي.

مشاركة الأقليات في الحياة العامة

وفقاً للتقرير الصادر في أواخر العام 2011 من المنظمة الغير حكومية مجموعة حقوق الأقليات الدولية، لم يستطع العديد من أفراد مجموعات الأقليات العراقية (مثل المسيحيين، والتركمان، واليزيديين، والشاباك) الوصول إلى الخدمات العامة أو الحصول على فرص التوظيف بسبب التعصب العرقي أو الديني. ركز التقرير، والذي تلقى دعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وتم إبرامه بالاشتراك مع مجلس الأقليات العراقي، على الأقاليم في شمال العراق، ومحافظات بغداد، والبصرة، وبابل. وقد أشار إلى أن 60% من الأقليات الذين تم إجراء الاستبيان عليهم شعروا بالراحة في ممارسة حقوقهم الدينية، بينما شعر أقل من النصف بالأمان في زيارة أماكن العبادة (47%) أو ارتداء الرموز الدينية (45%). كما وجد التقرير أيضاً أن النساء من مجموعات الأقليات كانوا أكثر عرضة لذلك على وجه الخصوص مع 96% من نساء الأقليات الذين تم إجراء الاستبيان عليهم أشاروا أشاروا إلى عدم إتاحة إمكانية وصول كافية للخدمات الاجتماعية. وشملت النتائج الرئيسية الأخرى:[378]

- أشار 71% من المستجيبين إلى انعدام إمكانية الوصول إلى الموارد المائية الكافية.
- أشار 68% من المستجيبين إلى مواجهتهم لصعوبات في شراء الأدوية.
- أشار 38% من المستجيبين إلى التعرض للتمييز عند التقدم للحصول على وظيفة.
- أشار 35% من المستجيبين إلى التعرض للتمييز بسبب انتماءاتهم السياسية (أو عدم الانتماء السياسي).
- أشار 32% من المستجيبين إلى تعرضهم للتمييز عند محاولتهم الحصول على مساعدات إسكانية من الحكومة.

شعر 60% من الأقليات الذين تم إجراء الاستبيان عليهم بالراحة في ممارسة حقوقهم الدينية، بينما شعر أقل من النصف بالأمان عند زيارة أماكن العبادة أو ارتداء الرموز الدينية.

الأمن وسيادة القانون

في أواخر شهر أبريل/نيسان، أعلن مسئولي البلدية في بغداد خطة لفتح 50% من الشوارع التي تم إغلاقها لأسباب أمنية.379 كما أشار مسئولي بغداد أيضاً إلى أنه قد تم بالفعل تفكيك ما يزيد على 200,000 حاجز خرساني (بما يشمل على الأقل 50,000 حوائط كبيرة)، منوهاً إلى نجاح قمة الجامعة العربية الأخيرة كدليل على إمكانية تطبيع الاحتياطات الأمنية.380 ولكن أكدت سلسلة من الهجمات في شهر يونيو/حزيران وشهر يوليو/تموز على ضعف الوضع الأمني في بغداد وفي المناطق الأخرى، مشككة في ثبات مكتسبات السنوات الأخيرة وتخفيف التدابير الأمنية. في أسوأ يوم للعنف، وقعت سلسلة من الهجمات في يوم 23 يوليو/تموز في تاج، وبغداد، وكركوك، ومدن أخرى قتلت ما يزيد على 100 شخص وأصابت 250 على الأقل.

أعمال العنف الأخيرة

في 13 يونيو/حزيران، حدثت موجة من 40 هجوم منسق على الأقل مما أدى إلى قتل ما يزيد على 60 شخص وإصابة ما يزيد على 200.

حدثت عدة هجمات رئيسية أخرى في هذا الربع السنوي. ففي يوم 13 يونيو/حزيران، حدثت موجة من 40 هجوم منسق على الأقل مما أدى إلى قتل ما يزيد على 60 شخص وإصابة ما يزيد على 200. في بغداد، استهدفت الهجمات الحجاج الشيعيين في ذكرى وفاة الإمام المبجل في القرن الثامن عشر، لتقتل حوالي 30 شخص. وفي هذا اليوم، شنت القوات المعادية للحكومة أيضاً هجمات على الحلة، وبعقوبة، وكركوك، وكربلاء، وبلد، والموصل. تم شن هجمات سابقة ضد الغالبية الشيعية في بغداد في يوم 31 مايو/آيار (تفجيرات في الحي الشيعي قتلت على الأقل 18 فرد)، وفي 4 يونيو/حزيران (تم تفجير مقر وقف شيعي، قتلت ما يزيد على 20 فرد)، شملت هجمات كبرى أخرى في هذا الربع السنوي:[381]

- 13 أبريل/نيسان – هجوم على حافلة في سامراء قتلت 7 من الحجاج الشيعيين.
- 19 أبريل/نيسان – تفجيرات في 10 مدن قتلت على الأقل 30 فرد.
- 26 أبريل/نيسان – تفجيرات في مقهى بالقرب من بعقوبة قتلت 10 أفراد.
- 16يونيو/حزيران – تفجير سيارتين في بغداد قتلا 32 فرد.
- 18 يونيو/حزيران – تفجير انتحاري قتل على الأقل 15 فرد في بغداد.
- 22 يونيو/حزيران – تفجيرين قتلا على الأقل 14 وأصيب ما يزيد على 100 شخص في بغداد.
- 25 يونيو/حزيران – تم قتل تسعة من صغار لاعبي كرة القدم والمشجعين في تفجير في الحلة.
- 3 يوليو/تموز – هجمات متعددة في وسط وجنوب العراق قتلت على الأقل 40 فرد.
- 22 يوليو/تموز – ثلاثة تفجيرات في بغداد قتلت على الأقل 15 فرد وأصيب ما يزيد على 60.

اتجاهات الهجمات والضحايا

وفقاً للأمم المتحدة، فقد انخفض عدد الهجمات الشهرية من 3,303 في أغسطس/آب 2007 إلى 239 في مارس/آيار 2012 – وهو واحد من أقل الإجماليات الشهرية منذ عام 2003. ومع ذلك، فقد ارتفع عدد الهجمات في كلاً من شهري أبريل/نيسان ومايو/آيار قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 325 في شهر يونيو/حزيران.[382] أشارت الأمم المتحدة إلى أن الهجمات قتلت على الأقل 1,053 عراقي منذ 1 أبريل/نيسان وحتى 30 يونيو/حزيران، ليرتفع العدد قليلاً عن الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام عندما أشارت إلى 1,048 ضحية.[383] وبينما لم تكن هناك بيانات رسمية متاحة لشهر يوليو/تموز، فمن الواضح أن الهجمات التي حدثت في يوم 23 يوليو/تموز نتج عنها أكثر حصيلة وفيات في يوم واحد فيما يزيد على عامين. وبالرغم من دم نشر حكومة العراق لإجماليات رسمية عن الهجمات الشهرية، إلا أن التقارير الإعلامية للمعلومات التي أشار إليها مسئولي الأمن والصحة العراقيين إلى أن حكومة العراق قد تكون خفضت عدد الهجمات – في هذا الربع السنوي، من المحتمل أن يكون ذلك بما يصل إلى 384.60%

تحديات المراقبة في العراق

أسس الأمر 57 لسلطة التحالف المؤقتة مكتب مفتشي العموم في شهر فبراير/شباط 2004. طبيعة ونطاق مسئوليات مفتشي العموم صيغت إلى حد كبير وفقاً لنظام مفتشي العموم بالحكومة الفيدرالية الأمريكية. بموجب الأمر 57، يمتلك مفتشي العموم سلطة تدقيق سجلات الوزارة، وإجراء التحقيقات الإدارية، والتوصية بالإجراءات الإصلاحية للوزير، والتعاون مع وكالات التحقيق والجهات القضائية في الأمور التي تتطلب انتباههم. لتحقيق هذه الأهداف العريضة تم منح مفتشي العموم إمكانية وصول غير مقيدة لجميع مكاتب الوزارة. ومع ذلك، وبسبب عدم وجود سابقة مماثلة في الأنظمة العراقية السابقة، كافح بعض مفتشي العموم لإثبات وجودهم كجهات فاعلة في حكومة العراق. حتى 1 يوليو/تموز، كان هناك 34 من مفتشي العموم يعملون في معظم الوزارات إلى جانب عمل بعض منهم في مؤسسات لجنة النزاهة، مثل الأوقاف السنية والشيعية. يتباحث مفتشي العموم بانتظام تحت رعاية ديوان مفتشي العموم، والذي يرأسه حالياً المفتش العام لوزارة الصناعة والتعدين سليم بولس. في هذا الربع السنوي، تقابل مسئولي المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع المفتش العام بولس في العديد من المناسبات لمعرفة وجهة نظره بشأن فعالية النظم الحالية والآمال المستقبلية. وقد شملت الموضوعات التي تمت مناقشتها: [418]

شاغلي مكاتب مفتشي العموم. في أواخر شهر يونيو/حزيران، كان هناك 50% من مكاتب مفتشي العموم تُدار من خلال مفتشي العموم القائمين بالعمل أو نوابهم. ولكن رؤساء جميع المكاتب — سواءً كانوا مؤقتين أو دائمين — كان لديهم على الأقل خبرة لمدة عام واحد في العمل في مكتب مفتش عام. يتم تعيين مفتشي العموم الجدد من خلال رئيس الوزراء بناءً على توصيات من لجنة مشتركة، تتألف من أعضاء من لجنة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وديوان مفتشي العموم، والمجلس المشترك لمكافحة الفساد. وفقاً لبولس، يقبل رئيس الوزراء توصيات اللجان حوالي 75% من الوقت. بعد ذلك يتم تقديم مرشح رئيس الوزراء لمجلس النواب لاعتماده.

العلاقات مع الوزارات. أشار بولس إلى أن العلاقة بين مفتشي العموم ووزرائهم تعتمد بصفة كبيرة على شخصية ومهنية (أو عدم وجودها) لدى كل طرف. وأشار إلى أن بعض الوزراء ينظرون إلى نظام مفتشي العموم على أنه عائق تجاه التنفيذ الفعال لوظيفتهم. في هذه الحالات، قال بولس أن كلا الجانبين يتشاركون اللوم لأن موظفي مفتشي العموم الغير محترفين أحياناً ما يخفقون في تنفيذ مهامهم ويتعارضون مع العمليات اليومية للوزارة. وأكد بولس على أن مفتشي العموم، كمؤسسة جديدة نسبياً، هي مؤسسة تم إنشاؤها من خلال الولايات المتحدة، ولم تؤسس علاقات مهنية مع العديد من مكاتب لجنة النزاهة.

المفتش العام على وزارة الصناعة والتعدين سليم بولس.

الداعمون والخصوم. وفقاً لبولس، فالحليف الأكثر فعالية لمفتشي العموم هم الشعب العراقي. كما تحدث أيضاً عن تلقي الدعم من لجنة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وبعض — ولكن بالتأكيد ليس كل — أعضاء البرلمان. وبالنسبة للخصوم، قال بولس أن النقد الأكثر أهمية لمفتشي العموم يأتي من قادة الأحزاب السياسية الفاسدين ذوي العلاقات مع مسئولي الوزارة. وأضاف قائلاً بأن العديد من الشركات التي تقوم بالعمل مع لجنة النزاهة عادة ما تمارس تأثيراً سلبياً على عملية التعاقد الحكومي وتعيق عمل مفتشي العموم، عبر حرمانهم من الوصول إلى المستندات الضرورية لأداء وظائفهم.

تأثير مفتشي العموم على عمليات الوزارة. أقر بولس بأنه، في بعض الوزارات، كثيراً ما يتردد الموظفين في اتخاذ قرارات بسبب الخوف من فتح مفتشي العموم لتحقيق بشأنهم لإساءة السلوك الرسمي. وألقى باللائمة عن ذلك على بعض مفتشي العموم الذين يبالغون في الأمر "مثل ضباط الشرطة"، مشيراً إلى أن 70% من مهام مفتشي العموم لابد وأن تنطوي على المساعدة في تحسين أداء موظفي الوزارة في المجالات الإدارية، والمحاسبية، والقانونية، والفنية بينما يتم قضاء حوالي 15% فقط من الوقت في التحقيقات أو استجواب الموظفين (مع إنفاق 5% في التدريب و10% مخصصة للإجابة على أسئلة الموظفين الذين يطلبون التوجيه).

توضيح سلطات مفتشي العموم. لا يزال مفتشي العموم يخضعون لحكم الأمر 57 لسلطة الائتلاف المؤقتة. لبضعة سنوات، تم مناقشة قانون جديد لمفتشي العموم، ولكنه أشار إلى أن احتمالات تمريره غير مؤكدة. وفقاً لبولس، فالقانون المقترح سيؤدي إلى إضعاف مفتشي العموم، عبر تخفيض استقلاليتهم وتحديد نطاق سلطانهم القضائي. وركز بولس على أن وجوب أن يشمل أي قانون جديد الضمانات القانونية التي من شأنها استقلال مفتشي العموم، مما يجعلهم أقل عرضة للتأثر بوزرائهم. وأضاف قائلاً بأن قانون مفتشي العموم الجديد ينبغي أيضاً أن يرسم حدود السلطان القضائي بين مفتشي العموم، ولجنة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والقضاء العراقي.

نقاط الضعف الرئيسية. حدد بولس ثلاثة نقاط ضعف رئيسية مع نظام مفتشي العموم:

- ضعف العلاقات الموجودة بين بعض مكاتب مفتشي العموم وموظفي الوزارة.
- الاشتباكات المستمرة بين بعض مفتشي العموم والوزراء بشأن أدوار ومسئوليات مفتشي العموم.
- المستوى المنخفض نسبياً من الدعم لنظام مفتشي العموم في مجلس النواب.

الشكل 4.6

الأعمال المختارة من أعمال العنف المستهدفة الواضحة ضد كبار المسئولين، 1/4/2012 – 30/6/2012

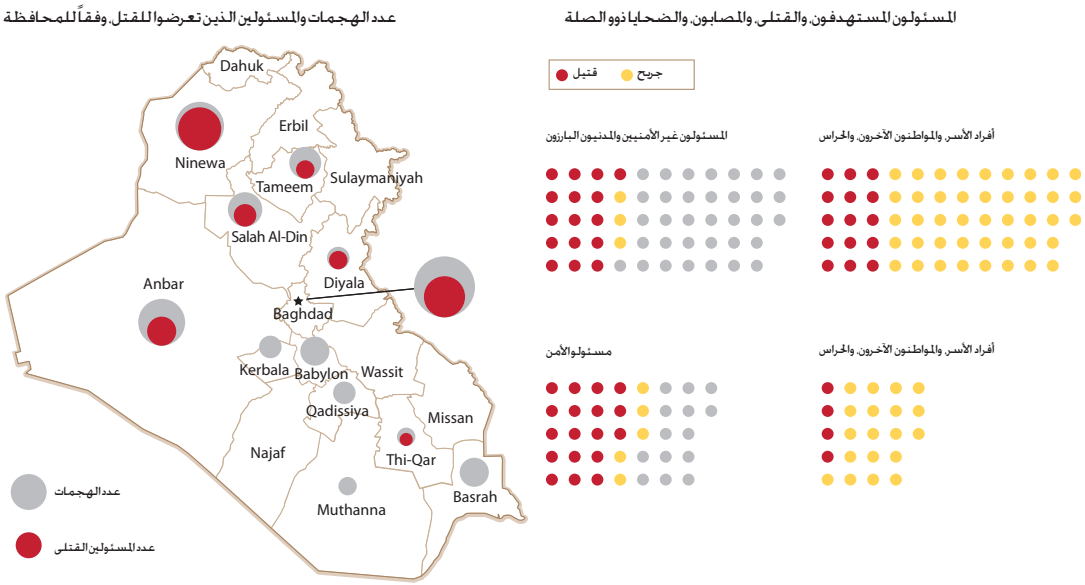

مُلاحظة: هذا الجدول يوفر أمثلة للاغتيالات. ومحاولات الاغتيالات. وأعمال العنف الأخرى الصغيرة التي ظهر أنها تستهدف أشخاص محددين أو مجموعات محددة في هذا الربع السنوي. فهي غير مُعدة لكي تكون شاملة. ولا نفترض الإشارة إلى دوافع المهاجمين.

المصدر: تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 1/4/2012 – 30/6/2012

الاغتيالات

استمرت أيضاً اغتيالات كبار المسئولين الحكوميين. ففي 25 مايو/آيار، قام مهاجمون غير معروفون بإطلاق النار على وقتل اللواء وزير الداخلية أثناء مغادرته لمنزله في جنوب بغداد. في ذات اليوم، نجى نائب رئيس مجلس محافظة نينوى من هجوم تفجيري على موكبه في الموصل حيث قتل هذا الهجوم شخصاً واحداً على الأقل.

تم أيضاً استهداف القضاة في هذا الربع السنوي. ففي يوم 1 يوليو/تموز، تم إطلاق النار على قاضي بالمحكمة الجنائية في الموصل ولقى حتفه أثناء قيادته لسيارته عائداً إلى منزله من العمل. وكما يعرض الشكل 4.6، فهذا الربع السنوي، كان 90 من كبار أفراد حكومة العراق أهداف واضحة لمحاولات الاغتيال، مما نتج عنه 34 حالة وفاة على الأقل. يرتفع ذلك العدد من 17 عملية قتل لكبار المسئولين لفترة الأشهر الثالثة من أواسط شهر يناير/كانون الثاني وحتى أواسط شهر أبريل/نيسان 2012.[385]

الهجمات على البنية التحتية

هاجم الإرهابيين أيضاً أهداف البنية التحتية العراقية الغير محصنة في مرات متعددة في هذا الربع السنوي:

- في أواخر شهر أبريل/نيسان، أبطلت شرطة الموصل بأمان قنبلة كانت مثبتة في برج للهاتف الجوال.[386]
- في أواخر شهر مايو/آيار، تم تفجير برج بقدرة 400 كيلو فولت ضمن خط نقل بين باجي وكركوك.
- في أوائل شهر يونيو/حزيران، تم إبطال قنبلتين بالقرب من أنابيب نفط خارج كركوك. وأبطلت قوات الأمن العراقية أربعة قنابل أخرى في ذات المنطقة. وفقاً لمسئولي حكومة العراق، لم تتاثر صادرات النفط إلى تركيا بهذا الحادث.[388]
- في أواخر شهريونيو/حزيران، أتلفت التفجيرات ثلاثة أبراج في خط نقل الكهرباء من سوريا إلى محافظة الأنبار.
- في أوائل شهر يوليو/تموز، أتلفت التفجيرات برجين آخرين في خط باجي – كركوك وأعاقت الخدمة.[390]

أتلفت التفجيرات ثلاثة أبراج من خط نقل الكهرباء من سوريا إلى محافظة الأنبار.

تقييم نائب وزير الداخلية للأمن العراقي

في 2 مايو/أيار، التقى المفتش العام بنائب وزير الداخلية عداد السعدي، والذي أشار إلى وجود ثلاثة تحديات رئيسية تواجه وزارة الداخلية وهي الإرهاب، والفساد، ومجموعات الميليشيا المسلحة. أشار السعدي إلى أنه تم القضاء على حوالي "90% من مجموعات القاعدة في العراق – والمجموعات التابعة للبعثيين"، إما عبر قتل أعضاؤهم، أو القبض عليهم.

فيما يتعلق بالفساد، ادعى السعدي بأن "هناك العديد من الوزراء الفاسدين"، يصعب رفع القضايا ضد العديد منهم بسبب مناصبهم الحساسة في حكومة العراق. كما أضاف أن هناك حاجة لقوانين أقوى لمكافحة الفساد من شأنها تمكين وزارة الداخلية، ووكالات حكومة العراق الأخرى، من مكافحة الفساد على نحو أكثر فعالية، مشيراً إلى أن أموال الحكومة التي تم جمعها من خلال وسائل غير شرعية لا تزال تمول العمليات الإرهابية. ويرى السعدي "القوة مطلوبة لعلاج الفساد في العراق".[391]

الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة

قدرت الأمم المتحدة أن هناك حوالي 1,730 كيلومتر مربع من الأراضي العراقية – مسكونة بحوالي 1.6 مليون فرد – تمثل خطورة بسبب وجود ألغام أرضية أو ذخائر غير متفجرة. في عام 2011، قُتل 10 عراقيين، وأصيب 20 آخرون بسبب الألغام الأرضية.

يوضح الشكل 4.7 الألغام والذخائر غير المتفجرة والمتمركزة بصفة عامة في جنوب وشرق العراق، حيث وضعتها قوات عراقية كدفاعات ضد الإيرانيين في الثمانينات وضد قوات التحالف بالقيادة الأمريكية في عام 1991 و2003. أشارت الأمم المتحدة إلى أن 90% من الأراضي الملوثة قابلة للزراعة. كما أن الذخائر غير المتفجرة أثرت أيضاً على تطور بعض حقول النفط الجنوبية الكبيرة في العراق. بموجب أحكام عقودها مع حكومة العراق، فإن شركات النفط الدولية مُلزمة بمسح وتطهير آية أراضي تشك في تلوثها بالذخائر غير المتفجرة. في مايو/آيار، قال مسئولي الأمم المتحدة ومسئولي حكومة العراق المشاركين في تطهير حقول الألغام العراقية أن التقدم كان بطيئاً وأنه قد لا يتم إزالة جميع الألغام حتى عام 2028. 392

أعلن لواء في وزارة الداخلية أن قوات الأمن العراقية ليس لها سوى سيطرة محدودة على الحدود العراقية مع سوريا بالرغم من إضافة المزيد من الأفراد في المنطقة في مايو/آيار.

الشكل 4.7

مواقع الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة، وفقاً للمحافظة، 2011

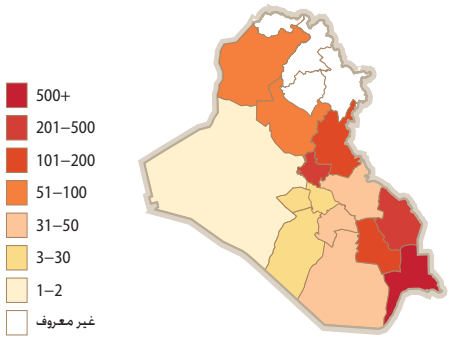

المصدر: حكومة العراق، MOH، "نتائج مراقبة الإصابات من خلال منظمة الصحة العالمية"، 2011.

القتال بين تركيا وحزب العمال الكردستاني

في أواخر شهر يونيو/حزيران، ضربت هجمات جوية تركية مخيمات قواعد حزب العمال الكردستاني في الجزء الشمالي من الأراضي الكردستانية رداً على هجمات حزب العمال الكردستاني على سرية للجيش التركي قتلت 8 جنود أتراك وأصابت حوالي 20. وصلت الجولة الأخيرة من القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني بحصيلة القتلى إلى ما يزيد على 500 من الجنود الأتراك، والمتمردين الأكراد، والمدنيين وذلك في خلال فترة 12 شهراً الماضية في هذا النزاع الدائر منذ عقود.[393]

الحفاظ على الأمن في الحدود السورية

في أواخر شهر يونيو/حزيران، أعلن لواء وزارة الداخلية المسئول عن تأمين أجزاء محافظة نينوى أن قوات الأمن العراقية ليس لها سوى سيطرة محدودة على الحدود العراقية مع تركيا بالرغم من إضافة المزيد من الأفراد للمنطقة في شهر مايو/آيار. وقد استشهد بسببين لعدم الاستقرار. الأول، لا

تستطيع العراق ولا سوريا السيطرة على شبكات التهريب عبر الحدود بين البلدين. ثانياً، تسكن معظم قبائل في المنطقة في قرى على كلا جانبي الخط، ما يجعل تهريب البضائع والأشخاص عبر الحدود أكثر سهولة. ترددت آماله في بيانه الذي ألقي يوم 19 يونيو/حزيران من عضو بلجنة الأمن والدفاع بالبرلمان، حيث أشار إلى أن العراق تحتاج إلى خطط مُراقبة إضافية لتحسين قدرتها على مراقبة المرور عبر الحدود وتفكيك شبكات التهريب.[394]

قوات الأمن العراقية

في هذا الربع السنوي، أعلنت وزارة الداخلية نتائج الدراسة المشتركة مع وزارة الدفاع بشأن عمليات تحويل معظم البعثات الأمنية في بغداد — العديد منها يتم معالجته حالياً من خلال الجيش العراقي — إلى قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية. وتطالب الخطط بإجراء التحويل على ثلاثة مراحل. عند إتمام المرحلة الأخيرة، سيكون أفراد وزارة الداخلية مسئولين عن 75% من المهام الأمنية في بغداد، مع احتفاظ قوات وزارة الدفاع بالسيطرة على 25% المتبقية بما يشمل توفير الحماية للعديد من مباني حكومة العراق والأماكن العامة المزدحمة.[395]

كان هدف زيادة دور وزارة الداخلية في الأمن المحلي هو هدف طال انتظاره لكلاً من حكومة العراق والمستشارين المدنيين والعسكريين الأمريكيين. كما أشار رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي في لقائه يوم 1 مايو/آيار مع المفتش العام، فالتطور المهني المستمر للجيش العراقي يعتمد، جزئياً، على السرعة التي يستطيع من خلالها نقل مسئوليات الأمن المحلي إلى قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية وإعادة توجيه تدريبهم تجاه الاستعداد للطوارئ الخارجية.[396]

بإعداد قوات الأمن العراقية لهذه التحولات، فقد وضعت تركيزاً متزايداً على مبادرات التدريب الأهلية (المستقلة عن تلك المقدمة من مكتب التعاون الأمني العراقي أو برنامج تطوير الشرطة). في هذا الربع السنوي، أشارت قوات الأمن العراقية لحدوث أنشطة في العديد من برامج التعليم المهني.[397]

- تخرج 42 من أفراد وزارة الداخلية من البرامج التدريبية التي تشرف عليها وزارة الدفاع والمنعقدة في المدرسة العسكرية في محافظة ذي قار، ليصل عددهم إلى 1,300 عضو من أفراد وزارة الداخلية أتموا هذا البرنامج.
- تخرج 160 ضابط شرطة جديد من التدريب لإعدادهم لحماية البنية التحتية للكهرباء.
- تخرج 553 من مجندي الشرطة من البرنامج التدريبي الذي مدته ثلاثة أسابيع والمنعقد في البصرة.

طلبت حكومة العراق من مكتب التعاون الأمني العراقي دعم العديد من البرامج التي من شأنها تعزيز قدراتها عند تحملها مسئوليات الأمن المحلي الجديدة، بما يشمل حالة المشتريات العسكرية الأجنبية لتطوير مبادرة مشاركة الاستخبارات العراقية.

هذا النظام لمشاركة الاستخبارات من خلال الحاسوب سيسمح للعراق بتلقي ودمج البيانات الخام إلى بيانات استخبارات صالحة للاستخدام.[398] كما يُسهل أيضاً مكتب التعاون الأمني العراقي تسليم مركبات مُدرعة، ومعدات اتصال، وأسلحة إضافية لوزارة الداخلية، والتي من المتوقع تسليمها في أواخر عام 2012 وأوائل عام 2013.[399] للمزيد بشأن أنشطة مكتب التعاون الأمني العراقي، أنظر القسم 3 من هذا التقرير.

لمعالجة الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة، تنظر لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان فيما إذا كان عليها الضغط لإعادة صياغة المشروع. وقد أشار أحد أعضاء

أفراد قوات الأمن العراقية في مراجعة، يوليو/تموز 2012. (صورة من حكومة العراق)

استمرار التنمية المهنية في الجيش العراقي يعتمد، جزئياً، على السرعة التي يستطيع بها تحويل مسئوليات الأمن المحلي إلى قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية.

من المقرر أن تنتهي عملية تكامل وحدات قوات البشمركة الكردية التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني بحلول نهاية هذا العام.

اللجنة أن هناك ميزة إضافية للتجنيد وهي تعزيز الهوية الوطنية التغلب على الضعف الطائفي المصاحب لها. ومع ذلك، ظلت جهود اللجنة مبدئية. ويظهر أن إعادة صياغة المشروع، إن حدث، سيكون بعد العديد من السنوات.[400]

قوات مكافحة الإرهاب

لا "تمتلك" وكالة واحدة من حكومة العراق مجموعة مكافحة الإرهاب المحلية. بدلاً من ذلك، تمتلك عدة وكالات سلطات متداخلة. الوكالة الأكثر نشاطاً بصفة علنية في التعامل مع مكافحة الإرهاب هي مكتب مكافحة الإرهاب، والذي تأسس في شهر أبريل/نيسان 2007 من خلال رئيس الوزراء. يضم تقريباً 400 فرد منتدبين من الجيش العراقي، والشرطة الفيدرالية، ومكتب الاستجابة لحالات الطوارئ. عادة ما يستهدف مكتب مكافحة الإرهاب العناصر السنية المناهضة للحكومة، بما يشمل النشطاء البعثيين والتابعين القاعدة. تشمل هيئات مكافحة الإرهاب الأخرى التابعة لحكومة العراق:[401]

- مكتب وزارة الداخلية للاستجابة للحالات الطارئة – وحدة أسلحة خاصة وتكتيكات بها ما يقرب من 1,200 فرد.
- وحدة الجرائم الكبرى بوزارة الداخلية – وحدة شرطة متخصصة بها حوالي 2,000 فرد.
- إدارة مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية – وحدة شرطة متخصصة أخرى بها حوالي 500 فرد.
- قطاع الشئون الداخلية بوزارة الداخلية – مسئول عن التحقيق في الجنايات الكبرى إلى جانب بعض قضايا مكافحة الإرهاب.
- قوات العمليات الخاصة بوزارة الدفاع – وحدات عسكرية متخصصة تشارك في عمليات مكافحة التمرد (كما تم مناقشته في القسم 3). فهذه القوات من المقرر أن تتلقى مقدار كبير من التدريبات الإضافية والمعدات بتمويل أمريكي في الأشهر المقبلة).

أبناء العراق

في أوائل شهر يونيو/حزيران، أعلن مستشار رئيس الوزراء لشئون إعادة الإعمار أن وحدات أبناء العراق (SOI) المتبقية (مجالس الصحوة) ستنتهي في عام 2012، مشيراً إلى أن حكومة العراق كانت تنوي بصفة أساسية إيقاف تقديم الدعم لهم في عام 2011. ومع ذلك، لمح المستشار ضمنياً إلى أن ميزانية حكومة العراق في العام 2013 ستستمر في توفير الدعم المالي للأعضاء المتبقين في وحدات أبناء العراق والذين لم يتحولوا إلى مناصب في وزارات حكومة العراق. وأضاف قائلاً بأن حكومة العراق تقوم الآن بتقديم برامج تدريبية لأفراد أبناء العراق الذين يرغبون في تولي وظائف حكومية. في أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2012، قدرت حكومة العراق وجود حوالي 70,000 من أفراد أبناء العراق السابقين – من بين قرابة 100,000 – قد تحولوا إلى مناصب حكومية متعددة.[402]

توحيد قوات البشمركة الكردية

في 23 مايو/آيار 2012، أعلن الأمين العام لوزارة حكومة إقليم كردستان لشئون البشمركة أنه من المقرر إتمام عملية تكامل وحدات البشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بنهاية هذا العام. بينما قاتلت المجموعتان في حرب مدنية في أواسط التسعينات، إلا أنهم تعاونوا مع كلاً منهم الآخر لمساعدة قوات التحالف بالقيادة الأمريكية لتنحية النظام البعثي، ولكنهم حافظوا على هيكل قيادة منفصلة. هذا التعاون تطور في النهاية إلى عملية توحيد رسمية، بدأت في عام 2009.[403]

في تصريحه الذي ألقاه في شهر مايو/آيار، أشار الأمين العام إلى أن هيكل القوات المتكامل تماماً سيحقق كفاءات تدريبية وفي عملية التوريد. وأضاف قائلاً أن أحد أكبر عوائق التوحيد – جمع أنظمة المعاشات المنفصلة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني – قد تم تحقيقه بالفعل. ولكنه أضاف تنويهاً، مشيراً إلى أن العملية قد لا تنتهي بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول لأن الجمع بين الوحدات العسكرية يمثل تحدياً أكبر من توحيد الوكالات المدنية.[404]

النظام القضائي

التصورات العامة للنظام القضائي

تؤثر الجغرافيا على مدى تصور العراقيين لجودة النظام القضائي. فعلى سبيل المثال، يقيم 50% من سكان محافظتي إربل ودهوك النظام القضائي في محافظاتهم إما بأنه "جيد" أو "جيد جداً". كانت محافظة المثنى هي المحافظة الوحيدة ذات الأغلبية العربية التي عبر فيها 50% من المستجيبين

الشكل 4.8
الرأي العام بشأن جودة النظام القضائي العراقي، وفقاً للمحافظة
% من المستجيبين

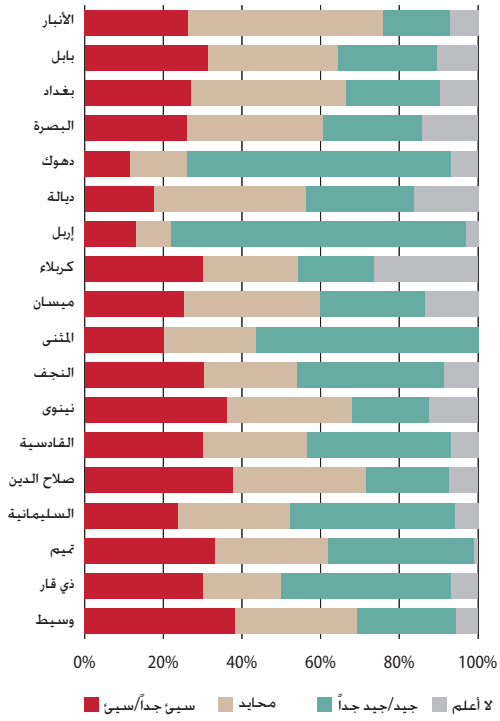

المصدر: الأمم المتحدة IAU، وحكومة العراق COS، "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011"، 4/2012، صفحة 246، www.iauiraq.org/documents/1686/IKN_S9_Governance_en.pdf، تم الإطلاع في 12/6/2012.

لمشاعر مواتية. في ثمانية محافظات – بابل، وكربلاء، والنجف، ونينوى، وصلاح الدين، وتميم، وذي قار، ووسيط – قام 30% من المستجيبين بتقييم النظام القضائي بأنه "سيئ" أو "سيئ جداً". يلخص الشكل 4.8 نتائج استبيان شبكة المعرفة العراقية للعام 2011 لتصور العراقيين عن جودة النظام القضائي.[405]

محاكمة نائب الرئيس طارق الهاشمي

بدأت في 15 مايو/آيار محاكمة نائب الرئيس طارق الهاشمي غيابياً في بغداد. يقيم الهاشمي حالياً في تركيا ويؤكد على أنه لن يتلقى محاكمة عادلة في بغداد. العضو السني في الكتلة العراقية والعدو المبين لرئيس الوزراء، يواجه الهاشمي تهم بترتيب وفاة ثلاثة أفراد، بما يشمل اثنان من مسئولي حكومة العراق. شملت الأحداث الرئيسية أثناء الأسابيع الأولى من المحاكمة:[406]

- شهادة ثلاثة من حراس الهاشمي مؤكدين على أن الهاشمي أو صهره (والمدعى عليه المشترك) رتب لهم تلقي المال مقابل القيام بعمليات اغتيال.
- رفض المحكمة لطلب محامي الدفاع بالحصول على واستخدام أدلة سجلات الهاتف، والمفكرات الخاصة بالهاشمي وصهره إلى جانب رفض طلب الدفاع بالاتصال بالرئيس جلال طالباني كشاهد.
- شهادة الزعيم القبلي بأنه تلقى مبلغ 90,000 دولار من الهاشمي ووكلائه للقيام بعمليات تفجيرات ضد أفراد قوات الأمن العراقية في عامي 2009 و2011، والتي تم إرسال أشرطة فيديو عنها فيما بعد إلى الهاشمي.
- صدور حكم من المحكمة بأن الهاشمي قد يكون قام بترتيب عمليات الاغتيال أثناء سفره إلى خارج الدولة.
- انسحاب محامي الدفاع للاعتراض على ما أسماه الأحكام الجائرة.
- شهادة رئيس الأمن السابق لطارق الهاشمي والتي بأنه ساعد في ترتيب اغتيال السنيين المعارضين للهاشمي وحلفاؤه.

حتى منتصف شهر يوليو/تموز، لم يصدر القضاة الثلاثة حكماً في القضية.

قضايا هامة أخرى

في 7 مايو/ أيار، برأت محكمة بغداد المواطن اللبناني علي موسى دقدوق من المشاركة في جريمة قتل الأفراد العسكريين الأمريكيين في كربلاء عام 2007. وفقاً للمسئولين الأمريكيين، فقد برأت المحكمة دقدوق بسبب عدم عثورها على أدلة كافية ضده. بعد اعتقاله من القوات الأمريكية في البصرة بعد أسابيع من هجمات كربلاء، ظل دقدوق في السجن الأمريكي حتى ديسمبر/كانون الأول عام 2011، عندما أصبح واحد من آخر المعتقلين الذين تحولوا إلى حكومة العراق عملاً بأحكام اتفاقية الأمن العراقية الأمريكية. في أواخر شهر يونيو/حزيران، أعلن وزير الدفاع أن حكومة العراق قد قدمت للولايات المتحدة تأكيدات بأنها لن تطلق سراح دقدوق، وهو الأمر الذي لم يتم تأكيده مباشرة من حكومة العراق. حتى منتصف شهر يوليو/تموز، ظل دقدوق في السجن التابع لحكومة العراق.

بدأت في 15 مايو/آيار محاكمة نائب الرئيس طارق الهاشمي غيابياً في بغداد.

في أوائل شهر يونيو/حزيران، أعلن المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى بأن المدير العام السابق لقطاع المتفجرات بوزارة الداخلية قد تم الحكم عليه بالسجن أربعة سنوات بسبب تهم تتعلق بشراء أجهزة معيبة لكشف المتفجرات من متعاقد بريطاني.

وتستمر لجنة النزاهة بالبرلمان في التحقيق في الأمر، وتسعى لكشف الأدلة ضد مسئولي وزارة الداخلية رفيعي المستوى.[408]

في أواخر شهر يونيو/حزيران، تم الحكم على وزير التجارة السابق غيابياً بالسجن سبعة سنوات لدورة في برنامج لاختلاس الأموال من نظام التوزيع العام، وبرنامج الرعاية الغذائية العامة على الصعيد الوطني. وبسبب كونه مواطن بريطاني يعيش حالياً خارج العراق، يظهر أنه من غير المرجح أن ينال عقابه.[409]

في تقريرها الصادر في عام 2011 بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق، أشارت وزارة الخارجية إلى أن حكومة العراق "لم تقم بتنفيذ قوانين مكافحة الفساد بفعالية، وكثيراً ما شارك المسئولين في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقوبة".

الأمن القضائي

في لقاؤه يوم 30 أبريل/نيسان مع المفتش العام، كرر رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود قائلاً بأن توفير الأمن لأفراد القضاء لا يزال يمثل تحدياً. فمنذ عام 2003، تم قتل 48 على الأقل من قضاة مجلس القضاء الأعلى، والذين يبلغون حوالي 1,200 قاضي. وقدر الرئيس القاضي بأن مجلس القضاء الأعلى قادر على توفير الأمن لحوالي 60% فقط من القضاة وأسرهم – وفي الأساس هؤلاء المقيمين في محافظات بغداد والأنبار. وعبر عن أمله في أن يستطيع مجلس القضاء الأعلى قريباً تحسين الأمن في الموصل، حيث تم قتل العديد من القضاة في الأعوام الأخيرة. وأضاف الرئيس القاضي بان القيود على الميزانية قد أثرت سلباً على خطط مجلس القضاء الأعلى الأمنية، ولكنه أشار إلى تحسن التعاون بين مجلس القضاء الأعلى وكلاً من وزارة الداخلية ووكالات الاستخبارات العراقية.[410]

المفتش العام يقابل القائم بأعمال مفوض لجنة النزاهة، القاضي علي عوض حميد، في أبريل/نيسان 2012.April 2012.

الفساد

في تقريرها الصادر في عام 2011 بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق، أشارت وزارة الخارجية إلى أن حكومة العراق "لم تقم بتنفيذ قوانين مكافحة الفساد بفعالية، وكثيراً ما شارك المسئولين في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقوبة". وانتهى التقرير على وجه الخصوص إلى:[411]

- المجلس المشترك لمكافحة الإرهاب – هيئة تأسست بمساعدة أمريكية في عام 2007 لتحسين علاقات العمل بين وكالات حكومة العراق لمكافحة الإرهاب – "لها تأثير ضئيل، بسبب نطاق الفساد الرسمي".
- العمل المشترك الفعال من وكالات مكافحة الإرهاب بحكومة العراق "[لم] يتم" بسبب استمرار تداخل الأدوار والمسئوليات.
- ظلت وكالات مكافحة الفساد في حكومة العراق مترددة في مقاضاة الحالات التي تضم مشتبه بهم ذوي تأثير سياسي.
- عادة ما يتسبب الوزراء في إيقاف التحقيقات بسبب الإخفاق في الاستجابة لطلبات تقديم المعلومات.
- بعض مسئولي الوزارات "أحبطوا علناً" الرقابة التي يمارسها مفتشي العموم.
- محاولة أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية الضغط على لجنة النزاهة في قضايا متعددة.
- ظل الفساد يمثل تحدياً كبيراً في إقليم كردستان، وذلك بالرغم من تأسيس وكالة جديدة لمكافحة الفساد هناك في منتصف عام 2011.

التصورات العامة للفساد

يوفر استبيان شبكة المعرفة العراقية للعام 2011 تصورات إضافية بشأن طبيعة فساد المسئولين. بصفة عامة، كان المستجيبين من إقليم كردستان أقل احتمالاً للإشارة إلى تصور الفساد كمشكلة كبرى عما فعل المستجيبين الذين يعيشون في باقي مناطق العراق. كما أظهر الاستبيان أيضاً أن أقل

الشكل 4.9

تصورات العراقيين للفساد

لماذا يدفع المواطنون الرشوة
% من المستجيبين

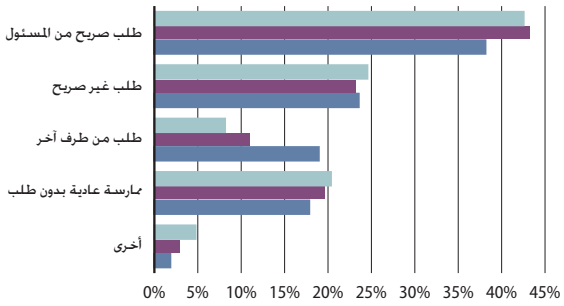

لن يقوموا بالإبلاغ عن الرشوة
% من المستجيبين

انتشار الرشوة بين المستجيبين المتعاملين مع مسئولين عموميين في العام الماضي
% من المستجيبين

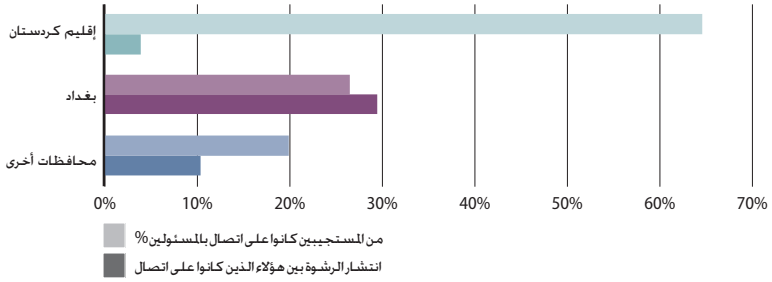

مواطنو وكالات حكومة العراق الذين سيبلغون عن ذلك إذا تم طلب رشوة منهم.
% من المستجيبين

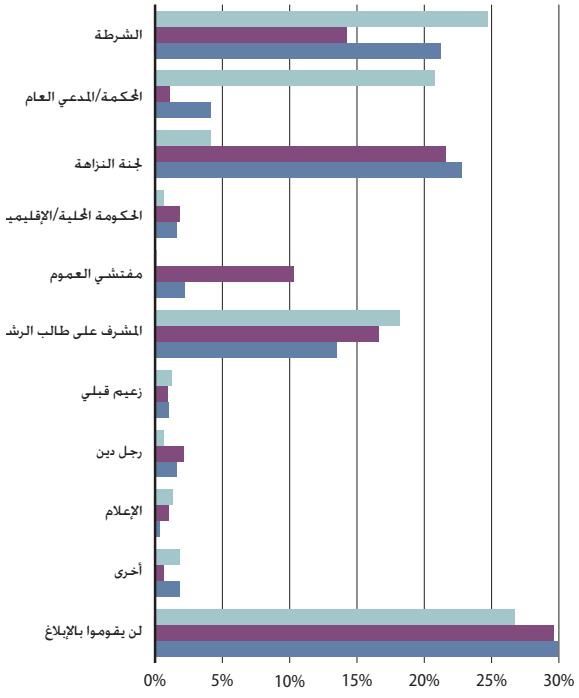

الأشخاص الذين يوافقون على العبارة. "لا يمكن تقديم خدمة عامة [من مسئولين بحكومة العراق] بدون رشوة"
% من المستجيبين

الأشخاص الذين يوافقون على العبارة. "الفساد أسوأ الآن عما كان عليه منذ عامين"
% من المستجيبين

تصورات مقدار تأثير الفساد على المؤسسات العراقية
% من المستجيبين

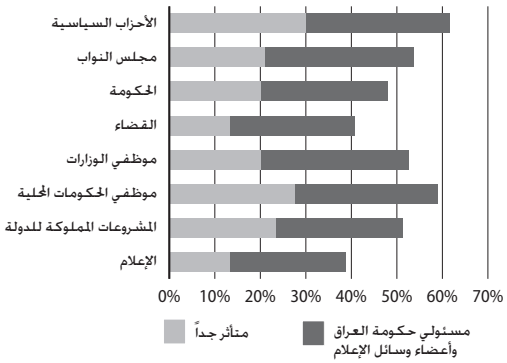

الأشخاص الذين يوافقون على العبارة. "تصورات فعالية حكومة العراق في مكافحة الفساد. 2009-2011"
% من المستجيبين

مُلاحظة: وفقاً لاستبيان تم إجراؤه على الصعيد الوطني (جميع المحافظات الـ18) على 28,875 من الأسر العراقية وتم إعداده على نحو مشترك بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمكتب الإحصائي لإقليم كردستان والأمم المتحدة. للمزيد من التفاصيل بشأن المنهجية، أنظر www.iauiraq.org/documents/1677/IKN_Introduction_en.pdf.

المصدر: الأمم المتحدة IAU، وحكومة العراق COS. "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011"، 4/2012، صفحة 398، 402، 404، 405، 410، 417، و 418-426. www.iauiraq.org/documents/1686/IKN_S9_Governance_en.pdf، تم الإطلاع في 12/6/2012.

من ثلث المستجيبين سيشير إلى ادعاءات الفساد إما إلى لجنة النزاهة أو مفتشي العموم، مثيرين أسئلة بشأن درجة اختراق المعرفة بهاتين المؤسستين اللتان تم إنشاؤهما من خلال الولايات المتحدة للوعي الوطني.[412] يعرض الشكل 4.9 بيانات إضافية بشأن نتائج الاستبيان.

لجنة النزاهة

في هذا الربع السنوي، أصدرت لجنة النزاهة تقريرها السنوي لعام 2011. لهذا العام، تم إدانة 1,600 فرد بجرائم متعلقة بالفساد في محاكم العراق بالمحافظات الـ 15 خارج إقليم كردستان.[413] يوضح الشكل 4.10 عدد هؤلاء المدانين في كل محافظة.

وفقاً للتقرير، فقد تلقت لجنة النزاهة 12,520 بلاغ بشأن حالات فساد مزعومة في عام 2011، وهو ما يرتفع بمعدل 40% عن العام 2010. حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وصدرت 3,517 مذكرة توقيف بحق أفراد الحكومة العراقية في جرائم متعلقة بالفساد، بما يشمل على الأقل 6 لوزراء، و36 لمسئولين يحملون لقب المدير العام أو أعلى. كانت غالبية مذكرات التوقيف هذه لجرائم التزوير

كانت غالبية هذه التهم بالتزوير، عادة ما يكون تزوير أوراق الاعتماد التعليمية، أو لسوء السلوك الإداري.

الشكل 4.10

الإدانات بجرائم تتعلق بالفساد، 2011

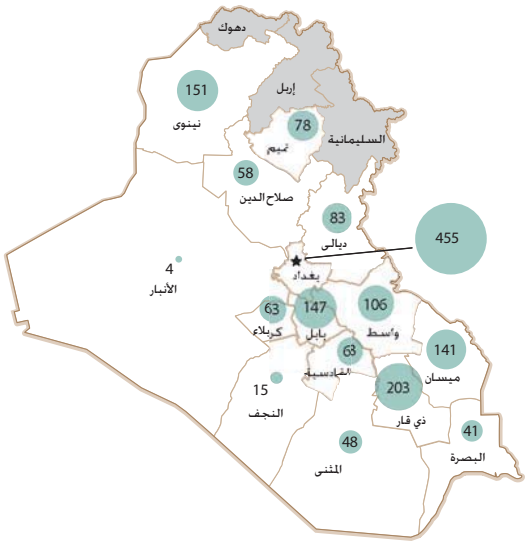

مُلاحظة: الجرائم المتعلقة بالفساد في المحافظات الثلاثة من إقليم كردستان – دهوك، وإربل، والسليمانية – يتم متابعتها والإبلاغ عنها بشكل منفصل من لجنة حكومة إقليم كردستان للنزاهة العامة.

المصدر: حكومة العراق، لجنة النزاهة، التقرير السنوي للعام 2011، صفحة 23.

مسئولي حكومة العراق وأعضاء وسائل الإعلام يحضرون ندوة للجنة النزاهة بشأن الشفافية والمسئولية، وذلك في شهر مايو/آيار 2012. (صورة من لجنة النزاهة)

(37%)، وعادة ما تكون الوثائق التعليمية أو سوء السلوك الإداري (14%).

أشارت لجنة النزاهة أيضاً إلى أن المجلس الأعلى للقضاء قد اصدر 7,896 مذكرة توقيف لمشبه بهم للمثول أمام التحقيق، بما يشمل على الأقل 12 لوزراء، و130 لمدراء عموم. على عكس تقرير العام الماضي، فتقرير لجنة النزاهة لسنوي للعام 2011 لا يحتوي على تقييم من المفوض بشأن العواقب التي واجهتها لجنة النزاهة والعواقب السلبية للتدخل الرسمي في قضاياها. (حتى منتصف شهر يوليو/تموز، كان المفوض لا يزال يعمل بصفته قائم بالأعمال ولم يتم تأكيده من مجلس النواب).[414]

قبل إلغاؤها في منتصف عام 2011، استطاع الوزراء توظيف المادة 136(ب) من قانون الإجراءات الجنائية لوقف التحقيقات التي تستهدف مرؤوسيهم. أشارت لجنة النزاهة إلى أن الوزراء احتجوا على المادة 136(ب) لوقف القضايا ضد 413 مسئول أثناء الفترة من يناير/كانون الثاني – مايو/آيار 2011. بينما لم تعد المادة 136(ب) سارية، إلا أن المحاكم تنظر حالياً في إعادتها وفقاً للاستئناف الخاص بصحة الطريقة التي قام من خلالها مجلس النواب بإلغائها.[415]

في أبريل/نيسان، نشرت لجنة النزاهة نتائج آخر استبيان لها تم إجراؤه على موظفي لجنة النزاهة في 382 من مكاتب الوزارات في 15 محافظة خارج إقليم كردستان. وجد الاستبيان أن المكاتب التي تتعامل مع أمور العقارات ساد بشأنها اعتقاد لدى موظفي لجنة النزاهة بالفساد، مع إشارة العديد من المستجيبين أيضاً إلى أن الفساد أصبح يمثل مشكلة في المكاتب التي تتعامل مع منافذ الدخول، وبخاصة في محافظة نينوى.[416] يعرض الجدول 4.3 و4.4

المكاتب التي ذكرها موظفي لجنة النزاهة معظم الأحيان بأنها فاسدة، وفقاً للوزارة والمحافظة.

مؤخراً، أصدرت لجنة النزاهة بيان بشأن الأفعال المزعومة لإساءة السلوك المالي في وزارة الدفاع.

في منتصف شهر يونيو/حزيران، أعلنت لجنة النزاهة أن فرع بنك الرافدين في وزارة الدفاع قد أصدر 129 مليون دولار في قروض احتيالية بإصدار الأموال بدون إتمام الإجراءات القانونية المناسبة. وقد نظرت لجنة النزاهة في ادعاءات الفساد في وزارة الدفاع على الأقل في عام 2005.[417]

في منتصف شهر يونيو/حزيران، أعلنت لجنة النزاهة أن فرع بنك الرافدين في وزارة الدفاع قد أصدر 129 مليون دولار في قروض احتيالية.

الجدول 4.3

تصورات موظفي لجنة النزاهة: المكتب في كل وزارة ذات أعلى حوادث الرشوة، 4/2012

الوزارة	المكتب
الزراعة	مديرية الزراعة بمحافظة ذي قار
بلدية بغداد	مكتب بلدية الشعب
التعليم	مديرية تعليم كركوك (بغداد)
الكهرباء	مكتب توزيع كهرباء الرمادي
الزراعة	مديرية الزراعة بمحافظة ذي قار
بلديةبغداد	مكتب بلدية الشعب
التعليم	مديرية تعليم كركوك (بغداد)
الكهرباء	مكتب توزيع كهرباء الرمادي
المالية	مديرية ربيع للجمارك ونقاط العبور الحدودية (نينوى)
الصحة	مكتب صحة محافظة الأنبار
الإسكان	صندوق إسكان بغداد
الداخلية	سجل سيارات الدلال (بغداد)
العدل	سجل عقارات منصور (بغداد)
العمل	لجنة البصرة للمرأة
الهجرةوالأفرادالمشردين	مكتب البصرة للهجرة والأفراد المشردين
البلديات	مديرية بلديات كربلاء
النفط	شركة البصرة لتوزيع المنتجات البترولية
التجارة	مركز الحصص الرئيسية بكركوك
النقل	شركة ربيع للنقل البري (نينوى)

مُلاحظة: وفقاً لاستبيان لجنة النزاهة على 382 من مكاتب لجنة النزاهة في 15 محافظة (لا يشمل دهوك، والسليمانية، وإربل).
المصدر: حكومة العراق، لجنة النزاهة "ملخص بشأن مؤشرات الرشوة في الوزارات واللجان"، www.nazaha.iq/pdf_up/383/sec3_apr12-E.pdf، 24/5/2012، تم الإطلاع في 6/6/2012.

الجدول 4.4

تصورات موظفي لجنة النزاهة: المكتب الحكومي ذو أعلى حوادث الرشوة، 4في كل محافظة 4/2012

المحافظة	المكتب
الأنبار	مكتب صحة المحافظة
بابل	مديرية التسجيل العقاري
بغداد	سجل سيارات الدلال
البصرة	لجنة المنتجات البترولية
كربلاء	إدارة البلديات
ميسان	لجنة التقاعد الوطنية
المثنى	بنك الرشيد
النجف	بنك الرافدين، فرع الأمير
نينوى	إدارة المعبر الحدودي الربيع
القادسية	مديرية التسجيل العقاري
تميم	مستشفى أزادي التعليمي
ذي قار	المديرية الزراعية
صلاح الدين	مديرية التسجيل العقاري
واسط	مديرية التسجيل العقاري، النعمانية

مُلاحظة: وفقاً لاستبيان لجنة النزاهة على 382 من مكاتب لجنة النزاهة في 15 محافظة (لا يشمل دهوك، والسليمانية، وإربل).
المصدر: حكومة العراق، لجنة النزاهة "ملخص بشأن مؤشرات الرشوة في الوزارات واللجان"، www.nazaha.iq/pdf_up/383/sec3_apr12-E.pdf، 24/5/2012، تم الإطلاع في 6/6/2012.

الاقتصاد

قام صندوق النقد الدولي (IMF) في هذا الربع من العام بتعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي المتوقع لعام 2012 من 12.6% إلى 11.1% الأمر الذي يعكس نظرة اقتصادية عالمية أكثر تشائمًا. وما زال تقدير النمو المتوقع الأقل يوجد بين الدول الأكثر إنتاجًا للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).[419] الشكل 4.11 يقارن الناتج المحلي الإجمالي العراقي المتوقع ومعدلات التضخم لعامي 2012 و2013 مع البلدان الإقليمية.

زادت العراق من صادراتها من النفط الخام – والإيرادات – لتتخطى – المستويات المُسجلة في 2003 هذا الربع من العام، ونظرًا لأن أعمال تطوير البنية التحتية الأساسية واصلت تبلورها، فقد قدَّرت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) أن استثمار رأس المال سيتضاعف في 2012 ليصل إلى 100 مليار دولار.[420]

ومع ذلك، فإن حالة الغموض السياسي المستمرة ألقت بظلالها على هذه التطورات، وجعلت مشهد إقرار حزمة تسوية من القوانين الخاصة بالهيدروكربونات اللازمة لتحديد القواعد الأساسية للعمل في قطاع الغاز والنفط معتمًا. ونظرًا لأن 98% من الدخل العراقي من العملات الأجنبية مُشتق من بيع النفط الخام، فإن مزيد من الانخفاضات في أسعار النفط ستؤثر على ميزانية الحكومة العراقية لعام 2012، والتي تم حسابها وفقًا لسعر 85 دولارًا لبرميل النفط.[421] وفي أبريل، بلغ متوسط سعر بيع النفط الخام العراقي ما يقرب من 118 دولارًا للبرميل، بيد أنه انخفض إلى 103 دولارًا للبرميل في يونيو.[422]

ومن ضمن المؤشرات الرئيسية على الوضع الاقتصادي في العراق لهذا الربع من العام:

- **إيرادات صادرات النفط**. حققت الحكومة العراقية 22.78 مليار دولار أمريكي إيرادات من بيع النفط الخام في هذا الربع من العام، وقد كان إجمالي ما تم تحصيله هذا الربع من العام أكثر بمقدار 18% ما تم تحصيله في الربع الماضي ويفوق بمقدار 13 % من نفس الربع لعام 2011، السجل السابق للفترة بعد 2003.[423]
- **التضخم**. ظل معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي في نطاق 6% خلال أول شهرين من هذا الربع من العام، ومع ذلك، فإن التعريفات المقترحة للواردات يمكن أن تدفع هذا المعدل لأعلى في حالة تطبيقها، مثلما من الممكن أن تزيد من تأثير نمو موارد الأموال والذي ازداد بمعدل سنوي يفوق 24% في مايو. تعد معدلات التضخم أعلى بالفعل عنها في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية المجاورتين، غير أنها ما زالت أقلت من المتوسط بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[424]
- **العملة وأسعار الفائدة**. لقد ظل سعر الفائدة الذي حددته سياسة البنك المركزي العراقي ثابتًا عند 6% خلال هذا الربع من العام، ولم يتغير سعر الصرف الرسمي حيث بلغ سعر الدينار العراقي 1.166 دينار مقابل الدولار الأمريكي، بينما تضاءل سعر الصرف غير الرسمي في نطاق 4% من السعر الرسمي، وتعهد البنك المركزي العراقي بتضييق هذه الفجوة إلى أكثر

زادت العراق من صادراتها من النفط الخام – والإيرادات – ليتخطى المستويات المسجلة في 2003 خلال هذا الربع من العام.

الشكل 4.11

النمو والتضخم في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بعض الاقتصاديات المختارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النسبة المئوية للتغيير سنويًا

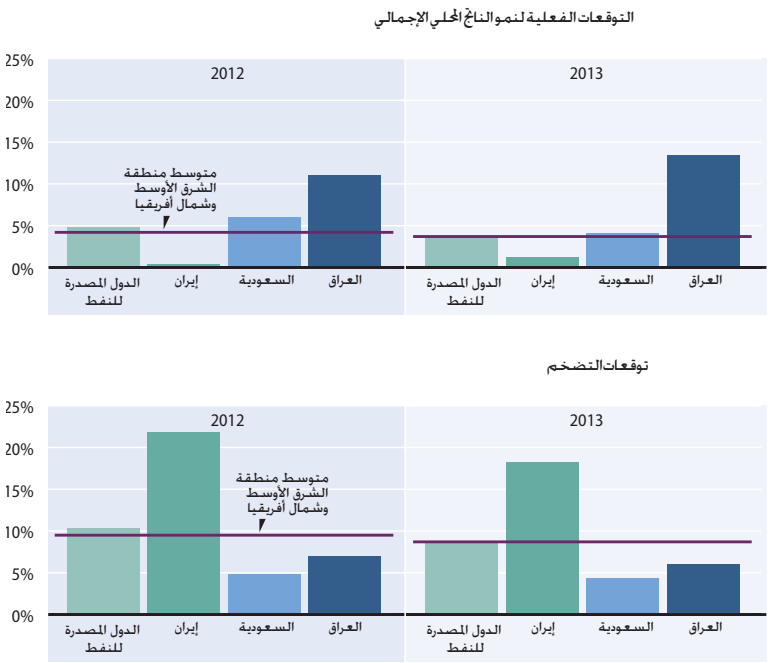

ملاحظة: تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من البحرين، وليبيا، وعمان، واليمن، وإيران، والسعودية، والجزائر، والإمارات، وقطر، والكويت، والعراق، والسودان

المصدر: صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي"، 4/2012، صفحة 72.pdf.text/pdf/weo/2012/01/www.imf.org/external/pubs/ft.

من 2%. وقد انخفض سعر الصرف غير الرسمي للدينار هذا الربع من العام نظرًا للطلب الشديد على الدولار من التجار السوريين والإيرانيين الذين أتوا إلى بغداد للحصول على العملة الصعبة بسبب العقوبات وحالة الاضطرابات السائدة في بلادهم. وفي نقطة ما، وصل سعر الصرف غير الرسمي إلى 1.300 دينار عراقي مقابل الدولار.[425]

من العراقيين ممن 23% تتراوح أعمارهم بين 24-15 عاطلين – أكثر من ضعف العدد المذكور للمجموعات العمرية الأكبر سنًا.

- **البطالة.** ما زال هناك تباينات كبيرة في معدلات البطالة الرسمية الصادرة عن الحكومة العراقية التي تتراوح بين 12% – 15% والتقديرات غير الحكومية التي تزيد عن ذلك بكثير. وقد كشف مسح شبكة معرفة العراق، والذي تم إجراؤه في مطلع عام 2011، عن أن 23% من العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 24-15 عاطلين- ما يزيد عن ضعف عدد المجموعات العمرية الأكبر.[426]
- **سوق الأوراق المالية (البورصة).** يلقى محللو الاستثمار باللائمة على حالة الغموض السياسي بالبلاد وإدراك الأزمة الحكومية الخاصة بتراجع النمو في سوق الأسهم العراقي خلال هذا الربع من العام. وكما يوضح الشكل 4.12، فإن مؤشر البورصة العراقية (ISX) ظل ثابتًا بصورة رئيسية. فقد توقف المؤشر عند 1.321 في نهاية يونيو، بانخفاض 15 نقطة عن المستوى المُسجل في مطلع إبريل. وخلال شهري مايو ويونيو، شكلت استثمارات المستثمرين الأجانب 3% فقط من جميع عمليات التداول – حيث يعد هذان الشهران هما الأقل من حيث معدل المشاركة الأجنبية خلال عامين ونصف. وفي الفترة بين منتصف 2010 حتى نهاية 2011، تراوحت حصة المستثمرين الأجانب من إجمالي حجم التداول بين 8% – 16%.[427]
- **الدين والاحتياطي.** واصلت الحكومة العراقية دفع أموال التعويضات المُتعلقة بغزو صدام حسين للكويت عام 1990 بتحويلات بلغت 1.02 مليار دولار للكويت. وبلغ إجمالي ما سدده العراق حتى الآن 36.4 مليار دولار أمريكي لأكثر من مائة حكومة ومنظمة دولية لتوزيعها على 1.5 مليون مُدَّعي. وما زال هناك ما يزيد عن 16 مليار دولار أمريكي قيد الادعاءات يتعين دفعها، وهي في الأساس لمُدَّعيين كويتيين. وبالرغم من هذه المدفوعات، فقد ارتفع احتياطي العراق من العملة الصعبة الذي يحتفظ به البنك المركزي العراقي من 58 مليار دولار إلى 63 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2012.[428]

النفط والغاز

تصاعد نزاع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن التحكم في عملية التنقيب واستخراج النفط في إقليم كردستان هذا الربع من العام، ما غيم على المشهد في قطاع الغاز والنفط بالعراق. وقد قللت

الشكل 4.12

البورصة العراقية في مقابل S&P Pan Arab Composite Index، 1/2010-6/2012

ملاحظة: تشمل مؤشرات S&P Pan Arab البورصات التي تضم الشركات المدرجة في دول البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس.
المصادر: Standard & Poor's، "مؤشرات S&P Pan Arab-Indices"، 12/2010 www.standardandpoors.com، تم استعراضه في 10/4/2011؛ خدمات عملاء S&P Pan Arab-Indices، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، 4/7/2011، 7/18/2011، 10/3/2011، 1/3/2012، 4/3/2012 و 7/2/2012؛ البورصة العراقية، "المؤشرات"، www.isx-iq.net/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorId=1، تم استعراضه في 7/3/2012.

عمليات التطوير في العراق

الشكل 4.13

إنتاج النفط الخام وصادراته، حسب الشهر، 10/2003- 6/2012

مليون برميل يوميًا

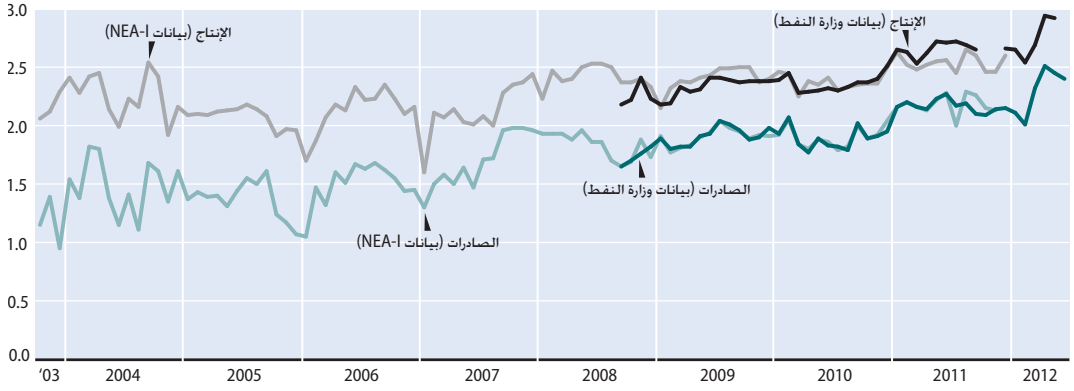

ملاحظة: في التقارير الربع سنوية السابقة، فإن البيانات التي قدمها المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق حول إنتاج النفط الخام وصادراته كانت مستقاه من NEA-I. ولأن NEA-I لم تعد قادرة على تقديم هذه البيانات، فإن المفتش العام يستخدم البيانات الواردة من وزارة النفط. تظهر مجموعتنا البيانات المتاحة في هذا الشكل. الصادرات تشمل النفط الخام القادم من منطقة كردستان؛ في حين أن الأرقام المرتبطة بالإنتاج لا تشمله.

المصادر: NEA-I، استجابة لطلب المفتش العام الحصول على البيانات، 7/6/2010، 6/4/2010، 1/11/2011، 4/5/2011، 7/7/2011، 10/17/2011، و 1/6/2012؛ الحكومة العراقية، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي"، oil.gov.iq، تم استعراضه في 4/23/2012 و 7/23/2012.

التوترات المتصاعدة من إمكانية الوصول إلى حلول وسط للقواعد الأساسية لإعداد تشريع تأخر كثيرًا لقطاع البترول والأسئلة الأساسية المتصاعدة بشأن مشاركة الدخل وتقسيم السلطات بين بغداد والحكومات العراقية الإقليمية والمحلية. وقد استشهد مسؤولو كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بدستور عام 2005 لدعم ادعاءهم بالتحكم في بيع النفط الخام في إقليم كردستان.[429]

وللاحتجاج على ما قيل أنه تأخر في دفع التعويض من قِبل الحكومة العراقية عن الصادرات السابقة من النفط من إقليم كردستان، لم تقدم حكومة إقليم كردستان هذا الربع من العام أي عدد من البراميل الملتزمة بإنتاجها من صادرات النفط الخام والبالغ عددها 175.000 برميل يوميًا حتى مطلع هذا العام. ووفقًا لتقارير فقد بدأ الأكراد أيضًا في وقف استيراد معدات حقول النفط والتي تدخل العراق من الشمال في طريقها إلى الحقول العراقية الجنوبية الكبرى. حيث بدأت شركات النفط العالمية في استيراد السلع عبر إقليم كردستان لتجنب التأخيرات الطويلة في الميناء البحري الرئيسي بالدولة أم قصر بالجنوب. ومن جانبها، وحسبما ذكرت التقارير اتجهت حكومة العراق لوقف شحنات منتجات النفط المكرر في الجنوب إلى إقليم كردستان.[430] وإجمالاً، فإن هذه الأمور إلى جانب التطورات الأخرى بدت وكأنها تجعل من تمرير مجلس النواب لتشريع الهيدروكربون المقبول من كلا الجانبين غير محتمل بصورة متزايدة على المدى القصير.[431]

الجدول 4.5

إنتاج النفط الخام في الحقول الرئيسية المحددة عام 2009، في الوقت الراهن، والمستهدف في 2012

حقل النفط	المشغِّلون	الحد الأدنى للاحتياطي (مليار برميل)	إنتاج 2009 (برميل يوميًا)	الإنتاج الحالي (برميل يوميًا)	المستهدف في 2012 (برميل يوميًا)
كركوك	NOC	8.7	400,000	260,000	رفع تام
الرميلة	BP، CNPC	17.0	1,100,000	1,400,000	1,600,000
غرب القرنة 1	Shell، ExxonMobil	8.5	244,000	400,000	500,000
الزبير	Eni، Occidental	7.9	184,000	250,000	350,000
مجنون	Shell، Petronas	11.0	45,000	54,000	175,000
الأحدب	CNPC، Total، Petronas	4.1	لا يوجد	70,000	100,000
غرب القرنة 2	LUKOIL	12.9	لا يوجد	*رفع تام*	رفع تام

أ المُشغِّل هو شركة نفط الشمال المملوكة للدولة، إنتاج 2009 هو تقدير 2008-2007.

المصادر: Dunia Frontier Consultants، "الاستثمار في العراق"، 5/2012، صفحة 11؛ تقرير النفط العراقي، "39 مليار دولار أمريكي من إيرادات النفط خلال شهر مايو على الرغم من انخفاض الصادرات."، 6/4/2012، المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، "التقرير الإسبوعي، مجلد 55 رقم 9، 2/27/2012، صفحة 5، الحكومة العراقية، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي" oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic&id=21، تم الوصول بتاريخ 7/7/2012.

تطوير وإنتاج النفط الخام

بلغ متوسط إنتاج النفط الخام خلال شهري أبريل ومايو 2.93 مليون برميل يوميًا (MBPD) بزيادة مقدارها 10% تقريبًا عن نفس الفترة خلال عام 2011 وتقريبًا 12% عن معدل الإنتاج في الربع الأول من عام 2012. وقد كان ذلك أعلى معدل إنتاج منذ 2003. غير أنه ما زال أقل من متوسط الإنتاج المستهدف لوزارة النفط لعام 2012 والبالغ 3.0 مليون برميل يوميًا.[432] الشكل 4.13 يوضح مستويات الصادرات وإنتاج النفط الخام منذ 2003.

ما زال حقل الرميلة يمثل أكبر الحقول إنتاجًا بالعراق.

وكان الناتج المُسجل هذا الربع من العام مدفوعًا بزيادات حادة في الطلب من الحقول الجنوبية والتي كانت كافية لتعويض انخفاض الإنتاج في الشمال حول كركوك.[433]

ظل حقل الرميلة الواقع في إقليم البصرة، والذي تشغله شركة بي بي وشركة البترول الوطنية الصينية، أكبر الحقول العراقية إنتاجًا، حيث يساهم بما مقداره 1.4 مليون برميل يوميًا – وهو تقريبًا نصف إجمالي إنتاج العراق وأكبر بمقدار ثلاث أضعاف أي حقل آخر في العراق. كما واصل إنتاج الحقول الجنوبية الكبرى الأخرى في الارتفاع خلال هذا الربع من العام، بما في ذلك حقل غرب القرنة الذي تشغله شركة إكسون موبيل. في نفس الوقت أعلنت شركة لوك أويل الروسية أنها قد بدأت الحفر للإنتاج في حقل غرب القرنة 2. وفي منتصف يونيو، ذكرت شركة النفط الفرنسية توتال أنها بدأت الإنتاج في حقل حلفايا جنوب العراق ومن المقرر أن يصل إنتاجه إلى 70.000 برميل يوميًا (BPD) في منتصف يوليو (زيادة عن الإنتاج المبدئي المستهدف 60.000 برميل يوميًا).[434] انظر الجدول 4.5 لمقارنة الإنتاج في 2009 والإنتاج الحالي، والمستهدف في 2012.

ووسط هذه الزيادات في الإنتاج، فقد بدأت الحكومة العراقية في التفاوض ثانية حول العقود المبرمة في 2009 والتي طلبت من المُشغِّلين صياغة معايير إنتاج قياسية سريعة أصبح ينظر إليها الآن على نطاق كبير بأنها طموحة بدرجة كبيرة ومكلفة على نحو غير ضروري. لقد كانت شركة شل، المُشغِّل الرئيسي لحقل مجنون تتفاوض مع وزارة النفط بشأن تخفيض أقصى إنتاج مستهدف لها بمعدل النصف تقريبًا، من 1.8 مليون برميل يوميًا إلى 1.0 مليون برميل يوميًا – وهو المستوى الذي سيُمكِّنها من تمديد أقصى إنتاج لها من 7 أعوام إلى 20 عامًا. ووفقًا لمحللي الصناعة، فإن مثل هذا التعديل قد يوفر لمُشغِّلي الحقل حوالي 10 مليار دولار تقريبًا من تكاليف التطوير خلال مدة العقد. كما توجد مفاوضات أخرى مشابهة قائمة مع مُشغِّلي حقول جنوبية أخرى. ووفقًا لما جاء في التقارير فقد صرح مسؤول كبير بالحكومة العراقية في هذا الربع من العام أن الهدف المفضل للإنتاج بحلول 2017 هو 9.5 مليون برميل يوميًا. وأضاف أن العراق لن تستطيع إنتاج أكثر من 4.5 مليون برميل يوميًا في نهاية 2014.[435]

الشكل 4.14

نتائج جولة منح الرخصة الرابعة

المصدر: المعلومات المقدمة إلى MEES من قبل مديرية العقود والتراخيص البترولية التابعة لوزارة النفط، الجزء 55 رقم 23، 6/4/2012، صفحة 3.

جولات منح الرخصتين الرابعة والخامسة

إن جولة منح الرخصة الرابعة للتنقيب عن البترول والتي طال انتظارها المنعقدة في الفترة بين 31-30 مايو 2012 في بغداد نتج عنها عطاءات ناجحة لعدد 3 مناطق للتنقيب فقط من بين 12 منطقة تم عرضها. وقد قررت 39 شركة فردية ومجموعة من بين 48 شركة ومجموعة مؤهلة من حيث المبدأ للعطاء من قِبل الحكومة العراقية للمشاركة. قدمت إحدى عشرة شركة من هذه الشركات سبعة عطاءات فقط.

وبعد مرور شهر من المزاد، أعلنت وزارة النفط أنها قد ألغت صفقة للتنقيب في منطقة إضافية. وفي جولة مخصصة للقيام بمزيد من التنقيب عن الغاز الطبيعي، فقد تم إبرام اتفاقية واحدة من الاتفاقيات الأربع لحقل من المحتمل أن يكون مخصصًا للغاز. الشكل 4.14 يوضح مواقع المناطق المقدمة، بما في ذلك الأربعة التي تم إلغاء الصفقات بها.[436]

لم تنجح الجولة الرابعة أيضًا في تحقيق هدفها في نشر ثروة البترول العراقية إلى خارج مناطق كركوك والمناطق الجنوبية الشرقية الغنية بالنفط. من خلال ثلاثة من بين أربعة حقول تم منحها موجودة في الجزء الجنوب الشرقي بالدولة. لم يتم تلق أي عطاءات ناجحة لأي من المناطق الست للتنقيب عن الغاز المعروضة في شمال وغرب العراق. وقد اقترح رئيس اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء (ووزير النفط السابق) ثامر غضبان أن يتم تجميع مزيج من مناطق الغاز والنفط بالجولة الرابعة إضافة إلى قرب العديد من المناطق إلى أماكن الاضطرابات السياسية في دولة سوريا المجاورة لتحسين العطاء.[437] أعلنت وزارة النفط بعد ذلك أن شركة التنقيب عن النفط التابعة للدولة ستبدأ العمل في المناطق التي لم يوجد لها عطاءات فائزة.

وأعلنت وزارة النفط أيضًا أنها ستعد لجولة عطاء خامسة لعرض من 10 إلى 15 منطقة من مناطق التنقيب الإضافية البالغة 60 منطقة والتي قالت أنها جاهزة للمزاد. وذكر غضبان بعد ذلك أن الجولة الخامسة ستعرض حقول للغاز فقط ومن المحتمل عقدها في أواخر 2012 أو مطلع 2013.[439]

صادرات النفط الخام وزيادة الطاقة الاستيعابية

ذكرت وزارة النفط العراقية أن متوسط صادرات النفط الخام بلغ 2.45 مليون برميل يوميًا في هذا الربع من العام – بزيادة قدرها 14% عن متوسط الصادرات اليومي في نفس الربع من العام الماضي. كما أظهرت أيضًا زيادة بمقدار 11% عن نفس الفترة في عام 2011. وبالرغم من أن صادرات هذا الربع من العام كانت أقل من متوسط 2.60 مليون برميل يوميًا للعام المحتسب في ميزانية الحكومة العراقية لعام 2012، إلا أن أسعار السوق الأكثر ارتفاعًا عما كان متوقعًا خلال هذه الفترة حققت إيرادات فاقت تقديرات الميزانية.[440]

لقد ارتفعت الصادرات من الحقول الجنوبية العراقية خلال شهري مارس وأبريل 2012 بعد تشغيل محطتي إرساء فرديتين جديدتين (SPMs) من شبه جزيرة الفاو.

إن استكمال نظام خط الأنابيب الساحلي الجديد الذي يربط محاور الضخ القريبة من الزبير بمرافق التحميل في الفاو أدى إلى تسهيل العمل في كلا الميناءين في هذا الربع من العام، على الرغم من وجود مشاكل أخرى. تحول نقاط الضعف الموجودة بالبنية التحتية بخط الأنابيب والمضخات الساحلية دون تشغيل محطتي الإرساء الفرديتين المكتملتين في آن واحد – مما يخفض بشكل فعّال الطاقة الاسمية من 850.000–900.000 برميل يوميًا لكل منها إلى النصف.[441]

بدأت وزارة النفط في هذا الربع من العام تنفيذ إجراءات لتحسين البنية التحتية اقترحها مسؤولون من الولايات المتحدة في اجتماع انعقد في شهر أبريل 2012 للجنة التنسيق المشتركة للطاقة العراقية الأمريكية في واشنطن. حيث حددوا التحسينات اللازم تنفيذها بالبنية التحتية بمحطة النفط بالبصرة وهي تحسين محطة الضخ الزبير 2، وإنشاء مشروع للإمداد بمياه البحر كأولويات.[442]

وبخلاف الصادرات الموثقة الرسمية، فهناك تقارير بأنه يتم تهريب النفط الخام بكميات كبيرة بواسطة شاحنات من إقليم كردستان إلى إيران. وقد كانت الزيادة العراقية في الصادرات الرسمية على إثر تواصل انخفاض إسهامات الحقل الشمالي الكبير الواقع حول حقل كركوك. وتزامنًا مع زيادة صادرات الجنوب، فقد انخفضت إسهامات الحقول الشمالية لإجمالي الصادرات العراقية من 22% في أكتوبر 2011 إلى 13% في يونيو.[443]

خطوط الأنابيب

تواصلت الجهود العراقية لتحسين شبكة خطوط أنابيب التصدير القديمة هذا الربع من العام، حيث أبرمت الحكومة العراقية ثلاثة تعاقدات كبيرة:[444]

- حيث سيقوم المتعهد الإيطالي شركة Progetti Europa & Global بتركيب مجموعات أنابيب توربينية تعمل بالغاز Siemens في محطة الضخ الجديدة بالحبانية، على بعد ما يقرب من 40 ميلا غرب بغداد. ستحسن هذه الأنابيب من تدفق النفط الخام بخط الأنابيب الاستراتيجي الشمالي الجنوبي الرئيسي والذي يربط بين الحقول الجنوبية الكبيرة بالعراق وطرق التصدير الشمالية عبر تركيا إلى ميناء البحر المتوسط في مدينة جيهان.
- وقد تم إبرام عقد لمدة 25 عامًا بقيمة 198 مليون دولار لشركة Jindal SAW مصنّع منتجات فولاذية أنبوبية هندي لبناء وتشغيل مصنعٍ لتصنيع خطوط الأنابيب جنوب العراق.

تحول نقاط الضعف الموجودة بالبنية التحتية بخط الأنابيب والمضخات الساحلي دون تشغيل محطتي الإرساء الفرديتين المكتملتين في آن واحد.

- كما تم منح عقد مدته 35 عامًا بقيمة 86 مليون دولار أمريكي لشركة تابعة لشركة التشييد الدنماركية فوينكس إنترناشونال لبناء وتشغيل مصنعٍ لتصنيع خطوط الأنابيب في أم قصر.

أعلنت حكومة إقليم كردستان عن خططها لهذا الربع من العام بشأن تشييد خط أنابيب ينقل 400.000 برميل يوميًا من حقل طاق طاق بإقليم كردستان إلى مستودع النفط بخورمالا. ومن خورمالا، سيصل النفط إلى خط أنابيب التصدير الرئيسي بمدينة جيهان والخاضع لسيطرة الحكومة العراقية من خلال وصلة حالية. سيتم تشغيل خط أنابيب ثاني شمالاً بطاقة نقل 1 مليون برميل يوميًا من خورمالا ويصل إلى مدينة جيهان على الحدود العراقية مع تركيا. كما ناقش ممثلو حكومة إقليم كردستان أيضًا طريق تصدير جديد ذي أهمية سياسية والذي سيربط حقول النفط الرئيسية بالإقليم مباشرة بتركيا دون عبور المقاطعات العراقية الواقعة خارج إقليم كردستان. تم مناقشة خطط خط الأنابيب هذا الذي تبلغ طاقته 1 مليون برميل يوميًا، والذي سيرتبط بمجرد دخوله إلى تركيا بخط أنابيب موازٍ لخط أنابيب جيهان العراق الحالي وذلك في مؤتمر عُقِد في أربيل وحضره وزير الطاقة التركي.[445]

معامل التكرير والمنتجات البترولية

خلال هذا الربع من العام، فشلت العراق في جذب مستثمرين عالميين لبناء أي من معامل تكرير النفط الجديدة الأربعة المخططة على المدى البعيد. وحتى الآن، لم يسفر عن الإغراءات المقدمة والتي تضمنت منح خصومات لمُشغِّل معمل التكرير على إمدادات النفط الخام تصل إلى 5 دولار أمريكي للبرميل، أي صفقات. كما لم يسفر عن المؤتمر المنعقد في لندن هذا الربع من العام للمستثمرين المحتملين ثمة تقدم عاجل. وتقوم حكومة العراق الآن بدراسة نهج بديل من شأنه تمكين أي متعهد من استرداد تكاليف الاستثمار خلال فترة خمسة أعوام – القاعدة العالمية – بدلا من فترة 35-30 عامًا والتي تقتضيها الخطة الحالية لخصومات النفط الخام[446]

وقد وقعت كل من شركتي رويال دويتش شل وشيفرون فيليبس الكيماوية اتفاقيات مع الحكومة العراقية هذا الربع من العام لدراسة إمكانية بناء مصانع بتروكيماويات كبيرة جنوب العراق. ستستفيد المصانع من مزايا إمدادات النفط الخام الكبيرة وإمدادات الغاز الطبيعي المصاحب في المنطقة لإنتاج مواد كيماوية صناعية تعمل بدورها كمواد خام للمنتجات البلاستيكية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى الشائع استخدامها.[447]

وقعت شركتي رويال دويتش شل وشيفرون فيليبس الكيماوية اتفاقيات مع الحكومة العراقية هذا الربع من العام لدراسة جدوى بناء مصانع بتروكيماويات كبيرة جنوب العراق.

وباعتباره رئيس لمنظمة أوبك، ترأس وزير النفط عبدالكريم لعيبي (اليسار) المنظمة في الاجتماع المنعقد في يونيو 2012 في فيينا. على اليمين الأمين العام للأوبك عبدالله سالم البدري من ليبيا. (صورة AP)

منظمة أوبك

لقد بدا العراق خلال هذا الربع من العام أنه يدعم الجهود الإيرانية داخل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) لخفض معدلات إنتاج الدول الأعضاء لتعزيز السعر العالمي للنفط الخام. وقد عارضت المملكة العربية السعودية هذا التحرك. وقد أدت الاختلافات بين أعضاء أوبك حول كيفية الاستجابة بشكل أفضل لانخفاض أسعار النفط الخام وسط انخفاض الطلب العالمي إلى تأجيل اختيار الأمين العام القادم للمنظمة. ويعد وزير النفط العراقي السابق ثامر غضبان أحد أربعة مرشحين لشغل هذا المنصب. وقد شغل وزير النفط العراقي الحالي، عبدالكريم لعيبي، منصب رئيس الأوبك. ومن الجدير بالذكر أنه تم إعفاء العراق من حصة الأوبك منذ 1990. وقد أشار غضبان خلال هذا الربع من العام أنه لا يوجد حصة إنتاج جديدة وشيكة للعراق.[448]

الغاز الطبيعي

بلغ متوسط ما أنتجته العراق خلال أول شهرين من هذا الربع من العام 1.756 مليون قدم مكعب يوميًا (MCFD) من الغاز الطبيعي – 1292 مليون قدم مكعب يوميًا في الجنوب و464 مليون قدم مكعب يوميًا في الشمال. ومع ذلك، فقد سجلت العراق أيضًا خلال هذا الربع من العام إحراق ما يزيد على 1.000 مليون قدم مكعب يوميًا، تم إنتاج الغاز المحترق الإضافي من حقل حلفايا، والذي كان ينتج 70.000 برميل يوميًا من النفط الخام في هذا الربع من العام في المرحلة الأولى من تطويره. وفي المتوسط، بلغ ما أحرقته العراق من الغاز أثناء أول شهرين من هذا الربع من العام 1.167 مليون قدم مكعب

يوميًا. وقد نتج معظم الغاز المحترق – 945 مليون قدم مكعب يوميًا – من حقول النفط الجنوبية.449

استعدت العراق لصياغة اتفاقية مع إيران هذا الربع من العام بشأن شراء ما يقرب من 900 مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعي على مدار فترة خمسة أعوام. سيُنقل الغاز إلى محطتي طاقة في منطقتي بغداد من خلال خط أنابيب بطول 220 ميل ما زال تحت التشييد بالفعل. وسيكون ما يزيد على نصف طول خط الأنابيب يقع داخل الأراضي العراقية، حيث يمر بمحافظة ديالي إلى بغداد.450

وخلال هذا الربع من العام أيضًا، أعربت تركيا عن اهتمامها باستيراد الغاز الطبيعي المصاحب من حقول النفط الموجودة بإقليم كردستان والأجزاء الأخرى بالعراق عندما يكون الأمر متاحًا. صرح وزير الموارد الطبيعية بإقليم كردستان أشتي حورامي أنه يتوقع بدء تدفق الغاز الطبيعي إلى تركيا في غضون عامين. وحسبما ذكرت التقارير فقد صرح في اجتماع عُقد في اسطنبول أن حكومة إقليم كردستان لن تنتظر اتفاق مع الحكومة العراقية لبدء تصدير الغاز، وأضاف أن عائدات تصدير الغاز لن تعود فقط على حكومة إقليم كردستان ولكنها ستعود على "العراقيين كافة" طبقًا للدستور.451

وقد مضى العمل قدمًا في المشروع الذي يبلغ تكلفته 17 مليار دولار إضافية وتديره شركة شل للاحتفاظ بمعظم الغاز المُصاحب الذي يتم إحراقه حاليًا في حقول الرميلة، وغرب القرنة 1، والزبير خلال هذا الربع من العام. تم توقيع ما يزيد على 40 عقدًا متعلقة بالمشروع حتى الآن، إضافة إلى 10 عقود أخرى جاهزة للمناقصة. كما أن إعداد الموقع يجري على قدم وساق لتشييد مصنع كبير لسوائل الغاز الطبيعي.452

عمليات تطوير القطاعات غير الهيدروكربونية

خطة التطوير القومية

بدأت الحكومة العراقية خلال هذا الربع من العام عملية إنشاء خطة التطوير الوطنية التالية، والتي تغطي السنوات 2017-2013. يتمثل الهدف الشامل للخطة في تنويع اقتصاد مدفوع في الوقت الراهن تقريبًا بإيرادات النفط الخام. وقد تناولت عناصر مهمة بالخطة الحالية، خطة التطوير القومية (2014–2010)، هذا التحدي، إلا أنها لم تحقق سوى قليلاً من النمو حتى الآن.

وخلال اجتماع افتتاحي ببغداد، أشار وزير التخطيط والتعاون الإنمائي على يوسف الشكري أن الخطة الجديدة تطلبت شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص للاقتصاد لتحقيق أهدافها. كما حذر من أنه في حالة استمرار تدفق رأس المال الخاص العراقي إلى البلدان المجاورة نتيجة وجود مناخ مناوئ للاستثمار سائد في الوطن، فستضطر الحكومة العراقية إلى التدخل لتمويل تطوير التصنيع. وأضاف أن المخططين يحتاجون أيضًا إلى وضع النمو السكاني العراقي البالغ 2.8% سنويًا في اعتباراتهم عند تطويرهم أهداف جديدة.453

الاتصالات

لم يذكر سوى القليل من التحركات خلال هذا الربع من العام فيما يتعلق بعمليتي تطوير هامتين في قطاع الاتصالات:454

- إن عروض الطرح العام الأولي (IPOs) بالبورصة العراقية والمقدمة من ثلاثة من موفري خدمات الهاتف الجوال العاملين بالدولة، والتي كانت متوقعة أساسًا في منتصف 2012، لم تحدث. ومع ذلك، فقد اعتقد المحللون أن اثنين من موفري الخدمة – أسيا سيل وزين – استعدا لتنفيذ عروض الطرح العام الأولي الخاصة بهما قبل نهاية 2012. ومن ثم فإنه يُنظر إلى العراق الآن بوصفها أحد أقل الأسواق نموًا في الشرق الأوسط، مع وجود احتمالية كبيرة للنمو. قدرت شركة زين متوسط الدخل الشهري لكل مستخدم في العراق 11 دولارًا أمريكيًا، وهو أقل معدل بين 5 دول بالشرق الأوسط أجري عليها المسح وأقل من ربع التقدير المخصص لكل مستخدم في الكويت والمقدر بمبلغ 45 دولارًا أمريكيًا.
- وقد أكد وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي للمرة الثانية على وجود خطط إعداد المزاد لمنح رخصة هاتف جوال رابعة "منتصف العام." وقد دعت الخطط المبدئية للمزاد العلني منذ نهاية 2011.

وخلال هذا الربع من العام، قام شركة ريلانس جلوبال كوم، موفر خدمة الاتصالات بالهند، وشركة الاتصالات والبريد العراقية بتشغيل كبل رئيسي تحت البحر يربط بين العراق والبلدان الأخرى في الشرق الأوسط. ومن خلالها، يربطها بباقي أنحاء العالم. تم توصيل الكبل

بدأت الحكومة العراقية خلال هذا الربع من العام عملية إنشاء خطة التطوير الوطنية التالية، والتي تغطي السنوات 2017-2013.

الذي يمر تحت البحر بشبكة الاتصالات المحلية العراقية بالفاو. ومن المتوقع تحسين خدمات الإنترنت عالي السرعة والبرود باند (التردد واسع النطاق) بالدولة. وبالرغم من تمتع الكبل بقدرة معالجة تصل إلى 680 جيجابايت في الثانية (جيجابايت) من البيانات، إلا أنه تم تنشيط 50 جيجابايت من هذه السعة فحسب بدءًا من 2 يوليو – وهي اللازمة لمعالجة طلبات العراق، حيث ما زال اختراق البروند باند قليلاً. وفي مسعى لتشجيع مزيد من سكان الدولة على استخدام الإنترنت، أعلنت وزارة الاتصالات خلال هذا الربع من العام عن خططها لتخفيض تكاليف الاشتراك لمستخدمي الإنترنت بمعدل يصل إلى 70%.[455]

قدمت وزارة النقل خلال هذا الربع من العام عطاءً لأول عقد رئيسي بمبلغ 6 مليار دولار أمريكي لتشييد ميناء الفاو.

النقل

الموانئ والسكك الحديدية

قدمت وزارة النقل خلال هذا الربع من العام عطاءً لأول عقد رئيسي بمبلغ 6 مليار دولار أمريكي لتشييد ميناء الفاو. يقتضي العقد تشييد حاجز أمواج عبارة عن هضبة من الحجارة لمسافة 5 أميال، ومرفأ عائم يمتد لمسافة 260 قدمًا، وحواجز مياه مؤقتة تمتد لمسافة 80 قدمًا. ومن المتوقع أن يكون الميناء الجديد أحد أكبر الموانئ بمنطقة الخليج الفارسي، حيث يستطيع تخفيف التكدس في أم قصر، الميناء الرئيسي الحالي بالعراق. ويقول مخططو الحكومة العراقية أن ميناء الفاو سيستطيع استقبال من 5.000 إلى 6.000 سفينة سنويًا، بما في ذلك أكبر الحاويات العالمية. وبالمقارنة، نجد أن ميناء أم قصر استقبل في المتوسط 300 حاوية سنويًا بين عامي 2003 و 2009.456

ومن هنا نجد أن ميناء الفاو يلعب دورًا جوهريًا في رؤية الحكومة العراقية طويلة المدى والتي تهدف إلى وضع العراق كنقطة عبور مفضلة على أحد طرق التجارة النشطة العالمية التي تصل بين شرق آسيا وأوربا (انظر الشكل 4.15). سيصل خط سكة حديد وطريق سريع يمتد من شمال العراق إلى جنوبه، أحيانًا ما يشر إليه المخططون أحيانًا "بالقناة الجافة" بين الفاو ونقاط عبور أخرى على الطرق المؤدية إلى أوربا.[457] وكجزء من هذه الرؤية، عملت الهيئة الوطنية للاستثمار خلال هذا الربع من العام بالتعاون مع وزارة النقل على تطوير خطة رائدة للسكك الحديدية تتضمن ما يزيد عن 1.2.00 ميل من خطوط سكك حديدية جديدة أو يتم تحسينها وستتطلب مليارات الدولارات لاستكمال عمليات التشييد والتجهيزات الجديدة. ومن المقرر استكمال هذه الخطة في الربع القادم من العام. ستساعد عملية التحسين على إحياء نظام أهمل كثيرًا منذ الثمانينيات. يُعد جوهرة هذا العمل هو خط سكة حديد رئيسي جديد للشحن والركاب سيصل بين البصرة في الجنوب وبداية خطوط السكك الحديدية العراقية بالشمال عند الحدود التركية.[458]

الملاحة الجوية

أعلنت الحكومة العراقية هذا الربع من العام عن خططها لإقراض المطارات العراقية 300 مليون دولار أمريكي لترقية أسطولها بطائرات من طراز إيرباص A320 و A321 . جاء القرار عقب تسوية مبلغ مليار دولار أمريكي مطالبة ضد الخطوط الجوية ناشئة عن غزو صدام حسين الكويت عام 1990 واستيلاء نظامه اللاحق على 10 طائرات تابعة للخطوط الجوية الكويتية. حال الإدعاء الكويتي دون تملك الخطوط الجوية العراقية طائرات تسافر على طرق خارج العراق خشية احتجازها. تمتلك الخطوط الجوية العراقية بالفعل طائرات من طراز بومباردير CRJ900 للمسافات

الشكل 4.15

الطرق التجارية الحالية والمقترحة للربط بين شرق آسيا وأوروبا

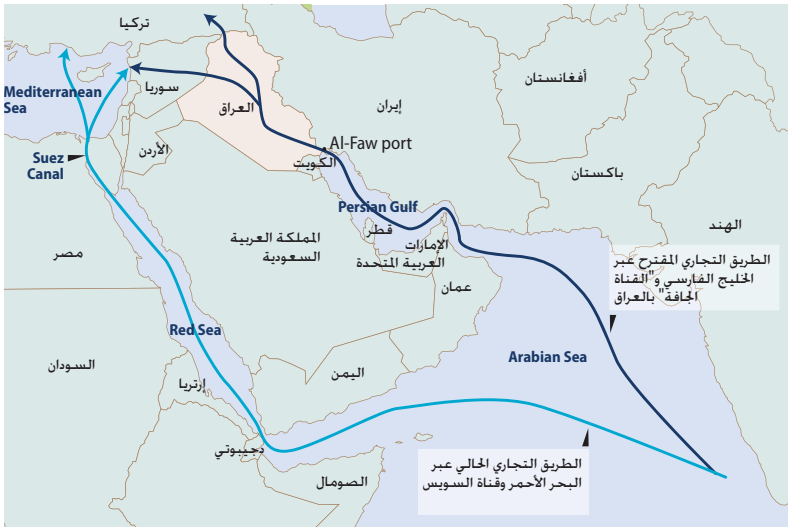

المصدر: الحكومة العراقية، الهيئة الوطنية للاستثمار "فرص الاستثمار لشركات وزارة النقل العراقية"، لا يوجد تاريخ، صفحة 42.

القصيرة كما أن لديها طائرات من طراز بوينج 787 و737 جاهزة للاستخدام.[459]

التمويل

إن الجهود الرامية لإعادة الاعمار وتسوية الميزانيات العمومية في اثنين من البنوك الكبرى المملوكة للدولة العراقية ما زالت بطيئة، بالرغم من دعم الولايات المتحدة لمجهودات تطوير القطاع المالي الخاص بالدولة. ما زالت الجهود المبذولة من قِبل الحكومة العراقية تشهد تقدمًا بطيئًا لإنشاء قطاع مالي تتولى ريادته بنوك خاصة قوية – وهو نموذج التزمت به في العهد الدولي للعراق، في اتفاقية 2007 مع المجتمع الدولي، بل بدلاً من ذلك، يتضح أن الحكومة العراقية تفضل نظام تشغيل مركزي يمكن أن تتحكم فيه بسهولة أكثر.[460]

إن الدور الذي تلعبه البنوك العراقية الخاصة، والتي تمثل إجمالا أقل من 15% من النشاط المصرفي بالدولة، ما زال ضئيلا نسبيًا، حيث تواجه العديد منها ضغوطًا شديدة لتلبية متطلبات رأس مال أكثر صرامة. فمن ضمن 21 بنكًا عراقيًا مدرجين بالبورصة العراقية، كان من المتوقع أن يصل ثلثها إلى الحد المستهدف للبنك العراقي المركزي والمقدر بمبلغ 150 مليار دينار (128 مليون دولار أمريكي) في احتياطي رأس المال بحلول يونيو 2012، كميعاد نهائي، وكخطوة نهائية للتدعيم، يجب أن يتوفر لدى البنوك الخاصة ما لا يقل عن 250 مليار دينار (214 مليون دولار أمريكي) بحلول يونيو 2013.[461]

إن عبء الدين الكبير والممارسات المصرفية غير الكافية تمنع بنكي الرافدين والرشيد الحكوميين من تنفيذ دور مهم في تمويل مشروعات التطوير الكبرى. ووفقًا لتقديرات بنك العراق المركزي فإن إجمالي الودائع بكلا البنكين تمثل ما يقرب من 36 تريليون دينار (33 مليار دولار أمريكي)، ثلثها تقريبًا ودائع لوزارات الحكومة العراقية، بينما الباقي تخص كيانات قطاع عام أخرى. ونتيجة لذلك فإن مبالغ الإيداعات بكلا البنكين ضخمة جدًا ولكن السيولة منخفضة – ومن ثم وجود قدرة إقراض منخفضة.[462]

وتظل عملية إعادة الهيكلة المالية بكلا البنكين غير مكتملة، حيث إن التخلص من قروض معدومة من عصر صدام إضافة إلى تأثيرات المحاسبة غير الملائمة ما زالا قيد المعالجة. إن مطالبات بنك العراق المركزي بإعادة هيكلة الميزانيات العمومية تعد أمرًا صعبًا من المنظور السياسي نظرًا لوجود مبالغ كبيرة من الأموال الفاسدة بالبنك. إن خطة الحكومة العراقية بإمداد بنك الرافدين بمبلغ 400 مليار دينار وبنك الرشيد بمبلغ 300 مليار دينار في رأس المال الجديد، وفي نفس الوقت العمل على تصفية الديون، قد واجه وفقًا للتقارير "مقاومة خفية" على الرغم من ضغط صندوق النقد الدولي وجهات أخرى خارج العراق.[463]

إصلاح الشركات المملوكة للدولة

ذكر القائمون على خطة الحكومة العراقية لعام 2012 لإصلاح أوضاع الشركات المملوكة للدولة (SOEs) خلال هذا الربع من العام أنه كان هناك تقدمًا محدودًا تم إحرازه. إن خارطة الطريق الخاصة بإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة في العراق، والتي حددت معالم خطة الحكومة العراقية لإصلاح أوضاع الشركات المملوكة للدولة، تندرج ضمن مسؤوليات فريق عمل رئاسة الوزراء المعني بالإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه لا يوجد موظفون دائمون بفريق العمل هذا ومن ثم لم يستطع المشاركة الكاملة في عملية الإصلاح مع الكيانات الدولية العاملة بهذا الشأن. تعتمد استراتيجية الإصلاح جزئيًا على إيجاد شركات منافسة عالميًا لمشاركة الشركات المملوكة للدولة، وهي خطوة تتيح للشركات الأجنبية إمكانية دخول السوق العراقية وكذلك إمكانية وصول الشركات المملوكة للدولة لممارسات العمل والتقنية الحديثة. بيد أن حالة القدم العتيقة لمعظم شركات الدولة – التي تناضل بمعدات بالية، وجداول رواتب ضخمة، وممارسات عمل غير تنافسية – قد جعلت من الصعب المضي قدمًا في مثل هذه المشروعات المشتركة. هذا وتخصص الحكومة العراقية في الوقت الراهن ما بين 4%-3% من ميزانيتها السنوية للإعانات المالية للحفاظ على تعويم الشركات المملوكة للدولة، يُخصص معظمها لدفع مرتبات 600.000 موظف إضافي بالشركات المملوكة للدولة. وقد خلص متخصصو الأعمال إلى أن ما يقرب من 60% من قوة العمل هذه يمثل فائضًا عن الحاجة.[464]

وفي الواقع، فإن وزارة الصناعة والمعادن، والتي تسيطر على أكبر عدد من الشركات المملوكة للدولة (حوالي 70)، تعمل بنشاط على إصلاح شركاتها والبحث عن شركاء من القطاع الخاص. ويدرس مجلس النواب في الوقت الحالي صياغة تشريع لدعم شراكات القطاع الخاص. ويسرد الجدول 4.6 اتفاقيات الشركات الموقعة والتي ما زالت قيد الدراسة بين الشركات المملوكة للدولة بهذه الوزارة.[465]

وعلى أمل الاستفادة من ازدهار عملية تشييد المساكن الوشيكة التي قد تتضمن إنشاء مليون – 1.5 مليون وحدة لمحدودي الدخل، فقد شجَّع البنك الدولي وزارة الاعمار

واجهت خطة الحكومة العراقية بإمداد بنك الرافدين بمبلغ 400 مليار دينار وبنك الرشيد بمبلغ 300 مليار دينار في رأس المال الجديد، وفقًا للتقارير "مقاومة خفية".

الجدول 4.6
شراكات الشركات الخاصة مع الشركات المملوكة للدولة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، بدءًا من 6/2012

	الشركات العراقية المملوكة للدولة	شريك القطاع الخاص	الشراكة بالتضامن	مدة العقد (سنة)
العقود الموقعة	الشركة العامة للسمنت العراقية	شركة الميسرة	معمل القائم للسمنت	15
	الشركة العامة للسمنت العراقية	شركة التايم، شركة الاستشارات أي إم وميشيل بيتر	معمل سمنت الفلوجة	15
	الشركة العامة للسمنت العراقية	شركة الروضة، شركة كاواساكي، شركة الموريني	معمل سمنت كابيسا	15
	الشركة العامة للسمنت الجنوبية	شركة الرواد ولافارج (فرنسا)	معمل سمنت كربلاء	15
	الشركة العامة للأسمنت الشمالية	شركة فاميلي التركية وشركة الأوستروبلان الهندسية	مصنع سمنت سنجار	15
	الشركة العامة للأسمنت الشمالية	شركة الحجرة وشركة موروبينا (اليابان)	مصنع الشركة العامة للأسمنت الشمالية	15
عقود تحت الدراسة	همام العليل	تركش بارتنر تيكنيك (متخصص في صناعة الاسمنت)	–	15
	معمل سمنت بادوش	موهير تركش	–	15
	معمل سمنت سوده	شركة تركش أنتا وأروبان/ المانته	–	15
	الشركة العامة للحديد والصلب	تركش يو بي القابضة	–	21
	المثنى	تركش بارتنر تيكنيك	–	14
	نينوي للمستحضرات الدوائية وسامراء	منير سختيان (الأردن)	–	18

المصدر: الحكومة العراقية، وزارة الصناعة والمعادن، المعلومات المقدمة للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، 6/2012.

وشركة الإسكان المملوكة للدولة والمعروفة باسم المنصور للبحث عن شريك من القطاع الخاص مع الحد من تركيزها السوقي على التخصص في إسكان محدودي الدخل فقط. وقد أطلقت الوزارة مبادرتها لتحويل الشركات الثمان المملوكة للدولة التابعة لها إلى شركات منافسة من خلال تحويل فائض العمالة إلى قسم فائض العمالة الداخلي، حيث سيتم تخييرهم بين الحصول على دورات تدريب تكميلية أو التقاعد المبكر.[466]

الزراعة

في مطلع هذا الربع من العام، توقعت وكالة الخدمات الزراعية الخارجية بوزارة الزراعة الأمريكية أن يبلغ محصول القمح الشتوي العراقي لعام تسويق محصول 2013-2012 ما مقداره 2.18 مليون طن متري (MMT)، وهو تقريبًا نفس ناتج العام الماضي، مع زيادة الزراعة في مناطق المحاصيل المعتمدة على مياه الري للتعويض عن انخفاض الناتج في المناطق الشمالية التي تعتمد فيها المحاصيل على مياه الأمطار. ولتلبية الطلب المحلي، توقعت الحكومة العراقية استيراد 3.95 طن متري – تقريبًا ضعف الناتج المحلي. (تم استبعاد الولايات المتحدة، والتي تمثل مُصدرًا رئيسيًا للقمح، من تقديم عطاءات القمح للحكومة العراقية في يناير 2012 وأخفقت في الفوز بالمناقصات التالية.) وكان من المتوقع أن يبلغ محصول الشعير العراقي 710 طن متري، أقل قليلاً عن العام السابق.[467]

أزالت الحكومة العراقية خلال هذا الربع من العام بعضًا من العوائق العديدة التي تعرقل الاستثمار الخاص.

التجارة والاستثمار

أعلنت شركة مايكروسوفت خلال هذا الربع من العام أنها قد أسست مقرًا لها بالعراق، بالمشاركة مع شركة الأسطورة الكائنة ببغداد (شركة Legend Land)، والتي من المتوقع أن توفر كلا من المنتجات والدعم التقني للحكومة العراقية ومستخدمي مايكروسوفت من القطاع الخاص. وفي تعليقات عامة للأسطورة أشارت بأن هذه الخطوة من شأنها وضع مايكروسوفت في مكانة تمكنها من دعم تطوير الاقتصاد العراقي بصورة أفضل، إلا أن لها هدف إضافي يتمثل في مواجهة القرصنة الإلكترونية في الدولة حيث تُباع نسخ من منتجات مايكروسوفت بطريقة غير شرعية مقابل جزء من النسخ القانونية المماثلة لها.[468]

أزالت الحكومة العراقية خلال هذا الربع من العام بعضًا من العوائق العديدة التي تعرقل الاستثمار الخاص:[469]

- تم تخفيف ضوابط قانون ينظم الحد الأدنى لحجم المساكن العائلية ليسمح ببناء وحدات سكنية بمساحات أقل من 2.900 قدم مربع في المناطق غير الحضرية.
- وتعمل الهيئة الوطنية للاستثمار على تقديم مزيد من الشفافية فيما يتعلق بتملك الأراضي حيث كان يتم تحديد مساحات العقارات اعتباطًا على مدار القرن الماضي.
- وقد ألغيت القيود المفروضة على استثمار الأجانب المباشر في المستشفيات العراقية، مما مكّن غير العراقيين من إبرام تعاقدات مع الحكومة العراقية للاستثمار في المستشفيات بالدولة وإدارتها.

وتتوقع الهيئة الوطنية للاستثمار أن يرتفع مستوى استثمار رأس المال بالمشاركة الأجنبية ليصل إلى 100 مليار دولار أمريكي عام 2012 – تقريبًا ضعف المستوى المسجل في عام 2011. وحيث إن الفرص التجارية بدأت في التوسع، ووفقًا لما ورد في التقارير، فقد أصبحت بعض الشركات الأمريكية التي سبق أن أرسلت موادًا ترويجية إلى معارض تجارية أكثر نشاطًا في البحث عن وكلاء لتمثيلها في العراق. إن استقطاب أحد الوكلاء يمثل التزامًا كبيرًا في العراق نظرًا لأنه يتطلب تسجيل الشركة لدى الحكومة العراقية ودفع ضرائب لها. ويعتقد أن يكون التغيير، الذي أطلق عليه مسؤول أمريكي "نقطة تحول" متصلاً بالأحوال الأمنية المُحسنة، حيث يزيد من فرص العمل، واتخاذ بعض المتعهدين الأمريكيين الموجودين بالفعل في العراق قرارًا بالبحث عن شركاء عمل عراقيين على إثر انخفاض فرص العمل مع الحكومة الأمريكية. خلال هذا الربع من العام، زاد مجلس الأعمال الأمريكي في العراق، وهو عبارة عن مجموعة تدعم الشركات الأمريكية الموجودة بالعراق، عضويته من 11 إلى 15 عضوًا.[470]

وباستثناء المبيعات العسكرية، سنجد أن العراق احتلت المرتبة الثامنة والخمسين بين أكبر أسواق صادرات الولايات المتحدة في عام 2011، حيث ارتقت من المرتبة الرابعة والستين عام 2010. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت

فنان يعرض مدينة تابعة بتكلفة 8 مليار دولار أمريكي مخطط إقامتها بمنطقة بسمايا. (رسوم توضيحية لشركة هنوا)

صادرات الولايات المتحدة إلى العراق تقريبًا بنسبة 50% لتصل إلى 2.4 مليار دولار[471] وعلى النقيض، فبموجب برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، بلغ إجمالي حصة الحكومة العراقية من الشحنات واتفاقيات شراء الخدمات والبضائع العسكرية الأمريكية في 2012 مبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي.[472]

بدأت الحكومة العراقية خلال هذا الربع من العام العمل في مشروع مدته سبعة أعوام لبناء مدينة تابعة تتكون من 100.000 وحدة سكنية بالقرب من بسمايا، جنوب شرق بغداد. تبلغ التكلفة المتوقعة لهذا المشروع 8 مليار دولار أمريكي، ومن ثم فهو يعد أحد أكبر المشروعات من نوعه بعد فترة 2003، كما أنه بمثابة المسعى الحكومي الأكثر طموحًا لمواجهة نقص توفر المساكن الحاد ولاسيما للعائلات محدودة الدخل. شاركت ما يزيد عن 150 شركة عالمية في الأعمال التمهيدية لهذا المشروع على مدار عامين. يعد المتعهد الرئيسي لهذا المشروع شركة هنوا للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية[473] ◆

وباستثناء المبيعات العسكرية، سنجد أن العراق احتلت المرتبة الثامنة والخمسين بين أكبر أسواق صادرات الولايات المتحدة في عام 2011.

عمليات الإشراف على المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

عمليات تدقيق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 104

تقارير المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق الخاصة 118

تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق 120

الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق 135

الموقع الإلكتروني للمفتش لبرنامج إعادة اعمار العراق 136

المستجدات التشريعية 137

الجزء

5

عمليات تدقيق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق

لقد أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق 214 تقريرًا بعمليات التدقيق التي تمت منذ شهر مارس عام 2004. وبداية من 1 مايو وحتى يوم 30 يوليو 2012، أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أربعة تقارير تدقيق تتناول قضايا إعادة الاعمار التالية:

- تقارير التدقيق القضائية للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بأكثر من 51 مليار دولار أمريكي تم تخصيصها لإعادة اعمار العراق
- وضع الالتزامات والنفقات الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
- المدى الذي تم عنده تقييم نظم الأعمال الخاصة بالمقاولين في العراق
- وضع وقابلية برنامج تطوير الشرطة العراقية (PDP) الذي تتولى إدارته وزارة الخارجية (DoS) للتطبيق

للحصول على قائمة بعمليات التدقيق هذه، انظر الجدول 5.1.

يمتلك المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أربعة تقارير تدقيق مُعلنة أو جارية، ويُتوقع أن تبدأ تقارير أخرى خلال هذا الربع من العام. يُجري المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أعمال التدقيق بموجب معايير التدقيق الحكومية المقبولة بشكل عام.

تقارير التدقيق المنتهية التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق خلال هذا الربع من العام

تقرير التدقيق القضائي النهائي الخاص بصناديق إعادة اعمار العراق
(المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 12-017، لشهر 7/2012)

مقدمة

يلزم القانون العام 106-108، حسبما تم تعديله، المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بإجراء عمليات تدقيق قضائية وإصدار تقرير نهائي بشأن جميع التمويلات المخصصة لإغاثة العراق وإعادة اعماره. يتضمن التدقيق القضائي الفحص المنهجي للضوابط الداخلية للبرنامج المفروضة على النفقات والبيانات المالية بشأن المؤشرات الدالة على وجود أنشطة احتيالية، أو تبذيرية، أو تعسفية. يلخص هذا التقرير نتائج مراجعات المفتشالعام لبرنامج إعادة اعمار العراق القضائية والتحقيقات الخاصة بخمسة صناديق لإعادة اعمار العراق ــ صندوق الإغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات

الجدول 5.1
مخرجات عملية التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق منذ يوم 1/5/2012

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
12-017	تقرير التدقيق القضائي النهائي الخاص بصناديق إعادة اعمار العراق	7/2012
12-018	وضع السنوات المالية 2012-2011 صندوق قوات الأمن العراقية	7/2012
12-019	الثغرات الموجودة في عمليات مراجعة نظام الأعمال الخاص بالمقاولين والذي يصل بشكل عام إلى أقل من 100 مليون دولار أمريكي سنويًا في العقود داخل العراق تزيد من احتمال تعرُّض الحكومة الأمريكية للاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام	7/2012
12-020	برنامج تطوير الشرطة العراقية: الافتقار إلى الدعم العراقي والمشكلات الأمنية تطرح أسئلة حول مدى قابلية البرنامج للاستمرار	7/2012

الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF)، برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين (CERP)، وحساب هيئة مكافحة المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) ـــــوتحقق مطلب إصدار تقرير مراجعة قضائي نهائي.

لقد خصص الكونجرس حوالي 51.46 مليار دولار أمريكي لهذه الصناديق الخمسة خلال السنة المالية 2011 بغرض إعادة اعمار العراق. وقد تم تخصيص هذه الصناديق أو رصدها لوزارة الدفاع (DoD)، ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)..

النتائج

لقد كشفت عمليات التدقيق والتحقيقات التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عن نقاط ضعف خطيرة في الضوابط الحكومية المفروضة على صناديق إعادة اعمار العراق والتي وضعت مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تحت خطر التبديد والاختلاس. قد لا يكون المبلغ الدقيق الذي تم فقده بسبب الاحتيال والتبديد معروفًا مطلقًا، ولكن يعتقد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن هذا أمرًا خطيرًا. في 30 أبريل 2012، حققت تقارير التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في مبلغ 635.8 مليون دولار أمريكي في النفقات. وفي 31 مارس 2012، أسفرت تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عن غرامات مُحصلة تبلغ 175.3 مليون دولار أمريكي، ومصادرات، ونتائج مالية أخرى.

لقد حددت تقارير التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق نقاط ضعف في الرقابة الداخلية مثل المراجعات غير الكافية لفواتير المقاولين، أو الأعداد غير الكافية من موظفي الإشراف أو موظفين غير مدربين بطريقة كافية، وضوابط الجرد السيئة، ارتفاع معدل دوران الموظفين، وسوء حفظ السجلات، وعدم كفاية المنافسة السعرية من قبل المقاولين من الباطن، وضعف الإشراف على المدفوعات النقدية. على سبيل المثال، كشف تقرير تدقيق للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق الخاص بعقد لوزارة الخارجية لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية عم أن أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي في الصناديق الأمريكية كانت معرضة للاحتيال والتبديد كنتيجة للإشراف السيئ لوزارة الخارجية. وقد كشفت عملية تدقيق أخرى للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بشأن عقد لوزارة الدفاع لخدمات التخزين والتوزيع عن أنه لم يتم مراجعة نظم الأعمال الخاصة بالمقاول بشكل كافٍ. تُعد مراجعات نظام الأعمال أداة الرقابة الرئيسية للحكومة لضمان أن الأسعار المدفوعة معقولة ومقبولة.

تفتح نقاط الضعف الموجودة في الضوابط الداخلية الباب أمام فرص الاحتيال وأنشطة غير قانونية أخرى. في 30 يونيو 2012، لقد أخرج محققو المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، من خلال العمل مع محققين من وكالات أخرى، المعلومات المُستخدمة في اتهام 87 شخصًا وإدانة 71 آخرين بممارسة أنشطة احتيالية تشمل تقديم رشاوى، والحصول على رشاوى، وسرقة أموال الحكومة وممتلكاتها، وتضخم الفواتير، وتقديم سلع غير كافية أو رديئة، ومحاولة التزوير. على سبيل المثال، أُدين نقيب في الجيش الأمريكي بسرقة 690.000 دولار أمريكي مخصصة للتعاقدات الأمنية وبرامج الإغاثة وإعادة الاعمار. في قضية أخرى، أُدين نائب الرئيس الإقليمي لشركة لوجستيات بتنفيذ مخطط لرع تكاليف فواتير الشحنات العسكرية إلى بغداد من خلال عقد الشركة. وقد قُدرت قيمة الخسارة التي تكبدتها الحكومة الأمريكية حوالي 1 مليار دولار أمريكي.

وقد جد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بعض المشكلات في عمليات سداد الفواتير الخاصة بالوكالات. وقد قام المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بفحص 180.000 معاملة سداد لكل من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، الوكاله الامريكيه للتنميه الدوليه بإجمالي حوالي 40 مليار دولار أمريكي. بحث المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عن المعاملات التي تمثل مشكلة مثل المدفوعات المكررة، أو المدفوعات لبائعين مزيفين، أو الفصل غير المناسب لمهام الأفراد في عملية الدفع. وإجمالا، قد كشفت عمليات الفحص التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أنه بمجرد أن يتم اعتماد الفواتير للدفع، كان يتم بصورة أساسية إعداد المدفوعات بشكل صحيح وتقديمها لبائعين حقيقيين. ومع ذلك، ونظرًا لنقاط الضعف الموجودة في الرقابة الداخلية التي تم مناقشتها سلفًا، لا يمكن أن تتأكد الوكالات الحكومية من أن المدفوعات كانت مقابل سلع وخدمات التي (1) تم استلامها، (2) أو تستوفي المواصفات التعاقدية، أو (3) كانت متوافقة مع أسعار التعاقد، أو (4) تم تسعيرها بشكل تنافسي.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

لم تقدم الإدارة أية تعليقات. يمكن الاطلاع على التقرير النهائي على موقع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق: www.sigir.mil.

عمليات إشراف المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

وضع السنوات المالية 2012-2011
صندوق قوات الأمن العراقية
(المفتش العام لإعادة اعمار العراق 018-12، 7/2012)

مقدمة

في يوليو 2012، قام الكونجرس بتخصيص مبلغ 20.54 مليار دولار أمريكي لصندوق قوات الأمن العراقية. يشمل هذا المبلغ 1.50 مليار دولار أمريكي قام الكونجرس بتخصيصه في شهر أبريل 2011 للاستخدام في السنة المالية 2011 والسنة المالية 2012. وقد جعل الكونجرس التمويلات متاحة لفترات محددة تتراوح بين 12 و19 شهرًا والتي خلالها كان من المفترض أن تكون التمويلات ملزمة في كل مخصص من مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية. وسُتعتبر أي أموال لم يتم اتعهد بها خلال الفترة المحددة منتهية وبالتالي غير متاحة لأي التزامات جديدة. ومع ذلك، يمكن استخدام الأموال غير المقيدة لفترة تصل إلى خمس سنوات بعد انتهائها لسداد الزيادات التي تم إقرارها للالتزامات الموجودة التي تم إنشائها من الاعتماد نفسه. يجب إعادة أي أموال غير مقيدة متبقية بعد فترة خمس سنوات إلى وزارة الخزانة الأمريكية.

في إبريل 2012، أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تقريرًا مؤقتًا بيّن بالتفصيل كيف كان يتم استخدام مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي الذي تم تخصيصه لصندوق قوات الأمن العراقية من خلال وزارة الدفاع وقانون الاعتمادات المستمرة للسنة الكاملة، لعام 2011 (القانون العام 112-10) في تدريب قوات الأمن العراقية وتزويدها بالمعدات والإنفاق عليها. يوفر هذا التقرير معلومات محدّثة، ويتناول، على وجه الخصوص، ما يلي:

- وضع التزامات صندوق قوات الأمن العراقية لعام 2011/2012 بدءًا من يوم 26 يونيو 2012
- خطة مكتب التعاون الأمني-العراق (OSC-I) للتعهد بالأموال المخصصة المتبقية قبل انتهاء صلاحيتها
- إسهامات الحكومة العراقية (GIO) في مشاركة التكاليف بهذه المشتريات

النتائج

يخطط مكتب التعاون الأمني في العراق لاستخدام 1.15 مليار دولار أمريكي من مبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي المخصص لصندوق قوات الأمن العراقية لعام 2011/2012 نظرًا لأن القائد العام للقوات الأمريكية في العراق (USF-I) أبلغ وزير الدفاع بأنه، بعد مراجعة متطلبات قوات الأمن العراقية والأوضاع المالية الأخرى، فإنه لم يعد هناك حاجة لمبلغ 1.50 مليار دولار أمريكي بالكامل. وسيكون من الصعب دفع الحكومة العراقية لإقرار أنها سوف تقوم بدعم المعدات المُقدمة والحفاظ عليها. وبالتالي، طالبت وزارة الدفاع، ثم استلمت الموافقة من الكونجرس لإعادة تخصيص مبلغ 32.5 مليون دولار أمريكي من صندوق قوات الأمن العراقية لتلبية احتياجات الوزارة ذات الأولوية الأولي.

وفي20 مارس 2012، تعهد مكتب التعاون الأمني في العراق وخصص حوالي 342.09 مليون دولار أمريكي من أصل مبلغ 1.15 مليار دولار أمريكي نظير 30 عملية شراء. وبحلول 26 يونيو 2012، قام بالتعهد وتخصيص حوالي 765.33 مليون دولار أمريكي من أجل 52 عملية شراء. تضمنت عمليات الشراء هذه أشياء مثل نظام الدفاع الجوي الصاروخي، وأجهزة لاسلكية، ومولدات، وذخيرة، ونظارات للرؤية الليلية، وشاحنات إطفاء، ومركبات مصفحة، وأسلحة صغيرة، وقطع غيار، والتدريب، ومجموعات الصيانة والدعم، والانتقال، من بين أشياء أخرى. وقد تم استخدام أغلبية أموال صناديق قوات الأمن العراقية المتعهد بها-والمقدرة بحوالي 676.97 مليون دولار أمريكي في دعم قوات الأمن بوزارة الدفاع العراقية: مبلغ 404.58 مليون دولار أمريكي لشراء المعدات، ومبلغ 206.79 مليون دولار أمريكي لصيانة المعدات ومبلغ 65.60 مليون دولار أمريكي في التدريب. وقد تم إالتعهد بمبلغ 34.15 مليون دولار أمريكي لدعم قوات وزارة الداخلية (MOI): مبلغ 30.23 مليون دولار أمريكي لشراء معدات المراقبة الإلكترونية والتدريب، ومبلغ 3.91 مليون دولار أمريكي في شراء بنادق آلية ومركبات أمن مصفحة. ويخطط مكتب التعاون الأمني-العراق لاستخدام المبلغ المتبقي وهو 380 مليون دولار أمريكي بصندوق قوات الأمن العراقية لعام 2011/2012 والذي لم يتم التعهد بها حتى الآن لشراء الدعم اللوجيستي للطائرات، والمركبات المصفحة، ونظام الاستطلاع والمراقبة، والتدريب وأشياء أخرى.

لم يصاحب الارتفاع الحاد في التزامات وتعهدات صندوق قوات الأمن العراقية بين شهري مارس ويونيو 2012 مكاسب مماثلة في إسهامات المشاركة في التكلفة الخاصة بالحكومة العراقية. وقد وفرت الحكومة العراقية ما يقرب من 125.21 مليون دولار أمريكي في 7 عمليات شراء من أصل 52 عملية شراء في يونيو 2012. وقد تراوحت هذه الإسهامات في مشاركة التكاليف ما بين نسبة 48% إلى نسبة 72% من مبلغ الشراء الإجمالي. ومع ذلك، فقد تم استكمال ست عمليات شراء من أصل عمليات الشراء السبعة قبل شهر مارس 2012، وتم استكمال عملية شراء واحدة فقط بين شهري مارس ويونيو 2012. وبذلك، وبالرغم من تعهد الحكومة الأمريكية وتخصيصها لمبلغ 423.24 مليون دولار في صندوق قوات الأمن العراقية أثناء فترة الثلاثة أشهر، فقد وفرت الحكومة العراقية مبلغ 540.000 دولار أمريكي فقط من الأموال المناظرة لعملية شراء واحدة.

ووفقًا لمسؤولي مكتب التعاون الأمني-العراق، يجب النظر إلى مشاركة التكاليف باعتبارها استراتيجية طويلة الأمد. بما يعني أنه سيتم استخدام صندوق قوات الأمن العراقية في شراء بعض الأشياء التي تدعم عمليات شراء الحكومة العراقية للأشياء الرئيسية والأغلى سعرًا.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد قانون إقرار الدفاع الوطني للعام المالي 2011 مبلغ صندوق قوات الأمن العراقية بما مقداره 1.0 مليار دولار أمريكي من أموال صندوق قوات الأمن العراقية المخصصة إلا إذا أقر وزير الدفاع للكونجرس بأن الحكومة العراقية أظهرت التزامًا ببناء قدرة الصيانة واللوجستيات الخاصة بقوات الأمن العراقية، وتطوير القدرة المؤسسية على إدارة هذه القوات، وتطوير ثقافة دعم للمعدات التي يقوم بتمويلها صندوق قوات الأمن العراقية. في هذا الوقت، لا يستطيع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تحديد ما إذا كان الوزير قد شهد بحقيقة وجود هذه الأوضاع نظرًا لأن مسؤولي وزارة الدفاع وصندوق قوات الأمن العراقية صرحوا بأن عملية الإقرار ما زالت في مرحلة "ما قبل اتخاذ القرارات". وبالتالي فلن يتم تقديم معلومات عن التقييم المستمر للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق. لقد أبلغ المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عدة مرات بالحاجة إلى ضمان أن الحكومة العراقية تدعم بشكل كامل وتخطط لدعم السلع والمشروعات التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية وفشل الحكومة العراقية في القيام بذلك. وقد قرر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أنه، دون إجراء الصيانة الكافية، فسيتم تبديد الأموال التي يتم إنفاقها على المعدات والأسلحة. إضافة إلى ذلك، فقد أشار المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في وقت سابق أن الحكومة العراقية كانت بحاجة إلى اتخاذ خطوات مهمة لدعم قواتها على نحو مناسب بمجرد أن ينتهي التمويل الأمريكي المباشر. يُعد مطلب الإقرار الحالي فرصة أخرى لوزارة الدفاع لتقييم مدى تقدم الحكومة العراقية بتفكر في هذه المجالات وتقديم تحليل متعمق لمدى التزام الحكومة العراقية بالقيام بذلك للكونجرس الأمريكي.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

تم تضمين تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق: www.sigir.mil.

إن الثغرات الموجودة في عمليات مراجعة نظام الأعمال الخاص بالمقاولين والذي يصل بشكل عام إلى أقل من 100 مليون دولار أمريكي سنويًا في العقود داخل العراق تزيد من احتمال تعرُّض الحكومة الأمريكية للاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام.

(المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 12-019، 7/2012)

مقدمة

منذ عام 2003، منحت الحكومة الأمريكية مليارات الدولارات للمقاولين لدعم أنشطة الإغاثة وإعادة الاعمار في العراق. يعد الإشراف الحكومي الملائم على المقاولين الذي يدعمون هذه الجهود أمرًا هامًا في تقليل خطر تبديد أموال دافعي الضرائب الأمريكيين أو تعرضها للممارسات الاحتيالية أو ممارسات أخرى مسيئة. تلعب كل من إدارة البرنامج الحكومي، والتعاقد وإدارة العقود، وموظفي تدقيق الحسابات، إلى جانب المقاولين أدوارًا مهمة في رصد العقود والإشراف عليها. تمتلك الوكالات المانحة لعقود العمل في العراق، مثل القيادة المركزية العراقية، مسؤولي تعاقدات والذين يتحملون، بموجب لائحة المشتريات الفيدرالية، المسؤولية عن ضمان اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتعاقد الفعّال والامتثال. يستطيع مسؤولوا التعاقدات طلب والتفكير في نصائح المتخصصين في المجالات الأخرى، حسب الحاجة، لتنفيذ واجباتهم.

توفر كل من وكالة إدارة تعاقدات وزارة الدفاع (DCMA) ووكالة التدقيق في تعاقدات وزارة الدفاع (DCAA) الدعم الرئيسي لمسؤولي التعاقد. وعلى وجه التحديد، تعد وكالة إدارة التعاقدات بوزارة الدفاع منوطة بإدارة العقود، ضمن أمور أخرى، عند تفويضها بهذه السلطة عن طريق مكتب العقود والمشتريات، وتوفر وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع خدمات التدقيق وخدمات استشارية مالية. ومن ثم تلعب كلا الوكالتين دورًا في إجراء مراجعات نظام الأعمال. تُعد وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع مسؤولة عن مراجعة نظم المحاسبة، وتحرير الفواتير، وتقييم النظم؛ بينما تُعد مراجعات نظام الشراء مسؤولية وكالة إدارة تعاقدات وزارة الدفاع. تُعد مثل هذه المراجعات الخاصة بنظم عمل المقاولين والضوابط الداخلية المرتبطة بها هي خط الدفاع الأول في المعركة لتقليل خطر الاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام. لقد وجدت لجنة التعاقدات وقت الحرب في العراق وأفغانستان (CWC) ومكتب مساءلة الحكومة (GAO) نقاط ضعفٍ منتشرة بشكل كبير في عمليات الإشراف على التعاقد الحكومي وأكدت على حاجتها لإجراء تحسينات منهجية. واستجابة لذلك، فقد تم طرح التشريع الخاص بالكونجرس الأمريكي مؤخرًا لتحسين عملية التعاقد في العمليات المحتملة في الخارج عالية الخطورة.

في هذا التقرير، يركز المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق على المدى الذي وصلت إليه الحكومة الأمريكية في إجراء مراجعات نظام الأعمال لمقاولي وزارة الدفاع الذي عملوا في العراق منذ عام 2004 حتى عام 2011 وحققوا أقل من 100 مليون دولار أمريكي في العمل السنوي. ركز المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق على نظم العمل الرئيسية للمقاول ـــــ وهي المحاسبة، وتحرير الفواتير، والتقييم والشراء. يتابع التقرير في عملية تدقيق لشهر يوليو 2011 التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق والتي حددت نقاط الضعف في إشراف الحكومة على شركة Anham LCC. لقد وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في عملية التدقيق هذه أن شركة Anham كان لديها نظم شراء وتحرير فواتير سيئة، ولم يتم مراجعة أحد نظم التقييم مما يجعل الحكومة عرضة للنفقات الزائدة.

النتائج

أظهرت مراجعة المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لعدد 35 عينة من المقاولي المجمعين إما أن وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع أو وكالة إدارة تعاقدات وزارة الدفاع قد قامت بمراجعة نظام واحد أو أكثر من نظم العمل الرئيسية الأربعة ـــــ المحاسبة، وتحرير الفواتير، والتقييم والشراء ـــــ لعدد 21 من المقاولين. وبالنسبة لهؤلاء المقاولين البالغ عددهم 21 مقاولا، وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن 5 مقاولين فقط تم مراجعة جميع النظم الأربعة الخاصة بهم، وأن 17 من أحدث المراجعات الخاصة بعدد 11 مقاولاً كانت منذ أكثر من أربعة سنوات مضت. يثير ذلك المخاوف بشأن ما إذا كانت هذه الضوابط ما زالت كافية لتقليل خطر النفقات الزائدة. لقد تمت مراجعة نظم المحاسبة وتحرير الفواتير الخاصة بأغلب المقاولين البالغ عددهم 21 مقاولاً، ولكن أقل من ثلث عدد المقاولين فقط تم مراجعة نظم التقييم والشراء الخاصة بهم. تتصل معظم القضايا التي وجدها المفتش العام لإعادة اعمار العراق في مراجعته السابقة لعقد شركة Anham بعلاقة الشركة بمقاوليها من الباطن وتسعير المقاولين من الباطن للسلع ـــــ وهي المجالات التي يجب إدراجها في شراء مراجعات النظام. بالنسبة إلى المقاولين 14 المتبقين، فقد وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن 12 مقاولا لم يتم مراجعة أي من نظم العمل الخاصة بهم. ولكن كان يمتلك 10 مقاولين عقودًا بسعر ثابت. كان المقاولان الاثنان المتبقيان هما مقاولاً أجنبيًا ومشروعًا مشتركًا، لم يتم العثور على أي منهما في قواعد بيانات العقود في وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع ووكالة إدارة تعاقدات الدفاع. إن الثغرات الموجودة في تغطية المراجعات ووجود المراجعات التي ترجع لعدة سنوات مضت تثير خطر الاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام.

تقر وزارة الدفاع بأهمية نظم أعمال المقاولين والضوابط الداخلية بوصفها خط الدفاع الأول ضد الاحتيال، والتبديد، وسوء الاستخدام وقد بدأت مؤخرًا في القيام ببعض الإجراءات لتدعيم عملية الإشراف. قامت وزارة الدفاع بتعديل ملحق لائحة المشتريات الفيدرالية الخاصة بوزارة الدفاع (DFARS) في شهر فبراير 2012 لتوضيح العناصر والعملية المطلوبة لتحديد إمكانية قبول نظم أعمال المقاولين وذلك لاقتطاع نسبة من المدفوعات إذا استمرت حالات الخلل في نظم أعمال المقاولين، ولطلب عدم وجود أي حالات خلل متبقية قبل اعتماد نظم المقاولين وتم التصريح للمقاولين للقيام بعمل إضافي. كما وجهت وزارة الدفاع وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع إلى تركيز جهودها على العقود الأعلى مخاطرة وتكلفة، وفي أحد الجهود لتقليل التداخل، تتحمل وكالة إدارة تعاقدات وزارة الدفاع وحدها المسؤولية عن إجراء مراجعات نظام الشراء، والتي يتم إجراؤها أساسًا بناءً على طلب مسؤول تعاقد إداري. وأخيرًا، أخبرت كل من وكالة إدارة التعاقدات بوزارة الدفاع ووكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع المفتش العام لإعادة اعمار العراق بأنهما مستمرتان في زيادة مستويات التوظيف لديها للمساعدة في مواجهة مطالب عبء العمل في مهامهم.

يقر المفتش العام لإعادة اعمار العراق أن مهمة إجراء مراجعات نظام الأعمال لعدد كبير من العقود التي تحقق المليارات من الدولارات من العمل في مناطق الطوارئ بأنه تحدٍ هائل، وخصوصًا القيود المفروضة على الموارد من وكالة إدارة التعاقدات بوزارة الدفاع ووكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع. يدرك المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أيضًا أن وزارة الدفاع تركز على العقود الأكبر ذات العقود التي تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي سنويًا أنها تمثل تركيزًا مناسبًا لمواردها المحدودة. ومع ذلك، فقد وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن بعض المقاولين الأصغر يمتلكون عقودًا كبيرة مع وزارة الدفاع ويعتقد أن الاهتمام المتزايد يُعد مضمونًا للمقاولين الأصغر الذين يعملون في مناطق الطوارئ عالية الخطورة مثل العراق وأفغانستان. إن اعتقاد المفتش العام لإعادة اعمار العراق يرتكز على نتائج هذه المراجعة. تُصنف قاعدة أعمال وزارة الدفاع على أنها صغيرة أو غير رئيسية، وعلى نتائج المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق السابقة في تدقيق شركة Anham. في عملية التدقيق اللاحقة تساءل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عن مدى ملاءمة علاقات المقاول والمقاول من الباطن وجميع تكاليف العقد، وهي قضايا كان يجب كشفها في مراجعة نظام الشراء. يعتقد المفتش العام لإعادة اعمار العراق

أيضًا أنه قد توجد فرص لتحسين هذا الإشراف وبالتالي تقليل حدوث المزيد من خطر الاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام.

لقد أبلغت وكالة إدارة التعاقدات في وزارة الدفاع المفتش العام لإعادة اعمار العراق بأن وزارة الدفاع تعمل على نهج مقترح يهدف إلى تقوية الإشراف على نظم أعمال المقاولين، ويخاطب هذا الاقتراح مقاولي الطوارئ على نطاق أصغر بالإضافة إلى المقاولين الأكبر. أخبر هؤلاء المسؤولون المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بأن هذا المشروع يشمل مراجعات موصى بها للملحق لائحة المشتريات الفيدرالية الخاصة بوزارة الدفاع لتطلب من المقاولين الإبلاغ وتوثيق امتثالهم بمعايير نظام الأعمال المحددة في ملحق لائحة المشتريات الفيدرالية الخاصة بوزارة الدفاع يوم 18 مايو 2012. يعتقد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بأن مثل هذا الجهد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تقليل مخاطر التعاقد التي تتعرض لها الحكومة في مناطق الطوارئ في المستقبل.

التوصيات

1. يوصي المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بأن يضع كل من مدير وكالة إدارة التعاقدات بوزارة الدفاع ومدير وكالة التدقيق خطط العمل معًا لزيادة إشرافهم على نظم الأعمال الخاصة بالمقاولين الأصغر نطاقًا الذي يؤدون العمل في مناطق الطوارئ عالية الخطورة، مثل العراق وأفغانستان. ومع إدراك أن هذه الموارد محدودة في المدى القريب، يمكن أن تشمل هذه الإجراءات مراجعات أقل تحديدًا لجوانب محددة من نظم الأعمال للمقاولين الأصغر نطاقًا التي تعتبر عالية الخطورة. على سبيل المثال، يمكن أن تستلزم هذه الإجراءات إجراء مرجعات لعلاقات أعمال المقاولين الأصغر نطاقًا مع المقاولين من الباطن عندما يظهر أن هذه العلاقات موضع شك أو مراجعات لأسعار المقاول والمقاول من الباطن عندما تبدو أنها مُضخمة. كما تم تحديدها في مراجعة المفتش العام لإعادة اعمار العراق السابقة لشركة Anham.

2. كما يُوصي المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن تستكشف وكالة إدارة التعاقدات بوزارة الدفاع مع موظفي التعاقد الإداري طرقًا لوضع المزيد من الاهتمام بنظم الشراء لمقاولي الطوارئ الأصغر نطاقًا.

تعليقات الإدارة

تم تضمين تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق www.sigir.mil.

برنامج تطوير الشرطة العراقية: الافتقار إلى الدعم العراقي والمشكلات الأمنية تطرح أسئلة حول مدى قابلية البرنامج للاستمرار

(المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 020-12، لشهر 7/2012)

مقدمة

في 1 أكتوبر 2011، خَملت وزارة الخارجية مسؤولية تدريب قوات الشرطة العراقية. يتمثل الهدف من تطويرالشرطة العراقية في مساعدة وزارة الداخلية ودائراتها الشرطية في تطوير والحفاظ على القدرات المطلوبة لقيادة الأمن الداخلي وفرض القانون وإدارته ودعمه. كما كان من المعتقد في الأصل، كان المفترض أن يمثل البرنامج استثمارًا بعدة مليارات لمدة خمس سنوات ـــ وبذلك يكون أكبر برنامج لوزارة الخارجية بمفردها على مستوى العالم.

في 24 أكتوبر 2011، ذكر المفتش العام ببرنامج إعادة اعمار العراق نقاط ضعف خطيرة في تخطيط وزارة الخارجية، وتشمل غياب التقييم الحالي لقدرات قوات الأمن العراقية، وتكاليف الأمن الباهظة، وعدم وجود التزام خطي من الحكومة العراقية بالبرنامج. يراجع هذا التقرير الوضع المالي والتصويري الحالي للبرنامج.

النتائج

تقلل وزارة الخارجية بحكمة من نطاق برنامج تطوير الشرطة العراقية وحجمه إزاء دعم وزارة الداخلية المتخاذل. في يوليو 2012، انخفض عدد المستشارين داخل الدولة إلى 36 مستشارًا؛ 18 مستشارًا في بغداد و18 آخرين في أربيل، من عدد المستشارين الذي كان يبلغ 85 مستشارًا يدعمون البرنامج في شهر يناير. نشأت هذه التخفيضات الأخيرة، جزئيًا، من رفض وزارة الداخلية بعض التدريب المخطط له الخاص ببرنامج تطوير الشرطة العراقية الذي كان من المفترض أن يكون محور برنامج وزارة الخارجية. تقوم وزارة الخارجية بإعادة تركيز تدريبها مرة أخرى على خمسة مجالات تقنية طلبتها وزارة الداخلية.

أثرت المخاوف الأمنية على البرنامج أيضًا إلى جانب اللامبالاة في العراق. اعتبر مكتب الأمن الإقليمي التابع للسفارة السفر للمنشآت التي تقع تحت السيطرة العراقية في بغداد أمرًا غير آمن للمستشارين دون الحصول على التفاصيل الأمنية. ولذلك، قام مديروا برنامج تطوير الشرطة العراقية بإجراء المزيد من التدريب في ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد (BPAX) الذي يخضع للسيطرة الأمريكية.. قد أنشأت وزارة الخارجية منشآت هامة للتدريب والإسكان في ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد بتكلفة تبلغ حوالي 108 مليون دولار أمريكي. غير أن الوزارة قررت إغلاق المنشأة، بعد بدء برنامج

تدريب الشرطة العراقية بشهور، وذلك بسبب التكاليف الأمنية ومراجعات البرنامج. وبالرغم من أنه سيتم تسليم منشآت ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد إلى العراقيين، وقد نتج عن إغلاقها تبديد فعلي لمبلغ 108 مليون دولار أمريكي تم استثماره في إنشائها. إضافة إلى ذلك، أسهمت وزارة الخارجية بمبلغ 98 مليون دولار أمريكي في صناديق برنامج تطوير الشرطة العراقية لإنشاء قنصلية البصرة بحيث يمكن استخدامها في التدريب على برنامج تطوير الشرطة العراقية، ولن يتم استخدامها أيضًا بسبب التخفيضات الموجهة لوزارة الداخلية. وبذلك يرتفع المبلغ الإجمالي للتبديد الفعلي في برنامج تطوير الشرطة العراقية ـــــ الذي يمثل الأموال التي لم يتم استخدامها على نحو بارز في الغرض الذي تم تخصيصها له ـــــ إلى حوالي 206 مليون دولار أمريكي.

يتجاوز التمويل المتاح التكاليف الحالية نتيجة لخفض العمالة في برنامج تطوير الشرطة العراقية. تمتلك وزارة الخارجية حوالي 118.2 مليون دولار أمريكي من أموال العامين الماليين 2010 و2011 لم يتم إنفاقها. ستصبح المزيد من أموال العامين الماليين 2010 و2011 متاحة بسبب تنفيذ المزيد من التخفيضات. علاوة على ذلك، لاحظ مسؤولو وزارة الخارجية عدم الحاجة إلى أي من مبلغ 76.3 مليون دولار أمريكي من أموال العام المالي 2012 المطلوبة حتى العام المالي 2013. وكأمر عملي، لا يتضح المبلغ المطلوب لتمويل أنشطة العام المالي 2013 إلا بعد أن يستقر البرنامج ويتم وضع خطة إنفاق عصرية.

وفي عملية تدقيق برنامج تطوير الشرطة العراقية لشهر أكتوبر عام 2011، لاحظ المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن تكاليف الدعم تُشكل نسبة 88% من تمويل البرنامج. فضلا عن ذلك، بلغ إجمالي متوسط التكلفة لكل مستشار حوالي مبلغ 21 مليون دولار أمريكي لكل مستشار كل عام. يوضح تحليل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لطلب ميزانية العام المالي 2013 الخاصة بوزير الخارجية أن تكاليف دعم برنامج تطوير الشرطة العراقية سترتفع لتصل إلى نسبة 94% من تمويل البرنامج وستتضاعف التكاليف لكل مستشار إلى حوالي 4.2 مليون دولار أمريكي كل عام.

في اللحظات العصيبة: تجربة إعادة اعمار العراق، أكد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق على أن شراء الدولة المضيفة للبرامج المُقترحة يمثل أمرًا ضروريًا لنجاح أنشطة الإغاثة وإعادة الاعمار على المدى الطويل. أكدت تجربة برنامج تطوير الشرطة العراقية بقوة على هذه النقطة. بالرغم من أن الحصول على التزام وزارة الداخلية ببرنامج تطوير الشرطة العراقية المخطط كان أمرًا صعبًا بوضوح، فإن قرار بدء برنامج رئيسي في ظل غياب الالتزام العراقي كان أمرًا مكلفًا. فضلاً عن ذلك، فإنه بدون وجود التزام خطي بالبرنامج من وزارة الداخلية، هناك سبب بسيط للثقة بأن برنامج التدريب الذي يتم التخطيط له حاليًا سيتم قبوله بعد ستة أشهر من الآن.

التوصيات

قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق توصيتين إلى وزير الخارجية:

1. الحصول على اتفاق خطي مع وزارة الداخلية بشأن التدريب الذي سيتم توفيره، مع وجود اتساق حول المواقع المقبولة بشكل متبادل لإجراء التدريب.
2. وضع خطة إنفاق تفسر كافة التمويلات المتاحة من جميع تغييرات البرنامج، مما يوضح كم الأموال من العام السابق التي ستكون متاحة لأنشطة برنامج العام المالي 2013 وما بعد ذلك.

أمور تخضع لاعتبارات الكونجرس

يعتقد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن الكونجرس قد يرغب في التفكير في مطالبة وزارة الخارجية بتقديم شهادة خطية بأن هناك التزام عراقي بحضور محاضرات برنامج تدريب الشرطة العراقية الجديد في الثلاثة أشهر الأولى من التطبيق، قبل أن يتم تخصيص أي أموال أمريكية إضافية للبرنامج.

تعليقات الإدارة

تم تضمين تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، الذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق: www.sigir.mil.

عمليات التدقيق النهائية المخططة

لقد أجرى المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، منذ عام 2004، عمليات تدقيق للأداء والتي قيَّمت الاقتصاد، والكفاءة، والفعّالية، ونتائج برامج إعادة اعمار العراق. وقد كانت مثل هذه التقييمات تركز غالبًا على مدى كفاية الضوابط الداخلية واحتمال حدوث احتيال، وتبديد وسوء استخدام. كما شمل عمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أيضًا سلسلة من عمليات تدقيق للعقود المركزة لعقود إعادة اعمار العراق الرئيسية، الأمر الذي دعم استجابة المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لاتجاه الكونجرس نحو" التدقيق القضائي" للإنفاق الأمريكي المرتبط بإعادة اعمار العراق. إضافة إلى

ذلك، أجرى المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تقييمات متعمقة لمدى معقولية العقد أو تكاليف المنحة المحملة على الولايات المتحدة الأمريكية ومدى السماح بها وإمكانية تقسيمها. وكما يوضح المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق الخطة، من المخطط استكمال عدد من عمليات التدقيق للبرامج أو الأنشطة التي تستحق مراجعة نهائية أو إضافية، وتقرير تغطية واحد أو أكثر يبرز الدروس المستفادة من عملية تدقيق أنشطة إعادة اعمار العراق.

عمليات التدقيق المعلنة أو المستمرة

يعمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق حاليًا في عمليات التدقيق التالية:

- مشروع 1205: تدقيق محاسبة الحكومة الأمريكية للمشروعات المنفذة في العراق
- مشروع 1203: تدقيق جهود وزارة الخارجية لتوجيه ضوابط إدارة صندوق الاستجابة العاجلة
- مشروع 1112د: تدقيق مدى كفاية جهود سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لتفسير الأموال المُقدمة من صندوق التنمية لصالح العراق
- مشروع 1020: تدقيق وزارات العدل وإدارة الدولة لحكم الأنشطة القانونية في العراق

ستكشف جهود تغطية التدقيق النهائي التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عن هذه الدروس التي تعلمها بوصفه المفتش العام للتدقيق في حالات الطوارئ. ستشمل هذه الجهود نطاقًا واسعًا من القضايا بداية من الدروس المستفادة من تقديم المساعدة في إعادة الاعمار في بيئة خطرة وحتى قضايا الإدارة والإشراف التي يجب أن يتم تناولها في أي سيناريوهات مستقبلية مماثلة لإعادة الاعمار.

عمليات تدقيق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق: 2004–2012

لقد قام المفتش العام لإعادة اعمار العراق منذ شهر مارس 2004 بنشر 214 عملية تدقيق تتناول مجموعة واسعة من الموضوعات، مثل الإشراف على العقود وبعض برامج إعادة الاعمار المحددة، إلى جانب تكلفة شركات الأمن الخاصة والإشراف عليها. خلال فترة عمله، حددت عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مواضع الخلل في إدارة العقود وأنشطة إعادة الاعمار؛ وقام بتقديم توصيات لتحسين الاقتصاد وكفاءة العمليات الأمريكية وجعل الأنشطة أقل عرضة للاحتيال، والتبديد، وسوء الاستخدام، وقدم دروسًا مستفادة للاستخدام في مساعي إعادة الاعمار الأخرى.

علاوة على ذلك، قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 482 توصية لتحسين أنشطة إعادة الاعمار في العراق. لقد استطاع المفتش العام لإعادة اعمار العراق إغلاق 447 توصية إما بسبب أن الإدارة قد وافقت عليها بالفعل ونفذتها، أو طغت أحداث مثل إعادة تنظيم الوكالة أو تغيُّر البرنامج على هذه التوصيات، أو لم يوافق مديرو الوكالة عليها، وبالتالي لم ينفذوا أي توصية. تم مناقشة هذه التوصيات بشكل متعمق في القسم الفرعي التالي

تُعزى العديد من نتائج التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق إلى تواجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في العراق. لقد مكّن هذا التواجد المفتش العام لإعادة اعمار العراق من تقديم عمليات تدقيق في الوقت الحقيقي ـــــ غالبًا ما تبدأ وتنتهي خلال 6 أشهر ـــــ وتتناول قضايا إعادة الاعمار الهامة. كما ساعدت أنشطة التدقيق الداخلية التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أيضًا على التواصل وجهًا لوجه وبناء علاقة مع مسؤولي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة العراقية، وقدمت معلومات تاريخية ومتعمقة عن برنامج إعادة الاعمار في الدولة. لقد تناقص عدد مدققي المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق المتواجدين في العراق بشكل ملحوظ، تماشيًا مع الخفض الإجمالي للعمالة في الوكالة.

لقد عمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بشكل استباقي مع عدد من السفراء الأمريكيين والقادة العموميين السابقين والحاليين، مما وفر رؤى للقضايا التي يجب تناولها، إضافة إلى ذلك، قد نسق كل من المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق ووكيل وزارة الدفاع (مراقب النفقات) فيما بينهما وعملوا معًا طوال عمليات التدقيق السبعة الأحدث لصندوق تنمية العراق (DFI). على سبيل المثال، في تعليق على مسودة تقرير بعنوان "صندوق تنمية العراق: الضوابط المالية لسلطة الائتلاف المؤقتة على مدفوعات تحويل الأموال الإلكتروني التي تضاءلت بمرور الوقت" (المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 013-12)، بتاريخ إبريل 2013، صرح مراقب حسابات وزير الدفاع قائلا:

> إنني أقدر الجهد التعاوني الذي امتد من قبل فريقكم خلال سلسلة عمليات التدقيق بشأن صندوق تنمية العراق. إنني فمن خلال هذا الجهد التعاوني، حصلت وزارة الدفاع على سجلات سلطة الائتلاف المؤقتة من الأرشيف الوطني الأمريكي التي شملت معلومات عن المدفوعات ذات الصلة بالحج للمسؤولين العراقيين والتي تم إبرازها في مسودة التقرير. ستستمر الوزارة في دعم جهود تدقيق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق

لضمان الشفافية والمساءلة الملائمة.

ينسق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مع مكتب مراقب الحسابات بصورة منتظمة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتحقيق توصيات تقرير صندوق تنمية العراق.

القضايا الرئيسية التي تم تناولها في عمليات التدقيق

لقد حدد المفتش العام لإعادة اعمار العراق، أثناء فترة عمله، قضايا متكررة واسعة النطاق كانت تُمثل الأسباب الرئيسية المساهمة في حالات الخلل الملاحظة في الجزء الرئيسي من عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق. وفي يوليو عام 2008، أصدر المفتش العام تقرير تدقيق ناقش أربعة قضايا دائمة تؤثر على إدارة أنشطة إعادة الاعمار في العراق:

• الحاجة إلى فهم المشكلات المرتبطة بتطبيق برامج إعادة الاعمار في بيئة غير مستقرة أمنيًا بشكل أفضل (على سبيل المثال، عدم وضع القضايا الأمنية وتكاليفها بشكل كافٍ في الاعتبار عند تصميم أنشطة إعادة الاعمار وتنفيذها وتقييم التكاليف.))

• تأثير عدم وجود هيكل إداري متكامل لتقديم خطوط واضحة للسلطة بشأن تنسيق البرنامج والتسليم الناجح للمشروعات (أدي عدم وجود مثل هذه الوحدة في القيادة إلى مواقف حيث لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تحدد المدى الكامل لجميع أنشطة الوكالات في قضية واحدة، مثل مكافحة الفساد وتنمية القدرات.))

• أهمية توقع احتياجات التوظيف وتقليل معدل دوران الموظفين

• أهمية العمل بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة لضمان نجاح الاستثمارات الأمريكية في مشروعات إعادة الاعمار على المدى الطويل.

أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تقريره القضائي النهائي الذي قدم دروسًا إضافية التي تم تعلمها في عمليات تدقيق العقود والأنشطة الأخرى خلال هذا الربع من العام.

توصيات المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لتحسين إدارة أنشطة إعادة الاعمار

قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق توصيات للتعامل مع هذه المشكلات الإدارية. في عدد من الحالات، كانت توصية واحدة تتناول أكثر من قضية واحدة من القضايا المحددة سالفًا. للتوضيح، فقد قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق ما يلي:

• أكثر من 190 توصية لتحسين إدارة البرنامج، بما في ذلك الحاجة إلى مكاتب للموظفين بشكل كافٍ وتقليل معدل دوران الموظفين.

• حوالي 80 توصية لتحسين التنسيق بين الوكالات والتعاون ولمشاركة المعلومات بشكل أفضل

• أكثر من 205 توصية لتحسين الإشراف على العقود والمقاولين لتشجيع الاستثمار والكفاءة وتقليل احتمالية حدوث الاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام

• أكثر من 200 توصية لتحسين المساءلة ونقاط الضعف بالرقابة الداخلية (تتضمن نقاط الضعف أوجه الخلل مثل المراجعة غير الكافية لفواتير المقاولين، والإشراف غير الكافي على المقاولين، وعدم وجود توثيق أو التوثيق غير الكامل لإجراءات العقد، والتوظيف غير الكافي.))

• أكثر من 40 توصية للعمل بشكل وثيق أكثر مع الحكومة العراقية في مجالات مثل تصميم المشروعات ونقلها لتحسين الآفاق التي ستدعم بها الحكومة العراقية المنشآت والبرامج التي تمولها الولايات المتحدة حتى لا يتم إهدار الجهود الأمريكية

بالإضافة إلى ذلك، فقد قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق توصيات لتحسين الإدارة، والكفاءة ونتيجة البرامج الهامة وعالية التكلفة التي ستستمر في العراق حتى عندما يتناقص جهد إعادة الاعمار. علاوة على ذلك، تقدم هذه التوصيات دروسًا هامة تم تعلمها في تنفيذ أنشطة إعادة الاعمار في عمليات الطوارئ الأخرى. للتوضيح:

• فقد أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 12 تقريرًا عن برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين (CERP) ومشروعات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين التي تمولها العراق والذي تم إدارته من خلال البرنامج الأمريكي، حيث قدم 29 توصية تتناول الحاجة لتحسين الإدارة. يفوض هذا البرنامج القادة الميدانين الأمريكيين في استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين للاستجابة إلى المتطلبات الإنسانية، ومتطلبات الإغاثة وإعادة الاعمار التي تساعد السكان الأصليين وتحقق الجهود المركزة بشكل فوري. وفي يوليو 2011، استكمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مراجعة لاستخدامات وإدارة المشروعات التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين للعام المالي 2011 وخلص إلى أن التأكيد بشأن التركيز على مشروعات تنمية القدرات ربما لا يحقق أهداف برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الخاص بوزارة الدفاع، وأنه لا توجد مقاييس مجدية لقياس تأثير هذه المشروعات. وقد بحث تقرير آخر ذي صلة بهذا التقرير في إدارة وزارة الدفاع للأموال التي قدمتها الحكومة العراقية لمشروعات ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسسكريين في العراق. وقد وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار

العراق أن وزارة الدفاع كانت تستخدم أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكية في المشروعات التي كان يتم تمويلها بشكل ملائم أكثر بموجب برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين في العراق وأن وزارة الدفاع كانت تحافظ على المعلومات الدقيقة بشأن أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين في العراق أو مشروعاته.

• لقد أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق ما يقرب من 30 تقريرًا تناولوا، بدرجات متفاوتة، جهود وزارة الدفاع لتطوير جيش عراقي، وقوات جوية، وسلاح بحرية، وشرطة تؤدي عملها. تراوحت هذه التقارير بدءًا من إدارة العقود التي قدمت التدريب والخدمات الأخرى، وتنمية القدرات الوزارية، والإشراف على الأسلحة المتوفرة، وتحويل الأرصدة، واستخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين، وجهود مكافحة الفساد، وموضوعات أخرى ـــ ـــتشمل اللوجستيات، ومسؤوليات الصيانة، وتدريب موظفي قوات الأمن. لقد تناولت التوصيات قضايا مثل الحاجة لتحديد ما إذا كان يجب رفض الفواتير والتكاليف التي استفسر عنها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق واستردادها، والحاجة لضمان أن وزارة الدفاع العراقية تتحمل مسؤولية صيانة المنشآت التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية.

• لقد نظر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في مدى التقدم في تطوير قوات الأمن العراقية على وجه التحديد. وقد أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق سبعة تقارير تعاملت بشكل حصري مع برامج تدريب الشرطة التي تنفذها الولايات المتحدة وقدمت العديد من التوصيات لتحسين الإشراف على، وتقليل التعرُّض للاحتيال، والتبديد وسوء الاستخدام. وقد فحص المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق كلٍّ من العقد الذي بموجبه يقوم مستشاري الشرطة بتدريب الشرطة العراقية وبرنامج المساعدة الفعلية لتقديم التدريب. للتوضيح، في عام 2010 استعرض المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق ما إذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد خططت بشكل كافٍ لافتراضها لبرنامج تطوير الشرطة العراقية، مما أدي إلى اكتشاف مشكلات خطيرة. وقد وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن وزارة الخارجية كانت تفتقر إلى إجراء تقييم حالٍ لقدرات قوات الشرطة العراقية والتي عليها سيتم بناء البرنامج عليها ولم تحصل على التزام الحكومة العراقية الخطي فيما يتعلق بإما دعمها للبرنامج أو إسهاماتها المالية المخصصة له. علاوة على ذلك، قد تُستخدم نسبة 12% فقط من تكاليف المشروع في تطبيق البرنامج الفعلي، مع وجود أكثرية هائلة للأموال التي تستهدف الأمن. أوصى المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بأن تعمل وزارة الخارجية مع وزارة الداخلية لوضع تقييم لقوات الشرطة، ووضع خطة تنمية متعمقة تشمل مقاييس يمكن من خلالها تقييم النجاح، واستكمال موافقة خطية مع وزارة الداخلية عن أدوارها ومسؤولياتها في تطوير قوات الشرطة التابعة لها. كما قدم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أيضًا بعض الأمور للكونجرس الأمريكي للتفكير في تشجيع تقديم هذا التدريب بشكل أكثر فعّالية وكفاءة. أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في هذا الربع من العام تقريرًا آخر عن برنامج تدريب الشرطة العراقية حيث تساءل في هذا التقرير عن قابلية البرنامج للتطبيق نظرًا لعدم وجود الدعم العراقي والمشكلات الأمنية. وقد تم مناقشة هذا التقرير بشكل أكثر عمقًا في وقت سابق في هذا القسم.

يقد كان المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق يعمل بنشاط مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع لتحديد مدى تطبيق توصيات المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أو بطريقة أخرى مدى معالجتها من قبل الوكالة. في بعض الحالات، كانت أحداث مثل تصفية وكالة أو برنامج مؤقت تغيِّر من مسار عمل التوصيات، أو كان الإدارة ترفضها. لقد عمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أيضًا مع مفتشي الوكالة العموميين لضمان متابعتهم لأي توصيات للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بحيث تبقى مفتوحة بعد أن ينتهي عمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق. وحتى الآن، فإن المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مسرور من أن الوكالات استجابت بشكل عام وبصورة إيجابية لتوصياته.

• وقد وافقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقديم تحديثات نصف سنوية عن توصياتها المفتوحة وأرسلت ثلاثة من مثل هذه التقارير. وقد أشار أحدث تقرير إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد اتخذت إجراءًا تصحيحيًا بشأن تسع توصيات في الأشهر الستة الماضية.

• لقد أقامت وزارة الخارجية ارتباطًا بشأن توصيات عمليات التدقيق التى قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في مكتب إدارة الموارد التابع لهم لمراقبة حالة توصيات المفتش العام والحفاظ على الاتصال مع المفتش العام. تمتلك وزارة الخارجية عملية متابعة ونظام تتبع لتقارير التدقيق والتوصيات وقد وافقت على استخدام تلك العملية في تقارير تدقيق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق وتوصياته. وبالتالي، عملت وزارة الخارجية والمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق معًا للتوفيق بين وثائق النظام. وينتظر المفتش العام الوثائق بشأن 16 توصية مفتوحة. ومع ذلك، لم تحدد وزارة الخارجية بشكل واضح المنظمة المسؤولة عن إبلاغ الكونجرس بوضع التوصيات، ولم تحدد المنظمة المسؤولة عن حل الخلافات والأسئلة عن التوصيات، كما هو مطلوب من قبل مكتب الإدارة وتعميم الميزانية A-50.

• لقد استطاع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق إغلاق جميع التوصيات باستثناء أربعة توصيات تم تقديمها لمكتب وزير الدفاع والقيادة المركزية الأمريكية والمتعلقة بمراجعة المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لعقد شركة Anham مع وزارة الدفاع. لقد وافق مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع على متابعة أي توصيات مفتوحة للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بعد أن يُنهي المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق العمليات في العام المالي 2013.

يقوم المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بنقل مسؤولية متابعة توصيات التدقيق المفتوحة إلى المفتش العام للوكالة المعني وذلك كجزء من عملية الإنهاء.

الآثار المالية لعمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعتمار العراق

لقد كان لعمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تأثيرات مالية كما هو موضح في جدول 5.2. ففمن خلال عمليات التدقيق التي قام بها، استطاع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تحديد ما يلي:

• الأموال التي يمكن استخدامها بشكل أفضل، بما يعني أنه يمكن استخدام الأموال بطريقة أكثر كفاءة إذا اتخذت الإدارة أي إجراء، مثل تقليل المصروفات أو إلغاء التعهد بدفع مبالغ من برنامج أو عملية محددة.

• المدفوعات التي حقق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بشأنها وأوصي الوكالة بالتفكير في استردادها نظرًا لأن المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق قرر إما أن المدفوعات كانت غير مدعمة بشكل كافٍ في الوثائق أو لم تبدو أنها مقبولة، أو معقولة أو مخصصة طبقًا للوائح و/أو الاتفاقيات الأخرى التي تحكم إنفاق الأموال.

• الأموال التي تم توفيرها فعليًا نظرًا لأن الوكالة التي تخضع لعملية المراجعة قبلت توصية المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق باستخدام الأموال بشكل أفضل، أو باسترداد الأموال التي أنفقها أي مقاول، أو متلقي المنح، أو أي منظمة أخرى تتلقى تمويلاً أمريكيًا بشكل غير ملائم، أو الأموال التي تم توفيرها نظرًا لاختيار الكونجرس تقليل الاعتمادات بناء على عمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق.

لقد حدد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق إجمالي مبلغ قدره 973.62 مليون دولار أمريكي يمكن استخدامه بكفاءة أكثر وبفعالية أكبر في مكان آخر.

لقد حقق المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بشأن مبلغ 640.68 مليون دولار أمريكي من المدفوعات للمقاولين ومتلقي المنح بموجب عقود التعويض عن التكاليف أو اتفاقيات المنح نظرًا لأن التكاليف المزعومة لم يتم تدعيمها بالوثائق الكافية، مثل الإيصالات أو الفواتير، وكانت غير مقبولة بموجب اللوائح الحكومية، وكانت مرتفعة بشكل غير معقول، أو لم يتم تخصيصها إلى المشروع. على سبيل المثال، وجد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مشكلات رئيسية في إشراف

الجدول 5.2

الآثار المالية المحتملة والفعلية الخاصة بالمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، في 30/7/2012

ملايين الدولارات

الإنجازات	آخر 6 أشهر	تراكمي
المدخرات المحتملة إذا تم استخدام الأموال بشكل أفضل	–	973.62
المدخرات المحتملة إذا استردت الوكالات التكاليف موضع التساؤل	4.85	640.68
الأموال الفعلية التي تم توفيرها واستردادها بناء على الإجراءات التي اتخذتها الوكالة والكونجرس استجابة لنتائج وتوصيات المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق	–	644.89

أ ينص قانون المفتش العام لعام 1978، فقرة 5 (و) على:
(4) يعني مصطلح "التوصية باستخدام الأموال بشكل أفضل" توصية المكتب بأن الأموال يمكن استخدامها بشكل أكثر كفاءة إذا اتخذت إدارة أي منشأة إجراءات لتنفيذ التوصية واستكمالها، بما في ذلك ـــــــ
(أ) تخفيضات في النفقات
(ب) إلغاء التعهد بدفع أموال من البرامج أو العمليات
(ج) سحب تكاليف دعم الفائدة على القروض أو ضمانات القروض، أو التأمين أو السندات
(د) التكاليف غير المتكبدة من خلال تنفيذ التحسينات الموصى بها المتعلقة بعمليات المنشأة، أي مقاول أو أي مستفيد
(هـ) تجنب النفقات غير الضرورية المدونة في مراجعات العقد أو اتفاقيات المنح التي يتم إجرائها قبل المنح، أو
(و) أي مدخرات أخرى تم تحديدها بشكل محدد.

ب ينص قانون المفتش العام لعام 1978، فقرة 5 (و) على:
(1) يعني مصطلح "تكلفة موضع تساؤل" تكلفة يحقق فيها المكتب بسبب ـــــ
(أ) انتهاك مزعوم لأحد أحكام القانون، أو لائحة، أو عقد أو منحة، أو اتفاقية تعاونية أو اتفاقية أخرى أو وثيقة تحكم عملية إنفاق الأموال
(ب) نتيجة توضح أنه لم يتم تدعيم مثل هذه التكلفة بالوثائق الكافية في وقت إجراء عملية التدقيق، أو
(ج) نتيجة توضح أن إنفاق الأموال على الغرض المخصص غير ضروري أو غير معقول.
(2) يعني المصطلح "تكلفة غير مدعومة" أي تكلفة يحقق المكتب فيها نظرًا لأن المكتب وجد، في وقت إجراء عملية التدقيق، أن مثل هذه التكلفة لم يتم تدعيمها بالوثائق الكافية.

المصدر: تحليل تقارير تدقيق وتوصيات المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في 7/2012.

الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مع شركة Anham, LLC وبالتالي حقق بشأن مبلغ 113 مليون دولار أمريكي بالكامل الذي تم بذلك إنفاقه على العقد.

خلال يوم 30 يوليو 2012، اتفقت إدارة الوكالة مع بعض نتائج عملية التدقيق التي قام بها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق وتوصياتها، مما أدى إلى وجود مبلغ يقدر بحوالي 644.89 مليون دولار أمريكي في الأموال التي تم توفيرها واستردادها. على سبيل المثال، انبثق مبلغ 23 مليون دولار أمريكي من الأموال التي تم توفيرها من التوصيات المتعلقة بالرقابة المُحسنة لجرد المعدات التي تم شراؤها لصالح مراكز الرعاية الصحية الرئيسية، ومبلغ 502 مليون دولار أمريكي تم توفيره في برنامج تدريب الشرطة العراقية من خلال إجراءات مثل مراجعة فاتورة المقاول المُحسنة.

بالإضافة إلى ذلك، نفذت وزارة الخارجية توصية المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بإجراء تقييمات متعمقة لطرق المعهد الجمهوري الدولي (IRI) المعنية بتخصيص التكاليف التي يمكن أن تحقق في النهاية مدخرات ملحوظة للوزارة. وبالتحديد، في عملية تدقيق تمت في يوليو 2012، "الإشراف المُحسن المطلوب لمنح وزارة الخارجية للمعهد الجمهوري الدولي" (المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق 022-10)، أوصي المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، من بين إجراءات أخرى، بأن يقوم موظفو المنح بإجراء تقييمات متعمقة لأساليب تخصيص المحاسبة للمعهد الجمهوري الدولي الموضحة في التقرير لتحديد مستوى التكاليف التي تعد موضع للشك وما إذا كان يجب استرداد تلك الأموال. لقد قرر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق أن المعهد الجمهوري الدولي لم يخصص أو يحسب نفقات الأمن العامة الخاصة به بشكل ملائم. وقد أكد تقرير تدقيق مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية الصادر في يونيو 2012 (AUD-CG-12-35) النتائج التي خلص إليها المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق إلى حد التشكيك في ما إذا كان قد تم تخصيص مبلغ يُقدر بأكثر من 4 ملايين دولار أمريكي بشكل ملائم والتوصية بأن يتخذ موظفو المنح إجراءات محددة لعلاج المشكلات واسترداد الأموال حسب الحاجة.

يسرد جدول 5.3 تقارير تدقيق التأثير المالي وقيمة الإنجازات المالية.

الجدول 5.3

تقارير الأثر المالي الفعلي والمحتمل الخاص بالمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق

ملايين الدولارات

رقم التقرير	عنوان التقرير	المدخرات المحتملة من نتائج المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق والتوصيات			المدخرات الفعلية
		الأموال التي يمكن استخدامها بشكل أفضل	التكاليف موضع التساؤل: غير مقبولة غير مخصصة غير معقولة	التكاليف موضع التساؤل: التكاليف غير المدعومة	المبالغ التي تم توفيرها واستردادها بالدولار
04-003	عمليات توجيه مركز الانتشار الفيدرالي في فندق هيلتون الكويت	18.20			**18.20**
04-011	عملية تدقيق المساءلة والتحكم في الأصول المادية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	19.70			**19.70**
04-013	عمليات تعاقد سلطة الائتلاف المؤقتة التي تؤدي إلى وتشمل منح العقد			5.19	**0.00**[أ]
05-008	إدارة العقود التي يمولها صندوق تنمية العراق		0.04		**0.00**[أ]
05-015	إدارة منح برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب ووسط العراق			2.70	**0.00**[أ]
05-016	إدارة العقود والمنح المستخدمة في إنشاء وتشغيل أكاديمية شرطة بابل	1.30			**0.00**[أ]
05-017	عملية رسوم المنح للعقود المتضمنة في إعادة اعمار العراق	7.80			**7.80**
05-020	إدارة العقود. والمنح والمشتريات الدقيقة المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء		0.15		**0.00**[أ]
05-023	إدارة عقود برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب ووسط العراق		0.57		**0.00**[أ]
06-009	مراجعة برامج درع فرقة المهام	12.80			**12.80**
06-010	مراجعة القيادة الانتقالية الأمنية متعددة الجنسيات–التسوية العراقية لصندوق الأصول الذي تستحوذ عليه القوات المسلحة العراقية	1.51		3.46	**4.97**
06-016	تقرير التدقيق المؤقت حول مراجعة المعدات التي تم شراؤها لمراكز الرعاية الصحية الأولية المرتبطة بشركة Parson Global Services. رقم الاتصال W914NS-04-D-0006	23.30			**23.30**
06-029	مراجعة شركة DynCorp International LCC. رقم الاتصال S LMAQM-04-C-0030. أمر المهمة 0338. لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية		5.46		**5.46**
07-007	وضع جهود مكافحة الفساد الحكومي الأمريكية في العراق	3.80			**3.80**
08-018	النتيجة. والتكلفة . والإشراف على عقد إعادة اعمار قطاع المياه مع شركة FluorAMEC. LCC		0.57		**0.57**
09-003	التكلفة. والنتيجة والإشراف على عقود برنامج الحكم المحلي مع معهد البحث المثلث		0.19		**0.06**[أ]
09-004	تمثل عمليات إنهاء مشروع إعادة اعمار العراق مجموعة من الإجراءات	16.62			**16.62**
10-008	نقاط الضعف المستمرة منذ فترة طويلة في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة DynCorp لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية	448.49	502.25		**508.66**
10-010	عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة اعمار العراق	5.00			**5.00**
10-013	برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين: قدمت المشروعات القائمة في مطار بغداد بعض المزايا. ولكن حدث تبديد ومشكلات في الإدارة	16.10			**16.10**
10-022	الإشراف المُحسن المطلوب لمنح وزارة الخارجية المُقدمة للمعهد الجمهوري الدولي		5.54		**0.69**
11-001	التكاليف الأمنية لمنحة المعهد الديمقراطي الوطني والتأثير المدعوم بشكل عام. ولكن يُعد إشراف وزارة الخارجية محدودًا		0.08		**0.08**
11-009	الدعم العراقي الحكومي للأكاديمية الدولية في العراق	12.00			–

[أ] لا تتوافر أي تفاصيل في هذا الجدول.

رقم التقرير	عنوان التقرير	المدخرات المحتملة من نتائج المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق والتوصيات			المدخرات الفعلية
			التكاليف موضع التساؤل		
		الأموال التي يمكن استخدامها بشكل أفضل	غير مقبولة غير مخصصة غير معقولة	التكاليف غير المدعومة	المبالغ التي تم توفيرها واستردادها بالدولار
11-014	برنامج العمل المجتمعي في العراق: حققت اتفاقية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع مؤسسة الإسكان التعاوني الأهداف. ولكن يُعد الإشراف الأوسع نطاقًا مطلوبًا.		1.08		**1.08**
11-022	الإشراف الحكومي السيء على شركة Anham وإجراءات التعاقد من الباطن الخاصة بها سمحت بعدم الكشف عن التكاليف موضع التساؤل		113.40		–
12-006	برنامج تطوير الشرطة العراقية: فرص لتحسين مساءلة البرنامج وشفافية الميزانية	387.00			–
			629.33	**11.35**	
الإجمالي		**973.62**	**ب 640.68**		**644.89**

أ ذكر المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق في وقت سابق أن الوكالات وفرت بعض، أو أموال أكثر، ولكن توقفت جهود التحصيل لأسباب مثل أن الشركة لم تعد تعمل أو أن تكلفة التحصيل تجاوزت الأموال التي تم استردادها.
ب يتضمن المبلغ الإجمالي بالدولار للتكاليف موضع التساؤل فئتين فرعيتين، والمحددتين في هذا الجدول من أجل توضيح طبيعة التكلفة موضع التساؤل كما حددها قانون المفتش العام.
ج لا يوجد أموال تم استردادها أو جهود تحصيل حتى الآن ذات صلة بالتقارير 11-009، أو 11-022 أو 12-006.
ملحوظة: يمكن الاطلاع على جميع تقارير التدقيق الخاصة بالمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق على www.sigir.mil.

استكمال عمل التدقيق القضائي الخاص بالمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق

لقد استكمل المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق تقارير التدقيق القضائية الخاصة بأموال إعادة اعمار العراق. بدأ المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق جهوده في أواخر عام 2008 وأصدر تقريره القضائي النهائي في هذا الربع من العام. إن نهج المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق لإجراء عمليات التدقيق ضم معالجة هذه البيانات المؤتمتة مع تقنيات التدقيق المعياري والتقنيات الاستقصائية لاكتشاف المدفوعات التي يوجد بها مشكلات وتطوير دليل مناسب للاستخدام في الإجراءات الإدارية أو الدعاوي القضائية الجنائية المدنية أو الخاصة بالاحتيال. وقد تم إنشاء "مجموعة البحث الجنائي" وتم تزويدها بموظفين من دوائر التدقيق والتحقيقات التابعة للمفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق للقيام بتلك المهام. وقد تضمن إطار العمل المبدئي للمجموعة ثلاثة جهود رئيسية:

- أجرى المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق عمليات تدقيق متعمقة لمنح إعادة الاعمار الرئيسية المقدمة لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. في عمليات تدقيق العقود والمنح المُركزة هذه، قام المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بفحص التكاليف، والنتائج، والإشراف الإداري وحدد ما إذا كانت الضوابط الداخلية مناسبة لضمان الإدارة الفعّالة للعقود واستخدام أموال إعادة الاعمار.
- لقد أسس المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مبادرة استقصائية وتدقيقية مشتركة في يناير 2009. تُعرف هذه المبادرة باسم فريق التقييم القضائي، والبحث والاسترداد والتنفيذ (FERRET). تضمنت هذه المبادرة متعددة الأنظمة مدققين، ومحللين ومحققين يعملون معًا لفحص البرامج التي يتمتع الموظفون العسكريون والمدنيون الأمريكيون العاملون في إعادة اعمار العراق بالوصول السهل إلى الأموال النقدية والبرامج التي تبدو فيها الضوابط على النفقات ضعيفة.
- فحص مدققوا المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بيانات معاملات المدفوعات التي تم سدادها للبائعين لتحديد المعاملات غير المنتظمة، أو الغريبة التي تشير إلى احتمال حدوث احتيال. حدد المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق حوالي 180.000 من المدفوعات بإجمالي يصل إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي من النظم المالية لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإجراء مراجعة قريبة. تأتي هذه المعاملات من أربعة صناديق رئيسية لإعادة الاعمار: صندوق الإغاثة وإعادة اعمار العراق (بإجمالي 19.83 مليار دولار أمريكي)، وصندوق قوات الأمن العراقية (14.1 مليار دولار أمريكي)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين (حوالي 40 مليار دولار أمريكي).

وبالتالي، أضاف المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق مكونًا إضافيًا للمساعي القضائية. قام المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بتحليل حوالي 100 تحقيق جنائي مغلق متعلق بجهود إعادة اعمار العراق لتحديد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي ساهمت في قدرة الأفراد على ارتكاب أفعال إجرامية.

تم مناقشة تقرير المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق القضائي النهائي في وقت سابق في هذا القسم. ◆

تقارير المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق الخاصة

في يوليو 2012، نشر المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق التقرير الثاني ضمن سلسلة التقارير الخاصة.

الضريبة البشرية لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار أثناء عمليات غزو العراق

التقرير الخاص رقم 2 للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

وفي الوقت الذي ركزت فيه تقارير التدقيق والتقارير ربع السنوية للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على المحاسبة المالية لما يربو عن 60 مليار دولار خُصِّصت لإعادة إعمار العراق وتحقيق الاستقرار منذ 2003، فإن هذا التقرير يقدم تقديرًا للتكلفة البشرية لعملية إعادة الإعمار.

استمرت عملية غزو العراق من 1 مايو 2003، حتى 31 أغسطس 2010. في غضون هذه الفترة، عرّض الجنود الأمريكيون، والمدنيون، والمقاولون – إضافة إلى مواطني البلدان الأخرى والعراقيين – أنفسهم لمخاطر جسيمة أثناء محاولة إعادة إعمار العراق وتحقيق الاستقرار فيها. ورغم أن قلة البيانات الكاملة الموثوق بها عن الخسائر حالت دون توصل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى إحصاء كامل للخسائر البشرية الفعلية الناجمة عن عملية إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في العراق، فإن هذا التقرير يعد أكمل التقارير المتاحة.

حيث عمل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على تمشيط سجلات الخسائر الرسمية إضافة إلى قوائم الخسائر المصنفة من قِبل شركات خاصة وهيئات حكومية سابقة شاركت في جهود إعادة الإعمار في العراق، وتتضمن:

- وزارة الدفاع الأمريكية
- وزارة الخارجية الأمريكية
- وزارة العمل الأمريكية
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي

ورغم أن هذه السجلات غير كاملة، لكنها توافينا بأقل عدد من القتلى أثناء عملية إعادة إعمار العراق وتحقيق الاستقرار به.

النتائج التي توصل إليها المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

لقد كانت عملية إعادة إعمار العراق وتحقيق الاستقرار عملًا خطيرًا. قدَّر المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عدد القتلى أثناء العمل في مجهودات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار خلال عملية غزو العراق بما لا يقل عن 719 شخصًا، ما يزيد على 44% من هؤلاء الضحايا – 318 – من المواطنين الأمريكيين، منهم 264 عسكريًا و 54 مدنيًا، إضافة إلى مقتل 111 من مواطني الدول الأخرى و 271 عراقيًا، بخلاف مقتل 19 آخرين أثناء العمل في مجهودات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. ولا تشمل هذه الأرقام من لقى حتفه جراء مواجهات قتالية أو عمليات انتحارية أو نتيجة أسباب طبيعية.

وثَّق المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق نوع المشروع الذي عمل به كل شخص وقت وفاته، وقسم البيانات إلى ثلاث فئات:

- **البنية التحتية والحوكمة** مشروعات التي كانت موجهة لعمليات إعادة الإعمار المدنية للعراق – تضمنت مشروعات البنية التحتية للكهرباء والمياه، والنفط، والرعاية الصحية، والنقل– إضافة إلى أنشطة المجتمع المدني مثل التعليم وحقوق الإنسان.
- **أجريت مشروعات وأنشطة تدريب الشرطة** لبناء قوة شرطية تستطيع البقاء للعراق من خلال تجنيد أفراد شرطة جدد، وتأسيس أكاديميات تدريب جديدة في جميع أنحاء العراق، وإعادة تعليم ضباط الشرطة العراقيين المدربين.
- **دعّمت مشروعات وأنشطة تدريب قوات الأمن على المستوى الوطني** إنشاء القوات المسلحة العراقية وتدريبها.

لقى ما لا يقل عن 513 شخصًا (71% من الخسائر) حتفه إثر تدعيم فئة المشروعات الأكبر الواردة في تحليل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق– البنية التحتية والحوكمة– التي تشمل جميع المشروعات الممولة بواسطة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق الدعم الاقتصادي، وبرنامج الاستجابة للطوارئ الخاصة بقادة الجيش. من بين حصيلة الـ513 شخصًا، 240 عراقيًا.

كما برهنت على خطورة برنامج تطوير الشرطة وتدريبها حيث أدت إلى مقتل 145 شخصًا (وتشكل 20% من الخسائر في الأرواح). وتكبدت وزارة الدفاع التي كانت الوكالة الرئيسية المنوطة بتدريب الشرطة أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير خسائر في الأرواح بلغت 97 شخصًا. كما لقى أيضًا 16 متعهدًا أمريكيًا مدنيًا، و 4 متعهدين من بلدان أخرى، و 22 عراقيًا، و 6 آخرون، عملوا مترجمين، مصرعهم أثناء تدريب الشرطة العراقية.

وأعلنت البعثات المشاركة في تدريب الفرق العسكرية العراقية أن عدد الخسائر النهائي في الأرواح لديها بلغ 61 شخصًا (8%):: وكانت على النحو التالي: 48 من العسكريين الأمريكيين و3 من المدنيين الأمريكيين و9 عراقيين (معظمهم مترجمين عراقيين عملوا لدى القوات الأمريكية) وشخص آخر كان يعمل مترجمًا.

دروس للاستفادة

بناءً على هذا البحث، قدم المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق درسين للاعتبار:

1. **تعد مهام إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار التي أجريت في أي منطقة مواجهات خطيرة خطرًا بالغًا**، رغم أن مهام إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار توصف بأنها مهام "سلسة"، "ليست حركية"، أو "ليست ميتة". لكنه خطأ في التسمية. تشير الخسائر البشرية في العراق إلى أن مهام إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في أي منطقة حرب تعد من المهام الخطيرة لقواتنا العسكرية والمتعهدين المدنيين الأمريكيين ومواطني البلدان الأخرى والعراقيين على حد سواء. وبينما توجد احتمالية أن تتلبس المهام الداعمة للعمليات العسكرية ببعض الأخطار، بيد أن مهام إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار لا تندرج جميعها ضمن هذه الفئة. يجب النظر في المخاطر التي يتعرض لها الأفراد أثناء اتخاذ قرار وسط بيئة غير متسامحة ومهام إعادة إعمار وتحقيق استقرار تتجاوز مسألة دعم العمليات العسكرية.

2. **سجلات بيانات الخسائر البشرية غير كاملة وغير متوفرة غالبًا، وخاصة للمدنيين.** ومن بين ضوابط التكلفة لعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار يأتي عدد الخسائر في الأرواح الذي تكبدته الولايات المتحدة وحلفاؤها. وفي ظل غياب السجلات الدقيقة، فإننا نخاطر بتقديم تقييمًا غير دقيق لكفاية جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار وتكاليفهما. يجب أن تضمن الوكالات الأمريكية المشاركة في مهام إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار أن البيانات الخاصة بالخسائر البشرية لمثل هذه الجهودات يجري تجميعها والاحتفاظ بها بصورة صحيحة. ◆

تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

تواصل مديرية تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق بفعالية متابعة إدعاءات الاحتيال والتبديد والاستغلال في العراق من خلال إجراء 97 تحقيقًا حيًا. وأثناء فترة إعداد هذا التقرير، عيّن المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق محققًا واحدًا في بغداد؛ و12 محققًا في المكاتب في بنسلفانيا وفلوريدا وتكساس وأوكلاهوما وكاليفورنيا وطاقم تحقيق من 5 أفراد في مقر المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في أرلينجتون بفرجينيا. وشملت الإنجازات في هذا الربع من العام توجيه ثلاث اتهامات وخمس إدانات وخمسة أحكام.

وبدءًا من 30 يوليو 2012، أسفر عمل المحققين لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عن 90 اتهامًا و72 إدانة وتحصيل ما يربو عن 177.0 مليون دولار من الغرامات والمصادرات واسترداد الأموال والتعويضات وغيرها من النتائج المالية. بالنسبة إلى إدانات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، عن طريق ضم الجاني وقت وقوع الجريمة، انظر الشكل 5.1. بالنسبة للنتائج المالية لتحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، فعن طريق ضم الجاني، انظر الشكل 5.2.

وشملت أيضًا إنجازات التحقيق في هذا الربع من العام 14حالة اشتباه و11 مقترح استبعاد و17 حالة استبعاد. وبدءًا من 30 يونيو 2012، أسفر عمل المحققين لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عن 94 اشتباهًا و133 مقترح استبعاد و103 حالة استبعاد.

واصل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في هذا الربع من العام إجراء عدد من التحريات الجنائية المهمة المتعلقة بإعادة إعمار العراق والعمل عن قرب مع المدعين العموميين ووكالات التحقيق الأمريكية الشريكة ومحققين من قوى التحالف وأفراد من رجال الشرطة المعنيين بإنفاذ القانون من دول أخرى. ونتج عن هذه التحقيقات، 16 مدعيًا في انتظار المحاكمة، و15 مدعى عليه إضافي كانوا في انتظار النطق بالحكم بنهاية هذا الربع من العام. يوضح الشكل 5.3 العدد التراكمي للإجراءات القانونية والنتائج المالية المنبثقة عن تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه حيث إن المدعين العموميين يتولون حاليًا عددًا كبيرًا من القضايا الإضافية. وللإطلاع على قائمة شاملة من حالات الإدانة التي جمعتها وزارة العدل، انظر جدول 5.4 في نهاية هذا القسم الفرعي.

يشير المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى هذه الأنشطة التحقيقية في هذا الربع من العام:

- اعتراف مواطن بريطاني ومواطنين أمريكيين بالتآمر للاحتيال على الحكومة الأمريكية.
- اتهام نقيب سابق بالجيش الأمريكي واعترافه بالاستيلاء على ممتلكات حكومية.

الشكل 5.1

إدانات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، عن طريق ضم الجناة، بدءً من 30/6/2012

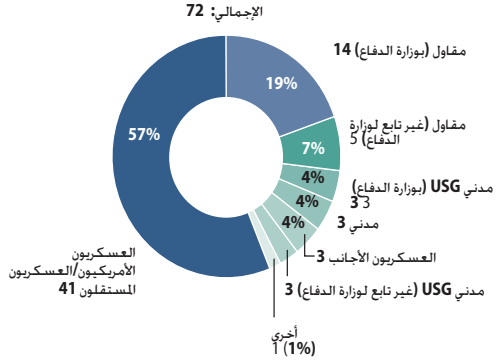

الشكل 5.2

النتائج المالية لتحقيقات المفتش العام لبرنامج إعمال العراق، عن طريق ضم الجناة، بدءًا من 30/6/2012، بالمليون دولار

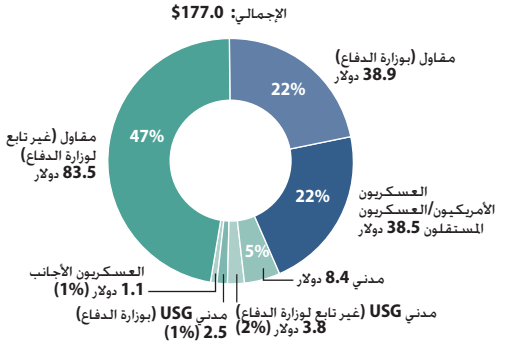

ملاحظة: العدد المتأثر بسبب الجولات

الشكل 5.3

الأموال التي تم استردادها ونتائج التحقيقات الجنائية للمفتش العام لبرنامج إعمار العراق، القيمة التراكمية حتى تاريخه، حسب السنة المالية

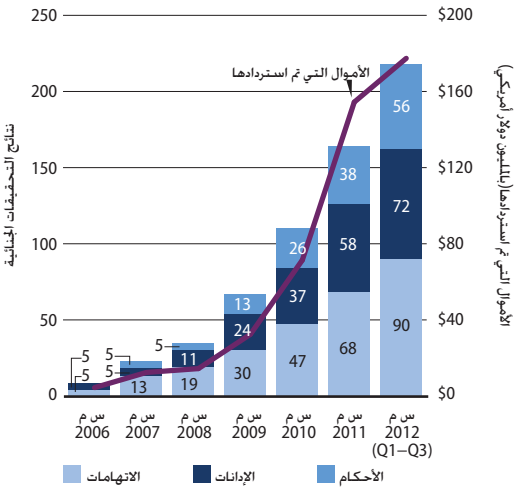

- إدانة رقيب بالجيش الأمريكي وشريك له عن كل تهم الرشوة ومخطط غسيل الأموال.
- الحكم على رقيب احتياطي بالجيش الأمريكي للتآمر من أجل الاحتيال على وزارة الدفاع.
- الحكم على رائد بالجيش الأمريكي لقبول عطايا غير قانونية من مقاول بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي.
- الحكم على نقيب بالجيش الأمريكي لقبول عطايا غير قانونية تشمل أموال برنامج الاستجابة للطوارئ الخاص بقادة الجيش.
- الحكم على مقدم متقاعد بالجيش الأمريكي لقبول رشاوى.
- الحكم على مقاول مدني سابق لدوره في خطة تهدف لسرقة معدات عسكرية.
- اتهام مقاول عسكري ورئيسه بالاحتيال فيما يتعلق بعقد توريد مركبات مصفحة.

اعتراف مواطن بريطاني ومواطنين أمريكيين بالتآمر للاحتيال على الحكومة الأمريكية.

في 21 مايو 2012، اعترف أحمد قزاز، وهو مواطن بريطاني، أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية الأمريكية بلوس أنجلوس في كاليفورنيا بارتكاب جرائم وفقًا للقانون الفيدرالي تتمثل في التآمر والرشوة والاحتيال الإلكتروني وعبر البريد. اعترف جين نويل، صغير، في 10 أبريل 2012 أمام المحكمة المركزية الأمريكية بمقاطعة الشمالية في ألاباما بالتآمر لارتكاب جرائم وفقًا للقانون الفيدرالي تتمثل في الرشوة والاحتيال الإلكتروني والاحتيال عبر البريد وتقديم عوائد ضريبية مزورة. في 8 مايو 2012، اعترف بيلي جو هانت أمام المحكمة المركزية الأمريكية بمقاطعة الشمالية في ألاباما بالتآمر على ارتكاب جرائم وفقًا للقانون الفيدرالي تتمثل في الرشوة والاحتيال الإلكتروني والاحتيال عبر البريد وتقديم عوائد ضريبية مزورة.

في حالة فض أختام إحدى لوائح الاتهام في 13 مارس 2012، وُجِّه اتهام لقزاز وشركته "ليدستاي" عن دورهما في التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة الأمريكية ودفع رشاوى في مقابل الحصول على عقود من الباطن لبرنامج تابع لوزارة الدفاع في العراق. علاوة على ذلك، تم فض ختم معلومتين جنائيتين. تدينان نويل وهانت بتهمة التآمر لارتكاب جرائم وفقًا للقانون الفيدرالي تتمثل في الرشوة والاحتيال الإلكتروني والاحتيال عبر البريد وتقديم عوائد ضريبية مزورة.

ووفقًا لمستندات المحكمة، دفع قزاز ما يزيد عن 947.500 دولار أمريكي على أنها رشاوى غير قانونية إلى موظفَين لدى المقاول الرئيسي للحكومة الأمريكية للحصول على عقود مربحة من الباطن لنفسه ولشركته ترتبط ببرنامج تصفية ذخائر التحالف. عمل برنامج تصفية ذخائر التحالف على تفريغ الأسلحة المصادرة والمهجورة منذ عام 2003 وحتى نوفمبر 2008 وتخزينها والتخلص منها. حصل مركز هانتسفيل للدعم والهندسة التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي على عقد رئيسي لهذا العمل للتعامل مع شركة دولية تعمل في قطاع الهندسة والتشييد ومقرها في باسادينا في كاليفورنيا.

ووفقًا لمستندات المحكمة، ومع بداية شهر مارس 2006 أو نحو ذلك، تورط قزاز في اتفاق رشوة مع نويل (المقاول الرئيسي لمدير البرنامج) وهانت (نائب مدير البرنامج) الذي رتب لمنح عقود من الباطن لقزاز وليدستاي لتوفير مواد ومعدات ثقيلة ومشغلات للمعدات لبرنامج تصفية ذخائر التحالف. وحصل قزاز أيضًا على زيادة مضاعفة من التمويل لهذه العقود من الباطن. من أبريل 2006 حتى أغسطس 2008، حصل قزاز وليدستاي على ما يزيد عن 23 مليون دولارًا من الأموال الأمريكية المخصصة للخدمات بموجب برنامج تصفية ذخائر التحالف.

تقرر النطق بالحكم على هانت في 21 أغسطس 2012 ونويل في 9 أكتوبر. وتقرر النطق بالحكم على قزاز في 29 أكتوبر 2012.

وجرى إحالة القضية من خلال محام من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى قسم قضايا الاحتيال في شعبة القضايا الجنائية في وزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي بالمقاطعة الشمالية في ألاباما.

وجرى التحقيق في القضية من خلال المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع، وخدمة الإيرادات الداخلية- التحقيقات الجنائية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية.

اعتراف نقيب سابق بالجيش الأمريكي بسرقة أرض حكومية بمعسكر سبايكر بالعراق.

في 17 مايو 2012، اعترفت نيكول لوفيرا، نقيب سابق بالجيش الأمريكي أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية الأمريكية في أتلانتا بجورجيا بالاستيلاء على أرض حكومية.

ووفقًا لمستندات المحكمة، من يوليو 2007 حتى سبتمبر 2009، كانت لوفيرا نائب مسؤول خزانة الدفع بمعسكر سبايكر بالعراق. وكانت لوفيرا مسؤولة عن الإدارة والمحاسبة المالية اليومية لكل الأموال المحفوظة في معسكر سبايكر لسداد التزامات الولايات المتحدة. وبهذه الصفة، كان للوفيرا القدرة على الوصول إلى الغرفة المحصنة والخزائن التي كان يُحتفظ فيها بكل الأموال في معسكر سبايكر. وبحسب الشهادات التي أدلي بها في جلسة الاستماع إلى التهم الموجهة، اعترفت لوفيرا بأنها سرقت عن عمد وبمخالفة القانون وحولت مبلغ 8.000 دولار أمريكي غير مسجل في دفتر المحاسبة الرسمي لصالحها ولآخرين. واعترفت لوفيرا أيضًا أنه في مناسبة لاحقة، ابتكرت آلية غير قانونية لسرقة حوالي 40.000 دولار أمريكي آخر من الخزانة بمعسكر سبايكر وتحويلها من خلال إنشاء سجلات مزورة لتبرير اختفاء الأموال.

وفي جلسة النطق بالحكم التي تقررت في 10 أغسطس 2012، تواجه لوفيرا حكمًا يصل إلى 10 سنوات في السجن وغرامة قدرها 250.000 دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك، وافقت لوفيرا على دفع تعويض قدره 48.000 دولار أمريكي لوزارة الدفاع.

وحقق في القضية المفتش العام لبرنامج إعادة الإعمار بالعراق وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية.

الرقيب بالجيش الأمريكي وشريكه المتهمان بالرشوة و بمخطط غسيل الأموال

في 25 يونيو 2012، أدانت هيئة محلفين فيدرالية في إليكينس في فيرجينيا الغربية الرقيب أول بالجيش الأمريكي ريتشارد إيفيك وشريكه كريستل مارتن عن جميع التهم الموجهة إليهما فيما يتصل بالرشوة ومخطط غسيل الأموال في معسكر أريفجان بالكويت.

ووُجِّهت لإيفيك تهمة التآمر لتقديم رشوة وتهمتان بالرشوة، وتهمة التآمر لغسيل الأموال، وست تهم لغسيل الأموال وتهمة عرقلة سير العمل في وكالة. ووجِّهت لكريستل مارتن، أحد شركائه المتآمرين تهمة التآمر للرشوة وتهمة التآمر لغسيل الأموال وأربع تهم بغسيل الأموال. خدم إيفيك على أنه موظف بالجيش الأمريكي وكان مسؤولًا عن التعاقد في معسكر أريفجان بين عامي 2005 و2006. وبهذه الصفة، كان لدى إيفيك الصلاحية لترتيب منح العقود القيمة لإمداد الجيش الأمريكي بزجاجات المياه المعبأة وخدمات تقديم الطعام، وصيانة ثكنات الجيش وتركيب حواجز أمنية وذلك من بين عدد من الأشياء الأخرى.

وأظهر الدليل المقدم إلى المحاكمة أن إيفيك وشركاءه تلاعبوا في عملية التعاقد بطرق عدة، بما في ذلك إفشاء معلومات سرية عن خطط الجيش الأمريكي للحصول على بضائع وخدمات وقبول عروض مزيفة. وبهذه الطريقة، أدار إيفيك واثنان من شركائه وهم رائدان سابقين بالجيش الأمريكي جيمس مومون وكريستوفر موراي مشاريع تعاقد بلغت قيمتها 24 مليون دولار أمريكي لمقاولين معينين. ونظير ذلك، دفع أولئك المقاولون لإيفيك رشوة تزيد عن 170.000 دولار أمريكي ورحلة مجانية لقضاء ليلة رأس السنة في دبي ودفعوا ثمن حفلات.

من بين الأشخاص الذين دفع لهم إيفيك تلك الرشاوى وجدي برجاس، موظف حكومي مدني أمريكي بمعسكر أريفجان الذي كان لديه مصلحة خفية في تشغيل مقاول عسكري بالكويت. وشهد برجاس أنه قدم عروضًا زائفة لإيفيك من مقاولين مستقلين وهميين لكن هؤلاء

كانوا في الواقع يعملون تحت إدارة نفس الأشخاص. وأظهرت الأدلة أن إيفيك استخدم تلك العروض لإعطاء انطباع وهمي بأن تلك العقود تم منحها وفقًا لقواعد التعاقد بالجيش مما يجعل عملية التقدم بالعروض لحيازة العقود عملية تنافسية. شهد أيضًا برجاس أنه كان لديه خزانة مخبأة في فيلته حيث كان مومون يحتفظ بما يزيد عن 800.000 دولار أمريكي من أموال الرشوة وهي الأموال التي استخدمها إيفيك لمبادلة مبالغ كبيرة من العملة الكويتية بالدولار الأمريكي.

وبحسب الأدلة: منح إيفيك الكثير من أموال رشوته إلى مارتن، الذي حصل على امتياز من الجيش وخدمة تبادل القوات الجوية لبيع البضائع في معسكر أريفجان، وهو امتياز كان في الأساس صفقة نقية. ثم حول كل من إيفيك ومارتن رشاوى تساوي عشرات الآلاف من الدولارات إلي الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى زوجة إيفيك وصديقته. وأظهرت الأدلة أنه لإخفاء حقيقة أن هذه الأموال هي أموال رشوة، حول إيفيك ومارتن الأموال إلى حسابات في ويسترن يونيون وإلى أوامر مالية وشيكات صراف وشيكات شخصية. كما هرب كلا من إيفيك ومارتن النقود إلى الولايات المتحدة بصورة شخصية، حيث كان مارتن يسافر في الغالب في رحلات الانتقال العسكرية لتجنب العرض على شاشات الجمارك. واستخدم إيفيك أموال الرشوة الخاصة به، من بين أشياء أخرى لشراء منزل وتشييده على مساحة ثلاثة أفدنة ونصف في بارسونز في فيرجينيا الغربية وشراء شاحنة نقل صغيرة (بيك-أب).

وأظهرت الأدلة أيضًا مشاركة إيفيك ومارتن في مخطط تهريب 250.000 دولار أمريكي من أموال الرشوة الخاصة بمومون إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وشهد مومون حول اجتماع صيف 2006 في مطار الكويت الدولي مع إيفيك ومارتن حيث وصفت فيه مارتن كيف كانت تغسل أموال رشوة إيفيك وكيف عرضت تقديم الخدمة ذاتها لمومون. وبحسب الأدلة المقدمة إلى المحاكمة، عرض إيفيك إخفاء أموال مومون في عقار مملوك لإيفيك في فيرجينيا الغربية. وعندما استجوب ضباط الشرطة إيفيك بعدها بشهور عدَّة حول الفساد في معسكر أريفجان، شهد إيفيك زورًا أنه لم يكن يعرف المقاول الذي أظهرت الأدلة أنه تلقى رشوة قدرها 150.000 دولار أمريكي ومن بين أشياء أخرى.

ويواجه كلا من إيفيك ومارتن حكمًا بالسجن بحد أقصى خمس سنوات عن التآمر بالرشوة، والسجن لمدة 20 سنة للتآمر بغسيل الأموال والسجن لمدة 20 سنة عن كل تهمة من تهم غسيل الأموال. يواجه إيفيك أيضًا الحكم بالسجن بحد أقصى 15 سنة عن كل تهمة تقديم رشوة، وخمس سنوات عن عرقلة سير العمل في وكالة وغرامة عن حصيلة خطة الرشوة التي تشمل السكن الذي يملكه في فيرجينيا الغربية. ويواجه كل منهما غرامة قدرها 250.000 دولار أمريكي عن كل تهمة. ولم يتم تحديد موعد النطق بالحكم بعد.

قام بالتحقيق في هذه القضية المفتش العام الخاص لبرنامج إعادة الإعمار بالعراق، وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وتحقيقات خدمة الإيرادات الداخلية ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

الحكم على رقيب بجيش الاحتياط للتآمر بالاحتيال على وزارة الدفاع

في 16 مايو 2012، حُكِم على أماشا إم كينج، رقيب بجيش الاحتياط الأمريكي، أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية في ماكون، بجورجيا بالسجن ثلاثة أشهر، تليها خمس سنوات تحت المراقبة وتقرر ودفع تعويض قدره 20.500 دولار أمريكي وضريبة إضافية بقيمة 100 دولار.

وبحسب مستندات المحكمة، خدمت الرقيب كينج في معسكر أريفجان، بالكويت منذ نوفمبر 2004 وحتى فبراير 2006، في دعم عملية تحرير العراق على أنها عضو في كتيبة التمويل رقم 374. وأثناء وجودها في الكويت، كانت كينج مسؤولة عن استلام إيصالات الدفع والفواتير من المقاولين العسكريين وإدخالها لعديد من العقود واتفاقات الشراء الشاملة، التي تشمل اتفاقات شراء شاملة لزجاجات مياه الشرب المعبأة. وبموافقة كينج، جرى السداد للمقاولين من الكتيبة المالية. في بعض الطلبات، كانت كينج مسؤولة عن إصدار شيكات الحكومة الأمريكية لأولئك المقاولين.

وبحسب مستندات المحكمة، وافقت كينج على الحصول على أموال من المقاول العسكري في مقابل الاحتيال على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدخال فواتير المقاول بصورة انتقائية لفواتير خارج إجراءات الدفع وبروتوكولاته الملائمة. وأتاح هذا للمقاول الحصول على دفعة سداده بأسرع من المعتاد، مما أتاح له التقدم بعروض لمزيد من العقود غير تلك التي يمكن تمويلها.

اعترفت الرقيب كينج أنها تلقت أربعة تحويلات إلكترونية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 20.500 دولار أمريكي. كما اعترفت أيضًا أنها طلبت من المقاول تحويل

الأموال لأشخاص معينين في الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون المبالغ أقل من 10.000 دولار أمريكي لتفادي شروط الإبلاغ المصرفي.

أجرى التحقيقات في هذه القضية المفتش العام لبرنامج إعادة الإعمار بالعراق، وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وشرطة الجمارك والهجرة، ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

الحكم على رائد بالجيش الأمريكي لقبول عطايا غير قانونية من مقاول بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي

في 6 يونيو 2012، حُكِم على الرائد بالجيش الأمريكي كريستوفر جي برادلي أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية الأمريكية في إل باسو، بتكساس بالحبس ستة أشهر، يليها إطلاق سراح لمدة عام تحت المراقبة، ودفع تعويض قدره 20.000 دولار أمريكي وضريبة إضافية بقيمة 200 دولار أمريكي. جاء الحكم نتيجة لاعتراف برادلي بقبول عطايا غير قانونية في 9 أبريل 2012.

ووجهت لبرادلي تهمتان بناء على معلومات جنائية تفيد بقبوله 20.000 دولار أمريكي في هيئة عطايا غير قانونية أثناء انتشاره في القاعدة الجوية المؤقتة دايموند باك في الموصل من يناير وحتى نوفمبر 2008. أثناء هذه الفترة، خدم برادلي مع الفريق العسكري المؤقت لعمليات نينوى، حيث ساعد في إنشاء خدمات في القاعدة وتدريب وحدة جيش عراقي مرافق تمركزت في قاعدة عراقية مجاورة.

واعترف برادلي بقبوله 20.000 دولار أمريكي نقدًا من مقاول عراقي في القاعدة الجوية المؤقتة في دايموند باك. رافق برادلي المقاول حول القاعدة حين أخفق المقاول في استئجار موظف معتمد اعتمادًا مناسبًا. إضافة إلي ذلك، ساعد برادلي المقاول في الالتفاف على إجراءات الأمن التي تشترط تفريغ الشاحنات وإعادة شحنها قبل الدخول إلى القاعدة. كما رتب بالسماح للشاحنات التابعة للمقاول أن تدخل الجزء العراقي في القاعدة دون تفريغها أو إعادة تحميلها مسبقًا. وبهذا يوفر التكاليف الكبيرة والوقت للمقاول. واعترف برادلي، في مناسبتين منفصلتين، أنه قبل ظرفًا بداخله 10.000 دولار أمريكي نقدًا من المقاول العراقي وأن تلك الدفعات التي حصل عليها كانت لمساعدته للمقاول.

ومن المقرر أن يتقاعد برادلي من الجيش الأمريكي في 31 أكتوبر 2012. كما أنه مطالب بتسليم نفسه في 5 نوفمبر 2012، ليقضي فترة السجن.

أجرى التحقيقات في القضية المفتش العام لبرنامج إعادة إعمارالعراق، وقيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وخدمة التحقيق الجنائي في وزارة الدفاع.

الحكم على نقيب بالجيش الأمريكي لقبوله عطايا غير قانونية

في 1 يونيو 2012، تم الحكم على مايكل روتيكي، نقيب في الجيش الأمريكي أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية في أنشوراج بالأسكا ثلاث سنوات تحت المراقبة ودفع غرامة قدرها 2.000 دولار أمريكي، وتعويض قدره 10.500 دولار أمريكي وضريبة إضافية تبلغ 100 دولار أمريكي. أدلى روتيكي في 7 مارس 2012 بمعلومات جنائية تدينه بتهمة قبول عطايا غير شرعية.

وبحسب مستندات المحكمة، ذهب روتيكي للعراق على أنه ضابط شؤون مدنية في قاعدة جوية مؤقتة في روستيمايا، وكان من بين مهامه، أنه كان وكيلًا للدفع ومسؤولًا عن توجيه أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسداد للمقاولين من أجل أداء العمل وفقًا للأهداف التي وضعها قادة الجيش الأمريكي. يعد قبول وكلاء الدفع لهدايا شخصية أو عطايا من المقاولين الذين يعتمدون على وكلاء الدفع من أجل العقود انتهاكًا للقانون الفيدرالي.

وبحسب مستندات المحكمة، أثناء التماس العقود وبعده، قبل روتيكي أموالًا نقدًا وأشياء ثمينة قيمة من المقاول العراقي، تشمل 10.000 دولار أمريكي نقدًا، وخاتمين فضيين بأحجار ماسية، و15 عملة ذهبية تقدر بأكثر من 10.000 دولار أمريكي وغيرها من الأشياء الثمينة. واعترف روتيكي أنه أخذ أشياء ثمينة وأموالًا مستوعبًا ومؤمنًا أنها كانت من أجل مساعدة المقاول الذي حصل على العقد أو بسببها.

وأحيلت هذه القضية من قبل محام مختص من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى شعبة الاحتيال بالقسم الجنائي لوزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي بمقاطعة بالأسكا. أجرى التحقيقات في القضية – قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع.

الحكم على مقدم متقاعد بالجيش الأمريكي لقبول رشاوى

في 13 يونيو 2012، حُكِم على ديريك إل شوماك، عقيد متقاعد بالجيش الأمريكي، أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية بالدائرة المركزية بكاليفورنيا بالسجن 41 شهرًا، يليها عامان إطلاق سراح مشروط ودفع تعويض بقية 181.900 دولار أمريكي وغرامة قدرها 68.100 دولار أمريكي. جاء الحكم نتيجة لاعترافه بارتكاب الجريمة في يونيو 2011 وإدلائه بمعلومات جنائية تدينه بتهمتي رشوة.

وبحسب مستندات المحكمة، انتدب شوماك إلى معسكر أريفجان، بالكويت، باعتباره ممثلًا لضابط التعاقد وكان مسؤولًا عن التنسيق وقبول تسليم زجاجات مياه الشرب المعبأة من باب دعم القوات الأمريكية في العراق. وأثناء خدمته في الكويت، وافق شوماك على مساعدة مقاول في تسليم زجاجات مياه شرب معبأة. وفي المقابل، دفع المقاول لشوماك إجمالي مبلغ 215.000 دولار أمريكي تقريبًا، تم تسليم معظمها لممثل عن شوماك في لوس أنجلوس. وحصل شوماك على 35.000 دولار إضافية من مقاول ثاني لدوره المؤثر في منح عقود زجاجات مياه الشرب في أفغانستان. إجمالاً، اعترف شوماك بالحصول على مبلغ 250.000 دولار أمريكي تقريبًا من هذين المقاولين الحكوميين في بين العامين 2005 و2006.

أجرى التحقيقات في هذه القضية المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار بالعراق، وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وتحقيقات خدمة الإيرادات الداخلية ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

الحكم على مقاول مدني سابق لدوره في خطة سرقة معدات عسكرية.

في 9 يوليو 2012، حُكم على ديفيد جون ويلش، موظف مقاولات مدني سابق أمريكي، أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية برالخ في كارولينا الشمالية بالسجن عامين، يليها ثلاث سنوات من إطلاق السراح المشروط بالمراقبة، ودفع تعويض قدره 160.000 دولار أمريكي لوزارة الدفاع. واعترف ويلش في 2 أبريل 2012، بالتآمر لسرقة مولدات عسكرية في العراق في 2011 وبيعها في السوق السوداء.

وبحسب مستندات المحكمة، ففي عام 2011، كان ويلش مدير العمليات والصيانة لدي مقاول حكومي أمريكي بمجمع قاعدة فيكتوري في بغداد. وبهذه الصفة، كان لدي ويلش المقدرة على التأثير على توزيع المعدات الحكومية الأمريكية ونقلها. إضافة إلى ذلك، كان ويلش مسؤولاً عن مراقبة نقل المولدات من المجمع إلى مكتب إعادة الاستخدام والتسويق التابع لوزارة الدفاع. في أكتوبر 2011، شارك ويلش ومتآمر شريك في مخطط لسرقة حوالي 38 مولدًا وبيعها فيما بعد في السوق السوداء في العراق لمتآمرين مشاركين غير معروفين من خلال تحويل هذه المولدات من مكتب إعادة الاستخدام والتسويق التابع لوزارة الدفاع إلى موقع خارج القاعدة في العراق لم يفصح عنه. وبعد سرقة المولدات من المجمع، قدم شريك ويلش أربع حزم مالية بأوراق مالية بقيمة 100 دولار أمريكي، بإجمالي حولي 38.600 دولار أمريكي.

يجري إحالة هذه القضية إلى من قبل محامي مختص من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى شعبة الاحتيال بالقسم الجنائي لوزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي بالمقاطعة الشمالية لكارولينا الشمالية. أجرى التحقيقات في هذه القضية المفتش العام لبرنامج إعادة الإعمار بالعراق، و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

مقاول بوزارة الدفاع متهم بالاحتيال في عقد مركبات مصفحة

في 19 يوليو 2012، وجهت هيئة محلفين فيدرالية كبرى في المقاطعة الغربية بفرجينيا، روانوك، لائحة اتهام تضم 12 تهمة ضد شركة مقاولات عسكرية ورئيسها تتهمهما بارتكاب جريمة احتيال كبرى ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتيال الإلكتروني وإدعاءات باطلة حول مزاعم تفيد أن المقاول وفّر زورًا مستوى الحماية اللازم للمركبات المصفحة التي تستخدمها مواكب المسؤولين الكبار في العراق.

وبحسب لائحة الاتهام، شاركت الشركة في عقد بقيمة 4 مليون دولار أمريكي في أبريل 2006 لتزويد وزارة الدفاع بعدد 24 مركبة مصفحة لاستخدامها في العراق. في يونيو 2006، أبرمت الشركة عقدًا ثانيًا لتسليم ثمان مركبات مصفحة إضافية. وكان الغرض من هذه الشاحنات هي أن تستخدم في تأمين كبار المسؤولين العراقيين الذين كانوا ينتقلون بانتظام بموكب سيارات وسط "بيئة عدائية وخطيرة".

ووجهت الحكومة اتهامًا بأن كلا العقدين تضمنا شروطًا محددة للمركبات المصفحة، تشمل تدعيم كل

مركبة إلى مستوى قياسي بحيث لا يمكن لأي رصاصة خارقة للدروع اختراق مقصورة الركاب والسقف. إضافة إلى ذلك، اشترط العقدان أن يكون المحمل السفلي لكل سيارة مصفحة أن يحتوي على تصفيح وقائي ضد الألغام بحيث يمكنها مقاومة الانفجارات التي تحدث أسفل المركبة. وفي النهاية، اشترط العقدان أن تكون المركبات المصفحة ذات إطارات مسطحة مقاومة للتفريغ عند ثقبها، إضافة إلى إطار احتياطي، بحيث يمكنهم مواصلة السير إذا ما تعرضت الإطارات لإطلاق الرصاص أو التفريغ.

وبالرغم من أن الشرط في العقد ينص على تسليم أول 24 سيارة مصفحة في 31 يوليو 2006، فقد فشلت الشركة ورئيسها في شحن ولو مركبة واحدة في الموعد المحدد. في النهاية قامت الشركة بتوريد سبع مركبات مصفحة بعد الموعد المحدد للعقد وحصلت على 2.019.454 دولارًا أمريكيًا. تم تسليم كل واحدة من هذه المركبات مع "تقرير الفحص العيني والاستلام" يشهد بأن المركبة تمثل لمعايير العقد.

وتزعم لائحة الاتهام أنه ولا واحدة من هذه المركبات المصفحة وافقت شروط العقد المتعلقة بالوقاية من القاذفات والانفجارات، رغم إدعاءات المدعى عليهم بأن المركبات تمثل للمعايير. وعلمت الشركة ورئيسها، بحسب لائحة الاتهام، أن كل واحدة من المركبات المصفحة الست لم تلب المعايير المطلوبة، وأن المركبات كانت مليئة بالعيوب، وأنها لا تحمي المسؤولين الذين ينتقلون فيها.

وتجري إحالة هذه القضية من قبل محام مختص بالتفصيل من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى شعبة الاحتيال بالقسم الجنائي لوزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي بالمقاطعة الجنوبية بفرجينيا. أجرى التحقيقات في هذه القضية خدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع ومكتب التحقيقات الفيدرالي والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار بالعراق.

مستجدات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

تحت مبادرة الإدعاء العام للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، التي بدأت في أواخر عام 2009، استقدم المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق مدعين أصحاب خبرة رفيعة المستوى وأُلحِقوا على أنهم وحدة ضمن شعبة الاحتيال بوزارة العدل بالقسم الجنائي للنظر في قضايا التحقيقات لدى المفتش العام لبرنامج إعادة الإعمار في العراق. وجرى تثبيت هؤلاء المدعين تثبيتًا قويًا في وزارة العدل بجانب توفير السجلات الكاملة لهم التي تتعلق بقضايا النصب والاحتيال الجنائي التي تولدت مع جهود إعادة إعمار العراق. فهم يتولون حجم القضايا التابع لوزارة العدل ويعملون عن كثب مع المستشار العام للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق ومدعين من وزارة العدل مخولين بقضايا المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. ويديرون حاليًا أو مشاركين بقوة في تجمع لقضايا الإدعاء العام ويواصلون لعب أدوار متكاملة في تطوير القضايا ورفعها وهي القضايا التي تتعامل معها مديرية التحقيقات لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. وتماشيًا مع عملية خفض العمالة لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق للموظفين، فإن وحدة مبادرة الإدعاء العام لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار بالعراق تتألف حاليًا من مدعيين عموميين اثنين ومحلل قانوني.

في هذا الربع من العام، حكمت محكمة في قضية استئناف تتعلق بدعوى مرفوعة من مبادرة الإدعاء العام للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق فيفي الولايات المتحدة الأمريكية ضد Pfluger, No. 1:10-CR-54-1 (N.D. Tex، فالجر 2011)، تولى محام لمبادرة الإدعاء العام للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق وظيفة المدعي العام في هذه القضية. اتجه المدعى عليه لرفض الاتهام بناءً على دليل أن صلاحية الخمس سنوات لقانون التقادم انتهت في عام 2009 وأنه لم تجر ملاحقته قضائيًا حتى عام 2010. ردت الحكومة مبرهنة أن قانون التقادم أوقف العمل به أثناء قيام الحرب على العراق من خلال العمل بقانون تعليق التقادم أثناء الحرب (18 U.S.C. § 3287). ووافق قاضي المحكمة على هذا الاستدلال ورفض إسقاط التهم عن المدعى عليه. فيما بعد اعترف المدعى عليه بارتكاب جريمته المذكورة في الاتهام وصدر الحكم عليه في يوليو 2011. بيد أن، في أغسطس 2011، رفع المدعى عليه استئنافًا أمام محكمة الاستئناف الأمريكية في الدائرة الخامسة رقم 10747-11. استمعت المحكمة للأدلة الشفهية في 4 يونيو 2012، ودافع محامي المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عن المستأنف ضده وهي الولايات المتحدة الأمريكية. في 21 يونيو 2012، أصدرت المحكمة الحكم التالي، المؤيد للإدانة:[474]

> وجاء هذا الاستئناف من قبل اتهام الحكومة للمدعى عليه- المستأنف ضده ديفيد فلجرعن جرائم احتيال اعترف فلجر أنه ارتكبها أثناء خدمته على أنه مقدم متقاعد في الجيش الأمريكي في العراق. أما على الصعيد المركزي فإن استئنافه يتعامل مع جزئية غير مطورة تطويرًا كافيًا في القانون- العمل بقانون 18 U.S.C. § 3287. ويوقف الفصل 3287 من القانون- المعروف بقانون تعليق التقادم أثناء الحرب - العمل

بقانون التقادم الجاري لقضايا معينة عندما تكون الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب. ولأننا نجد أن الفصل § 3287 ينطبق على فلجر، فإننا نؤكد على القرار.

الإيقاف والاستبعاد

منذ ديسمبر 2005، عمل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عن قرب مع وزارة العدل، وخدمة التحقيق الجنائي بوزارة الدفاع، و- قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي- ووحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية وفرع تحريات الاحتيال التابع لوكالة الخدمات القانونية بالجيش لإيقاف المقاولين والموظفين الحكوميين وعزلهم بسبب ممارستهم للاحتيال والفساد داخل الجيش، بما في ذلك أولئك المشاركين في إعادة إعمار العراق أو من لديهم عقود دعم الجيش في العراق. وتنشأ هذه القضايا على أنها نتيجة للاتهامات الجنائية المرفوعة أمام محاكم الدعاوي الفيدرالية وإدعاءات المقاولين بعدم المسؤولية مما يتطلب تحريًا من خلال مسؤول الإيقاف والاستبعاد بالجيش. في هذه الربع من العام، أوقف الجيش 27 مقاولًا بناء على إدعاءات بممارسة الاحتيال في العراق والكويت. إضافة إلى ذلك، اقترح الجيش بفصل 11 مقاولًا وإتمام فصل 26 فردًا وشركة خلال الفترة ذاتها على خلفية القيام بأنشطة نصب واحتيال في العراق والكويت.

وأوقف الجيش 162 فردًا وشركة مشاركين في عقود الاستدامة وإعادة الإعمار التي تدعم الجيش في العراق والكويت منذ عام 2003، واقتُرِح استبعاد 202 فردًا وشركة، ما نتج عنه إتمام 164 حالة استبعاد تتراوح ما بين 9 أشهر إلى 10 سنوات. ويلاحق فرع تحريات الاحتيال شركات وأفرادًا إضافيين ضالعين في ارتكاب جرائم احتيال تتعلق بعقود الجيش في العراق والكويت وغيرها من المواقع في جنوب غرب آسيا بجانب إجراءات إيقاف واستبعاد إضافية مرتقبة خلال عام 2012. يتم الإبلاغ عن إجراءات الإيقاف والاستبعاد المرتبطة بإعادة الإعمار وممارسة الاحتيال في عقود دعم الجيش في أفغانستان للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان. للحصول على قائمة بالاستبعاد، انظر الجدول 5.5. لقائمة كاملة بالإيقاف والاستبعاد، انظر الملحق F.◆

الجدول 5.4
أحكام الإدانة (بحسب تجميع وزارة العدل)

الاسم	التهم	تاريخ حكم	الإدانة
كريستل مارتن	التآمر وغسيل الأموال	6/25/2012	معلق
ريتشارد إيفيك	التآمر، والرشوة، وغسيل الأموال وعرقلة سير العمل في وكالة	6/25/2012	معلق
أحمد قزاز	التآمر والرشاوى والاحتيال الإلكتروني والاحتيال عبر البريد	5/21/2012	معلق
نيكول لوفيرا	سرقة ممتلكات حكومية	5/17/2012	معلق
بيلي جو هانت	التآمر وتقديم عوائد ضريبية مزورة	5/8/2012	معلق
جينيس نويل، موظف مقاولات سابق بوزارة الدفاع	التآمر وتقديم عوائد ضريبية مزورة	4/10/2012	معلق
رائد كريستوفر جي برادلي، الولايات المتحدة الأمريكية	عطلها	4/9/2012	السجن لمدة ستة أشهر؛ وإطلاق سراح مشروط بالمراقبة لمدة عام؛ وضريبة إضافية 200 دولار أمريكي
ديفيد جي ويلش، موظف لدى مقاولات سابق في وزارة الدفاع	التآمر للاستيلاء على أرض حكومية	4/2/2012	السجن لمدة عامين؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض 160.000 دولار أمريكي
نقيب مايكل جي روتيكي، الولايات المتحدة الأمريكية	عطلها	3/7/2012	إطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات؛ وتعويض 10.500 دولار أمريكي؛ وغرامة 2.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
رقيب أماشا إم كينج، جيش الاحتياط الأمريكي	التآمر للاحتيال	2/14/2012	السجن لمدة ثلاثة أشهر؛ و5 سنوات تحت المراقبة؛ وتعويض قدره 20.500 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
جون إف هيز	التآمر	11/10/2011	السجن لمدة 5 أشهر؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 12.000 دولار أمريكي
براين دي كورنيل	تقارير كاذبة	10/27/2011	السجن لمدة ثلاثة شهور؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 1.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
روبرت إيه نيلسون، رقيب سابق بالجيش الأمريكي	التآمر للاستيلاء على ممتلكات عامة	10/5/2011	تحت المراقبة لمدة 4 سنوات الإقامة الجبرية في المنزل في الستة أشهر الأولى؛ وتعويض قدره 44.830 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
توماس إيه مانوك، موظف سابق بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي	التآمر	9/19/2011	السجن لمدة 20 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 73.500 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
شركة التميمي العالمية المحدودة	الرشا	9/16/2011 (لي‌جأت قافدا) (DPA) ةيضوق	13 مليون دولار لتسوية الادعاءات الجنائية والمدنية
إيرك سكوت هاميلتون، ضابط بحري بقوات مشاة البحرية الأمريكية	التآمر	8/10/2011	السجن لمدة 18 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 124.944 دولارًا أمريكيًا
فرانسيسكو موخيا الثالث	التآمر	7/22/2011	السجن لمدة 4 أشهر؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 30.000 دولار أمريكي
باري إس سزفران	الحصول على عطايا غير قانونية	7/15/2011	فترة مراقبة لعام بجانب إطلاق سراح مشروط لمدة عام مع رهن الإقامة الجبرية لمدة الأربعة أشهر الأولى؛ وتعويض قدره 7.169 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
جاستن دبليو لي، مقاول سابق بوزارة الدفاع	التآمر والرشوة	7/15/2011	معلق
ديريك شوماك، مقدم أمريكي متقاعد	الرشوة	6/13/2011	السجن لمدة 41 شهر؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة 68.100 دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 181.900 دولار أمريكي
ديفيد فلجر، مقدم أمريكي عقيد	التآمر وقبول عطايا و تحويل ملكية آخر لاستخدامه الشخصي	3/25/2011	السجن لمدة 18 شهرًا في السجن؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 24.400 دولار أمريكي
تشارليز بوي، رائد أمريكي متقاعد	الاشتراك في معاملات مالية من ملكية ناتجة عن نشاط محدد غير قانوني	5/11/2011	السجن لمدة عامين؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 400.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي

تابع في الصفحة التالية

عمليات إشراف المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

الاسم	التهم	تاريخ حكم	الإدانة
إيدي بريسلي، رائد أمريكي سابق	الرشوة، والتآمر للحصول على رشوة، والاحتيال الإلكتروني، والتآمر لغسيل الأموال، والتورط في معاملات مالية ذات مردود جنائي	3/1//2011	السجن لمدة 12 سنة؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 21 مليون دولار أمريكي، وعقار، وسيارات عدة
أوريكا بريسلي، زوجة عسكري ومقاول سابق	الرشوة، والتآمر للحصول على رشوة، والاحتيال الإلكتروني، والتآمر لغسيل الأموال، والتورط في معاملات مالية ذات مردود جنائي	3/1/2011	السجن لمدة 6 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 21 مليون دولار أمريكي، وعقار، وسيارات عدة
ريتشارد رازو، مقاول وموظف سابق لدي وزارة الأمن القومي	الاحتيال الإلكتروني، والتآمر للاحتيال الإلكتروني	2/28/2011	السجن لمدة 33 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 106.820 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 200 دولار أمريكي
رائد كيفين شيروك، الولايات المتحدة الأمريكية	غسيل الأموال	2/8/2011	فترة اختبار لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 47.241 دولارًا أمريكيًا
أسامة عايش، موظف سابق بالسفارة الأمريكية في بغداد	سرقة أموال عامة، والتورط في أعمال تؤثر على مصلحة مالية شخصية	2/2/2011	السجن لمدة 46 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 36 شهرًا؛ وتعويض قدره 243.416 دولارًا أمريكيًا؛ وغرامة قدرها 5.000 دولار أمريكي
نقيب برايانت ويليامز، الولايات المتحدة الأمريكية	الاحتيال الإلكتروني، وقبول رشا	12/17/2010	السجن لمدة 3 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 57.030 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية قدرها 200 دولار أمريكي
مارك كارنيس، رقيب أول بالقوات الجوية الأمريكية	الرشوة	12/16/2010	السجن لمدة 18 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 4.000 دولار أمريكي
ميشيل أدمز، مقاول سابق لدي وزارة الدفاع	الرشوة	12/7/2010	السجن لمدة 15شهرًا يليها إطلاق سراح مشروط
فرانكي هاند، حديث، رائد بحري متقاعد بالبحرية الأمريكية	الاحتيال، والرشوة، وقبول عطايا غير قانونية	12/7/2010	السجن لمدة 3 سنوات وغرامة قدرها 757.525 دولارًا أمريكيًا
بيتر دن، مقاول سابق لدي وزارة الدفاع	الرشوة	11/19/2010	السجن لمدة 14 شهرًا وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين
مجموعة لويس بيرجر	قانون الاحتيال الكبير	11/5/2010 (لم يُدرَج في القضية)	18.7 مليون دولار أمريكي في عقوبات جنائية؛ وتسوية مدنية بقيمة 50.6 مليون دولار أمريكي؛ وتعويض كامل لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وتبني معايير سلوك فعالة ونظم حكم داخلية، والتدريب الأخلاقي للموظفين؛ وتوظيف مراقب مستقل لتقييم امتثال الشركات لاتفاق تأجيل القضية لمدة عامين ومراقبته.
سالفاتوري بيمبي	التآمر للاحتيال	11/5/2010	معلق
بريسي بيليتيري	التآمر للاحتيال	11/5/2010	معلق
رائد رودريك سانشيث، الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	10/27/2010	السجن لمدة 5سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 15.000 دولار أمريكي
رائد ريتشارد هارينجتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الحصول على عطايا غير قانونية	10/18/2010	السجن لمدة عام ويوم واحد؛ وتعويض قدره
مخففة عقيد بروس جيليت، جيش الاحتياط الأمريكي	أعمال تؤثر على أي مصلحة مالية شخصية	10/6/2010	تحت المراقبة لمدة عام؛ وغرامة 2.000 دولار أمريكي؛ و160 ساعة خدمة اجتماعية؛ وعدم السماح بحيازة سلاح ناري
مريم شتاينبوخ، رقيب أول بقوات مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة	10/5/2010	تحت المراقبة لمدة 5 سنوات وتعويض قدره 25.000 دولار أمريكي
إسماعيل ساليناس	الرشا	10/1/2010	عالق
دوروثي إليس	التآمر	9/2/2010	السجن لمدة 37 شهرًا؛ وتحت المراقبة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 360.000 دولار أمريكي
وجدي بيرجاس، موظف مقاولات سابق بوزارة الدفاع	الرشوة وغسيل الأموال	8/11/2010	عالق
رائد مارك فولير، قوات مشاة البحرية الأمريكية	إجراء معاملات مالية	8/4/2010	السجن لمدة عام ويوم واحد؛ وغرامة قدرها 198.510 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 200 دولار أمريكي
رائد شارليز سابليت، الولايات المتحدة الأمريكية	تقارير كاذبة	7/7/2010	السجن لمدة 21 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة بقيمة 107.900 دولار أمريكي و17.120.000 دينار عراقي
نقيب فاوستينو جونثاليس، الولايات المتحدة الأمريكية	الحصول على عطية من موظف حكومي	6/24/2010	السجن لمدة 15 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عام؛ وغرامة قدرها 10.000 دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 25.500 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية قدرها 100 دولار أمريكي
رقيب أول تيرانس والتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة والابتزاز وعدم الامتثال لأمر مباشر	5/17/2010	عقوبة التوبيخ والنزول في الرتبة من E-8 إلى E-3؛ وغرامة قدرها 65.000 دولار أمريكي؛ والسجن لمدة 62 يومًا

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ حكم	الإدانة
نقيب إريك شميدت، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الاحتيال الإلكتروني وتقديم استمارة ضريبة فيدرالية مزورة	5/17/2010	السجن لمدة 72 شهرًا؛ وتحت المراقبة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 2.150.613 دولارًا أمريكيًا
وليام كوليمز، مدني أمريكي	الرشوة	4/21/2010	السجن لمدة 42 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 1.725 دولارًا أمريكيًا؛ ومصادرة5.775 دولارًا أمريكيًا
إس إف سي، الولايات المتحدة الأمريكية	عطايا غير قانونية وغسيل أموال وتقارير كاذبة	4/21/2010	السجن لمدة عام ويوم واحد؛ وتحت المراقبة لمدة عامين؛ وتعويض قدره 1.4 مليون دولار أمريكي
ماركوس ماكلين	قبول عطايا غير قانونية	4/15/2010	عالق
كيفن إيه ديفيز	قبول عطايا غير قانونية	4/13/2010	عالق
جانيت شميدت، زوجة مقاول وعسكري	تقديم عائد ضريبي مزور وممارسة الاحتيال	3/18/2010	إقامة جبرية لمدة عام؛ وتحت المراقبة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 2.150.613 دولارًا أمريكيًا
تيري هال، مقاول	التآمر، والرشوة	2/17/2010	السجن لمدة 39 شهرًا وإطلاق سراح مشروط لمدة عام؛ وغرامة قدرها 15.757.000 دولار أمريكي
تيريزا راسل، رقيب أول الولايات المتحدة الأمريكية	غسيل الأموال	1/28/2010	إطلاق سراح مشروط لمدة 5 سنوات وتعويض قدره 31.000 دولار أمريكي
نقيب مايكل دي نيجوين، الولايات المتحدة الأمريكية	السرقة والتهرب من تسجيل المعاملات المالية	12/7/2009	السجن لمدة 30 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 200.000 دولار أمريكي؛ ومصادرة حصة في كل ممتلكاته الخاصة التي اشتراها بالأموال المسروقة وكذلك الأموال المتبقية التي صادرتها الحكومة أثناء القبض عليه
رونالد ردكليف	الرشوة وغسيل الأموال	10/16/2009	السجن لمدة 40 شهرًا وغرامة 30.000 دولار أمريكي
خوسيه ليتو دومينجو	الرشوة	11/19/2009	السجن لمدة 39 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة 70.000 دولار أمريكي
جلوريا مارتينث	الرشوة والتآمر	8/12/2009	السجن لمدة 5 سنوات
روبرت جيفري	التآمر والسرقة	8/11/2009	السجن لمدة 4 سنوات
ويليام درايفر	غسيل الأموال	8/5/2009	تحت المراقبة لمدة 3 سنوات منها 6 أشهر قيد الإقامة الجبرية وتعويض قدره 36.000 دولار أمريكي
نيري بيتاواي	التآمر لتضليل العدالة	7/28/2009	السجن لمدة عام ويوم واحد؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 5 ملايين دولار أمريكي
مايكل جميل	التآمر	7/27/2009	السجن لمدة 40 شهرًا
روبرت يوخ	التآمر والاستيلاء على ممتلكات حكومية	7/24/2009	السجن لمدة 97 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة مليون دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 26.276.472 دولارًا أمريكيًا
سمير إيتاني	التآمر	7/21/2009	السجن لمدة عامين؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 100.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
تيجاني صعني	تقديم عوائد ضريبية مزورة	6/25/2009	السجن لمدة 110 شهور؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عام؛ وغرامة 1.6 مليون دولار أمريكي؛ وتعويض قدره بقيمة 816.485 دولارًا أمريكيًا لخدمة العوائد الداخلية.
ديانا دهلتا	الاحتيال الإلكتروني	5/27/2009	السجن لمدة 6 أشهر؛ والاعتقال في المنزل لمدة 12 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 20.000 دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 70.000 دولار أمريكي
بينجامين أر كافكا	التستر على جريمة	5/18/2009	عالق
إلبرت دبليو جورج الثالث	سرقة ممتلكات حكومية، التآمر	5/18/2009	الإقامة الجبرية لمدة 60 يومًا متقطعة؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة 103.000 دولار أمريكي؛ ودفع تعويض وبالتكافل والتضامن مع شريكه المتآمر روي جريني بقيمة 52.286.60 دولارًا أمريكيًا
روي جريني، صغير	سرقة ممتلكات حكومية، التآمر	5/18/2009	إطلاق سراح مشروط لمدة ثلاث سنوات؛ وغرامة 103.000 دولار أمريكي؛ ودفع تعويض قدره مشترك وبالتكافل والتضامن مع شريكه المتآمر إلبرت جورج بقيمة 52.286.60 دولارًا أمريكيًا
فريدريك كينفين	التآمر	4/30/2009	تحت المراقبة لمدة 3 سنوات وتعويض قدره 072.967 دولارًا أمريكيًا

تابع في الصفحة التالية

عمليات إشراف المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

الاسم	التهم	تاريخ حكم	الإدانة
ستيفن دي	التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التضليل	4/13/2009	حُكم المراقبة لمدة 3 سنوات وتعويض قدره 41.522 دولارًا أمريكيًا وغرامة قدرها 2.000 دولار أمريكي
جيف أليكس مازون، مقاول، كي بي آر	جريمة احتيال كبرى ضد الولايات المتحدة الأمريكية واحتيال إلكتروني	3/24/2009	حُكم المراقبة لمدة عام؛ 6 أشهر قيد الإقامة الجبرية، وغرامة قدرها 5.000 دولار أمريكي
كارولين بلاك، شقيقة رائد جون كوكيرام	التآمر وغسيل الأموال	3/19/2009	السجن لمدة 70 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 3.1 مليون دولار أمريكي
مايكل كارتر، مهندس مشروع، شركة فورس بروتيكشن إندستريز	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	1/25/2009	السجن لمدة 61 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات
حارث الجباوي، مقاول	التآمر والرشوة والتقارير الكاذبة	1/22/2009	عالق
رائد كريستوفر موراي، مسؤول مقاولات أمريكي	الرشوة والتقارير الكاذبة	1/8/2009	السجن لمدة 57 شهرًا في السجن؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 245.000 دولار أمريكي
رائد تيريزا بيكر، مسؤول مقاولات في جيش الاحتياط الأمريكي	الرشوة والتآمر	12/22/2008	السجن لمدة 70 شهرًا وتعويض قدره 825.000 دولار أمريكي
عقيد كيرتس وايتفورد، ضابط أول بجيش الاحتياط الأمريكي، المنطقة الجنوبية المركزية – سلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة والاحتيال الإلكتروني	11/7/2008	السجن لمدة 5 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 16.200 دولار أمريكي
مخفقة عقيد مايكل ويلير، مستشار إعادة الإعمار بسلطة الائتلاف المؤقتة بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر والرشوة والاحتيال الإلكتروني ونقل الأموال المسروقة بين ولايتين وتهريب كميات من الأموال	11/7/2008	السجن لمدة 42 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 1.200 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 200 دولار أمريكي
ديفيد راميرث، مقاول، شركة راديناس سبورت مانجمنت	تهريب العملة وهيكلة غير شرعية للمعاملات المالية	10/9/2008	السجن لمدة 50 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وضريبة إضافية قدرها 200 دولار أمريكي
لي ديبوا، مقاول، شركة فيوتشر سيرفيس جنرال تريدينج آند كونتراكتينج	سرقة ممتلكات حكومية	10/7/2008	السجن لمدة 3 سنوات وسداد مبلغ قدره 450.000 دولار أمريكي الذي يمثل الحصيلة غير القانونية لعملية السرقة.
روبرت بينيت، مقاول، كي بي أر	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	8/28/2008	إطلاق سراح مشروط لمدة عام وتعويض قدره 6.000 دولار أمريكي
رائد جيمس مومون، صغير، مسؤول مقاولات أمريكي	الرشوة والتآمر	8/13/2008	معلق
مخفقة عقيد ديبرا إم هاريسون ، مراقب مالي مؤقت من الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة المركزية الجنوبية – سلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة وغسيل الأموال والاحتيال الإلكتروني ونقل الأموال بين الولايات وتهريب الأموال وإعداد عائدات ضريبة مزورة	7/28/2008	السجن لمدة 30 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 366.640 دولارًا أمريكيًا
نقيب سيدار لاتمون، الولايات المتحدة الأمريكية	قبول عطايا غير قانونية	7/23/2008	السجن لمدة عام؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عام
جاكلين فانكاوسير	استلام ممتلكات مسروقة	6/30/2008	حُكم المراقبة لمدة عام؛ والاعتقال في المنزل لمدة 180 يومًا؛ وقضاء 104 ساعة في خدمة المجتمع؛ وغرامة 10.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 100 دولار
رائد جون لي كوكيرام صغير، مسؤول مقاولات متقاعد من الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة والتآمر وغسيل الأموال	6/24/2008	السجن لمدة 210 أشهر؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 9.6 مليون دولار أمريكي
ميليسا كوكيرام، زوجة رائد جون كوكيرام	التآمر وغسيل الأموال	6/24/2008	السجن لمدة 41 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 1.4 مليون دولار أمريكي
مخفقة عقيد ليفوناسيلف، مسؤول مقاولات بالجيش الاحتياطي الأمريكي	الرشوة والتآمر	6/10/2008	السجن لمدة 12 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 9.000 دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 5.000 دولار أمريكي
رامان إنترناشيونال كورب.	الرشوة والتآمر	6/3/2008	غرامة قدرها 500.000 دولار أمريكي وتعويض قدره 327.192 دولار أمريكي
نقيب أوستن كي، مسؤول مقاولات أمريكي	الرشوة	12/19/2007	السجن لمدة عامين؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 600 دولار أمريكي؛ ومصادرة 108.000 دولار أمريكي
رائد جون ريفارد، مسؤول مقاولات بجيش الاحتياط الأمريكي	الرشوة والتآمر وغسيل الأموال	7/23/2007	السجن لمدة 10 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة قدرها 5.000 دولار أمريكي، وأمر بمصادرة مبلغ قدره مليون دولار أمريكي
كيفن سموت، العضو المنتدب، شركة إيجال جلوبال لوجيستيكس	انتهاك قانون مكافحة الرشوة وإعداد تقارير مزورة	7/20/2007	السجن لمدة 14 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 6.000 دولار أمريكي، وتعويض قدره 17.964 دولارًا أمريكيًا

تابع في الصفحة التالية

تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

الاسم	التهم	تاريخ حكم	الإدانة
أنتوني مارتن. مدير مقاولات من الباطن. كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	7/13/2007	السجن لمدة عام ويوم واحد؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وتعويض قدره 200.504 دولارًا أمريكيًا
جيسي دي لين صغير. الكتيبة المالية رقم 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر والاحتيال الإلكتروني	6/5/2007	السجن لمدة 30 شهرًا وتعويض قدره 323.228 دولارًا أمريكيًا
ستيفين ميركس. مخطط الدعم المدني والتشغيلي بوزارة الدفاع	قبول عطايا غير قانونية	2/16/2007	السجن لمدة 12 شهرًا ويوم واحد وتعويض قدره 24.000 دولار أمريكي
مساعد ضابط أول بيليتي "بيتي" بيليتي. صغير. الولايات المتحدة الأمريكية مستشار خدمة الأغذية بالجيش في الكويت والعراق وأفغانستان	الرشوة وتهريب النقود	2/9/2007	السجن لمدة 28 شهرًا وغرامة قدرها 57.500 دولار أمريكي وأمر بالمصادرة
جينفير أجاكوس. الكتيبة المالية رقم 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر لارتكاب جريمة الاحتيال الإلكتروني	11/13/2006	إطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 86.557 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
رقيب كارلوس لوميلي شابيث. الكتيبة المالية رقم 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر لارتكاب جريمة الاحتيال الإلكتروني	11/13/2006	إطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 28.107 دولارات أمريكية؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
رقيب ديرل هولير. الكتيبة المالية رقم 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر لارتكاب جريمة الاحتيال الإلكتروني	11/13/2006	إطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 83.657.47 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
رقيب لويس لوبيث. الكتيبة المالية رقم 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر لارتكاب جريمة الاحتيال الإلكتروني	11/13/2006	تحت المراقبة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 66.865 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
بوني ميرفي. مسؤول مقاولات	قبول عطايا غير قانونية	11/7/2006	إطلاق سراح مشروط لمدة عام وغرامة 1.500 دولار أمريكي
سمير محمود. موظف بشركة تشييد أمريكية	تقديم تقارير كاذبة	11/3/2006	خصم يوم واحد من العقوبة المحددة وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين
جيفار جيسي بابين. مدني بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي	عرض عطايا غير قانونية وقبولها	10/12/2006	السجن لمدة عامين؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عام؛ وتعويض قدره 28.900 دولار أمريكي
مخففة عقيد هوفينجاردنر. مستشار خاص بجيش الاحتياط الأمريكي للمنطقة المركزية الجنوبية - سلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر. التآمر لارتكاب جريمة احتيال إلكتروني وغسيل أموال وتهريب العملة	8/25/2006	السجن لمدة 21 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 200 دولار أمريكي؛ ومصادرة 144.500 دولار أمريكي
فهيم موسى سالم. مترجم شركة تيتان كورب.	انتهاك أحكام قانون مكافحة الفساد وتقديم الرشاوى إلى الجهات الأجنبي فيما يتعلق بمكافحة الرشوة	8/4/2006	السجن لمدة 3 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ و250 ساعة خدمة المجتمع؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي
محمد شابير خان. مدير العمليات في الكويت والعراق. شركة التميمي العالمية المحدودة	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	6/23/2006	السجن لمدة 51 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 10.000 دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 133.860 دولارًا أمريكيًا وضريبة إضافية 1.400 دولار أمريكي
	محاولة التأثير على الشاهد بالرشوة أو الترهيب	8/10/2009	السجن لمدة 15 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 6.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 200 دولار أمريكي
فيليب بلوم. مالك فيلب بلوم. مالك؛ جلوبال بيزنس جروب وجي بي جي هولدينجز وجي بي جي لوجيستيكس بيفيجين	التآمر والرشوة وغسيل الأموال	3/10/2006	السجن لمدة 46 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ ومصادرة 3.6 مليون دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 3.6 مليون دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 300 دولار أمريكي
ستيفين سيمنز . مدير عقود من الباطن. كي بي آر	الاحتيال الإلكتروني وغسيل الأموال والتآمر	3/1/2006	السجن لمدة 12 شهرًا ويوم واحد؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 380.130 دولارًا أمريكيًا وضريبة إضافية 200 دولار أمريكي
كريستوفر كهيل. النائب الإقليمي للشرق الأوسط والهند لرئيس شركة إيجال جلوبال لوجيستيكس	جريمة احتيال كبري ضد الولايات المتحدة الأمريكية	2/16/2006	السجن لمدة 30 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة عامين؛ وغرامة قدرها 10.000 دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 100 دولار أمريكي (تسوية مدنية مع شركة إيجال جلوبال لوجيستيكس من الحقائق ذاتها التي انتهت بتسوية قدرها 4 مليون دولار
روبرت شتاين. مراقب الحسابات ومسؤولالإنفاق بالمنطقة المركزية الجنوبية – سلطة الائتلاف المؤقتة	جنحة حيازة سلاح ناري. وأسلحة آلية والرشوة وغسيل أموال والتآمر	2/2/2006	السجن لمدة 9 سنوات؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ ومصادرة 3.6 مليون دولار أمريكي؛ وتعويض قدره 3.5 مليون دولار أمريكي؛ وضريبة إضافية 500 دولار أمريكي
جلين باول. مدير عقود من الباطن. كي بي أر	جريمة الاحتيال كبري وانتهاك قانون مكافحة الرشوة	8/1/2005	السجن لمدة 15 شهرًا؛ وإطلاق سراح مشروط لمدة 3 سنوات؛ وتعويض قدره 90.973.99 دولارًا أمريكيًا؛ وضريبة إضافية 200 دولار

ملحوظة: ملحوظة: لا تشمل أحكام المحاكم غير الأمريكية من تحقيقات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق/ الشرطة أو الأحكام من المحاكم العسكرية.

الجدول 5.5
قائمة الاستبعاد

الاسم	المستبعد
بيتر دي دن	6/14/2012
شركة جلوبال بروكيورمنت	6/14/2012
شركة وورلد وايد بروكيورمنت آند كونستركشن المحدودة	6/14/2012
ميشيل لين أدامز	6/14/2012
ماتريكس إنترناشيونال	5/17/2012
خوسيه فلوريس	5/17/2012
باري ستيفن سزافران	5/17/2012
جوسي في فارجيسي	5/17/2012
الشركة المتخصصة لأنظمة الأمن	5/17/2012
توماس آرام مانوك	5/17/2012
سيما إنترناشيونال	5/17/2012
علي عامر حسين	5/17/2012
مجيد سهدي مجيد	5/17/2012
شركة الصلد للمقاولات العامة	5/17/2012
سي بيلدينج	5/17/2012
شركة الأندلس/ ايه كاب	5/17/2012
شركة البقير	5/17/2012
محمد بقير	5/17/2012
فريدريك مانفريد سايمون	5/17/2012
مانفريد أوتو سايمون	5/17/2012
شركة رايلواي لوجيستيكس إنترناشيونال	5/17/2012
إنجينيرينج إنترناشيونال كوربوريشن	5/17/2012
إيريك هاميلتون	4/30/2012
مايك عطا الله	2/25/2012
مارتا عطا الله	2/25/2012
تيريزا جي بيكر. رائد. الولايات المتحدة الأمريكية	2/25/2012
تيودور كيو ويليامز	2/17/2012
أوزجين كسار	2/17/2012
ميزين كسار	2/17/2012
أيفر عطيلان	2/17/2012
شركة الأمل المشرق	2/15/2012
شارليز سابليت. رائد. الولايات المتحدة الأمريكية	1/19/2012
علي حاتم سليمان	12/15/2011

تابع العمود التالي

الاسم	المستبعد
جمعية الأنبار للشحن	12/15/2011
عبد الرازق سليمان	12/15/2011
سعد سليمان	12/15/2011
طالب العرفان	12/15/2011
شعلان العرفان	12/15/2011
ديفيد فلجر. مقدم. الولايات المتحدة الأمريكية (متقاعد))	12/6/2011
إحسان حسان العميلي	11/29/2011
شركة العالي للمقاولات العامة	11/28/2011
محمود شاكر محمود	10/14/2011
أحمد محمد حسن	10/13/2011
العلى عراق	10/12/2011
شركة العلى المنطقة الحرة	10/12/2011
شركة العلى للتجارة العالمية المحدودة	10/12/2011
شيت إم فازاند	9/13/2011
شاد إم فازاند	9/13/2011
شركة فازاند إنترناشيونال تريدينج المحدودة	9/13/2011
شركة دالا	9/13/2011
فاوستينو إل جونثاليس. نقيب. الولايات المتحدة الأمريكية	9/7/2011
شاسيب خزال مهدي الموسوي	9/7/2011
قصي شارمان مهدي الموسوي	9/7/2011
المجموعة الاقتصادية	9/7/2011
شركة جنة إنترناشيونال	8/4/2011
شركة المثواد	7/21/2011
طارق زدان داود	7/21/2011
طارق زيدان داود	7/21/2011
طارق زيدان داود	7/21/2011
طارق زيدون داود	7/21/2011
طارق زيدون داود	7/21/2011
عبد العليم عبود	7/21/2011
فرانكي جوزيف هاند	7/21/2011
ريتشارد جوزيف هارينجتون	7/21/2011
جانيت إل. شميدت	6/22/2011
مريم إم. شتاينبوخ	6/6/2011
مارك كارنيس	6/3/2011
تيرانس أوه والتون	6/3/2011
شركة العالي فيوتشر ماريو	5/11/2011

تابع العمود التالي

الاسم	المستبعد
إيرك كيه شميدت	4/20/2011
مارك ار فولر	4/1/2011
أحمد مصطفي	1/25/2011
مبارك حامد	1/25/2011
علي محمد باجني	1/25/2011
عبد العظيم الصادق	1/25/2011
مارك ديلي سيليجاندر	1/25/2011
بريسي بيليتيري	1/12/2011
سالفاتوري بيبي	1/12/2011
عامر طارق الجزراوي	1/10/2011
شركة عمار طارق الجزراوي للمقاولات العامة	1/10/2011
شركة ليبرتي الأهلية للتجارة والمقاولات العامة	12/13/2010
برونز الطاووس الأفجان	12/13/2010
شركة الأرضية لمطابخ الجودة العالمية	12/13/2010
جون نابوليان	12/13/2010
جوزيف سيباستيان	12/13/2010
إن كيه إسماعيل	12/13/2010
بيجو توماس	12/13/2010
شركة كومبات للتجارة العامة	12/13/2010
جانك سينج	11/24/2010
بلو مارين سيرفيسز	11/24/2010
شركة بلو مارينز للتجارة العامة المحدودة	11/24/2010
بلو مارينز	11/24/2010
مجموعة بلو مارينز	11/24/2010
بي إم إس لوجيستيكس	11/24/2010
بي إم إس جروب	11/24/2010
شركة بي إم إس للتجارة العامة المحدودة	11/24/2010
كريستوفر موراي	11/10/2010
كيرتس وايتفورد	10/22/2010
ويليام درايفر	10/22/2010
شركة آلايد آرمز المحدودة	9/28/2010
شركة آلايد آرمز المحدودة	9/28/2010
شهير نبيه فوزي عودة	9/28/2010
مجموعة ديفنس كونسلتينج آند كونتراكتينج المحدودة	9/28/2010
شركة أمواج النيل	9/22/2010
شركة بلدي	9/22/2010

تابع العمود التالي

الاسم	المستبعد
شركة ديسيرت مون	9/22/2010
أمبرس فضيل	9/22/2010
عدي عبد الكريم	9/22/2010
ميثم جاسم محمد	9/22/2010
مايكل داغ جوين	8/19/2010
مايكل ويلر	7/28/2010
أوستن كي	7/14/2010
ماركو رودي	5/26/2010
أشرف محمد جمال	4/16/2010
تربل أيه يونيتد جنرال تريدينج آند كونتراكتينج	4/16/2010
جيف توميسون	3/29/2010
جون كوكيرام	3/17/2010
ميليساكوكيرام	3/17/2010
كارولين بلاك	3/17/2010
نيري بيناواي	3/17/2010
روبرت يوخ	3/9/2010
إلبرت ويسلي جورج الثالث	1/21/2010
روي جرين	1/21/2010
أوفيليا ويب	1/21/2010
باتريك فاوست	1/21/2010
علي ن جاباك	9/30/2009
لبيرتي أجاباك	9/30/2009
شركة ليبرتي كونستراكشين	9/30/2009
ثروت طارش	9/30/2009
ببوات درة العرب	9/30/2009
درة العرب	9/30/2009
حسين علي يحي	9/30/2009
أمينة علي عيسى	9/30/2009
عادل علي يحي	9/30/2009
جاويد يوسف دالفي	9/25/2009
محمد عبد اللطيف زهيد	9/10/2009
جيرالد توماس كراج	9/4/2009
أندرو جون كاسترو	9/4/2009
آيرافيدان المحدودة	9/4/2009
كيفن أرتيس دافيس	8/20/2009
جاكلين فانكاوسير	8/7/2009

تابع العمود التالي

الاسم	المستبعد
ديبرا إم هاريسون، كولينيل ليتينات، بجيش الاحتياط الأمريكي	8/7/2009
نزار عبد العلام	7/1/2009
شركة سان خوان	7/1/2009
شركة مسيسبي فورذا جنرال كونتراكت	7/1/2009
لي داينا ميكس إنترناشيونال	6/17/2009
لي ديفنس سيرفيسز كوربوريشين	6/17/2009
جورج اتش لي	6/17/2009
جاستين دبليو. لي	6/17/2009
أواي لي	6/17/2009
مارك جي. أنتوني	6/17/2009
ليفوندا جي. سيلف	6/17/2009
ستاركون المحدودة	6/17/2009
سيدار جي لامون، نقيب، الولايات المتحدة الأمريكية	6/3/2009
شركة J+D تريدينج	5/14/2009
جيسي دي لاين، صغير	1/30/2009
جينيفر أجاكوس	1/30/2009
كارلوس لوميلي شابيث	1/30/2009
ديريل هولير	1/30/2009
لويس إيه لوبيث	1/30/2009
محمد شابير خان	10/10/2008
كيفين أندريه سموت	9/30/2008
شركة جرين فالي	9/17/2008, 5/18/2007
شركة تراديونيتد تكنولوجيز المحدودة	9/17/2008
ديوا بورب	9/17/2008
مؤسسة ديوا تريدينج	9/17/2008
شركة الغنام ونابر للتجارة العامة والمقاولات	9/17/2008
مشاريع ديوا (خاصة)، محدودة	9/17/2008
شركة فيوتشر إيه آي إم يونايتد	9/17/2008
شركة فيرست إيه آي إم تريدينج آند كونتراكتينج	9/17/2008
فاسانثانير	9/17/2008
كيه V. جوبال	9/17/2008
فلاح العجمي	9/17/2008
ترانس اورينت للتجارة العامة	9/17/2008

تابع العمود التالي

الاسم	المستبعد
شركة زينس إنتربرايسز المحدودة	9/17/2008
بيليتي "بيتي" بيليتي، وكيل ضابط أول، الولايات المتحدة الأمريكية	6/15/2008
شركة السواري للتجارة العامة والمقاولات	3/13/2008
جون ألين ريفارد، رائد، جيش الاحتياط الأمريكي	1/14/2008
سمير محمود	11/29/2007
روبرت جروف	10/30/2007
ستيفين ميركيس	9/27/2007
بروس دي هوفينجراندر، مقدم، جيش الاحتياط الأمريكي	9/20/2007
روبيرت جي شتاين، صغير	8/16/2007
فيلب اتش بلوم	8/8/2007
مجموعة جلوبال بيزنيس إس، آر، إل	8/8/2007
ستيفين لويل سيمينز	7/27/2007
جيفاريجيزبابين	6/28/2007
فهيم موسى سلام	6/28/2007
شركة كيو إيه اتش ميكانيكال آند إلكتريكال ووركس	6/27/2007
عبد الله هادي قصي	6/27/2007
شركة الرياض للمعامل والكهرباء	1/26/2007
توماس نيلسون بارنيز	1/24/2007
شركة دانوب والمقاولات العامة	12/28/2006
علوان فايق	12/28/2006
كريستوفر جوزيف كهيل	11/9/2006
أحمد حسن دايخ	9/26/2006
ضياء أحمد عبد اللطيف سالم	5/14/2009, 6/2/2006
شركة ياسمين للتجارة الدولية والخدمات	5/14/2009, 6/2/2006
كاستر باتيلز	3/17/2006
روبرت وايزمان، ضابط وكيل ثان، الولايات المتحدة الأمريكية	3/6/2006
جلين ألين بويل	2/16/2006
عمرو الخضرا	1/12/2006
دان للتجارة والمقاولات	1/12/2006
ستيفين لودج	9/29/2005
دي إكس بي إنترناشيونال	9/29/2005

الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

يعمل الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على تسهيل عملية الإبلاغ عن أي نوع من الاحتيال وتبديد الأموال وسوء الاستخدام وسوء الإدارة والسلوكيات الانتقامية في كل البرامج المرتبطة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافعو الضرائب الأمريكيين. خُوِّل الحالات التي تلقاها الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق والتي تكون غير مرتبطة بالبرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو متوفرة بأي طريقة أخرى لعمليات إعادة الإعمار إلى الجهة المعنية. يتلقى الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق اتصالات مباشرة وهاتفية وعبر البريد والفاكس وعبر الإنترنت من أشخاص داخل العراق والولايات المتحدة وأي مكان في العالم.

الجدول 5.6

ملخص حالات الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق
بدءًا من 6/30/2012

القضايا العالقة	
تحقيقات	17
تدقيقات	1
المراجعة	1
إجمالي القضايا العالقة	**19**

الحالات المنتهية	الربع الأخير لعام 2011	الربع الأول لعام 2012	الربع الثاني لعام 2012	المجموع التراكمي*
قانون حرية المعلومات	–	–	–	4
مراجعة مكتب التعاون الأمني	–	–	–	2.
مساعدات	–	–	–	47
مرفوضة	2.	1	1	146
إحالة	8.	2.	2.	396
معاينات	–	–	–	80
تحقيقات	9	–	–	155
تدقيقات	–	–	–	29
إجمالي القضايا المنتهية	**19**	**3.**	**3.**	**859**
المجموع التراكمي* القضايا العالقة والمنتهية				**878**

*يغطي المجموع التراكمي المدة منذ بدء عمليات الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق – من 3/24/2004 حتى 6/30/2012.

تقرير الربع الثاني من العام

بدءًا من 30 يونيو 2012، بدأ الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق بتلقي 878 حالة. تم إنهاء 859 حالة من هذه الحالات، بينما لا تزال 19 حالة عالقة. انظر الجدول 5.6 لملخص الحالات

حالات جديدة

أثناء فترة إعداد التقرير، تلقى الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق 4 شكاوى جديدة. وبذلك وصل المجموع التراكمي للحالات إلى 878 حالة:

- 3 قضايا تعاقدية
- قضية شخصية واحدة.

يتلقى الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق معظم تقارير قضايا الاحتيال وتبديد الأموال وسوء الاستخدام وسوء الإدارة والسلوكيات الانتقامية التي جرى الكشف عنها من خلال الموقع والبريد الإلكتروني. وتم تلقي جميع الشكاوى الأربع التي حصل عليها الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق من خلال موقع الخط الساخن للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق.

الحالات المنتهية

خلال هذا الربع من العام، أنهى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق ثلاث قضايا من قضايا الخط الساخن:

- أحيلت قضيتان إلى وكالات مفتش عام أخرى.
- ورفضت أخرى نظرًا لأنها لم تندرج ضمن اختصاص المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق.

الشكاوى المحالة

بعد مراجعة دقيقة، أحال المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق شكوتين إلى وكالات خارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنهما:

- تم إرسال واحدة إلى مكتب المفتش العام بقيادة الجيش
- تم إرسال الأخرى إلى مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية.

الموقع الإلكتروني للمفتش لبرنامج إعادة إعمار العراق

أثناء فترة التقرير، سجل موقع المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق (www.sigir.mil) على الشبكة الأنشطة التالية:

- زار ما يقرب من 109.000 مستخدم موقع المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق – أي بمعدل 1.195 مستخدمًا يوميًا.
- تلقى القسم العربي بالموقع ما يزيد عن 3.500 زيارة.
- استحوذت التقارير ربع السنوية الأخيرة للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على أكثر المستندات تنزيلاً.
- دعم موقع المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق أكثر من 38.000 اشتراك في المحتوى . تُحدث المعلومات بمواجز الشبكة، والتي يتم تنزليها تلقائيًا إلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمشتركين ويمكن عرضها بواسطة برامج قارئ موجز.

أعاد موقع Google المخصص للبحث للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراقما يزيد عن 15.500 نتيجة منذ افتتاحه في أبريل 2010.

لإلقاء نظرة عامة على الزيارات اليومية لموقع المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على الشبكة، انظر الجدول 5.4. ◆

الشكل 5.4

متوسط عدد الزائرين يوميًا للموقع الإلكتروني المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق، ربع سنوي، 1/4/2011 - 30/6/2012

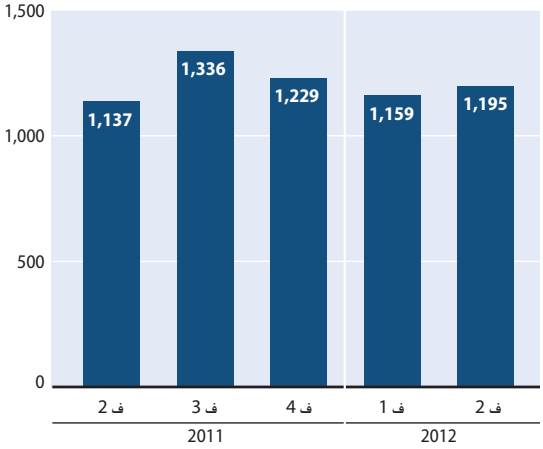

صدر: وزارة الدفاع، IMCEN، استجابة على طلب البيانات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ 6/7/2012.

المستجدات التشريعية

أحرز الكونجرس خلال هذا الربع من العام الحالي تقدمًا مهمًا بشأن تشريع الاعتمادات المالية المفتوحة والإقرار المتعلق بالمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق وإعادة بناء العراق والأمور المتعلقة ولكن لم يُتّخذ في هذا الصدد أي إجراء نهائي بعد. وقد شهد المفتش العام في إحدى جلسات الاستماع.

الشهادة

شهد المفتش العام في 28 يونيو أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي والدفاع الوطني ولجنة مجلس النواب للعلاقات الخارجية بشأن عمليات الإشراف والإصلاح الحكومي. حيث قدَّم "تقييم المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق بالتحول من بعثة عسكرية إلى بعثة يقودها المدنيون في العراق". تناولت الشهادة برنامج تطوير الشرطة والوضع الأمني ومكتب التعاون الأمني-العراق وتحويل أصول إعادة الإعمار والحفاظ عليها وزيادة أنشطة التحريات الجنائية لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. وكان استنتاج المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق أن الدروس المستفادة من عملية التحول –الدروس ذاتها المستفادة من التجربة الكلية لإعادة إعمار العراق – ترتقي إلى إجراء دعوة لاتخاذ إجراء: يجب أن يعمل الكونجرس على إصلاح نهج الولايات المتحدة لعمليات الاستقرار وإعادة عمليات الإعمار.

وأشار المفتش العام إلى أنه يمكن تحقيق واحد من سبل العلاج المهمة عن طريق تمرير قرار مجلس النواب 3660، الذي يندمج مع الإدارة المتباينة المعنية بعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار (SROs) داخل مؤسسة واحدة اسمها المكتب الأمريكي لعمليات الطوارئ. قد يقلص هذا الإصلاح من التكاليف ويزيد من خلال الدعم المستمر لقدرة الولايات المتحدة على الاستجابة لعمليات الاستقرار وتنفيذها. وعلى وجه الخصوص، فإن إيجاد مكتب أمريكي للعمليات الطارئة الخارجية سيحل المشكلات الثقيلة البينية للوكالات وهي متأصلة في النهج التقليدي الحالي لحفظ المعلومات والمشكلات في أفغانستان تعد أنموذجًا على هذا. كما قد يعمل الكونجرس على تحسين الإشراف على عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال إيجاد مهمة المفتش العام للعمليات الطارئة الخارجية. وهذا من شأنه أن يستلهم القدرات التي تكونت لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان (SIGAR)، مما يضمن عمليات إشراف على عمليات الاستقرار في النُهُج المخصصة.

تشريع الاعتمادات المالية المفتوحة

لقد أبلغت كل من لجنتي مجلسي النواب والشيوخ المعنيتين بالاعتمادات المالية المفتوحة وزارة الخارجية/مشروع قانون المساعدات الخارجية، وأقرَّ مجلس النواب أقرّ مشروع قانون الدفاع الذي عرضه.

ومع تقديم مشروع القرار أمام وزارة الخارجية/ مشروع قرار المساعدات الخارجية؛ لاحظت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة في تقريرها، أنه في الوقت الذي أُنفقت فيه أموال طائلة على برامج المساعدات المالية في العراق (والدول التي تواجه مشكلات مماثلة) لدعم جهود مكافحة الإرهاب/مكافحة التمرد، أن التقدم الذي أحرز كان "محدودًا للغاية بسبب الأهداف المحددة تحديدًا مبهمًا وأنها كانت أهدافًا غير واقعية بجانب التكاليف الأمنية الباهظة وشيوع النصب والاحتيال لدى المقاولين وسوء الإدارة والنفقات الضخمة على البنية التحتية التي لا يمكن الحفاظ على استدامتها وحكومات الدولة المضيفة غير الموثوق فيها." وقد دعت اللجنة إلى برامج مستقبلية لتوفير الدعم توفيرًا أفضل لاحتياجات التنمية طويلة الأجل مع "تحديد سقوف التمويل للعمليات والبرامج."

وقالت اللجنة إنها "تتوقع خفض طلبات الموازنة المستقبلية انخفاضًا ملحوظًا" لأن أثر برامج الولايات المتحدة ينكمش وأن إيرادات العراق تتزايد. إضافة إلى ذلك، قد تتاح المبالغ الفائضة في الموازنة من الأعوام السابقة لاستخدام العراق في تمويل إعماره الخاص به.

وقد أوضحت لجنة مجلس النواب أنها "تتفهم أن وزارة الخارجية تواصل مراجعة تواجدها الدبلوماسي وتنفيذها لعمليات في دول خط المواجهة بأفغانستان وباكستان والعراق. وتتوقع اللجنة أن هذه المراجعات سوف تؤدي إلى تواجد تنفيذي أقل وأنشط مما كان مخططًا له في موازنة السنة المالية لعام 2013....ولا تدعم اللجنة الزيادة المطلوبة في التجنيد بدول خط المواجهة، غير الزيادات المطلوبة لغرض توفير الأمن للعاملين الدبلوماسيين وموظفي الإعمار."

كما صرحت لجنة مجلس النواب فيما يتعلق بتمويلها لمساعدة "دول خط المواجهة" أنها "تتفهم أهمية مساعدة

الولايات المتحدة لحماية دول خط المواجهة الممثلة في أفغانستان وباكستان والعراق وتحقيق الاستقرار لها. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من التخصيص التمويلي الأقل، تحتل هذه الدول أولوية وتوفر اللجنة التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المهمة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجهود العسكرية. وتعهدت اللجنة بتطبيق الدروس المستفادة من التحول في العراق في عملية التحول القادم في أفغانستان وتشمل شرط تصديق جديد لضمان الإنفاق الرشيد للأموال وأن تكون الاتفاقيات اللازمة مع الحكومة المضيفة في موضعها الصحيح وأن تعالج المخاوف الأمنية."

وزارة الخارجية والعمليات الخارجية

قدمت لجان كل من مجلسي الشيوخ والنواب المعنيتين بالاعتمادات المالية المفتوحة نسخة كل منهما بشأن عمليات الوزارة والعمليات الخارجية ومشروعات قوانين برامج الاعتمادات المالية ذات الصلة للعام المالي 2013. واعتبارًا من 19 يوليو 2012 لم يجر النظر في أي من النسختين على الأرض. لمزيدمن التفاصيل لكلا النسختين، انظر الجدول 5.7.

المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق والأحكام ذات الصلة

لم يُقدم أي طلب للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في طلبات الموازنة التي قدمها الرئيس للعام المالي 2013 على الرغم من أن طلب موازنة السنة المالية لعام 2012 تضمن تمويل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في الربع الأول من السنة المالية 2013. وقدمت لجنة مجلس الشيوخ في مشروع قرار الموازنة لعام 2013 تخصيصًا يبلغ 6 مليون دولار للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق تحت بند العمليات الطارئة الخارجية. ويوصي تقرير اللجنة بسحب التمويل المقدم لعمليات المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق ابتداءً من 31 مارس 2013، وأن تستلم شعبة التحقيقات التابعة للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق "تمويلاً مناسبًا لنقل محققي المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إلى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان على أن تُسحب هذه الوظيفة في موعد أقصاه 31 مارس 2014." وتتوقع اللجنة أن ينسق كل من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان في هذا النقل للسماح بإنهاء القضايا المفتوحة وخفض تكاليف الإدارة والدعم والإيجار.

وعلى وجه التحديد، تضمنت اللغة التشريعية أحكامًا مفادها: (أ) تتوفر الأرصدة المتاحة لدى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في 24 مارس 2013 للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان من أجل عمليات الإشراف على إعادة الإعمار المتعلق بالعراق. (ب) تنقل مهام التحريات كافة وموظفو التحقيقات التابعون للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق (بما في ذلك المحامين وأفراد الدعم التابعون لوزارة العدل) إلى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان الذي سيمارس فيما بعض الصلاحيات المرتبطة بالتحريات الجنائية الممنوحة بموجب القانون للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق حتى 31 مارس 2014. (ج) تتواصل الأنشطة التي يقوم بها كل من أفراد الدعم والتحقيقات والمحامين دون انقطاع ولا يشرف عليها إلا المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان بصرف النظر عن أي حكم آخر من أحكام القانون. (د) يصبح المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق لاغيًا ابتداءً من 30 مارس 2013.

يُطلب من المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق تقديم خطة إنفاق خلال 30 يومًا من تاريخ سن قانون الاعتمادات المالية.

أمرت اللجنة، كما جاء سابقًا في لغة التقرير، المفتش العام لوزارة الخارجية والمفتش العام للوكالة الأمريكية للإعمار الدولي والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق بالتنسيق بين خططهم للتدقيق المحاسبي وأنشطتهم لتقليل الازدواج غير المطلوب وضمان الإشراف الشامل ورفع الاستخدام الفعال للموارد. كما أمرت اللجنة مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية بمواصلة التخطيط للمسؤوليات المتزايدة عندما يسحب المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق عمليات الإشراف، مما يضمن مراعاة طلب الموازنة للعام المالي 2014 "صلاحيات أفراد العمل المطلوبة لإجراء الإشراف الكافي" لعمليات وزارة الخارجية بالعراق وبرامجها. وتوصي اللجنة بشكل خاص بأقل من 1.4 مليون دولار للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط لمكتب المفتش العام بوزارة الخارجية "إضافة إلى أموال أخرى بخلاف الأموال التي خصصت لمثل هذه الأغراض ولدعم المدققين الإضافيين لتلبية الطلبات المتزايدة عندما ينسحب المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق."

وكرر تقرير لجنة مجلس النواب أهمية الحاجة إلى تنسيق متواصل بين خطط مراجعة الحسابات والأنشطة التي تتضمن عمليات وزارة الخارجية وبرامجها "لضمان الارتقاء بخطط الرقابة الشاملة ولتجنب الازدواج والتداخل." كما أمرت اللجنة مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية بالعمل عن كثب مع المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق وذلك في الوقت "الذي يسحب فيه العمليات ويستكمل نقل الأعمال المتبقية إلى مكاتب إشراف دائمة"

ولم يقدم أي من مشروع قانون مجلس النواب أو تقرير اللجنة التمويل المخصص للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق للسنة المالية 2013.

العمليات

لم تحدد لجنة مجلس النواب المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة القيود المخصصة على النفقات التشغيلية في العراق. بينما قدمت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة القيود التالية:

- 450 مليون دولار أمريكي نفقات تشغيلية لوزارة الدفاع (مع ملاحظة أنه سيتم ترحيل 1.65 مليار دولار إضافية من أموال السنة المالية السابقة للاستخدام في السنة المالية 2013).
- 53 مليون دولار نفقات تشغيلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

لا يمكن استخدام الأموال التي خصصها مشروع القانون لبناء منشآت أو تجديدها إذا كان الغرض من البناء هو إقامة الموظفين إضافة إلى من يعملون في هذا المكان أو لزيادة سعة أصول الطيران على تلك الأصول القائمة المذكورة في تاريخ سن القانون. ويكون الأمر— أشد —"للتشييد وإعادة التأهيل وغيرها من التحسينات الأخرى للمؤسسات الموجودة في العراق" في حال عدم الحصول على اتفاقات استخدام الأراضي – المبرمة مع الحكومة العراقية. يشترط مشروع القانون في الفصل 7004 (ز) من وزير الخارجية تقديم خطة بمستجدات بناء المؤسسات، "الذي يجب أن تتضمن النظر في إغلاق المؤسسة التي تقع في كركوك وتنقل خدمات الدعم إلى أربيل؛ وخفض العمالة والمقاولين والبنايات البصرة لإنشاء عملية أصغر والتركيز على مهام إدارية ومهام دعم محددة تتطلب بيئة أمنية تتسم بالمرونة في التمرير (يشمل ذلك على شراء البضائع المحلية والمستودعات) في أربيل.

أمرت اللجنة وزير الخارجية بتقديم تقرير بتعلق بـــأثر البيئة الأمنية على فعالية برامج وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، حسب المنطقة، موضحًا:

- تقييم الوضع الأمني الحالي
- أثر الوضع الأمني على الالتزام المخطط له وإنفاق الأموال وحركة انتقال أفراد العمل
- شرح نوع أي تكاليف أمنية متزايدة وطبيعتها
- تفاصيل حول أثر توصيل المساعدات الإنسانية
- خطة لتحسين الأثر السلبي لأي حالة وضع أمني متردي

كما صرحت اللجنة أنها تتوقع انخفاضًا في عدد الموظفين والمقاولين التابعين للحكومة الأمريكية في العراق انخفاضًا ملحوظًا بسبب دمج المؤسسات. وأمرت وزير الخارجية "بتقديم تقرير في موعد غايته 45 يومًا من تاريخ سن هذا القانون وكل 90 يومًا فيما بعد حتى 30 سبتمبر 2014، موضحًا فيه بالتفصيل عدد موظفي الحكومة الأمريكية ومقاوليها في العراق مقسّمة بواسطة وكالة فيدرالية."

المساعدات

لم تحدد لجنة مجلس النواب المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة مبالغ محددة لتخصيصها للعراق. وضعت لجنة مجلس الشيوخ سقفًا لا يتجاوز 582.4 مليار دولار أمريكي فقط للسنة المالية المجمعة 2013 لمساعدة العراق تحت بنود تتعلق بالمساعدة الاقتصادية الثنائية والمساعدة الأمنية الدولية والعمليات الطارئة الخارجية. وألحت اللجنة إلى أن أرصدة تمويل السنة السابقة غير المعقودة بلغ إجماليها 1.98 مليار دولار أمريكي تقريبًا في 31 مارس 2012.

الاعتمادات المالية المفتوحة للدفاع

أقّر مجلس النواب في 19 يوليو قانون الاعتمادات المالية لوزارة الدفاع لعام 2013 (قرار مجلس النواب رقم 5856). وبدءًا من 23 يوليو 2012 لم يتخذ مجلس الشيوخ إجراءً سواء على مستويي اللجنة الفرعية أو اللجنة الكاملة.

يقدم مشروع قانون مجلس النواب وتقرير اللجنة إشارات محددة قليلة للغاية إلى العراق. ينص الفصل رقم 9012 أن ما يصل إلى 508 مليون دولار أمريكي من الأموال المخصصة لـــ"لتشغيل سلاح الطيران وصيانته" يجوز أن تستخدم في دعم "أنشطة المرحلة الانتقالية للحكومة الأمريكية في العراق عن طريق تمويل عمليات مكتب التعاون الأمني-العراق وأنشطته وفرق المساعدة الأمنية وتشمل فرق دعم الحياة والنقل والأمن الشخصي وتجديد المرافق وتشييدها ... ". مطلوب من وزير الدفاع تقديم تبريرًا وإطارًا زمنيًا مفصلين للجان الدفاع بالكونجرس 15 يومًا مقدمًا لكل موقع مقترح.

ويحتوي مشروع قانون مجلس النواب على العديد من الأحكام العامة مماثلة للصياغة التي تم إقرارها في الأعوام الأخيرة. ينص الفصل 9007 على وجه التحديد على أنه يجب أن لا تخصص أي من الأموال التي تخصص بموجب مشروع القانون أو أي قانون آخر أو إنفاقها من قبل حكومة الولايات المتحدة لإنشاء أي منشآت عسكرية بغرض توفير تمركز دائم للقوات المسلحة الأمريكية في العراق أو لممارسة السيطرة الأمريكية على أي مصادر نفطية في العراق.

الإقرارات

إقرارات الدفاع

أقرّ مجلس النواب قانون إقرار الدفاع الوطني (قرار مجلس النواب رقم 4310) للسنة المالية 2013 في 18 مايو. أبلغت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالخدمات المسلحة نسختها (مجلس الشيوخ 3254). ولكن بدءًا من 23 يوليو 2012، لم

الجدول 5.7

الاعتمادات المالية المقترحة للسنة المالية 2013 لوزارة الخارجية وبرامج العمليات والمساعدات الخارجية – مشروعات قوانين لجنة مجلسي النواب والشيوخ.

نوع التمويل	قرار مجلس النواب رقم 5857	مجلس الشيوخ 3241
العمليات		
البرامج الدبلوماسية والاستشارية، ونفقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.	خُصِّص إجمالي مبلغ 2.775 مليار دولار أمريكي لعمليات أفغانستان وباكستان والعراق (عمليات وزارة الخارجية الحالية أوالعمليات الطارئة الخارجية/الحرب العالمية على الإرهاب).. وصرحت اللجنة في تقريرها أنه من المتوقع أن مراجعات وزارة الخارجية حول التواجد داخل الدول من شأنه أن "يؤدي إلى تواجد أصغر وأنشط للعمليات التنفيذية مما كان مخططًا له من البداية في الأصل" في موازنة السنة المالية 2013. ألغى الفصل 8003 54 مليون دولار أمريكي من أموال العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب المخصصة تحت بند البرامج الدبلوماسية والاستشارية في قوانين سابقة. ولا توجد إشارة ما إذا كان هذا الإلغاء سيؤثر على الأموال المخصصة للعمليات في العراق أم لا. ينص الفصل 7003 [كما كان سابقًا] على أن لأموال المخصصة في القانون أو في قوانين سابقة مشابهة، "التي يجوز توفيرها للاستحواذ على ممتلكات لغرض المؤسسات الدبلوماسية في ..... العراق يتعين إخضاعها للتشاور المسبق مع لجان الاعتمادات المالية المفتوحة بجانب الإخطار الدوري بإجراءاتها." تم تخصيص 258.4 مليون دولار أمريكي للنفقات التشغيلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيما يتعلق بالعمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب على مستوى العالم. ولم تصدر أي إشارة محددة للنفقات التشغيلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. يمكن استخدام حصص إضافية تبلغ 1.016 مليار دولار أمريكي مخصصة لهذه النفقات على مستوى العالم في العراق.	النفقات التشغيلية لوزارة الخارجية: • 250 مليون دولار أمريكي للتكاليف الثابتة • 200 مليون دولار أمريكي لتكاليف العمليات الطارئة الخارجية النفقات التشغيلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: • 250 مليون دولار أمريكي للتكاليف الثابت ة • 200 مليون دولار أمريكي لتكاليف العمليات الطارئة الخارجية. ينص الفصل 7034 (ق) على التنازل عن سقوف التمويل المتعلقة بوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعمليات في العراق (وفي دول أخرى محددة) "وذلك للتعامل مع حالات الطوارئ غير العادية وغير المتوقعة. إذا أبلغ وزير الخارجية اللجنة المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة بأنه من دواعي المصلحة الوطنية للولايات المتحدة وأن الإخفاق في القيام بذلك قد يؤدي إلى مخاطر جمّة تؤثر على صحة الإنسان ورفاهيته."
أمن السفارة والتشييد والصيانة	• 10.8 مليون دولار أمريكي مخصصة تحت بند العمليات الطارئة الخارجية/ الحرب العالمية على الإرهاب • توفير 1.526 مليار دولار أمريكي إضافية لهذا الحساب لأي نفقات على مستوى العالم، التي قد تشمل العراق.	لم ينص أي من تقرير اللجنة أو مشروع القانون على التمويل المخصص للعراق بموجب هذا الحساب ولكن فرض الفصل 7004 شروط عدّة. وإضافة إلى ضرورة تقديم تقارير كل 90 يومًا عن الخطط المستجدة بشأن مشروعات الإنشاء في العراق التي تتولاها بوزارة الخارجية ـــــــــوتتضمن تخفيض العمالة وتقديرات التكاليف المستجدة لكل مشروع والمدخرات الناجمة ـــــــــ. يتعين على وزارة الخارجية –في غضون 180 يومًا من تاريخ تمرير القرار – وضع "سياسات ومعايير وإجراءات لإنشاء مؤسسات دبلوماسية دائمة ومؤقتة أو تشغيلها في مواضع لا تعمل فيها وزارة الخارجية عادة أو لاستيعاب الزيادات المؤقتة في الموظفين والبرامج" التي تأخذ بعين الاعتبار ترشيد التكاليف (بما في ذلك عقد مقارنة بين تكاليف الإنشاء المؤقت والإنشاء الدائم خلال الفترة المرتقبة التي يشترط فيها إقامة المؤسسة" والشروط اليسيرة للأمن والتنسيق مع وكالات أمريكية أخرى.
المساعدات		

تابع في الصفحة التالية

نوع التمويل	قرار مجلس النواب رقم 5857	مجلس الشيوخ 3241
صندوق الأمن الاقتصادي	قدم صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) تمويلاً مجمعًا لأفغانستان وباكستان والعراق بموجب تحت بند العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب. وتحث اللجنة "[وزارة الخارجية] والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مواصلة الجهود لتشجيع إدماج المرأة في عملية استقرار العراق وإنشاء مؤسساتها الحكومية....وتتوقع توفير أموال لدعم المبادرة الديمقراطية للمرأة العراقية." وقد يُطلب من وزارة الخارجية تقديم تقرير عن سياسة الولايات المتحدة "لمواجهة محنة" الأقليات العرقية الدينية بما في ذلك الأقليات التي تعيش في سهل نينوى وهي محنة متواصلة. ويأمر تقرير اللجنة بأنه " يجب أن توجد سياسة تساهم فيها توصيات الجماعة اليهودية المشتتة في الولايات المتحدة والجماعات المتنازعة في العراق. ويجب أن تكون هذه السياسة متطلعة للمستقبل بدلاً من إعداد ملخص عن المشروعات والمبادرات الممولة في السابق." إضافة إلى ذلك، أُمرت وزارة الخارجية "بوضع خطة شاملة طويلة الأجل لتقديم حلول دائمة للعراقيين المهجرين في الداخل واللاجئين العراقيين. ويجب أن تركز هذه الخطة أيضًا على العدد الكبير للاجئين العراقيين المقيمين حاليًا في سوريا ويجب أن تستكشف بدائل محتملة في ضوء العنف والاضطراب المتصاعدين في سوريا."	• السقف القانوني لمساعدة صندوق الدعم الاقتصادي 100 مليون دولار أمريكي؛ • 50 مليون دولار أمريكي للتكاليف الثابتة• 50 مليون دولار أمريكي لتكاليف العمليات الطارئة الخارجية • ويوصي التقرير بـ5 مليون دولار أمريكي لصندوق مارڤل رزيقة لضحايا الحرب على العراق (من تخصيصات صندوق الدعم الاقتصادي) "للمساعدة المتواصلة للضحايا المدنيين للصراع ونقل هذا البرنامج إلى كيان تديره عناصر عراقية" . ووفقًا لتقرير اللجنة، فإن وذكر تقرير اللجنة "أن المتابعة الموجهة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقد أُمرت وزارة الخارجية "بتحديث التقرير المتعلق بالأقليات العرقية الدينية في العراق" الذي اشترطه تقرير اللجنة السابق.
مساعدة الهجرة واللاجئين (MRA)	• توفير 229 مليون دولار أمريكي مخصصة لمساعدة الهجرة واللاجئين بموجب تحت بند العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب لكلٍ من أفغانستان وباكستان والعراق.	لم يذكر أي من تقرير اللجنة أو مشروع القانون أي تمويل مخصص للعراق تحت هذا الحساب.
الرقابة الدولية على المخدرات وإنفاذ القانون	• تخصيص 1.297 مليون دولار أمريكي على مستوى العالم للرقابة الدولية على المخدرات وإنفاذ القانون تحت بند العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب. وتوقعت اللجنة أن "الأموال المقدمة سوف تتواصل لدعم برنامج تطوير الشرطة في العراق" و"تراعي توصياتها التقديرات التي جرت مراجعتها لبرنامج تطوير الشرطة تبعًا للمراجعة المبدئية [لوزارة الخارجية] في أوائل عام 2012، وتأمر [وزارة الخارجية] بتقديم تقرير للجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة في موعد أقصاه 60 يومًا من تاريخ سن هذا القانون حول العدد المتوقع لمستشاري الشرطة ومواقعها وتكاليف الأمن المرتبطة ببرنامج تطوير الشرطة. وإلى أي مدى التزمت الحكومة العراقية بدعم برنامج تدريب الشرطة في المستقبل."	ولم توص اللجنة بأي تمويل لحساب الرقابة الدولية على المخدرات وإنفاذ القانون في العراق. وألمحت اللجنة إلى "التطبيق غير الناجح على نطاق كبير لبرنامج تطوير الشرطة في العراق، باستثناء الأنشطة التي جرى نُفِّذت في شمال العراق. وأقرّت اللجنة عددًا من العوامل المساهمة في هذا القصور، ومن بينها: • عدم اهتمام الحكومة العراقية بمثل هذه الأنشطة • التخطيط غير الملائم لوزارة الخارجية، بما في ذلك المنشأة غير الضرورية لملحق أكاديمية الشرطة في بغداد. • الافتراضات البرنامجية المتعلقة بالمصالح الثنائية المشتركة والتي ثَبُت زيفها أمرت اللجنة وزير الخارجية بإبلاغ اللجنة بنتائج مراجعتها لبرنامج تطوير الشرطة و"الحد من إنفاق الأموال باستثناء الإنفاق على البرامج في شمال العراق".
برامج منع الانتشار ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام والبرامج المتعلقة	• تخصيص 75.4 مليون دولار أمريكي على مستوى العالم تحت بند العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب	• 30.3 مليون دولار أمريكي للتكاليف الثابتة في العراق
برنامج التمويل العسكري الأجنبي	• تخصيص 1.102 مليار دولار أمريكي لبرنامج التمويل العسكري الأجنبي على مستوى العالم تحت بند العمليات الطارئة الخارجية والحرب العالمية على الإرهاب وذكرت للجنة في تقريرها أن "الأموال المخصصة تحت هذا البند في هذا العنوان تعكس السنة الثانية لانتقال مسؤولية برامج المساعدات الأمنية من [وزارة الدفاع] إلى [وزارة الخارجية].. وسيتواصل التمويل المخصص في السنة المالية 2013 لضمان استدامة الانجازات التي حققها العراق بتولي مهام أمنه الخاص. تتوقع اللجنة أن تقدم [وزارة الخارجية] بالتشاور مع [وزارة الدفاع] خطة إنفاق مفصلة للجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة قبل إعداد التزام الأموال.	• تخصيص 450 مليون دولار على أنه سقف للتكاليف الثابتة (ولا يوجد تمويل من تكاليف العمليات الطارئة الخارجية) لحساب التمويل العسكري الأجنبي للعراق.
برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي	لم يتم تخصيص مبلغ محدد للعراق.	• 2 مليون دولار أمريكي للتكاليف الثابتة في العراق

تابع في الصفحة التالية

نوع التمويل	قرار مجلس النواب رقم 5857	مجلس الشيوخ 3241
شروط تقديم المساعدات للعراق	في السنوات السابقة. اشترط مشروع القانون. الفصل 7042 (ج) ما يلي: • "تُوَفَّر" الأموال على النحو الذي تُستغل فيه الكيانات العراقية إلى الحد الأقصى القابل للتطبيق" و"وفقًا لتطابق التكلفة وغيرها من المتطلبات الأخرى" مع إرشادات 9 إبريل 2009 الخاصة [بوزارة الخارجية] حول المشاركة المالية [للحكومة العراقية] في برامج ومشروعات المساعدات الأجنبية المدنية التي تمولها الولايات المتحدة." • لا يجوز استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأي أموال يوفرها القانون لإبرام أي اتفاق حقوق أساسي دائم مع العراق. تخصص الصياغة الجديدة في الفصل 7042 (ج)(3): • لا يجوز أن تتجاوز الأموال المفروضة للمساعدة الأمنية في للعراق في السنة المالية 2013 الأموال المفروضة للمساعدات الأمنية للعراق في السنة المالية 2012 حتى يقر وزير الخارجية أن الحكومة العراقية أظهرت التزامها بما يلي ويبلغ اللجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة: "(1) بناء القدرة اللوجيستية والقدرة على الصيانة لقوات الأمن العراقية بناء كافيًا (2) وتطوير القدرة المؤسسية على إدارة هذه القوات إدارة مستقلة (3) تنمية ثقافة الاستدامة للمعدات التي وفرتها الولايات المتحدة أو حيزت بمساعدة الولايات المتحدة. يشترط الفصل 7076 على الإدارة تقديم خطة إنفاق قبل إعداد الالتزام المبدئي للأموال التي خصصت للعراق من أجل المساعدة الاقتصادية الثنائية: مثل صندوق الدعم الاقتصادي والمساعدة الأمنية الدولية ومثل الأموال التي توفرت من خلال الرقابة الدولية على المخدرات وإنفاذ القانون والتمويل العسكري الأجنبي. وبموجب الفصل 8002 من القانون. فإنه يلزم الأموال المخصصة تحت بند العمليات الطارئة الخارجية أن تخضع لشروط الإبلاغ الخاصة بخطة الإنفاق. يحظر الفصل 7015 (و) على الإدارة إلزام الأموال المخصصة تحت بند المساعدات الاقتصادية الثنائية أو المساعدات الأمنية الدولية أو المساعدات متعددة الأطراف أو مساعدات التصدير والاستثمار ---أو من العمليات الطارئة الخارجية أو الحرب على الإرهاب--لمساعدة العراق (ودول أخرى محددة) أو إنفاق هذه الأموال "إلا كما هو منصوص عليه من خلال إجراءات الإخطار الاعتيادية للجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة."	يقدم الفصل 7041 (د) (4) صياغة جديدة تنص على وجه التحديد على أنه لا "ينبغي" تقديم الأموال المخصصة بموجب القانون للحكومة العراقية إلا بعد أن يشهد وزير الخارجية للجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة أن مثل تلك الحكومة تدعم الانتخابات الحرة والنزيهة. وتطبق السياسات لكي: "(أ) تفصح علنيًا عن الميزانية الوطنية بما في ذلك ميزانية الجيش والشرطة. (ب) حماية الاستقلال القضائي وحرية التعبير والجمعيات والاجتماعات والحريات الدينية وحقوق الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والنساء الناشطات والصحفيين للعمل دون إيذاء أو تدخل وفق الإجراءات القانونية." ينص الفصل 7042 (د) (3) على أن المساعدات للعراق "تُوفَّر وفقًا لمطابقة التكلفة وغيرها من المتطلبات الأخرى" لإرشادات 9 إبريل 2009 الخاصة [بوزارة الخارجية] بشأن المشاركة المالية [للحكومة العراقية] في برامج ومشروعات المساعدات الأجنبية المدنية التي تمولها الولايات المتحدة. كما تنص في صياغتها الجديدة أن " يعمل كل من وزيري الخارجية والخزانة مع وزير المالية العراقي لإتمام المراجعة المطلوبة من قِبل صندوق النقد الدولي لإجازات العراق القائمة." يشترط الفصل 7076 على الإدارة أن تقدم خطة إعداد الالتزام المبدئي للأموال المخصصة للعراق من أجل المساعدات الاقتصادية الثنائية مثل صندوق الدعم الاقتصادي؛ والمساعدة الأمنية الدولية مثل الأموال التي توفرت من خلال برنامجي الرقابة الدولية على المخدرات وإنفاذ القانون وبرنامج التمويل العسكري الأجنبي. وبموجب الفصل 8002 من القانون. فإنه يلزم الأموال المخصصة تحت بند العمليات الطارئة الخارجية أن تخضع لشروط الإبلاغ الخاصة بخطة الإنفاق. يحظر الفصل 7015 (و) على الإدارة إلزام الأموال المخصصة تحت بند المساعدات الاقتصادية الثنائية أو المساعدات الأمنية الدولية أو المساعدات ثنائية الأطراف أو المساعدة الأمنية الدولية أو المساعدات متعددة الأطراف أو مساعدات التصدير والاستثمار ---أو من العمليات الطارئة الخارجية- لمساعدة العراق (ودول أخرى محددة) أو إنفاق هذه الأموال "إلا كما هو منصوص عليه من خلال إجراءات الإخطار الاعتيادية للجان المعنية بالاعتمادات المالية المفتوحة".

ملحوظة: تم النظر في مشروع قانون مجلس النواب في لجنة فرعية في يوم 9 مايو وفي اللجنة الكاملة في يوم 17 مايو. لقد أُبلغ (نائب عن مجلس النواب 494-112) في 25 مايو على أنه قرار مجلس النواب رقم 5857 تم النظر في مشروع قانون مجلس الشيوخ في اللجنة الفرعية يوم 22 مايو وفي اللجنة الكاملة في يوم 24 مايو. لقد أبلغ (نائب عن مجلس الشيوخ 172-112) في 24 مايو على أنه مشروع قرار مجلس الشيوخ رقم 3241..

يُنظَر في هذه النسخة على الأرض. للمزيد من التفاصيل لكلا النسختين، انظر الجدول 5.8.

قدم النائب كارنان عن ولاية ميسوري تعديلاً يعتمد اعتماداً ملحوظًا على نص قرار مجلس النواب رقم 3660. حيث سيتكامل التعديل مع المهام الازدواجية لأي مكتب أمريكي للعمليات الطارئة المزدوجة التي تتعلق برقابة عمليات الطوارئ وإدارتها والإشراف عليها، وهي منتشرة في الوقت الحالي على أرجاء وزارات الولايات المتحدة ووكالاتها المتعددة. ." وقد صرح رئيس اللجنة المعنية بالخدمات المسلحة النائب مكيون قائلاً: "هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحسين نتائج التعاقد الطارئة الخاصة بنا والحفاظ على الدروس المستفادة على مدى 10 سنوات ودمجها. تقرير اللجنة المصاحب لمشروع القانون ستتابع اللجنة هذه القضية للمضي قدمًا نحو اكتشاف توصيات إضافية تتعلق بالتحسينات المنهجية على برامج دعم المكافحة من خلال العمليات والاستقرار وإعادة الإعمار، بما في ذلك المقترح الذي طرحه السادة النواب. جرى سحب هذا التعديل عن طريق الموافقة بالإجماع

إقرارات العلاقات الخارجية

في 17 يوليو 2012، أقرّ مجلس النواب قانون مجلس النواب رقم (6018) الذي يقر اعتمادات مالية لوزارة الخارجية وغيرها من أنشطة الشئون الخارجية الأخرى للولايات المتحدة في السنة المالية 2013.

ويُقدم المبلغ الذي تم إقراره للسنة المالية 2013 "لمكتب المفتش العام" الذي يصل إلى 129,086,000 دولار أمريكي بموجب بنود النص التشريعي لمكتب المفتش العام بوزارة الخارجية والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق والمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان. وفقًا لأعضاء اللجنة، فإن الغرض من المبلغ المخصص هو أن يسمح للتمويل الإجمالي بأن يكون مساويًا للتمويل المخصص للوكالات الثلاث في السنة المالية 2012 بما يصل إلى على الأقل إلى 6 مليون دولار أمريكي مخصصين للمفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. ◆

الجدول 5.8

الاعتمادات المالية المقترحة للسنة المالية 2013 لوزارة الخارجية وبرامج العمليات والمساعدات الخارجية – مشروعات قوانين لجنة مجلسي النواب والشيوخ.

نوع التمويل	قرار مجلس النواب 4310	مجلس الشيوخ 3254
سياسة الاستحواذ وأمور مرتبطة	أمر تقرير اللجنة وزير الدفاع "ببذل الجهود واستخدام جامعة الدفاع الوطني وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى التابعة لوزارة الدفاع لاستخلاص العبر من الدروس المتعلقة بأنشطة تعاقد الوزارة مثل دعم عقود التشغيل وإدارة الموارد والإدارة المالية وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وبرامج إعادة الإعمار" "يجب أن يعتمد هذا الجهود على رؤى وملاحظات موثقة بالفعل..." و"يجب أن يوصي بالتغييرات للأنشطة المتنوعة بالكامل في إطار عمليات التعاقد الطارئة في ذلك توصيل الإمدادات والخدمات وإعادة البناء لدمج العمليات التجارية بالكامل مع خطوط العمليات الحركية وغير الحركية." يجب تقديم تقرير بنتائج الدراسة في 31 مارس 2013.	يشترط الفصل 861 على لوائح تصف سلسة من الصلاحيات والمسؤوليات في إطار وزارة الدفاع من أجل سياسة دعم عقود عمليات الطوارئ في الخارج والتخطيط لها وتنفيذها وذلك "لضمان أن الهيكل الإداري لوزارة الدفاع يقدم صلاحية ومسؤولية واضحة لتخطيط دعم العقود ووضع شروط العقد والتأكد من صحته والتعرف على الموارد وتحديد أولويات احتياجات التمويل وإرساء العقود وتنفيذها والإشراف على المقاولين وتشغيلهم في في هذا المجال." يطالب الفصل 863 بمراعاة قضايا دعم العقود لعمليات الطوارئ في الخارج في نظام إعداد التقارير الجاهزة لوزارة الدفاع وبهام تخطيط الطوارئ لرئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية وبمنهج التعليم العسكري المهني المشترك وهيكل وزارة الدفاع لإدارة عقود الخدمات. يشترط الفصل 864 من وزارة الدفاع إجراء تقييمًا للمخاطر. وصياغة خطة لتلافي المخاطر تخص "المخاطر السياسية والتشغيلية المرتبطة بأداء المقاول للمهام الحساسة في دعم عملية الطوارئ" وذلك للجهود المتوقع مواصلتها لأكثر من عام أو تلك الجهود التي تشمل العقود بقيمة تتجاوز 250 مليون دولار أمريكي. يشترط الفصل 881 استقلال المسؤولين عن الإيقاف والاستبعاد بوزارة الدفاع عن مسؤولي الاستحواذ. وألا يشتركوا إلا في أنشطة الإيقاف والاستبعاد وغيرها من أنشطة مكافحة الاحتيال فقط. وأن يوثقوا القرارات النهائية وأن يضعوا سياسات محررة للنظر في قرارات الإحالة. ويشترط الفصل أيضًا على الإحالة التلقائية للنظر في إيقاف الأشخاص المتهمين في جرائم جنائية مرتبطة بعقود وزارة الدفاع أو ممن اتُهموا في دعوى جنائية تقدمت بها الولايات المتحدة أو استبعادهم لاشتراكهم في أنشطة النصب والاحتيال متعلقة بهذا العقد. أو من أخفقوا في سداد أو إعادة الأموال المستحقة أو الأموال المدينين بها إلى الولايات المتحدة فيما يتصل بهذا العقد.
أمور تتعلق بالدول الأجنبية	• تخصيص 508 مليون دولار أمريكي في موازنة السنة المالية لعام 2013 لعمليات مكتب التعاون الأمني–العراق وأنشطته. ويعدل الفصل 1212 على ميزانية هيئة الدفاع الوطني للعام المالي 2012 بما يسمح باستخدام الأموال المخصصة لمكتب التعاون الأمني–العراق لتقديم التدريب والمساعدة لوزارة الدفاع العراقية (بالاتفاق مع وزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين). كما يأمر وزير الدفاع (بالتعاون مع وزير الخارجية على تقديم تقرير للجان الكونجرس المختصة خلال 180 يومًا من سن القانون" ويشمل: • خطة لتعزيز مواقع مكتب التعاون الأمني–العراق • حالة أي من الطلبات المعلقة للقوات العسكرية الأمريكية الإضافية• الوضع القانوني وأوجه الحماية القانونية المتوفرة لموظفي مكتب التعاون الأمني–العراق والأثر التشغيلي لهذا الحالة وهذه الحماية والعقبات المصاحبة على القدرة التشغيلية لهؤلاء الموظفين بسبب وضعهم القانوني• القيود التشغيلية والوظيفية وصلاحيات طاقم أفراد مكتب التعاون الأمني–العراق •. وصف التهديدات المباشرة المحتملة لطاقم مكتب التعاون الأمني–العراق. وقدرتهم على توفير حماية قوية ملائمة لوقف هذه التهديدات	يمد الفصل 1212 الصلاحية الحالية بدعم مكتب التعاون الأمني–العراق وفرق المساعدات الأمنية "بما في ذلك دعم الحياة والنقل والأمن الشخصي وبناء المنشآت وتجديدها. هذا الشرط قد يقيد إجمالي الأموال المخصصة لهذه الأغراض إلى 508.0 مليون دولار."

ملحوظة: تم النظر في مشروع قانون مجلس النواب (قرار مجلس النواب 4310) في اللجنة الكاملة يوم 9 مايو وجرى إعداد تقرير وتعديله (نائب عن مجلس النواب. 479-112)في يوم 11 مايو 2012. تم النظر في هذا القانون بالفعل في مقر مجلس النواب يومي 16-18 مايو. وأقر يوم 18 مايو. أعلن عن مشروع قانون ((مجلس الشيوخ 3254) مجلس الشيوخ في تقرير كتابي في 4 يونيو (نائب عن مجلس الشيوخ. 173-112).

عمليات إشراف الوكالات الأخرى

مقدمة 146

إشراف الوكالات الأخرى 147

تحقيقات الوكالات الأخرى 149

الجزء

6

مقدمة

في مارس 2004، شكّل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العموميين بالعراق ليكون بمثابة منتدى لمناقشة عمليات الإشراف في العراق ولتعزيز التضامن والتعاون بين المفتشين العموميين من الوكالات المشرفة على أموال إعادة إعمار العراق. عقد ممثلو المنظمات الأعضاء اجتماعًا ربع سنوي لتبادل التفاصيل بشأن عمليات التدقيق الحالية والمخطط إجراؤها، وذلك لتحديد فرص التعاون والحد من التكرارات. وفي ضوء التقلص المتواصل للجهود المبذولة في العراق، نقل مجلس المفتشين العموميين بالعراق عمله تحت إشراف مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع مجموعة التخطيط المشتركة لجنوب غرب أسيا. بينما واصل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق المشاركة بفعالية في مجموعة التخطيط المشتركة. وفي يونيو 2012، عقدت مجموعة التخطيط المشتركة اجتماعها العشرين.

يطلب المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق في كل ربع تحديثات من
المنظمات الأعضاء حول أنشطتهم الإشرافية المكتملة، والجارية، والمزمع إجراؤها. يلخص هذا الفصل عمليات التدقيق والتحقيقات المقدمة إلى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق خلال هذا الربع من العام من خلال المنظمات التالية:

- مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية
- مكتب المحاسبة الحكومي
- وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

انظر الملحق ز لمعرفة تحديثات وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع الأمريكية.

وخلال الفصول الماضية من العام، قدّم المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق تحديثات لوزارة الخزانة الأمريكية ووزارة التجارة الأمريكية، بيد أن هذه الوكالات ليس لديها أنشطة إشراف على عمليات إعادة الإعمار في العراق في الوقت الراهن سواء الجارية أو المخطط إجراؤها على مدار السنة المالية 2012. لم يقدم المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق تقارير لهذه الوكالات في هذا الفصل. ◆

تقارير الإشراف لوكالات أخرى

أصدرت وكالات الإشراف الأخرى خلال هذا الربع من العام، 14 تقريرًا حول عمليات إعادة إعمار العراق. وبذلك وصل المجموع التراكمي للتقارير 685 تقريرًا منذ 2003. يُحدث هذا الفصل التدقيقات التي أجرتها الوكالات الأعضاء بمجلس المفتشين العموميين بالعراق سالفة الذكر والتي رفعتها إلى المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق:

- انظر الجدول 6.1 للإطلاع على نشاط الوكالات الأمريكية الأخرى بخصوص تقارير الإشراف المكتملة حديثًا.
- انظر الجدول 6.2 للإطلاع على نشاط الوكالات الأمريكية الأخرى بخصوص تقارير الإشراف الجارية
- لمزيد من المعلومات عن تقارير إشراف الوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات التقارير، انظر الملحق ز.
- انظر الملحق ح. للحصول على قائمة تاريخية كاملة بتقارير الإشراف والمراجعات الخاصة بعمليات إعادة إعمار العراق التي أجرتها الجهات كافة. ◆

الجدول 6.1

تقارير إشراف الوكالات الأمريكية الأخرى المكتملة حديثًا، بدءًا من 6/30/2012

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-106	6/27/2012	تحتاج وزارة الدفاع إلى تحسين نظام الفوترة الخاص بالرعاية الصحية المقدمة للمقاولين في مرافق العلاج الطبي في جنوب غرب أسيا
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-102	6/18/2012	تقتضي الحاجة وجود أفضل الإجراءات لضبط التكلفة في عقود الجيش لخدمات سداد التكلفة لتقديم الدعم اللوجيستي لمركبات سترايكر
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-098	6/5/2012	تحتاج الضوابط المنظمة لنظام تقييم العقود الإلكترونية للمشتريات إلى التحسين
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-099	6/1/2012	توجد حاجة لإيجاد دعم للعقود والإشراف عليها بصورة كافية من أجل بعثة صيانة المركبات التعبوية المزودة بعجلات في الكويت
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-075	4/16/2012	إشراف وزارة الدفاع على متعهدي الأمن الخاص في العراق كان كافيًا، ولكن قد لا يتسنى للمتعهدين ردع الهجمات على المواقع النائية لمكتب التعاون الأمني-العراق
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	DODIG-2012-071	4/10/2012	إدارة وزارة الدفاع لعمليات فريق مساعدات إعادة توزيع الممتلكات في الكويت
مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية	AUD/MERO-12-29	4/1/2012	تقييم برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب للبلدان الموجودة ضمن مكاتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وآسيا الوسطى
مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-12-133	5/15/2012	اتخذ الجيش خطوات لتحسين عملية إعادة التشكيل، ولكن تقتضي الحاجة مزيدًا من التقارير الكاملة عن المعدات والتكاليف المستقبلية
مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-12-534	5/9/2012	مساعدات الشرطة الأجنبية: من الممكن أن يعزز تقاسم الأدوار المحددة والمعلومات المطورة التعاون بين الوكالات
مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-12-552SU	5/3/2012	العراق المساعدات الأمريكية المقدمة لجماعات الأقليات العراقية استجابة لتوجيهات الكونجرس
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-0111-MTE	6/8/2012	مدفوعات المتعهدين في أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-0097-MTE	5/1/2012	المساءلة عن الممتلكات في أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-0092-MTE	4/27/2012	ضوابط الإدارة على مدفوعات العمليات الطارئة الخارجية - انتقالات القيادة المركزية للجيش الأمريكي
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-0089-MTE	4/16/2012	برنامج الممتلكات الشخصية الخارجية الفائضة - المرحلة 2

تقارير الإشراف لوكالات أخرى

الجدول 6.2

تقارير إشراف الوكالات الأمريكية الأخرى الجارية، بدءًا من 6/30/2012

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	D2012-D000JA-0110.000	2/27/2012	المحاسبة عن العناصر النهائية الرئيسية للمعدات (الفئة 7) المقدمة إلى معسكر فرجينيا، الكويت
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	D2011-D000CH-0032.000	10/19/2010	عود الدعم اللوجيستي للمتعهدين لتوفير مركبات ستراباكر مزودة بأنظمة أرضية ديناميكية عامة
مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع	D2010-D00SPO-0209.000	4/16/2010	تقييم وزارة الدفاع لقضايا المحاربين المصابين
مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية	12AUDXXX	6/29/2012	مراجعة تطبيق خطة بغداد الرئيسية
مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية	12AUD050	3/22/2012	مراجعة عقود الخدمات الوقائية على مستوى العالم- طلب المهمة 005
مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية	MERO 3012	11/23/2010	تقييم عمليات الدعم والصيانة للسفارة في بغداد التي تقدمها شركة PAE
مكتب المحاسبة الحكومي	121042	غير معلن	توصيات لجنة التعاقدات أثناء الحرب
مكتب المحاسبة الحكومي	121049	غير معلن	تقييم التقارير المشتركة حول التعاقدات في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبة الحكومي	320843	4/22/2011	الانتقال إلى تواجد مدني سائد في العراق
مكتب المحاسبة الحكومي	120976	3/31/2011	التعاقدات على مستوى الدولة للبلدان المتنازعة
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0377.000	الربع الثالث/ السنة المالية 2012	اتفاقيات الاستحواذ والخدمات المتبادلة-أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0335.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	برنامج الممتلكات العقارية الخارجية الفائضة
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0079.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	برنامج الممتلكات الشخصية الخارجية الفائضة
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0262.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	مجموعة الدعم الإقليمي بالكويت S6، عقود تقنية المعلومات
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0240.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	التأسيس على ممتلكات المنشآت
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0071.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	إدارة التعاقدات للعقد الوطني للشحن في أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0073.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	إدارة المواد- المرجع من جنوب غرب أسيا
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0081.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2012	مقاييس الأداء الوطنية للشحن إلى أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0094.000	الربع الرابع/ السنة المالية 2011	عمليات تحديد متطلبات مخزون محدد مسبقًا للجيش (APS V)- الكويت
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2012-MTE-0018.000	الربع الرابع/ السنة المالية 2011	متابعة المراجعة على إدارة الممتلكات الحكومية ورؤيتها المنصوص عليها في عقود دعم العمليات الأساسية في الكويت
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0534.000	الربع الرابع/ السنة المالية 2011	الشفافية المالية في عقود شبكة النقل في أفغانستان، القيادة الإقليمية الجنوبية
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0490.000	الربع الرابع/ السنة المالية 2011	إدارة التعاقدات- برنامج الظواهر الجوية-أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0330.000	الربع الرابع/ السنة المالية 2011	المساءلة عن كميات الوقود في أفغانستان- المرحلة 2
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0490.000	الربع الثاني/ السنة المالية 2011	المحاسبة عن الممتلكات- حول معدات الوحدات المشحونة إلى أفغانستان
وكالة الجيش الأمريكي للتدقيق والمراجعة	A-2011-ALL-0087.000	الربع الأول/ السنة المالية 2011	ضوابط الإدارة على رموز عناوين أنشطة وزارة الدفاع (DODAAC)، القيادة المركزية للجيش الأمريكي
مكتب المفتش العام- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100212	4/22/2012	استقصاء لخدمات متعهدي الأمن المعينين من قِبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ المتعهدون والمستفيدون في العراق
مكتب المفتش العام- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100112	11/22/2011	مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ برنامج الدعم التشريعي للعراق
مكتب المفتش العام- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100312	10/26/2011	مراجعة تقييم ومراقبة مجموعة QED لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق

تحقيقات الوكالات الأخرى

يعمل المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق على التنسيق بانتظام مع الهيئات الحكومية الأخرى التي تجري تحقيقات في العراق. انظر الجدول 6.3 للإطلاع على إحصائيات أنشطة تحقيقات الوكالات الأخرى. ◆

الجدول 6.3
حالة أنشطة تحقيقات الوكالات الأمريكية الأخرى، بدءًا من 6/30/2012

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	القضايا العالقة/ الجارية*
إدارة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي . وحدة مراقبة الاحتيال بالمشتريات الرئيسية	–	.2	89
خدمة التحقيقات الجنائية بوزارة الدفاع	–	.2	141
مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية	.3	–	15
مكتب التحقيقات الفيدرالي	1	1	28
خدمة التحقيقات الجنائية بالقوات البحرية	–	1	1
التحقيقات الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية	–	–	.2
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	1	–	11
المجموع	**5**	**6**	**287**

*تتضمن الأعداد القضايا العالقة التي تم العمل بها مع الوكالات الأخرى ضمن مركز العمليات المشترك.

الحاشية
وتعريف الاختصارات

الحاشية

1. وزارة الخارجية، بيان وكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من المهمّات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.
2. AT&L) OUSD)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2012، و 6/7/2012. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق الربع سنوية، اعتمدت وزارة الخارجية للمرة الأولى على قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن التي أشارت إلى ان هناك 13,772 متعاقد يدعمون البعثة الأمريكية حتى 30 يونيو/حزيران 2012.
3. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق6/7/2012.
4. مكتب المحاسبات الحكومية، شهادة القائم بأعمال المدير للشئون الدولية والتجارة، أمام اللجنة الفرعية بشأن الأمن الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، ولجنة مجلس النواب لمراقبة الإصلاح الحكومي "بعثة العراق" تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في وضع اللمسات الأخيرة لقدرات الدعم والقدرات الأمنية"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-COURTS.PDF، صفحة 1. تم الإطلاع في 10/7/2012.
5. تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير الشرطة بالعراق: انخفاض الدعم العراقي ومشكلات الأمن تثير تساؤلات بشأن استمرار جدوى البرنامج"، 7/2012.
6. السفارة الأمريكية في بغداد، "روبرت ستيفن بيكروفت – القائم بالأعمال"، IRAQ.USEMBASSY.GOV/CHARGEDAFFAIRES.HTML، 14/7/2012.
7. P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10, 112-74 P.L.؛ NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 12/7/2012، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ رد فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008، و 5/7/2012؛ رد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، رد ECA على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/4/2010؛ OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010، و 11/7/2012، و طلب ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 4/2009م، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS. USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173. و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي -2009العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.
8. المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقرير الربع سنوي لكونغرس الولايات المتحدة، 30/4/2012، صفحة 323، تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 015-12، "تقرير بشأن خطط الإنفاق للعام المالي 2011 2012- صندوق قوات الأمن العراقية"، 26/4/2012، صفحة 1.9، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، المعلومات المقدمة لتدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 17/7/2012.
9. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008 و 5/7/2012؛ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، ECA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/4/2010؛ OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010 و 11/7/2012، و "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية"، استعراض 2/2012، صفحة 6/6؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 8/4/2009، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS.USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173. و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي -2009العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.
10. P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10; P.L. 112-74 مصطلحات الميزانية غير متوافقة بين الوكالات المقدمة للتقارير للإسناد الترافقي لمصطلحات التمويل المصاحبة لصناديق إعادة الإعمار الرئيسية، أنظر الملحق ب من هذا التقرير الربع السنوي، والموجود على WWW.SIGIR.MIL.
11. P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10, 112-74 P.L.؛ NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 12/7/2012، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008 و 5/7/2012؛ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، ECA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/4/2010؛ OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010 و 11/7/2012، و "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية"، استعراض 2/2012، صفحة 6/6؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 8/4/2009، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS.USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173. و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي -2009العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.
12. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
13. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7/2012.
14. حكومة العراق، وزير الداخلية، "التقرير الربع سنوي بشأن الأعمال التي تمت من خلال المستشارين الأمريكيين"، 2/5/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إمار العراق، 6/7/2012، تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير الشرطة بالعراق: انخفاض الدعم العراقي ومشكلات الأمن تثير تساؤلات بشأن استمرار جدوى البرنامج"، 7/2012.
15. تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير الشرطة بالعراق: انخفاض الدعم العراقي ومشكلات الأمن تثير تساؤلات بشأن استمرار جدوى البرنامج"، 7/2012.
16. تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T، "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في وضع اللمسات الأخيرة لقدرات الدعم والتأمين"، 28/6/2012، صفحة 3،6؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012، و 12/7/2012.
17. مكتب التعاون الأمني العراقي المعلومات المقدمة إلى تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/2012 و 6/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012.
18. لقاء رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 1/5/2012.
19. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012.
20. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/7/2012.
21. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 13/7/2012.
22. وزارة الخارجية، بيان نائب الوزير لشئون الإدارة أمام اللجنة الفرعية للأمن والدفاع الوطني، والعمليات الخارجية، ولجنة مجلس لنواب للرقابة

الحاشية

والإصلاح الحكومي. "تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى المدنية في العراق"، 28/6/2012، OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012، والمصادر التي تم متابعتها SAQMMA-12-R0271؛ "وزارة الخارجية 2012 عقد إنشاءات للسفارة الأمريكية في بغداد، العراق – محطة الطاقة، البنية التحتية لسلامة الحياة والمرافق"، 23/5/2012، WWW.FBO.GOV/INDEX?S=OPPORTUNITY&MODE=FORM&ID=5E122B826059FD359EC112F8D4E99B55&TAB=CORE&__CVIEW=0، تم الإطلاع في 16/6/2012؛ مسئولين أمريكيين. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.

23. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 5/2012–4/2012؛ الأمم المتحدة، "الدستور العراقي"، WWW.UNIRAQ.ORG/DOCUMENTS/IRAQI__CONSTITUTION.PDF، تم الإطلاع في 1/7/2012.

24. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 5/2012–4/2012.

25. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2012–3/2012.

26. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 6/2012.

27. ستيفين ويكين. "قانون موازنة الصدر بشأن المالكي. معهد دراسات الحرب، 18/6/2012، WWW.UNDERSTANDINGWAR.ORG/BACKGROUNDER/SADR%E2%80%99S-BALANCING-ACT-MALIKI#__EDN7، تم الإطلاع في 27/6/2012؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 6/2012 – 7/2012.

28. ستيفين ويكين. "قانون موازنة الصدر بشأن المالكي. معهد دراسات الحرب، 18/6/2012، WWW.UNDERSTANDINGWAR.ORG/BACKGROUNDER/SADR%E2%80%99S-BALANCING-ACT-MALIKI#__EDN7، تم الإطلاع في 27/6/2012؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 6/2012 – 7/2012.

29. بحث جرينبيرج كوينلاند روزنر لأجل NDI"، "نقلة كبيرة في المشهد السياسي: النتائج من الاستبيان الوطني الذي تم في أبريل/ نيسان 2012"، 5/2012، GREENBERGRESEARCH.COM/ARTICLES/2763/7272__NDI-IRAQ%20-%20APRIL%202012%20NATIONAL%20SURVEY%20-%20PRESENTATION.PDF، تم الإطلاع في 14/6/2012.

30. بحث جرينبيرج كوينلاند روزنر لأجل NDI"، "نقلة كبيرة في المشهد السياسي: النتائج من الاستبيان الوطني الذي تم في أبريل/ نيسان 2012"، 5/2012، GREENBERGRESEARCH.COM/ARTICLES/2763/7272__NDI-IRAQ%20-%20APRIL%202012%20NATIONAL%20SURVEY%20-%20PRESENTATION.PDF، تم الإطلاع في 14/6/2012.

31. بحث جرينبيرج كوينلاند روزنر لأجل NDI"، "نقلة كبيرة في المشهد السياسي: النتائج من الاستبيان الوطني الذي تم في أبريل/ نيسان 2012"، 5/2012، GREENBERGRESEARCH.COM/ARTICLES/2763/7272__NDI-IRAQ%20-%20APRIL%202012%20NATIONAL%20SURVEY%20-%20PRESENTATION.PDF، تم الإطلاع في 14/6/2012.

32. بحث جرينبيرج كوينلاند روزنر لأجل NDI"، "نقلة كبيرة في المشهد السياسي: النتائج من الاستبيان الوطني الذي تم في أبريل/ نيسان 2012"، 5/2012، GREENBERGRESEARCH.COM/ARTICLES/2763/7272__NDI-IRAQ%20-%20APRIL%202012%20NATIONAL%20SURVEY%20-%20PRESENTATION.PDF، تم الإطلاع في 14/6/2012.

33. ITAO/ESD تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/4/2011 – 30/6/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، و 3/7/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، التقارير المختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

34. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. نشرة صحفية "الكهرباء تضيف 900 ميجا وات جديدة لمنظومة الطاقة"، 19/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4576، تم الإطلاع في 19/6/2012.

35. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للبيانات المقدمة من السفارة الأمريكية في بغداد رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

36. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. "وزارة الكهرباء؛ إدخال الوحدة الأولى في المشروع وبداية محطة الوسيط الحرارية"، 9/4/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=318، تم الإطلاع في 2/5/21012.

37. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، التقارير المختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

38. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال" التقرير القُطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 2–1.

39. وزارة الخارجية. "تقرير الإجْار في الأشخاص"، 18/6/2012، صفحة 190– 192.

40. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، OHCHR. "تقرير بشأن حقوق الإنسان في العراق؛2011" 5/2011، صفحة 9–6. WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1728/IRAQ%20UNAMI%20-%20OHCHR%20HR%20REPORT%202011%20ENGLISH.PDF، تم الإطلاع في 1/6/2011.

41. الأمم المتحدة، IAU. "الأمن في العراق"، 7/2012، INCIDENTS.IAUIRAQ.ORG/، تم الإطلاع في 5/7/2012.

42. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للتقارير مفتوحة المصدر، بما يشمل، أخبار الشفق. "التحالف الكردستاني: مجلس أمن كردستان ليس منظمة شرطية"، 10/7/2012، WWW.SHAFAAQ.COM/EN/NEWS/2935-KURDISTAN-ALLIANCE-KURDISTAN-SECURITY-COUNCIL-NOT-A-POLICE-ORGANIZATION-.HTML، تم الإطلاع في 11/7/2012.

43. حكومة إقليم كردستان. بيان صحفي. "بعد اعتماد ميزانية كردستان للعام 2012، لم يهدر الوزراء أي وقت حتى بدء العمل"، 4/7/2012، WWW.KRG.ORG/ARTICLES/DETAIL.ASP?LNGNR=12&SMAP=44549&ANR=73&RNR=02010200=، تم الإطلاع في 11/7/2012؛ الاتحاد الوطني الكردستاني (PUKMEDIA)، بيان صحفي. "البرلمان الكردستاني يعتمد ميزانية 2012"، 25/6/2012، PUKMEDIA.CO/ENGLISH/INDEX.PHP/77/KURDISTAN-REGION/1331-KURDISTAN-PARLIAMENT-APPROVES-2012-BUDGET، تم الإطلاع في 11/7/2012.

44. ماس جروب هولدنج. بيان صحفي "محطة إربل لطاقة الغاز ("EGPS) WWW.MASSGROUPHOLDING.COM/MASSPAGES.ASPX?PID=14&LANG=EN، تم الإطلاع في 8/6/2012؛ ENKA، بيان صحفي "مشروع دورة الطاقة الموحدة في إربل، العراق"، WWW.ENKA.COM/PRINTCONTENT.ASPX?CONTENTID=364، تم الإطلاع في 8/6/2012؛ GE، بيان صحفي. "GE تكنولوجي تدعم ماس جلوبال لتعزيز الكفاءة، قدرة ناخ محطة توليد الطاقة شمال الرماغ"، 5/7/2012، WWW.GENEWSCENTER.COM/PRESS-RELEASES/GE-TECHNOLOGY-SUPPORTS-MASS-GLOBAL-TO-BOOST-EFFICIENCY-OUTPUT-OF-NORTHERN-IRAQ-POWER-GENERATION-CAPACITY-3983.ASPX، تم الإطلاع في 9/7/2012؛ حكومة إقليم كردستان. بيان صحفي. "PM برزاني يعلن محطة طاقة جديدة، سنستثمر في جهودنا لتحقيق المزيد من التقدم"، 8/6/2012، WWW.KRG.ORG/ARTICLES/DETAIL.ASP?SMAP=02010100&ANR=44261&RNR=223&LNGNR=12، تم الإطلاع في 8/6/2012؛ PSG انترناشيونال، بيان صحفي. "ستشارك PSG في مشروع إنشاء محطة طاقة بالغاز-البخار بقدرة 980 ميجا وات في إربل، كردستان، جمهورية العراق، 8/6/2012، WWW.PSG.EU/CLANEK.PHP?LANG=EN&CLANEK=2197، تم الإطلاع في 13/6/2012؛ حكومة إقليم كردستان–حكومة العراق. بيان صحفي. "إقليم كردستان يوفر الطاقة لمحافظة نينوى"، 2/6/2012، WWW.KRGELECTRIC.ORG/AR/HAWAL/?PAGEID=517، تم الإطلاع في 5/6/2012، حكومة إقليم كردستان. مكتب رئيس الوزراء. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في 15/7/2011.

45. DUNIA FRONTIER CONSULTANTS، متابعة السوق العراقي. "خطة أنابيب كردستان"، 28/5/2012، أخبار بلاتس للسلع. "كردستان تعتمد اثنان من مشروعات أنابيب تصدير النفط"، 17/5/2012؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لبيانات حكومة إقليم كردستان والمستندات مفتوحة المصدر 11/7/2012.

46. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للبيانات الصحفية، والمقالات، والبيانات من حكومة إقليم كردستان. 4/2012، WWW.KRG.ORG، 7/2012.

47. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 6/2012 – 7/2012.

48. حكومة العراق، مجلس القضاء الأعلى. لقاء رئيس المحكمة العليا مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق/ 30/4/2012؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 1/2012 – 7/2012.

49. حكومة العراق، وزارة الداخلية. بيان صحفي. "خوبل 75% من مهام الأمن في بغداد إلى وزارة الداخلية"، 21/6/2012، WWW.MOI.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=3942، تم الإطلاع في 22/6/2012، تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 4/2012 – 7/2012.

50. حكومة العراق، لجنة النزاهة. مقالات وبيانات صحفية، 7/2012–4/2012، WWW.NAZAHA.IQ ، تم الإطلاع في 15/7/2012؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للبيانات الصحفية، والمقالات، والبيانات من حكومة إقليم كردستان، 7/2012 – 4/2012، WWW.KRG.ORG.

51. ترجمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للتقرير السنوي لحكومة العراق، لجنة النزاهة، للعام 2011 "المؤشرات الأكثر أهمية للعام 2011"، 6/2012، WWW.NAZAHA.IQ، تم الإطلاع في 15/6/2012.

52. الأمم المتحدة، IAU، حكومة العراق، COS. "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011"، 4/2012، صفحة 398، 400، 404، 405، 410، 417، و 418–426، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1686/IKN__59__GOVERNANCE__EN.PDR، تم الإطلاع في 12/5/2012.

53. صندوق النقد الدولي. "العراق وصندوق النقد الدولي"، 21/4/2012، WWW.IMF.ORG/EXTERNAL/COUNTRY/IRQ/INDEX.HTM تم الإطلاع في 12/5/2012 و 27/3/2012.

54. بحث جرينبيرج كوينلاند روزنر لأجل NDI"، "نقلة كبيرة في المشهد السياسي: النتائج من الاستبيان الوطني الذي تم في أبريل/ نيسان 2012"، 5/2012، GREENBERGRESEARCH.COM/ARTICLES/2763/7272__NDI-IRAQ%20-%20APRIL%202012%20NATIONAL%20SURVEY%20-%20PRESENTATION.PDF، تم الإطلاع في 14/6/2012.

55. حكومة العراق، وزارة النفط. "إنتاج، وتصدير، واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب له"، 5/6/2012، WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC، تم الإطلاع في 5/7/2012؛ تقرير نفط العراق، "39 مليار عائدات النفط في مايو/آيار، بالرغم من انخفاض الصادرات"، 4/6/2012؛ بلات لأخبار السلع. "تنخفض صادرات النفط العراقية إلى أقل من 2.5 مليون برميل في اليوم في شهر مايو/بار ولكن يرتفع العائد"، 3/6/2012؛ حكومة العراق، وزارة النفط. "صادرات النفط الخام"، WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/PAGE.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=EXPORT، تم الإطلاع في 23/7/2012، و "الاستهلاك المحلي"، WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC&ID=38، تم الإطلاع في 5/7/2012.

56. حكومة العراق، وزارة النفط. "إنتاج، وتصدير، واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب له"، 5/6/2012، WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC، تم الإطلاع في 5/7/2012؛ تقرير نفط العراق، "39 مليار عائدات النفط في مايو/آيار، بالرغم من انخفاض الصادرات"، 4/6/2012؛ بلات لأخبار السلع. "تنخفض صادرات النفط العراقية إلى أقل من 2.5 مليون برميل في اليوم في شهر مايو/بار ولكن يرتفع العائد"، 3/6/2012.

57. MEES، تقرير أسبوعي. الطبعة 55، رقم 23، 4/6/2012، صفحة 1؛ تقرير نفط العراق، "LUKOIL الفائزين الباكستانيين في جولة العطاءات الرابعة المُجيبة للآمال"، 1/6/2012؛ DUNIA FRONTIER

الحاشية

CONSULTANTS، متابعة السوق العراقي، "مشاركتنا في عقود الجولة الرابعة"، 7/5/2012، صفحة 4. US2.CAMPAIGN-ARCHIVE2.COM/?U=0B746D4496E756BLA6DLF5D0C&ID=E2DA601B68&E=CEA3... تم الإطلاع في 7/5/2012؛ بلاتس لأخبار السلع، "العراق على وشط إطلاق جولة تنقيب عن الغاز في أواخر العام 2012/ أوائل عام 2013، 18/6/2012، GHADABAN."

58. حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بيان صحفي "تبدأ وزارة التخطيط أولى خطواتها في تحديث خطة التنمية لخمسة أعوام 2013-2017"، WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/INDEX.JSP?SID=3&NID=12&D=3&M=2012&Y=967=، تم الإطلاع في 18/6/2012.

59. حكومة العراق، رئيس الوزراء، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/4/2012.

60. حكومة العراق، رئيس الوزراء، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/4/2012.

61. الولايات المتحدة و PFLUGER, 2012, US.APP.LEXIS12665, 21 ،5TH CIR.TEX.)يونيو/حزيران 2012).

62. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2012، المقالات 1،2،36، 23/2/2012، WWW.PARLIAMENT.IQ، تم الإطلاع في 24/2/2012، و "قانون الميزانية الفيدرالية العامة للعام المالي 2011"، 23/2/2011، المقالة 2؛ حكومة العراق، وزارة المالية، المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27/6/2012؛ "ميزانية حكومة العراق" (كما تم اعتمادها من TNA، وكتبت في القانون ديسمبر/ كانون الأول 2005)؛ حكومة العراق، رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة، "الميزانية العمومية للدولة للعام 2005"، 2005؛ حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17، 2011، WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/RESOURCES/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC، تم الإطلاع في 11/7/2012؛ حكومة العراق "عوائد ومصروفات الميزانية 2003 يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول 2003؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقارير الربع سنوية والنصف سنوية لكونغرس الولايات المتحدة، 3/2004 – 4/2011؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2008، و 9/4/2009.

63. P.L. 108-7؛ P.L. 108-11؛ P.L. 108-106؛ P.L. 108-287؛ P.L. 109-13؛ P.L. 109-102؛ P.L. 109-148؛ P.L. 109-34؛ P.L. 109-289؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-92؛ P.L. 110-116؛ P.L. 110-137؛ P.L. 110-149؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-252؛ P.L. 110-10, 111-32؛ P.L. 111-117؛ P.L. 111-118؛ P.L. 111-212؛ P.L. 112-10, 112-74 P.L. ؛I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 12/7/2012، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ رد فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008، و 5/7/2012؛ رد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، رد ECA على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق (OUSD(C؛ 14/4/2010)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010، و 11/7/2012، و طلب ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي 2012"، نظرة عامة 2/2012، صفحة 6-6، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 4/2009م، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS.USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173، و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009-العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.

64. I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 4/7/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011، SITERESOURCES.WORLDBANK.ORG/IRFFI/RESOURCES/DATASHEETDECEMBER2011.PDF، تم الإطلاع في 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق؛ بيان صحفية "تقديم قروض الين إلى العراق"، 29/5/2012، WWW.IRAQ.EMB-JAPAN.GO.JP/PRESS__RELEASES/PRESS__RELEASE__2012__NO13.HTML، تم الإطلاع في 26/6/2012.

65. P.L. 108-7؛ P.L. 108-11؛ P.L. 108-106؛ P.L. 108-287؛ P.L. 109-13؛ P.L. 109-102؛ P.L. 109-148؛ P.L. 109-34؛ P.L. 109-289؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-92؛ P.L. 110-116؛ P.L. 110-137؛ P.L. 110-149؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-252؛ P.L. 110-10, 111-32؛ P.L. 111-117؛ P.L. 111-118؛ P.L. 111-212؛ P.L. 112-74 P.L. ؛I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 12/7/2012، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ رد فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008، و 5/7/2012؛ رد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، رد ECA على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق (OUSD(C؛ 14/4/2010)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010، و 11/7/2012، و طلب ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي 2012"، نظرة عامة 2/2012، صفحة 6-6، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 4/2009م، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS.USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173، و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009-العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.

66. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2010، 15/4/2011، 12/7/2012، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ رد فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/10/2008، و 5/7/2012؛ رد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 9/7/2012، رد ECA على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق (OUSD(C؛ 14/4/2010)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14/10/2010، و 11/7/2012، و طلب ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي 2012"، نظرة عامة 2/2012، صفحة 6-6، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 12/1/2009، و 4/2009م، و "الرقابة الأمريكية على القروض والمنح [غرينبوك]. 2008. GBK.EADS.USAIDALLNET.GOV/QUERY/DO?__PROGRAM=/EADS/GBK/COUNTRYREPORT&UNIT=N، تم الإطلاع في 15/4/2010؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/10/2011؛ تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة غعمار العراق 11-007، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير المخصصات والنفقات والأموال الملغاه"، 28/12/2012؛ الخزانة الأمريكية، استعراض مكتب المساعدة التقنية، 30/12/2005، USTREAS.GOV/OFFICES/INTERNATIONAL-AFFAIRS/ASSISTANCE/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة العدل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 3/4/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7/3/2011؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18/1/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/7/2012؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2011؛ وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية، العام المالي 2013"، صفحة 173، و "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009-العام المالي 2011؛ OMB، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009.

67. P.L. 108-7؛ P.L. 108-11؛ P.L. 108-106؛ P.L. 108-287؛ P.L. 109-13؛ P.L. 109-102؛ P.L. 109-148؛ P.L. 109-34؛ P.L. 109-289؛ P.L. 110-28؛ P.L. 110-92؛ P.L. 110-116؛ P.L. 110-137؛ P.L. 110-149؛ P.L. 110-161؛ P.L. 110-252؛ P.L. 110-32؛ P.L. 111-117؛ P.L. 111-118؛ P.L. 111-212؛ P.L. 112-10؛ P.L. 112-74.. مصطلحات الميزانية غير متوافقة بين الوكالات المقدمة للتقارير، للإسناد الترافقي لمصطلحات التمويل المصاحبة لصناديق إعادة الإعمار الرئيسية، أنظر الملحق ب من هذا التقرير الربع السنوي، والموجود على WWW.SIGIR.MIL.

68. OUSD(C)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 11/7/2012. إجمالي المتاح للالتزام بالأنشطة الجديدة لا يشمل 616 مليون انتهت صلاحيتها أو تم إلغاؤها.

69. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012. إجمالي المتاح للالتزام بالأنشطة الجديدة لا يشمل 260 مليون دولار انتهت صلاحيتها.

70. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012.

71. مكتب التعاون الأمني العراقي، "صندوق قوات الأمن العراقية، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)."10-112 .P.L

72. NEA-I، 11/6/2012، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 28/6/2012، المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، المعلومات المقدمة لمدققيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 17/7/2012.

73. P.L. 110-112؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق، تقرير ربع سنوي لكونغرس الولايات المتحدة، 30/4/2012، صفحة 23؛ "مكتب التعاون الأمني العراقي"، صندوق قوات الأمن العراقية، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)، 11/6/2012 ."10-112 .P.L

74. وزارة الخارجية "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، جداول ملخصات المساعدات الأجنبية، العام المالي 2013"، صفحة 17، 101؛ I-NEA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 28/6/2012.

الحاشية

74. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. المعلومات المقدمة لتدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 17/7/2012.

75. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/4/2012. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 28/9/2011، 27/3/2012، 29/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/4/2012، و 5/7/2012؛ (OUSD(C. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/4/2012، و 11/7/2012.

76. (OUSD(C. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/4/2012، و 11/7/2012؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق. التقارير الربع سنوية والنصف سنوية لكونغرس الولايات المتحدة، 30/10/2011 – 30/4/2012.

77. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/4/2012. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/4/2012 و 5/7/2012.

78. حكومة العراق. مجلس النواب. "قانون الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2012، المقالات 1،2،36، 23/2/2012. WWW.PARLIAMENT.IQ، تم الإطلاع في 24/2/2012، و "قانون الميزانية الفيدرالية العامة للعام المالي 2011"، 23/2/2011، المقالة 2؛ حكومة العراق. وزارة المالية. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 27/6/2012؛ "ميزانية حكومة العراق" (كما تم اعتمادها من TNA، وكتبت في القانون ديسمبر/ كانون الأول 2005)؛ حكومة العراق. رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة. "الميزانية العمومية للدولة للعام 2005"، 2005؛ حكومة العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17. 2011، WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/RESOURCES/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC. تم الإطلاع في 11/7/2012؛ حكومة العراق "عوائد ومصروفات الميزانية 2003 يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول" 2003؛ المفتش العام لإعادة إعمار العراق. التقارير الربع سنوية والنصف سنوية لكونغرس الولايات المتحدة. 3/2004 – 4/2011؛ الخزانة الأمريكية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4/1/2008، و 9/4/2009.

79. حكومة العراق. مجلس النواب. "قانون الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2012، المقالات 1،2،36، 23/2/2012. WWW.PARLIAMENT.IQ، تم الإطلاع في 24/2/2012.

80. حكومة العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17. 2011. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/RESOURCES/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC. تم الإطلاع في 11/7/2012.

81. حكومة العراق. مجلس النواب. "قانون الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2012، المقالات 1،2،36، 23/2/2012. WWW.PARLIAMENT.IQ، تم الإطلاع في 24/2/2012.

82. الخزانة الأمريكية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 10/1/2012، 8/4/2012، و 5/7/2012.

83. حكومة العراق. بيان صحفي. "DABBAGH: مجلس الوزراء يعتمد الميزانية التكميلية للعام 2012، بإجمالي 10.8 تريليون دينار"، 3/7/2012. WWW.GOI-S.COM/VIEW.1298، تم الإطلاع في 9/7/2012.

84. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 4/7/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011. SITERESOURCES. WORLDBANK.ORG/IRFFI/RESOURCES/DATASHEETDECEMBER2011.PDF، تم الإطلاع في 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق؛ بيان صحفية "تقديم قروض الين إلى العراق"، 29/5/2012. WWW.IRAQ.EMB-JAPAN.GO.JP/PRESS_RELEASES/PRESS_RELEASE_2012_NO13.HTML، تم الإطلاع في 26/6/2012.

85. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ سفارة اليابان في العراق؛ بيان صحفية "تقديم قروض الين إلى العراق"، 29/5/2012. WWW.IRAQ.EMB-JAPAN.GO.JP/PRESS_RELEASES/PRESS_RELEASE_2012_NO13.HTML، تم الإطلاع في 26/6/2012. JICA، كبير الممثلي. مقابلة المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012.

86. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 4/7/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011. SITERESOURCES. WORLDBANK.ORG/IRFFI/RESOURCES/DATASHEETDECEMBER2011.PDF، تم الإطلاع في 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق؛ بيان صحفية "تقديم قروض الين إلى العراق"، 29/5/2012. WWW.IRAQ.EMB-JAPAN.GO.JP/PRESS_RELEASES/PRESS_RELEASE_2012_NO13.HTML، تم الإطلاع في 26/6/2012.

87. I-NEA. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2011، 4/7/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011. SITERESOURCES. WORLDBANK.ORG/IRFFI/RESOURCES/DATASHEETDECEMBER2011.PDF، تم الإطلاع في 16/3/2012؛ سفارة اليابان في العراق؛ بيان صحفية "تقديم قروض الين إلى العراق"، 29/5/2012. WWW.IRAQ.EMB-JAPAN.GO.JP/PRESS_RELEASES/PRESS_RELEASE_2012_NO13.HTML، تم الإطلاع في 26/6/2012.

88. وزارة الخارجية. مكتب المتحدث الرسمي. "بيان إحاطة بتصريحات رسمية بشأن لجان التنسيق المشتركة للطاقة". 23/4/2012. IRAQ.USEMBASSY.GOV/APRIL2412JCCENERGYTRANSCRIPT.HTML، تم الإطلاع في 16/6/2012.

89. وزارة الخارجية. "بيان مشترك بشأن لجان التنسيق المشتركة الأمريكية-العراقية لشئون الدفاع والأمن"، 24/5/2012. IRAQ.USEMBASSY.GOV/MAY2512JCCDEFENSE.HTML، تم الإطلاع في 17/6/2012.

90. بيان وزارة الخارجية لوكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

91. بيان وزارة الخارجية لوكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

92. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.

93. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.

94. OUSD (AT&L)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/4/2012، و 6/7/2012.

95. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.

96. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.

97. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.

98. لجان مجلس النواب الرقابية لشئون الإصلاح الحكومي والشئون الخارجية. "خطاب إلى وزير الخارجية"، 31/3/2011. تم توقيع هذا الخطاب أيضاً من رئيس اللجنة الفرعية للرقابة والإصلاح الحكومي واللجنة الفرعية للإصلاح الحكومي لشئون الأمن الوطني والدفاع والوطني، والعمليات الخارجية، ورئيس اللجنة الفرعية للرقابة والتحقيقات.

99. وزارة الخارجية. بيان وكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

100. وزارة الخارجية، مكتب إدارة اللوجستيات، التماس SAQMMA-12-R-0012، "تخطيط للتذكير بتعيين العراقيين المحليين"، 22/5/2012. WWW.FBO.GOV/INDEX?S=OPPORTUNITY&MODE=FORM&ID=EB88A57BADFFC02EC725DD2078554AE1&TAB=CORE&__CVIEW=1، تم الإطلاع في 16/6/2012.

101. وزارة الخارجية، المصادر التي تم متابعتها SAQMMA-12-R0271"، "وزارة الخارجية 2012 عقد إنشاءات للسفارة الأمريكية في بغداد، العراق – محطة الطاقة، البنية التحتية لسلامة الحياة والمرافق"، 23/5/2012. WWW.FBO.GOV/INDEX?S=OPPORTUNITY&MODE=FORM&ID=5E122B826059FD359EC112F8D4E99B55&TAB=CORE&__CVIEW=0، تم الإطلاع في 16/6/2012.

102. وزارة الخارجية، بيان وكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

103. وزارة الخارجية، مكتب إدارة اللوجستيات، "FAR 6.302-2 الالحاح المُقنع والغير عادي – عقد جسر البصرة"، 7/6/2012. WWW.FBO.GOV/INDEX?S=OPPORTUNITY&MODE=FORM&ID=AFB9B72BBF429923443B4547CC166BBC&TAB=CORE&TABMODE=LIST&=. تم الإطلاع في 16/6/2012. و "FAR 6.302-2 الإلحاح المُقنع والغير عادي – عقد جسر إربل"، 7/6/2012. WWW.FBO.GOV/INDEX?S=OPPORTUNITY&MODE=FORM&ID=3A65F98F8AE5D2B44EA25F69E62FF367&TAB=CORE&__CVIEW=0&RE، تم الإطلاع في 15/6/2012.

104. وزارة الخارجية، بيان وكيل الوزارة للشئون الإدارية أمام اللجنة الفرعية للأمن الوطني، والدفاع الوطني، ولجنة العمليات الخارجية بشأن المراقبة على الإصلاح الحكومي"تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-KENNEDY.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

105. مسئولين أمريكيين. المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/2012.

106. مكتب المحاسبات الحكومية. القائم بأعمال المدير للشئون الدولية والتجارة. شهادة أمام اللجنة الفرعية بشأن الأمن الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، ولجنة مجلس النواب لمراقبة الإصلاح الحكومي "تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012، صفحة 4-6. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-COURTS.PDF، تم الإطلاع في 2/7/2012.

107. مكتب المحاسبات الحكومية. القائم بأعمال المدير للشئون الدولية والتجارة. شهادة أمام اللجنة الفرعية بشأن الأمن الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، ولجنة مجلس النواب لمراقبة الإصلاح الحكومي "تقييم الانتقال من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012، صفحة 4-3. OVERSIGHT.HOUSE.GOV/WP-CONTENT/UPLOADS/2012/06/6-28-12-NATSEC-COURTS.PDF، تم الإطلاع في 2/7/2012.

108. السفير بيرت ماكروج. شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. "أوقفت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسة السماع في ترشيحات السفراء المُعلقة"، محاضر اجتماعات الكونغرس، 6/6/2012، صفحة 27-24؛ مسئولي السفارة الأمريكية في بغداد. المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 26/6/2012.

109. السفير بيرت ماكروج. شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. "أوقفت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسة السماع في ترشيحات السفراء المُعلقة"، محاضر اجتماعات الكونغرس، 6/6/2012، صفحة 27-24.

110. الأمر التنفيذي للبيت الأبيض 13541. "منظمة مؤقتة لتسهيل الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق"، 10/5/2010.

الحاشية

111. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2010.
112. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
113. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
114. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
115. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20/7/2012.
116. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012، 3/7/2012.
117. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
118. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012.
119. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
120. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012.
121. مشروع HOPE، "مستشفى البصرة للأطفال: تقديم الأمل والصحة لأطفال جنوب العراق"، 4/2006، تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 026-06، "مراجعة إدارة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع مستشفى البصرة للأطفال"، 31/7/2006.
122. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
123. رسالة البريد الإلكتروني المقدمة من وزارة الخارجية إلى أعضاء لجنة مجلس النواب، "طلب رفع قرار الإيقاف على عقد 930ك "الجسر" لمستشفى البصرة للأطفال"، 22/8/2006.
124. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
125. "مذكرة تفاهم بشأن إجراءات توثيق نقل ملكية المشروعات الممولة من حكومة الولايات المتحدة"، 10/11/2009.
126. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
127. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012.
128. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012.
129. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012، تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير شرطة العراق: أثار انخفاض الدعم العراقي ومشكلات الأمن أسئلة بشأن استمرار جدوى البرنامج"، 7/2012.
130. وزارة الخارجية "وظيفة ملخص الميزانية التنفيذية 150 و البرامج الدولية الأخرى، العام المالي 2013"، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
131. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.
132. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
133. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
134. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
135. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.
136. حكومة العراق، وزارة الداخلية "التقرير الربع السنوي بشأن الأعمال التي تمت من خلال المستشارين الأمريكيين"، 4/2012؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012.
137. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
138. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012، و 16/7/2012.
139. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/7/2012.
140. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
141. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.
142. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012.
143. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012.
144. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
145. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012.
146. المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.
147. وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي "برنامج تدمير الأسلحة التقليدية في العراق"، 29/6/2012.
148. وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي "برنامج تدمير الأسلحة التقليدية في العراق"، 20/1/2012، WWW.STATE.GOV/R/PA/PRS/PS/2012/01/182316.HTM، تم الإطلاع في 6/7/2012؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 29/6/2012.
149. وزارة الخارجية"، مكتب التعاون للتصدير (WWW.STATE.GOV/T/ISN/58369.HTM ISN/ECC"، تم الإطلاع في 7/7/2012.
150. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/6/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/6/2012، و 13/7/2012. بالرغم من إشارة NEA-I إلى 280.0 مليون دولار في تمويل العام المالي 2011، إلا أن تقارير مكتب اللاجئين والمهاجرين تشير إلى أن حوالي 290 مليون دولار قد تم تخصيصها في العام المالي 2011.
151. مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/6/2012، و 13/7/2012.
152. دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، "صحيفة حقائق معاملة اللاجئين العراقيين"، 25/4/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/6/2012، و 13/7/2012.
153. دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، "صحيفة حقائق معاملة اللاجئين العراقيين"، 25/4/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 13/7/2012.
154. دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، "صحيفة حقائق معاملة اللاجئين العراقيين"، 25/4/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 13/7/2012.
155. مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27/3/2012، 29/6/2012، و 13/7/2012.
156. مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/6/2012، و 13/7/2012.
157. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27/3/2012، 2/7/2012، و 12/7/2012.
158. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 1.
159. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012، و 12/7/2012.
160. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/3/2012، و 2/7/2012.
161. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/7/2012.
162. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/7/2012.
163. تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 018-10، "تم الالتزام بمعظم أموال الدعم الاقتصادي العراقية وتسييلها"، 21/7/2010، صفحة 7؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "مساعدة الكوارث، طلب استمرار المساعدات الإنسانية، الحالات الطارئة المجمعة، 24/10/2010"، TRANSITION.USAID.GOV/OUR__WORK/HUMANITARIAN__ASSISTANCE/DISASTER__ASSISTANCE/COUNTRIES/IRAQ/TEMPLATE/INDEX.HTML، تم الإطلاع في 13/7/2012.
164. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورقة حقائق مكتب مساعدات الكوارث الخارجية"، IRAQ.USAID.GOV/NODE/193، تم الإطلاع في 5/7/2012؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/6/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/6/2012.
165. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نائب رئيس البعثة للعراق، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 11/1/2012.
166. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
167. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "شهادة مارا رودمان، مساعد المدير لشئون الشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، اللجان الفرعية من مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي لشئون الأمن القومي، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية"، 28/6/2012.
168. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مدير البعثة، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/6/2012.
169. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.
170. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "شهادة مارا رودمان، مساعد المدير لشئون الشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، اللجان الفرعية من مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي لشئون الأمن القومي، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية"، 28/6/2012.
171. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/6/2012.
172. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 12/7/2012.
173. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/6/2012.
174. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/6/2012، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012.
175. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012، و 17/7/2012.
176. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "شهادة مارا رودمان، مساعد المدير لشئون الشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، اللجان الفرعية من مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي لشئون الأمن القومي، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية"، 28/6/2012، وشهادة ميشيل كارول، نائب المفتش العام، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أمام اللجنة الفرعية لشئون الدفاع الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية للجنة مجلس النواب بشأن الرقابة والإصلاح الحكومي، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012.
177. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس البعثة، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/6/20122.
178. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "شهادة مارا رودمان، مساعد المدير لشئون الشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، اللجان الفرعية من مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي لشئون الأمن القومي، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية"، 28/6/2012، وشهادة ميشيل كارول، نائب المفتش العام، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أمام اللجنة الفرعية لشئون الدفاع الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية للجنة مجلس النواب بشأن الرقابة والإصلاح الحكومي، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012.
179. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، شهادة ميشيل كارول، نائب المفتش العام، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أمام اللجنة الفرعية لشئون الدفاع الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية للجنة مجلس النواب بشأن الرقابة والإصلاح الحكومي، تقييم التحول من البعثات بالقيادة

الحاشية

العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012.

180. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ""شهادة مارا رودمان، مساعد المدير لشئون الشرق الأوسط، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، اللجان الفرعية من مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي لشئون الأمن القومي، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية"، 28/6/2012.

181. وزارة الخارجية، "إرشادات المشاركة المالية لحكومة العراق في برامج ومشروعات المساعدة الأجنبية المدنية الممولة من حكومة الولايات المتحدة"، 9/4/2009.

182. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.

183. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012، و 16/7/2012.

184. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "ملخصات البرامج"، IRAQ، USAID.GOV.NODE/60، تم الإطلاع في 11/7/2012؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10/7/2012، و "برنامج العمل المجتمعي (CAPIII) تقرير الرصد المؤقت ومراجعة تحليلية، تقرير الرصد الميداني للشريك: الملخص"، 1/2012.

185. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برامج بناء القدرات"، IRAQ، USAID.GOV.NODE/36، تم الإطلاع في 11/6/2012.

186. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برامج بناء القدرات"، IRAQ، USAID.GOV.NODE/36، تم الإطلاع في 21/6/2012.

187. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "الولايات المتحدة والعراق يوقعان اتفاقية للتعاون بشأن إصلاح القطاع العام والشفافية في العراق"، IRAQ، USAID.GOV/NODE/404، تم الإطلاع في 6/6/2012.

188. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيان صحفي، "اتفاقية شبكة الأمان الموقعة"، 18/4/2012، VIEW/NEWS//209.41.164.151 INDEX.CFM?WEBAPP=NEWSITEM&NEWS__ID=139، تم الإطلاع في 11/7/2012، و "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج تطوير، تطوير القدرات الوطنية للإدارة العامة، تقرير سنوي – العام 3 – أكتوبر/تشرين الأول 2008 – سبتمبر/أيلول 2009"، 10/2009.

189. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

190. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3م2012،7، و 12/7/2012.

191. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29/12/2011.

192. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 12/7/2012.

193. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012، و 3/7/2012، و "برامج بناء القدرات" IRAQ.USAID.GOV/NODE/36، تم الإطلاع في 21/6/2012.

194. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "برامج بناء القدرات، برامج الرعاية الصحية الأساسية في العراق"، IRAQ.USAID.GOV/NODE/36، تم الإطلاع في 21/6/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012.

195. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/4/2012، NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، و 2/7/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012، 5/7/2012، OUSD(C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012، و 11/7/2012.

196. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

197. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مشروع الرعاية الصحية الأساسية، "USAID/PHCPI لصياغة سجلات طبية جديدة في العيادات المشاركة"، PHCIRAQ.ORG/CONTENT/USAIDPHCPI-PILOT-NEW-MEDICAL-RECORDS-PARTICIPATING-CLINICS، تم الإطلاع في 11/6/2012، "مساهمات USAID/PHCPI لتحسين الرعاية الصحية للأطفال في مراكز الرعاية الصحية الأساسية"، PHCIRAQ.ORG/CONTENT/USAIDPHCPI-CONTRIBUTES-IMPROVING-CHILD-CARE-PHC-CENTERS، تم الإطلاع في 11/7/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/7/2012.

198. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مشروع الرعاية الصحية الأساسية، "USAID/PHCPI لصياغة سجلات طبية جديدة في العيادات المشاركة"، PHCIRAQ.ORG/CONTENT/USAIDPHCPI-PILOT-NEW-MEDICAL-RECORDS-PARTICIPATING-CLINICS، تم الإطلاع في 11/6/2012، "مساهمات USAID/PHCPI لتحسين الرعاية الصحية للأطفال في مراكز الرعاية الصحية الأساسية"، PHCIRAQ.ORG/CONTENT/USAIDPHCPI-CONTRIBUTES-IMPROVING-CHILD-CARE-PHC-CENTERS، تم الإطلاع في 11/7/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/7/2012.

199. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و "USAID/PHCPI وعمل وزارة الصحة تجاه نظام معلومات صحية إلكتروني (PHCIRAQ"(EHIS ORG/CONTENT/USAIDPHCPI-AND-MINISTRY-HEALTH-WORK-TOWARDS-ELECTRONIC-HEALTH-INFORMATION-SYSTEM-EHIS، تم الإطلاع في 11/6/2012.

200. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 9/7/2012.

201. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/1/2012؛ RTI INTERNATIONAL، "الخبرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، RTI.ORG، تم الإطلاع في 16/7/2012.

202. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "صفحة حقائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، IRAQ.USAID.GOV/NODE/2، تم الإطلاع في 21/6/2012.

203. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "صفحة حقائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، IRAQ.USAID.GOV/NODE/2، تم الإطلاع في 21/6/2012.

204. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12/7/2012.

205. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 12/7/2012.

206. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس البعثة، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/6/2012، و 3/7/2012.

207. NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/3/2012، و 28/6/2012، 12/7/2012، و 13/7/2012.

208. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس البعثة، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 5/6/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 13/7/2012.

209. CENTCOM، توجيهات السياسة المؤقتة رقم 04-12، 27/12/2011، C3-TRAINING.NET/POLICY/IPD12-04.PDF، تم الإطلاع في 5/6/2012، و خطاب مكتب التعاون الأمني العراقي، إحالات متعاقدي وزارة الدفاع في الدولة (العراق)"، 8/1/2012، WWW.ACQ.OSD.MIL/DPAP/PACC/CC/DOCS/DOD__CONTRACTOR__IN-COUNTRY__IRAQ__LEADS__1-10-12.PDF، تم الإطلاع في 5/6/2012.

210. OUSD (AT&L)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/7/2012، يشمل أفراد المتعاقد التعيينات المباشرة من مكتب التعاون الأمني العراقي، وأفراد المتعاقد الذين يعملون على الحالات التي تخضع لإشراف مكتب التعاون الأمني العراقي، ومتعاقدي الأمن.

211. تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 018-12، "حالة صندوق قوات الأمن العراقية للأعوام المالية 2012-2011"، 7/2012.

212. مكتب التعاون الأمني العراقي، "صندوق قوات الأمن العراقية، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)، "P.L. 112-10، 11/6/2012، صفحة 2.

213. NEA-I، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، "خطة إنفاق العراق للعام المالي 1012"، 28/6/2012.

214. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012، و 14/7/2012.

215. تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T، "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في وضع اللمسات الأخيرة لقدرات الدعم والتأمين"، 28/6/2012، صفحة 2،3.

216. تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T، "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في وضع اللمسات الأخيرة لقدرات الدعم والتأمين"، 28/6/2012، صفحة 2،3.

217. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012، و 12/7/2012.

218. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012، و 12/7/2012.

219. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/7/2012.

220. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، بيان صحفي "تستمر فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي في بناء المشروعات التي تساهم في سيادة العراق"، 20/6/2012، WWW.DVIDSHUB.NET/NEWS/90334/US-ARMY-CORPS-ENGINEERS-CONTINUES-BUILD-PROJECTS-CONTRIBUTING-IRAQ-SOVEREIGNTY، تم الإطلاع في 20/6/2012.

221. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، بيان صحفي "تستمر فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي في بناء المشروعات التي تساهم في سيادة العراق"، 20/6/2012، WWW.DVIDSHUB.NET/NEWS/90334/US-ARMY-CORPS-ENGINEERS-CONTINUES-BUILD-PROJECTS-CONTRIBUTING-IRAQ-SOVEREIGNTY، تم الإطلاع في 20/6/2012.

222. خطاب مكتب التعاون الأمني العراقي، إحالات متعاقدي وزارة الدفاع في الدولة (العراق)"، 8/1/2012، WWW.ACQ.OSD.MIL/DPAP/PACC/CC/DOCS/DOD__CONTRACTOR__IN-COUNTRY__IRAQ__LEADS__1-10-12.PDF، تم الإطلاع في 5/6/2012.

223. CENTCOM، توجيهات السياسة المؤقتة رقم 04-12، 27/12/2011، C3-TRAINING.NET/POLICY/IPD12-04.PDF، تم الإطلاع في 5/6/2012.

224. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

225. مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع، بيان المفتش العام الخاص لجنوب غربي آسيا أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب بشأن الأمن الوطني، والدفاع الوطني، والعمليات الأجنبية، لجنة مجلس النواب بشأن الرقابة والإصلاح الحكومي، "التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى القيادة المدنية في العراق"، 28/6/2012، صفحة 6.

226. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012؛ نشريعات الجيش الأمريكي 7-12 "المساعدات الأمنية واللوجستيات الدولية؛ فرق المساعدات الأمنية"، 23/6/2009، صفحة 4. فرق مساعدة أمنية تقوم بأعمال التدريب، والتعليم، والمساعدة لمجتمع المساعدة الأمنية بنظرة تجاه المساهمة في المصالح الأمنية الأمريكية وبناء أهداف شراكة قدرات. تم إجراء هذا التدريب في CONUS، في الأساس في منشآت عسكرية وخارج CONUS عبر فرق التعليم أو التدريب عن بعد وفي منشآت أمريكية مختارة عبر البحار.

227. P.L. 112-10 تم تخصيص مبلغ 1.5 مليار دولار، ولكن كانت المبالغ الزائدة عن 1.0 مليار دولار مشروطة بإثبات حكومة العراق للالتزام الكافي نحو تحسين قدرات الاستدامة واللوجستيات.

228. P.L. 112-383.

229. القوات الأمريكية بالعراق، بيان صحفي، "الفريق كارلين أسوميس قائد NTM-I، إحالات مكتب التعاون الأمني العراقي لتعزيز قوات الأمن العراقية"، 2/10/2011، WWW.DVIDSHUB.NET/NEWS/77897/LT-GEN-CASLEN-ASSUMES-COMMAND-NTM-LEADS-OSC-STRENGTHEN-ISF، تم الإطلاع في 12/7/2012.

تم تفعيل قوات الأمن العراقية وتحملت مسئولية إدارة صندوق قوات الأمن العراقية و برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية من بعثة الاستشارات والتدريب التابعة للقوات الأمريكية بالعراق في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

230. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 11/7/2012.

231. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012.

232. P.L. 111-383.

الحاشية

233. P.L. 111-383.
234. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/5/2012. أنظر أيضاً تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T. "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في وضع اللمسات الأخيرة لقدرات الدفاع والأمن". 28/6/2012. صفحة 5. الإشارة إلى أن عمليات مكتب التعاون الأمني العراقي للرقابة على تأشيرات المتعاقدين بدأت تؤتي ثمارها الآن.
235. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012، و 6/7/2012.
236. تقرير تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 12-018. "حالة صندوق قوات الأمن العراقية للأعوام المالية 2012-2011". 7/2012.
237. مكتب التعاون الأمني العراقي. "صندوق قوات الأمن العراقية. خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)." "10-112 P.L. 11/6/2012.
238. مكتب التعاون الأمني العراقي. "صندوق قوات الأمن العراقية. خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق). 10-112 P.L."، مسودة تقرير. 2/2012.
239. تقرير مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع SPO-2011-001، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير قدرات استدامة اللوجستيات لقوات الأمن العراقية"، 10/11/2010، صفحة ا.
240. مكتب التعاون الأمني العراقي. "صندوق قوات الأمن العراقية. خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)." "10-112 P.L. 11/6/2012. صفحة 2.
241. القوات الأمريكية بالعراق. "صندوق قوات الأمن العراقية. خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق). القرار المستمر الرابع في 4 مارس/ آيار 2011"، 2/2012، صفحة 2. كما لوحظ في خطة إنفاق القوات الأمريكية بالعراق لشهر فبراير/شباط 2011، "سيمكن التمويل القوات الأمريكية بالعراق من استمرار استدامة بعثتها، وتجهيز وتدريب قوات الدفاع والداخلية لقوات الأمن العراقية والوصول إلى أدنى القدرات الضرورية بنهاية البعثة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011".
242. الالتزام هو الحجز الإداري للأموال وفقاً لطلبات توريد المؤسسة. والأوامر، والتوجيهات، والصكوك المالية المكافئة. في حالة المشتريات الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية، يتم حجز الأموال انتظاراً للالتزامات الرسمية. قدم مكتب التعاون الأمني العراقي التزامات صندوق قوات الأمن العراقية الخاصة به إلى مكتب تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق في شهر مارس/آيار، و يوليو/تموز 2012. كجزء من الأعمال الجارية للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. وفرت "الالتزامات والتعهدات" التراكمية نزة أفضل على مشروع خط الأنابيب التابع لصندوق قوات الأمن العراقية عن التعهدات فقط. وكانت المبالغ أعلى من إجمالي التعهدات المقدمة من (OUSD(C للأرباع السنوية المنتهية في 31 مارس/آيار، و 30 يونيو/حزيران 2012.
243. مكتب التعاون الأمني العراقي. المعلومات المقدمة لمكتب تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/2012 و 6/2012، و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
244. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/5/2012.
245. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/5/2012.
246. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.
247. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
248. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
249. مكتب التعاون الأمني العراقي. المعلومات المقدمة لمكتب تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/2013 و 6/2012.
250. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
251. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012، و "خطة النشاط المالي (خطة الإنفاق) للعام المالي 2011 لصندوق قوات الأمن العراقية -112 P.L. 10"، مسودة تقرير. 2/2012.
252. مكتب التعاون الأمني العراقي. المعلومات المقدمة لمكتب تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/2012.
253. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
254. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
255. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
256. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
257. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012.
258. كبار العاملين بمكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/6/2012.
259. عضو المجلس التجاري الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/6/2012.
260. عضو المجلس التجاري الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/6/2012.
261. عضو المجلس التجاري الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/6/2012.
262. عضو المجلس التجاري الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 1/6/2012.
263. مسئولي قطاع الأمن الوطني. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 31/5/2012.
264. NEA-I. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. "خطة إنفاق العراق للعام المالي 2012". 28/6/2012. وزارة الخارجية. "ملخص الميزانية التنفيذية. الوظيفة 150 و برامج دولية أخرى. العام المالي 2013"، صفحة 147.
265. وزارة الخارجية. "تبرير الميزانية أمام الكونغرس. المجلد 2: العمليات الأجنبية. العام المالي 2013"، صفحة 178.
266. NEA-I. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. "خطة إنفاق العراق للعام المالي 2012". 28/6/2012.
267. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
268. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
269. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 14/7/2012.
270. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، منطقة الشرق الأوسط. بيان صحفي. "فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي تظل شريك مشارك في العراق". 19/6/2012. WWW.TAM.USACE.ARMY.MIL/ MED12-06-19-02.ASP، تم الإطلاع في 2/7/2012.
271. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/7/2012.
272. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، منطقة الشرق الأوسط. بيان صحفي. "تستمر فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي في بناء مشروعات تساهم في سيادة العراق". 19/6/2012. WWW.TAM.USACE.ARMY.MIL/MED12-06-19.ASP، تم الإطلاع في 2/7/2012، و منطقة الشرق الأوسط. بيان صحفي. "تظل فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي شريك مشارك في العراق". 19/6/2012. WWW.TAM.USACE.ARMY.MIL/MED12-06-19-02.ASP، تم الإطلاع في 2/7/2012.
273. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012.
274. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/7/2012.
275. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، و منطقة الشرق الأوسط. بيان صحفي. "تمنح منطقة الشرق الأوسط أمر مهمة عقد مشروعات الغطاء الفوقي في العراق". 29/2/2012. WWW.TAM.USACE.ARMY.MIL/MED 12-02-29.ASP، تم الإطلاع في 12/4/2012.
276. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/4/2012، و 5/7/2012.
277. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، و 5/7/2012.
278. فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/7/2012.
279. OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/4/212، و 6/7/2012.
280. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعماررداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/7/2012؛ OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012.
281. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 9/7/2012؛ OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012.
282. نظام الإدارة المالية لفيلق المهندسين. بيانات ما خلاف الإنشاءات. 30/6/2001؛ نظام الإدارة المالية لفيلق المهندسين. بيانات الإنشاءات. 30/6/2006، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تقرير أنشطة. 10/7/2012.
283. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012، و 9/7/2012؛ قائد القيادة المركزية الأمريكية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، و 5/7/2012؛ NEA-I. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012؛ المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/1/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 5/7/2012.
284. حكومة العراق. مجلس الوزراء. "قرارات مجلس الوزراء". 10/4/2012 – 5/6/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESBROWSE.ASPX?CATID=3. تم الإطلاع في 11/6/2012.
285. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية. 3/2012 – 7/2012.
286. مسئولي حكومة إقليم كردستان. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6/2012، وكالة الأنباء الأشورية الدولية. "الأكراد العراقيون يؤجلون انتخابات المحافظات إلى أجل غير مسمى". 5/6/2012. WWW.AINA.ORG/NEWS/20120605141912.HTM، تم الإطلاع في 11/6/2012.
287. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "إحاطة: الميزانية العراقية 2011". 6/2011، صفحة 1. WWW.IAUIRAQ.ORG/ DOCUMENTS/1726/BUDGET_V1.PDF، تم الإطلاع في 1/7/2012.
288. حكومة العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010". الجدول 17. 2011. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC، تم الإطلاع في 11/7/2012.
289. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "إحاطة: ميزانية العراق 1011". 6/2011. صفحة 4. WWW.IAUIRAQ.ORG/ DOCUMENTS/1726/BUDGET_V1.PDF،، تم الإطلاع في 1/7/2012. بموجب القانون العراقي. فالتمييز بين الأموال الرأسمالية وصناديق التشغيل أقل تميزاً عما هو بموجب القانون الأمريكي. فبموافقة مجلس الوزراء. يمكن للوزراء نقل بعض الأموال بين حسابين لمعالجة حالات طوارئ معينة.
290. حكومة العراق. مجلس الوراء. و وزارة المالية. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2012-2004؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر. 2012-2004.
291. حكومة العراق. مجلس الوراء. و وزارة المالية. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 2012-2004؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر. 2012-2004.
292. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمعلومات وزارة المالية. ديوان الرقابة المالية. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. 2011-2009.
293. البنك الدولي. صناديق العراق الائتمانية. صفحة ملخص المشروع. "إدارة المالية العامة (TF094552/TF094654– P110862)." 10/2011. SITERESOURCES.WORLDBANK.ORG/IRFFI/RESOURCES/PSSITFPUBLICFINANCEMNGMTOCTOBER2011.PDF.

الحاشية

تم الإطلاع في 15/7/2012.

294. السفارة الأمريكية في بغداد، مكتب ملحق الخزانة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/7/2012.

295. حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17، 2011. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC . تم الإطلاع في 11/7/2012.

296. حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010"، الجدول 17، 2011. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/PDF/ABOUT%20MOP/ECONOMICAL%20REBORT/REPORT%203.DOC . تم الإطلاع في 11/7/2012.

البنك الدولي. تقرير رقم ISR6454. "حالة التنفيذ والنتائج. العراق: إصلاح إدارة المالية العامة"، 2012، صفحة 8-5.

297. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "مطالبات السعدي بإقالة ستة وزراء وذلك لإخفاقهم في أداء مهامهم"، 19/4/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=4139، تم الإطلاع في 2/7/2012.

298. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة؛ السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

299. حكومة العراق، لجنة النزاهة ومسئولي مفتشي العموم. المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2012.

300. حكومة العراق نائب محافظ البنك المركزي العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.

301. حكومة العراق نائب محافظ البنك المركزي العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.

302. مكتب التعاون الأمني العراقي. رئيس برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1/11/2011.

303. حكومة العراق، المفتش العام لوزارة الصناعة والتعدين. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/6/2012.

304. حكومة العراق، مسئولي لجنة النزاهة ومفتشي العموم الحاليين والسابقين. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2008-2012.

305. حكومة العراق، مسئولي لجنة النزاهة ومفتشي العموم الحاليين والسابقين. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/2012.

306. حكومة العراق، مسئولي لجنة النزاهة ومفتشي العموم الحاليين والسابقين. المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 11/201-6/2012.

307. حكومة العراق، عضو بمجلس النواب. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1/6/2012.

308. حكومة العراق، عضو بمجلس النواب. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1/6/2012.

309. حكومة العراق، نائب محافظ البنك المركزي العراقي. لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.

310. حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "الأنشطة وفقاً للوزير"، تم التحديث. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/INDEX.JSP?SID=1&ID=565&PID=115، تم الإطلاع في 2/7/2012.

311. حكومة العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "الأنشطة وفقاً للوزير"، تم التحديث. WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/INDEX.JSP?SID=1&ID=565&PID=115، تم الإطلاع في 2/7/2012.

312. أنظر، على سبيل المثال، حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "وزير الكهرباء يهدد شركة هيونداي الكورية"، 30/1/2012، NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=3512، تم الإطلاع في 30/1/2012، و وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزير الكهرباء يفتش على محطة طاقة قداس ويوجه الحاجة إلى الإسراع في إنهاء العمل في خدمة المواطنين"، 24/1/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/DETAILSNEWS__AR.ASPX?ID=959، تم الإطلاع في 1/2/2012، "وزير الكهرباء يزور محطات طاقة باجي الحرارية والغازية"، 7/3/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/ARABIC/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=270، تم الإطلاع في 16/3/2012. و "وزير الكهرباء يزور مشروع محطة طاقة كربلاء بالغاز"، 27/2/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/ARABIC/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=263، تم الإطلاع في 16/3/2012.

313. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "الكهرباء تضيف 900 ميجا وات جديدة لنظام الطاقة"، 19/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4576K . تم الإطلاع في 19/6/2012. وقرارات مجلس الوزراء "القسم: 43 في 13/9/2011"، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=2104، تم الإطلاع في 27/9/2011.

314. حكومة العراق، مكتب رئيس الوزراء. "رئيس الوزراء نوري المالكي يترأس لقاء للجان الوزارية بشأن إعادة الإعمار والخدمات العامة"، 27/6/2012، WWW.PMO.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=593، تم الإطلاع في 3/7/2012.

315. البنك الدولي. تقرير رقم ISR6454. "حالة التنفيذ والنتائج. العراق: إصلاح الإدارة المالية العامة"، 2012، صفحة 8-1.

316. الأمم المتحدة. IAU، حكومة العراق. COSIT. "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011: الأهداف والمنهجية"، 4/2012، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1677/IKN__INTRODUCTION__EN.PDF. تم الإطلاع في 12/6/2012.

317. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، و 3/7/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/6/2012-30/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/DEFAULT.ASPX. تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

318. ITAO/ESD تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/4/2011 – 30/6/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، و 3/7/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، التقارير المختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV..IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

319. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. حالة وزارة الكهرباء"، التقارير المختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV..IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

320. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. قرارات مجلس الوزراء. الجلسة 21، 22/5/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4407، تم الإطلاع في 29/5/2012.

321. حكومة إقليم كردستان-وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "يتلقى مواطني كردستان 22-20 ساعة من الكهرباء في يونيو/حزيران. و يوليو/تموز"، 4/6/2012، WWW.KRGELECTRIC.ORG/?PAGEID=519&HAWAL، تتمتع الإطلاع في 8/6/2012.

322. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزارة الكهرباء: سيتجاوز مقدار إنتاج الطاقة الهكربائية الطلب بحلول نهاية العام المقبل"، 29/4/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=345، تم الإطلاع في 2/5/2012.

323. حكومة العراق، وزارة الكهربا. "تعلن وزارة الكهرباء عن حجم إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة والمضافة خلال الأشهر"، 6/5/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=347، تم الإطلاع في 14/5/2012.

324. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "قطاع المتابعة والتنسيق الحكومي لأمانة مجلس الوزراء يبحث عن آليات تحسين الطاقة الكهربائية"، 11/4/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4073، تم الإطلاع في 2/5/2012.

325. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "يفتتح وزير الكهرباء محطة طاقة بالديزل في مدينة الحديثة في محافظة الأنبار"، 22/5/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=368، تم الإطلاع في 22/5/2012.

326. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "يفتتح وزير الكهرباء ثاني محطة بالغاز في تاج"، 24/5/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=377، تم الإطلاع في 29/5/2012؛ أوروك للهندسة والمقاولات. بيان صحفي. "مشروع محطة طاقة تاج يبدأ في العمل – ستصل الكهرباء إلى ما يصل إلى 50,000 منزل"، 23/5/2012، WWW.URUKGROUP.COM/PORTAL/656BE518-A172-4C59-9861-3D74F4CDE07B.ASPX?ARTICLES__ID=296، تم الإطلاع في 29/5/2012.

327. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "الكهرباء تضيف 900 ميجا وات جديدة لنظام الطاقة"، 19/6/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4576K . تم الإطلاع في 19/6/2012. وقرارات مجلس الوزراء "القسم: 43 في 13/9/2011"، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=2104، تم الإطلاع في 27/9/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

328. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "يفتتح وزير الكهرباء محطة طاقة بالديزل في بغداد"، 3/7/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4682، تم الإطلاع في 3/7/2012.

329. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للبيانات المقدمة من السفارة الأمريكية في بغداد رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

330. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزير الكهرباء: افتتاح أول وحدة في المشروع والبداية في محطة الوسيط الحرارية"، 9/4/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=318، تم الإطلاع في 2/5/2012.

331. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزير الكهرباء يضع حجر الأساس لمحطة الطاقة في محافظة كركوك"، 24/6/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=411، تم الإطلاع في 25/6/2012.

332. حكومة العراق، وزير الكهرباء. بيان صحفي "وزير الكهرباء يبرم عقداً مع الشركة المصرية أوراسكوم لبناء محطة طاقة باجي بالغاز"، 29/4/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=346، تتم الإطلاع في 2/5/2012.

333. تُعلن وزارة العراق فتح باب تقديم العروض لمحطة الطاقة في الأنبار"، 20/5/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=365، تم الإطلاع في 21/5/2012.

334. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "وزارة الكهرباء تفتح باب قبول عطاءات الشركات للمنافسة على مشروع محطة طاقة السماوة بالغاز"، 22/4/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4160، تم الإطلاع في 2/5/2012.

335. ITAO/ESD تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/4/2011 – 30/6/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، و 3/7/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء"، التقارير المختارة، 1/6/2012 – 30/6/2012، WWW.NMC.GOV..IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

336. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزارة الكهرباء: تم إضافة 100 ميجا وات إلى نظام الكهرباء عبر خط الاستيراد"، 10/6/2012.

337. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "الحكومة ستقوم بإتمام إجراءات الحصول على الكهرباء من مصر"، 20/2/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=3726، تم الإطلاع في 20/2/2012.

338. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء". التقارير المختارة، 1/6/2012 – 1/7/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/DEFAULT.ASPX، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

339. حكومة العراق، مجلس النواب. "قانون الميزانية العامة لجمهورية العراق الاتحادية للعام المالي 2012"، 23/2/2012، WWW.PARLIAMENT.IQ/. تم الإطلاع في 24/2/2012، و المركز الوطني للإعلام. قرارات مجلس الوزراء، القسم 24، 5/6/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4493، تم الإطلاع في 7/6/2012.

340. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. بيان صحفي. "وزارة الكهرباء تتعاقد مع شركة الكهرباء الإماراتية لتوفير 250 ميجا وات"، 15/4/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4092، تم الإطلاع في 2/5/2012.

341. حكومة العراق، وزارة الكهرباء. بيان صحفي. "وزارة الكهرباء ستصل المبارجة الثالثة بالطاقة التركية في غضون يوم لإضافة نظام بقدرة 100 ميجا وات"، 15/8/2011. WWW.MOELC.GOV.IQ/DETAILSNEWS__AR.ASPX?ID=782، تم الإطلاع في 15/8/2011؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام. "حالة وزارة الكهرباء". تقارير مختارة، 1/6/2012 –

الحاشية

342. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "المفتش العام لوزارة الكهرباء في زيارة شاملة بمحافظة البصرة"، 10/4/2012، WW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=319، تم الإطلاع في 2/5/2012.

343. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "وزارة الكهرباء والعاملين الهندسيين والتقنيين قادرين على استعادة نظام الكهرباء"، 17/6/2012، WWW.MOELC.GOV.IQ/AR/INDEX.PHP?NAME=NEWS&FILE=ARTICLE&SID=399، تم الإطلاع في 18/6/2012.

344. ماس جروب هولدنغ، بيان صحفي "محطة إربل لطاقة الغاز ("EGPSI) WWW.MASSGROUPHOLDING.COM/MASSPAGES.ASPX?PID=14&LANG=EN، تم الإطلاع في 8/6/2012؛ ENKA، بيان صحفي "مشروع دورة الطاقة الموحدة في إربل، العراق"، WWW.ENKA.COM/PRINTCONTENT.ASPX?CONTENTID=364، تم الإطلاع في 8/6/2012؛ GE، بيان صحفي، "GE تكنولوجي تدعم ماس جلوبال لتعزيز الكفاءة، قدرة ناخ محطة توليد الطاقة شمال الرعاق"، 5/7/2012، WWW.GENEWSCENTER.COM/PRESS-RELEASES/GE-TECHNOLOGY-SUPPORTS-MASS-GLOBAL-TO-BOOST-EFFICIENCY-OUTPUT-OF-NORTHERN-IRAQ-POWER-GENERATION-CAPACITY-3983.ASPX، تم الإطلاع في 9/7/2012.

345. حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "PM برزاني يعلن محطة طاقة جديدة؛ سنستمر في جهودنا لتحقيق المزيد من التقدم"، 8/6/2012، WWW.KRG.ORG/ARTICLES/DETAIL.ASP?RNR=223&LNGNR=12&SMAP=02010100&ANR=44261، تم الإطلاع في 8/6/2012.

346. PSG انترناشيونال، بيان صحفي، "ستشارك PSG في مشروع إنشاء محطة طاقة بالغاز-البخار بقدرة 980 ميجا وات في إربل، كردستان، جمهورية العراق، 8/6/2012، WWW.PSG.EU/CLANEK.PHP?LANG=EN&CLANEK=2197، تم الإطلاع في 13/6/2012.

347. حكومة إقليم كردستان-حكومة العراق، بيان صحفي "إقليم كردستان يوفر الطاقة لمحافظة نينوى"، 2/6/2012، WWW.KRGELECTRIC.ORG/AR/HAWAL/?PAGEID=517، تم الإطلاع في 5/6/2012.

348. حكومة إقليم كردستان، مكتب رئيس الوزراء، المعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في 15/7/2011.

349. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

350. حكومة العراق، نائب رئيس اللجنة الوطنية للاستثمار، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 31/5/2012، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية (2010 -2014)، 2010، صفحة 122، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1159/NDP24TH.PDF، تم الإطلاع في 5/7/2012.

351. حكومة العراق، مكتب رئيس الوزراء، "مجلس النواب يعتمد مسودة قانون لمجلس الطاقة الوطني"، 7/6/2012، WWW.GOI-S.COM/VIEW.1285، تم الإطلاع في 5/7/2012.

352. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مؤتمر المياه العربية يعرض إجراءات لتجنب النزاعات المستقبلية"، 11/6/2012، WWW.IQ.UNDP.ORG/PUBLICATIONS_VIEW.ASPX?Q=SUQ9MTA2JG%3D%3D-PEQ49KMR%2FQK%3D، تتمم الإطلاع في 5/7/2012.

353. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، " التغير المناخي في العراق"، 6/2012، WWW.IQ.ONE.UN.ORG/DOCUMENTS/468/CLIMATE%20CHANGE%20IN%20IRAQ%20FACT%20SHEET%20-%20ENGLISH.PDF، تم الإطلاع في 22/6/2012؛ بعثة الاتحاد الأوروبية في عمان، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21/6/2012.

354. حكومة العراق، عضو مجلس النواب، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1/6/2012.

355. وزارة الخارجية، المستشار الخاص أشرف دانييل فريد، شهادة أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب للشئون الخارجية بشأن الرقابة والتحقيقات، "حالة التعامل مع سكان مخيم أشرف"، 16/5/2012، WWW.STATE.GOV/P/NEA/RLS/RM/190279.HTM، تم الإطلاع في 11/6/2012.

356. وزارة الخارجية، المستشار الخاص أشرف دانييل فريد، شهادة أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب للشئون الخارجية بشأن الرقابة والتحقيقات، "حالة التعامل مع سكان مخيم أشرف"، 16/5/2012، WWW.STATE.GOV/P/NEA/RLS/RM/190279.HTM، تم الإطلاع في 11/6/2012.

357. وزارة الخارجية، مكتب المتحدث الرسمي، "طرح الأسئلة "حكم محكمة الاستئناف بشأن أعضاء جماعة مجاهدين الخلق، 1/6/2012، WWW.STATE.GOV/R/PA/PRS/PS/2012/06/191672.HTM، تم الإطلاع في 1/7/2012، وبيان صحفي "المخاوف بشأن مخيم أشرف"، 18/6/2012، WWW.STATE.GOV/R/PA/PRS/PS/2012/06/193079.HTM، تم الإطلاع في 26/6/2012.

358. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "العمليات العراقية: تحديث الإحصائيات الشهرية بشأن العائد"، 5/2012، صفحة 2، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1743/RETURN%20UPDATE%20IRAQ%20MAY%202012.PDF، تم الإطلاع في 3/7/2012.

359. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "العمليات العراقية: تحديث الإحصائيات الشهرية بشأن العائد"، 5/2012، صفحة 2، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1743/RETURN%20UPDATE%20IRAQ%20MAY%202012.PDF، تم الإطلاع في 3/7/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 13/7/2012.

360. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر 12/6/2012؛ مسئولي حكومة إقليم كردستان، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/2012.

361. المنظمة الدولية للهجرة، "التقرير الخاص للعراق للمنظمة الدولية للهجرة: الملجأ"، 15/6/2012، صفحة 1، 8-7، RELIEFWEB.INT/SITES/RELIEFWEB.INT/FILES/RESOURCES/SHELTERFINAL.PDF، تم الإطلاع في 17/6/2012.

362. المنظمة الدولية للهجرة، "التقرير الخاص للعراق للمنظمة الدولية للهجرة: الملجأ"، 15/6/2012، صفحة 1، 8-7، RELIEFWEB.INT/SITES/RELIEFWEB.INT/FILES/RESOURCES/SHELTERFINAL.PDF، تم الإطلاع في 17/6/2012.

363. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين "عمليات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: نظرة عامة – 2011"، 7/2012، صفحة 4، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1744/UNHCR%20BAGHDAD%20AND%20CENTRAL%20GOVERNORATES%20IRAQ%20OVERVIEW%20-EN-%202011.PDF، تم الإطلاع في 3/7/2012.

364. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 2-1.

365. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 2-1.

366. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 9.

367. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 7.

368. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 10- 11.

369. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 16- 19.

370. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 16.

371. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 19.

372. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 34.

373. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية حقوق الإنسان، "تقرير بشأن حقوق الإنسان في العراق: 2011"، 5/2011، صفحة IX-VI، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1728/IRAQ%20UNAMI%20-%20OHCHR%20HR%20REPORT%202011%20ENGLISH.PDF، تم الإطلاع في 1/6/2011.

374. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية حقوق الإنسان، "تقرير بشأن حقوق الإنسان في العراق: 2011"، 5/2011، صفحة IX-VI، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1728/IRAQ%20UNAMI%20-%20OHCHR%20HR%20REPORT%202011%20ENGLISH.PDF، تم الإطلاع في 1/6/2011.

375. وزارة الخارجية، "تقرير الإجّار في الأشخاص"، 18/6/2012، صفحة 191-190، و "تصنيف الطبقات"، 18/6/2012، WWW.STATE.GOV/J/TIP/RLS/TIPRPT/2012/192363.HTM، تم الإطلاع في 2/7/2012.

376. وزارة الخارجية، "تقرير الإجّار في البشر"، 18/6/2012، صفحة 190- 191؛ مسئولي حكومة العراق، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/2012.

377. وزارة الخارجية، "تقرير الإجّار في الأشخاص"، 18/6/2012، صفحة 192-190.

378. بريتي تانيجا، "الأقليات العراقية: المشاركة في الحياة العامة"، مجموعة حقوق الأقليات الدولية، 28/11/2011، صفحة 27-3، WWW.MINORITYRIGHTS.ORG/?LID=11106، تم الإطلاع في 21/6/2011.

379. حكومة العراق، أمانات بغداد، بيان صحفي، "محافظ بغداد: رئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة يأمران بفتح نصف الطرق في العاصمة في غضون 45 يوماً"، 26/4/2012، WWW.MOI.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=3099، تم الإطلاع في 23/5/2012.

380. حكومة العراق، أمانات بغداد، بيان صحفي، "بلدية بغداد (أمانات) ترفع حوالي 200,000 حاجز طرق وحائط اسمنتي"، 25/4/2012، WWW.MOI.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=3091، تم الإطلاع في 23/5/2012.

381. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 6/2012 – 7/2012.

382. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، " الأمن في العراق"، 7/2012، INCIDENTS.IAUIRAQ.ORG/، تم الإطلاع في 5/7/2012.

383. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، " الأمن في العراق"، 7/2012، INCIDENTS.IAUIRAQ.ORG/، تم الإطلاع في 5/7/2012.

384. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 1/2012 – 7/2012.

385. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 1/2012 – 7/2012.

386. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 5/2012.

387. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام، "حالة وزارة الكهرباء"، 24/5/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/UPLOADS/ELECTRIC/2452012E.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

388. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 9/6/2012.

389. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام، "حالة وزارة الكهرباء"، 1/7/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/UPLOADS/ELECTRIC/172012E.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

390. حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام، "حالة وزارة الكهرباء"، 4/7/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/UPLOADS/ELECTRIC/472012E.PDF، تم الإطلاع في 6/7/2012.

391. النائب الأول لوزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/5/2012.

392. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، " ورقة حقائق الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة في العراق"، 4/2012، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1697/LANDMINEFACTSHEET2012.PDF، تم الإطلاع في 12/6/2012؛ IWPR، "تباطئ العمليات في العراق بشأن إزالة الألغام"، اقتباس من مسئول ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 8/5/2012، IWPR.NET/REPORT-NEWS/SLOW-PROGRESS-IRAQ-MINE-CLEARANCE، تم الإطلاع في 16/6/2012. خريطة البيانات المصدر من حكومة العراق، وزارة الصحة، "استبيان منظمة الصحة العالمية للإصابات"، 2011، تم الاستشهاد بها في ورقة حقائق وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات.

الحاشية

393. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 20/6/2012 – 26/6/2012.

394. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية؛ المونيتور، "الشرطة العراقية تثير المخاوف بشأن الحدود المسامية مع سوريا"، 20/6/2012، WWW.AL-MONITOR.COM/PULSE/SECURITY/01/06/SMUGGLING-AND-INFILTRATION-OPERA.HTML، تم الإطلاع في 25/6/2012.

395. حكومة العراق، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "تحويل 75% من المهام الأمنية في بغداد إلى وزارة الداخلية"، 21/6/2012، WWW.MOI.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=3942، تم الإطلاع في 22/6/2012.

396. حكومة العراق، وزارة الداخلية، بيان صحفي، "تحويل 75% من المهام الأمنية في بغداد إلى وزارة الداخلية"، 21/6/2012، WWW.MOI.GOV.IQ/ARTICLEPRINT.ASPX?ID=3942، تم الإطلاع في 22/6/2012.

397. حكومة العراق، وزارة الداخلية، بيان صحفي، 17/4/2012 – 5/6/2012، WWW.MOI.GOV.IQ، تواريخ اطلاع متعددة.

398. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

399. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012.

400. حكوقم العراق، وزارة الداخلية، "الأمن والدفاع" عودة التجنيد الإلزامي"، 13/5/2012، WWW.MOI.IQ، تم الإطلاع في 1/6/2012.

401. السفارة الأمريكية في بغداد، كبير استشاريي وزارة الداخلية، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.

402. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 11/6/2012.

403. حكومة إقليم كردستان، وزارة شئون البشمركة، بيان صحفي، "اللواء جابر ياوار، تقديم توضيحات بشأن قضايا توحيد وزارة البشمركة"، 23/5/2012، WWW.WITEBEJ.COM/E__WITARDIREJE.ASPX?COR=WITEBEJ&JIMARE=100، تم الإطلاع في 12/6/2012.

404. حكومة إقليم كردستان، وزارة شئون البشمركة، بيان صحفي، "اللواء جابر ياوار، تقديم توضيحات بشأن قضايا توحيد وزارة البشمركة"، 23/5/2012، WWW.WITEBEJ.COM/E__WITARDIREJE.ASPX?COR=WITEBEJ&JIMARE=100، تم الإطلاع في 12/6/2012.

405. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، وحكومة العراق، و COSIT، "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011"، 4، 2012، صفحة 247-246، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1682/IKN__S5__SERVICES__EN.PDF، تم الإطلاع في 12/6/2012.

406. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 5/2012 – 7/2012.

407. تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2012؛ مسئولين أمريكيين، لقاءات مع وتقديم معلومات إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/2012 – 6/2012.

408. مجلس القضاء الأعلى، معلومات مقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/6/2012، تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 5/6/2012.

409. حكومة العراق، لجنة النزاهة، معلومات مقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/6/2012.

410. حكومة العراق، مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 30/4/2012.

411. وزارة الخارجية، "التقرير القطري بشأن ممارسات حقوق الإنسان للعام 2011: العراق"، 24/5/2012، صفحة 31-29.

412. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، وحكومة العراق، و COSIT، "استبيان شبكة المعرفة العراقية 2011"، 4، 2012، صفحة 247-246، WWW.IAUIRAQ.ORG/DOCUMENTS/1682/IKN__S5__SERVICES__EN.PDF، تم الإطلاع في 12/6/2012.

413. ترجمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق لحكومة العراق، لجنة النزاهة، التقرير السنوي لعام 2011، "المؤشرات الأكثر أهمية للعام 2011"، 6/2012، WWW.NAZAHA.IQ، تم الإطلاع في 15/6/2012.

414. ترجمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق لحكومة العراق، لجنة النزاهة، التقرير السنوي لعام 2011، "المؤشرات الأكثر أهمية للعام 2011"، 6/2012، WWW.NAZAHA.IQ، تم الإطلاع في 15/6/2012.

415. ترجمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق لحكومة العراق، لجنة النزاهة، التقرير السنوي لعام 2011، "المؤشرات الأكثر أهمية للعام 2011"، 6/2012، WWW.NAZAHA.IQ، تم الإطلاع في 15/6/2012.

416. حكومة العراق، لجنة النزاهة، "ملخص بشأن نتائج استبيان حملة مكافحة الرشوة الذي تم في أبريل/نيسان 2012"، 24/5/2012، WWW.NAZAHA.IRG، تم الإطلاع في 15/6/2012.

417. حكومة العراق، لجنة النزاهة، "لجنة النزاهة تشير إلى عمليات الاحتيال في بنك الرافدين"، 13/6/2012، والمعلومات المقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/2012.

418. حكومة العراق، المفتش العام لوزارة الصناعة والتعدين، لقاء وتقديم المعلومات إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/2012 – 6/2012.

419. صندوق النقد الدولي، "العراق وصندوق النقد الدولي"، بتاريخ 21/4/2012، WWW.IMF.ORG/EXTERNAL/COUNTRY/IRQ/INDEX.HTM، تم الوصول بتاريخ 27/3/2012 و12/6/2012.

420. أخبار السلع من بلاتس، "تلتزم العراق بتصدير 2.6 مليون برميل/يوم. بما في ذلك حكومة إقليم كردستان. في عام 2012؛ وزير النفط." بتاريخ 11/6/2012؛ وزارة الخزانة الأمريكية، الردود على طلبات البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، يومي 8/4/2012 و5/7/2012، مجلس الاستخبارات القومي، اجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 31/5/2012.

421. اجتماع رئيس مجلس الأعمال الأمريكي في العراق مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 2/6/2012؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، اجتماع محلل سياسي مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 2/6/2012، الحكومة العراقية، مجلس النواب، " قانون الميزانية العامة الفيدرالي للعام المالي 2012"، بتاريخ 23/2/2012، مقال 1، وحدة الاستخبارات التابعة لمؤسسة الإيكونوميست، تقرير الدولة: العراقلشهر 5/2012، صفحة 8.

422. وزارة الخزانة الأمريكية، الرد على طلب البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق بتاريخ 5/7/2012.

423. وزارة المالية الأمريكية، الردود على طلبات البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق بتواريخ 5/7/2012، 8/4/2012، و5/7/2012.

424. الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "البيانات الاقتصادية،" WWW.CBI.IQ، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012 و3/7/2012؛ وحدة الاستخبارات التابعة لمؤسسة الإيكونوميست، تقرير الدولة: العراق، 5/2012، صفحة 7؛ صندوق النقد الدولي، النظرة الاقتصادية الإقليمية: خديث، "الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تحولات تاريخية تحت وطأة الضغط"، 20/4/2012، صفحة 11.

425. الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، البيانات الاقتصادية WWW.CBI.IQ، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012، واجتماع نائب المحافظ مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 3/6/2012.

426. الأمم المتحدة، وحدة التحليل والمعلومات المشتركة بين الوكالات، " التنمية المستدامة، الاقتصاد صديق البيئة والنفط والغاز في العراق، 6/2012، WWW.IQ.ONE.UN.ORG/DOCUMENTS/470/SUSTAIBLABLE%20DEVELOPMENT%20-%20ENGLISH.PDF تم الوصول بتاريخ 20/6/2012؛ الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "معدل البطالة بين السكان البالغة أعمارهم 15 عامًا أو أكثر حسب المحافظة، الحضر/الريف والنوع لعام 2008،" COSIT.GOV.IQ/ENGLISH/AAS2010/SECTIION__2/2-12A.HTM، تم الوصول بتاريخ 7/12/2011، وحدة الاستخبارات التابعة لمؤسسة الإيكونوميست، تقرير الدولة: العراق، 3/2012، صفحة 14؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سلسلة حوارات السياسة الزراعية رقم 10، "البطالة تهدد الديمقراطية في العراق،" 1/2011، صفحة 3، WWW.INMA-IRAQ.COM/INDEX.PHP?PNAME=RESOUR__REPTS&DOCTYPE=21&IMAGE__ID=264&&LIMIT=12&PAGE=1&COMPONENT=&DOCTYPE=21&PAGETITLE=، تم الوصول بتاريخ 15/7/2012.

427. سوق العراق للأوراق المالية، النشرة الأسبوعية، بتاريخ 6/4/2012، صفحة 1، WWW.RABEESECURITIES.COM/UPLOADS/RESEARCH__REPORTS/20120406__RS__WEEKLY.PDF تم الوصول بتاريخ 3/7/2012، والنشرة الأسبوعية بتاريخ 29/6/2012، صفحة 1، WWW.RABEESECURITIES.COM/UPLOADS/RESEARCH__REPORTS/20120629__RS__WEEKLY.PDF، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012، ومحلل أبحاث سوق العراق للأوراق المالية، ومعلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، بتاريخ 23/5/2012، اجتماع رئيس مجلس الأعمال الأمريكي في العراق مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، 2/6/2012.

428. لجنة الأمم المتحدة للتعويضات"حالة المعالجة ومطالبات الدفع" بتاريخ 26/4/2012، WWW.UNCC.CH/STATUS.HTM، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012، وبيان صحفي "لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تدفع 1.020.000.000.00 دولار أمريكي" بتاريخ 26/4/2012، WWW.UNCC.CH/PRESSREL/PRESS%20RELEASE%20-%20PAYMENT%20OF%2026%20APRIL%202012.PDF، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012، الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، " البيانات الاقتصادية،" WWW.CBI.IQ، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012 و 3/7/2012.

429. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط،التقرير الأسبوعي، مجلد 55 رقم 22 بتاريخ 28/5/2012، صفحات 1-5؛ أخبار السلع من بلاتس،"الأقاليم العراقية لها الحق في تصدير النفط الخام: الوزير أشتي حورامي بحكومة إقليم كردستان." 20/5/2012، مجلس النواب، لجنة الطاقة والنفط، اجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 5/6/2012.

430. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط،التقارير الأسبوعية، مجلد 55 رقم 22 بتاريخ 28/5/2012، صفحة 1 ومجلد 55 رقم 11، بتاريخ 12/3/2012، صفحات 2-1، دنيا لمستشاري الحدود، مُمتمع السوق العراقي "بغداد تقرر قطع إمداد البنزين عن الأكراد قبل تغيير الرأي" بتاريخ 28/5/2012، صفحات 4-5.

431. اجتماع الحكومة العراقية، نائب رئيس مجلس إدارة لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 5/6/2012؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، واجتماع محلل سياسي مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 2/6/2012.

432. الحكومة العراقية، وزارة النفط،"إنتاج، وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المرافق،" WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC , تم الوصول بتاريخ 5/7/2012؛ التقرير العراقي عن النفط. "عائدات النفط تحقق 39 مليار دولار خلال شهر مايو. على الرغم من هبوط الصادرات،"4/6/2012؛ أخبار السلع من بلاتس، "صادرات العراق من النفط تهبط إلى أقل من 2.5 مليون برميل/يوم في شهر مايو ولكن تزداد الإنتاجية،" بتاريخ 3/6/2012.

433. أخبار السلع من بلاتس. "صادرات العراق من النفط الخام تهبط إلى أقل من 2.5 مليون برميل/يوم في شهر مايو ولكن تزداد الإنتاجية،" بتاريخ 3/6/2012.

434. تقرير عن النفط العراقي"39 مليار دولار أمريكي عائدات النفط خلال شهر مايو. على الرغم من هبوط الصادرات،"4/6/2012؛ أخبار السلع من بلاتسشركة LUKOIL الروسية تبدأ الحفر للإنتاج في حقل نفط غرب القرنة 2 العراقي." بتاريخ 25/4/2012، و"حقل حلفايا للنفط العراقي ينتج 40.000 برميل/يوم: من المقرر أن ترتفع ليصل إلى 70.000 برميل/يوم في منصف يوليو: لويبي،" بتاريخ 21/6/2012.

435. شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS، متمتع السوق العراقي"شركة شيل تتفاوض على تقليل هدف الإنتاجية من حقل مجنون للنفط،" بتاريخ 14/5/2012، US2.CAMPAIGN-ARCHIVE2.COM/?U=0B746D4496E756B1A6D1F5D0C&ID=DC1BB8D9C3&E=CEA3DD0C8E، تم الوصول بتاريخ 14/5/2012؛ أخبار السلع من بلاتس، "العراق يبجأ جولة التنقيب عن الغاز في أواخر عام 2012/مطلع 2013،" بتاريخ 18/6/2012، المسح الاقتصادي للشرق الأوسط،التقرير الأسبوعي، مجلد 55، رقم 20، 14/5/2012، صفحة 1.

436. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط،التقارير الأسبوعية، مجلد 55 رقم 23، بتاريخ 6/4/2012 صفحات 1-3 ومجلد 55 رقم 24، بتاريخ 11/6/2012، صفحات 22-23؛ تقرير عن النفط العراقي، "شركة لاك أويل، الفائزون الباكستانيون في جولة المناقصة الرابعة،" بتاريخ 1/6/2012 و"العراق يمنح اتفاق التنقيب الرابع لشركة باشنفت الروسية للنفط."

الحاشية

بتاريخ 29/6/2012.

437. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير الأسبوعي، مجلد 55، رقم 23، بتاريخ 6/4/2012، صفحات 1–3؛ أخبار السلع من بلاتس. "العراق يبدأ جولة التنقيب عن الغاز في أواخر عام 2012/مطلع عام 2013؛ غادابان." بتاريخ 18/6/2012.

438. تقرير عن النفط العراقي. "العراق توسع من قدرتها على التنقيب." بتاريخ 8/6/2012.

439. تقرير عن النفط العراقي. "العراق توسع من قدرتها على التنقيب." بتاريخ 8/6/2012؛ أخبار السلع من بلاتس. "العراق يبدأ جولة التنقيب عن الغاز في أواخر عام 2012/مطلع عام 2013؛ غادابان." بتاريخ 18/6/2012.

440. الحكومة العراقية، وزارة النفط. "صادرات النفط الخام." WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/PAGE.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=EXPORT، تم الوصول بتاريخ 23/7/2012. و"الاستهلاك المحلي." WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC&ID=38، تم الوصول بتاريخ 5/7/2012؛ مجلس النواب. قانون الميزانية العام الفيدرالي للعام المالي/2012، بتاريخ 23/2/2012، مقال 1.

441. أخبار السلع من بلاتس. "الصادرات العراقية من النفط الخام تهبط إلى أقل من 2.5 مليون برميل في اليوم في شهر مايو ولكن تزيد الإنتاجية." بتاريخ 3/6/2012 و"حققت صادرات العراق من النفط ارتفاعًا جديدًا يبلغ 2.508 مليون برميل/يوم في شهر إبريل." بتاريخ 1/5/2012؛ المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير السنوي، مجلد 55 رقم 26، بتاريخ 25/6/2012، صفحة 1.

442. وزارة الخارجية، مكتب المنسق الخاص لشؤون الطاقة الدولية. الرد على طلب البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، بتاريخ 17/7/2012.

443. اجتماع محلل سياسي في برنامج الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 23/7/2012، الحكومة العراقية، وزارة النفط. "صادرات النفط الخام،" WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/PAGE.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=EXPORT، تم الوصول بتاريخ 23/7/2012.

444. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير الأسبوعي، مجلد 55، رقم 25، بتاريخ 18/6/2012، صفحة 25؛ أخبار السلع من بلاتس. "شركة سيمنس تفوز بصفقة للمساعدة في تجديد خط أنابيب النفط العراقي." بتاريخ 25/4/2012، و"الاتفاق التركي العراقي لتوسيع خط أنابيب كركوك–جيهان لنقل النفط الخام بالبصرة، بتاريخ 7/7/2012؛ بيان صحفي لشركة سيمنس." شركة سيمنس تفوز بعقد لإمداد مجموعات مضخات فقالة للبنية التحتية النفطية الاستراتيجية العراقية." بتاريخ 25/4/2012؛ شركة جندال إس إيه دبليو المحدودة، الصفحة الرئيسية، WWW.JINDALSAW.COM، تم الوصول بتاريخ 18/6/2012.

445. شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS، متتبع السوق العراقي "خطة خط الأنابيب الكردي." بتاريخ 28/5/2012؛ أخبار السلع من بلاتس. "كردستان تعتمد مشروعين لإنشاء خطوط أنابيب لتصدير النفط." بتاريخ 15/7/2012.

446. معمل تكرير العراق 2012؛ المؤتمر والمعرض الدولي لصناعات التكرير في العراق، بيان صحفي. "العراق تدعو لإقامة استثمارات كبيرة في الصناعات التكريرية." بتاريخ 21/3/2012، WWW.IRAQREFINERY.COM/INDEX.PHP?OPTION=COM__CONTENT&VIEW=ARTICLE&ID=45&ITEMID=33، تم الوصول بتاريخ 18/6/2012، الحكومة العراقية، اجتماع نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاستثمار مع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق، بتاريخ 31/5/2012.

447. الحكومة العراقية، المركز الوطني للإعلام، بيان صحفي. "وزارة الصناعة والمعادن وقعت على مذكرة تفاهم مع شركة شل للكيماويات لإنشاء مجمع عملاق للبتروكيماويات." بتاريخ 8/4/2012، WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESSHOW.ASPX? ID=4027، تم الوصول بتاريخ 2/5/2012، غرفة التجارة الأمريكية/شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS، تحديث الاستثمار والأمن العراقي."شركة شيفرون فيليبس تنفقد قطاع البتروكيماويات في العراق." بتاريخ 8/7/2012، صفحة 22.

448. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير الأسبوعي، مجلد 55، رقم 25، بتاريخ 18/6/2012، صفحات 1–3. أخبار السلع من بلاتس."العراق سيمدأ جولة للتنقيب عن الغاز في أواخر عام 2012/مطلع عام 2013." بتاريخ 18/6/2012؛ غرفة التجارة الأمريكية/مكتب دنيا. تحديث الاستثمار والأمن العراقي. "اتفقت العراق وإيران على تخفيض الإنتاج الخاص بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)." بتاريخ 1/7/2012، صفحة 2.

449. الحكومة العراقية، وزارة النفط." إنتاج النفط الخام والغاز المرافق وصادراته واستهلاكه." WWW.OIL.GOV.IQ/MOO/DOMESTIC.PHP?LANG=EN&PAGE__NAME=DOMESTIC، تم الوصول بتاريخ 3/7/2012، المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير الأسبوعي، مجلد 55 رقم 25/6/2012، صفحة 15. إن أرقام وزارة النفط بشأن إنتاج الغاز المرافق لا تتضمن الغاز الذي يتم إنتاجه في إقليم كردستان.

450. أخبار السلع من بلاتس."إيران تقترب من الصياغة النهائية لاتفاق بيع الغاز مع العراق؛ مسؤول." بتاريخ 18/4/2012؛ الحكومة العراقية، وزارة الكهرباء. "وزارة الكهرباء توقع على مذكرة تفاهم مع وزارة النفط الإيرانية لاستيراد الغاز الطبيعي." بتاريخ 23/5/2012. WWW.MOELC.GOV.IQ/DETAILSNEWS__AR.ASPX?ID=702، تم الوصول بتاريخ 23/5/2011، و"تبرم وزارة الكهرباء عقدًا لخط الأنابيب لاستيراد الغاز الطبيعي الإيراني." 3/7/2012. WWW.MOELC.GOV.IQ/DETAILNEWS__AR.ASPX?ID=741، تم الوصول بتاريخ 4/7/2012.

451. أخبار السلع من بلاتس. "تركيا تطلب الغاز من العراق لتنويع الإمدادات." بتاريخ 21/5/2012. "كردستان لن تنتظر لتمد تركيا بالغاز: حوارمي." بتاريخ 3/7/2012.

452. المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، التقرير الأسبوعي، مجلد 55 رقم 26، بتاريخ 25/6/2012، صفحة 15. والتقرير الأسبوعي، مجلد 54 رقم 47، بتاريخ 21/11/2011، صفحة 4.

453. الحكومة العراقية، وزارة التخطيط، بيان صحفي. "وزارة التخطيط تبدأ أولى خطواتها في تحديث خطة التنمية الخمسية 2013–2017." WWW.MOP.GOV.IQ/MOP/INDEX.JSP?SID=3&NID=967&Y=2012&D=12&M=3&، تم الوصول بتاريخ 18/6/2012؛ وحدة الاستخبارات التابعة لمؤسسة الإيكونوميست. التقرير الوطني لشهر 5/2012، صفحة 8.

454. الحكومة العراقية، وزارة الاتصالات، بيان صحفي. "وزير الاتصالات يعلن عن إطلاق الرخصة الرابعة منتصف العام الجاري." بتاريخ 3/5/2012، NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOWASPX?ID=4255، تم الوصول بتاريخ 7/5/2012. اجتماع رئيس مجلس الأعمال الأمريكي في العراق مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 2/6/2012، شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS، متتبع السوق العراقي. "مقدمة عن الاتصالات العراقية." بتاريخ 22/6/2012.

455. شركة ريلانس جلوبال كوم للاتصالات، بيان صحفي. "شركة ريلانس جلوبال كوم للاتصالات تفعل محطة إنزال كبل الفاو المزود بنظام كبلات فالكون في العراق." بتاريخ 2/7/2012؛ الحكومة العراقية، المركز الوطني للإعلام. "وزارة الاتصالات تخطط لتخفيض أسعار خدمة الإنترنت إلى النصف في الفترة القادمة." بتاريخ 11/6/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?=4528، تم الوصول بتاريخ 11/6/2012.

456. الحكومة العراقية، الهيئة الوطنية للاستثمار، "فرص الاستثمار لوزارة شركات النقل العراقية" لشهر 6/2012، صفحة 42. WWW.INVESTPROMO.GOV.IQ/TL__FILES/TRASNPORT__INVEST__MIN__OP.PDF، تم الوصول بتاريخ 13/6/2012؛ شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS. "وزارة النقل بجمهورية العراق ـــــ الشركة العامة للموانئ؛ الخاصة بمناقصة العراق رقم FGP/T-01 في 'تنظيم بناء رصيف الموانئ؛'". DUNIAFRONTIER.US2.LIST-MANAGE.COM/TRACK/OPEN.PHP?U=0B746D4496E756B1A65D1F5D0C&ID=BF9AD164A4&E=48D6C4C92F؛ بتاريخ 22/5/2012، البحرية الأمريكية. "ميناء أم القصر" مؤتمر مارلو. بتاريخ 12/12/2009. WWW.CUSNC.NAVY.MIL/2009/DEC-MARLO-DUBAICONFERENCE.../MARLO/DAVID%20CINALLI%20-%20UMM%20QASR%20PORT.PPT، تم الوصول بتاريخ 12/6/2012.

457. الحكومة العراقية، الهيئة الوطنية للاستثمار، "فرص الاستثمار لوزارة شركات النقل العراقية، 6/2012، صفحة 42. WWW.INVESTPROMO.GOV.IQ/TL__FILES/TRASNPORT__INVEST__MIN__OP.PDF، تم الوصول بتاريخ 13/6/2012

458. الحكومة العراقية، اجتماع نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاستثمار مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بتاريخ 31/5/2012.

459. الحكومة العراقية، المركز الوطني للإعلام، بيان صحفي. "شركة الدباغ؛ تقرض الخطوط الجوية العراقية 300 مليون دولار أمريكي لشراء طائرات نقل مدنية." بتاريخ 23/5/2012. WWW.NMC.GOV.IQ/ARTICLESHOW.ASPX?ID=4263، تم الوصول بتاريخ 5/7/2012؛ الحكومة العراقية، وزارة النقل، المدير العام بالإنابة لشركة الخطوط الجوية العراقية، مقابلة مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 14/12/2012.

460. البنك الدولي، مندوب العراق، معلومات مُقدمة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق بتاريخ 22/5/2012، اجتماع مسؤول السفارة الأمريكية في بغداد مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 31/5/2012، الأمم المتحدة والحكومة العراقية، الاتفاق الدولي مع العراق، بتاريخ 3/5/2007، صفحة 17. WWW.UNIRAQ.ORG/ICI/INTERNATIONAL__COMPACT__WITH__IRAQ__FINAL____ENGLISH__FINAL.PDF، تم الوصول بتاريخ 29/6/2012.

461. سوق العراق للأوراق المالية، "قطاع البنوك/العراق ـــــ التحديث الشهري." بتاريخ 15/6/2012، ومعلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، بتاريخ 24/5/2012.

462. البنك الدولي، مندوب العراق، معلومات مُقدمة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق بتاريخ 22/5/2012، اجتماع مسؤول السفارة الأمريكية في بغداد مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 31/5/2012، الحكومة العراقية، اجتماع نائب محافظ البنك المركزي العراقي مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بتاريخ 3/6/2012.

463. الحكومة العراقية، اجتماع نائب محافظ البنك المركزي العراقي مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 3/6/2012.

464. البنك الدولي، اجتماع أخصائي تطوير القطاع الخاص مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 3/6/2012.

465. البنك الدولي، اجتماع أخصائي تطوير القطاع الخاص مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 3/6/2012.

466. البنك الدولي." تحديث بشأن دعم البنك الدولي لوزارة الإسكان والتعمير." لشهر 5/2012، واجتماع أخصائي تطوير القطاع الخاص مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بتاريخ 3/6/2012.

467. وزارة الزراعة الأمريكية." تقرير أرباح هيئة الزراعة الأجنبية: العراق." بتاريخ 19/4/2012. GAIN.FAS.USDA.GOV/RECENT%20GAIN%20PUBLICATIONS/GRAIN%20AND%20FEED%20ANNUAL__BAGHDAD__IRAQ__4-19-2012.PDF، تم الوصول بتاريخ 13/7/2012.

468. غرفة التجارة الأمريكية/شركة DUNIA FRONTIER CONSULTANTS. "الاستثمار في العراق. 6/2012، صفحة 8.

469. الحكومة العراقية، اجتماع نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاستثمار مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق بتاريخ 31/5/2012.

470. الحكومة العراقية، اجتماع نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاستثمار مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 31/5/2012، اجتماع موظفي هيئة التجارة الخارجية مع المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق، بتاريخ 4/6/2012، مجلس الأعمال الأمريكي في العراق، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق بتاريخ 21/7/2012.

471. وزارة التجارة الأمريكية، "ممارسة أنشطة الأعمال في العراق: الدليل التجاري الوطني للشركات الأمريكية لعام 2012، " الفصل الأول، صفحات 1–2؛ التجارة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية تُصدر بمعدل الاستخدام النهائي المكون من 5 أرقام. " الصادرات الأمريكية للعراق بمعدل رمز الاستخدام النهائي المكون من 5 أرقام. 2011–2002" WWW.CENSUS.GOV/FOREIGN-TRADE/STATISTICS/PRODUCT/ENDUSE/EXPORTS/C5050.HTML، تم الوصول بتاريخ 11/7/2012.

472. ردود مكتب التعاون الأمني– العراق على طلبات البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، رد مكتب التعاون الأمني على طلب البيانات للمفتش العام لإعادة اعمار العراق، بتاريخ 23/11/2010.

473. الحكومة العراقية، مركز الإعلام الوطني، بيان صحفي. "مركز الإعلام الوطني يحتفل بوضع حجر الأساس لمشروع مدينة بيسمايه الجديدة في العراق." بتاريخ 4/6/2012، WWW.INVESTPROMO.GOV.IQ/INDEX.PHP?ID=13&ITEMS=1117، تم الوصول بتاريخ 19/6/2012؛ شركة هانهوا، بيان صحفي "شركة هناهوا توقع على أكبر مشروع تشييد خارجي في كوريا." بتاريخ 24/5/2012.

474. الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل بفوجار، تطبيق أمريكي لعام 2012 المعجم 12665 (الدائرة الخامسة بتكساس 21 يونيو 2012).

اختصارات وتعريفات

هذا الباب يستعرض جميع الاختصارات الواردة في هذا التقرير.

الاختصار	التعريف
ABO	مكتب ميزانية الجيش الأمريكي
ACDI/VOCA	المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعي والمتطوعون في المساعدات التعاونية في الخارج (أحد منظمي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
Ajyal	"الأجيال في اللغة العربية – مشروع دعم التعليم (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)"
AML	مكافحة غسيل الأموال (مستشار)
BBG	مجلس محافظي البث الإذاعي
BCH	مستشفى البصرة للأطفال '
BP	شركة بريتش بتروليم
BPA	اتفاقية الشراء الشاملة
BPAX	ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد
BPD	برميل في اليوم
BSA	ديوان الرقابة المالية
CAP	برنامج العمل الجماعي (صندوق الدعم الاقتصادي)
CBI	البنك المركزي العراقي
CD/OMS	تطوير القدرة/العمليات، والصيانة، والدعم
CEFMS	نظام الإدارة المالية لسلاح المهندسين
CENTCOM	القيادة المركزية الأمريكية
CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين'
CHF	مؤسسة الإسكان التعاوني (أحد منظمي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
CID-MPFU	قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الأمريكي – وحدة مكافحة غش المشتريات الرئيسية
CIO	الإسهامات المُقدمة للمنظمات الدولية (حساب المساعدة الأجنبية الأمريكية)
CMCP	برنامج تصفية ذخائر التحالف
COI	هيئة النزاهة العراقية (المعروفة سابقًا باسم هيئة النزاهة العامة)
CoM	مجلس الوزراء (الحكومة العراقية)
Commerce	وزارة التجارة الأمريكية
Comptroller	مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)
CoR	مجلس النواب (الحكومة العراقية)

الاختصار	التعريف
COS	الجهاز المركزي للإحصاء (الحكومة العراقية) (المعروفة سابقًا باسم الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
CSH	برامج بقاء الطفل والمنح الصحية
CWC	لجنة التعاقدات وقت الحرب في العراق وأفغانستان
DCAA	وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية
DCIS	خدمة التحقيقات الجنائية بوزارة الدفاع
DCMA	وكالة مراجعة عقود وزارة الدفاع
DFARS	ملحق لائحة المشتريات الفيدرالية الخاصة بوزارة الدفاع
DFI	صندوق التنمية لصالح العراق
DG	المدير العام
DHS	وزارة الأمن الوطني
DoD	وزارة الدفاع
DoD OIG	مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع
DoJ	وزارة العدل
DoS	وزارة الخارجية الأمريكية
DoS OIG	مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية الأمريكية
DoT	وزارة النقل
DPA	اتفاق تأجيل القضية
DPM	نائب رئيس مجلس الوزراء
DRL	مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان والعمالة (وزارة الخارجية)
DRMO	مكتب إعادة الاستخدام والتسويق التابع لوزارة الدفاع
DS	مكتب الأمن الدبلوماسي (وزارة الخارجية)
ECA	مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)
EDSC	مركز أربيل للدعم الدبلوماسي
EFT	تحويل الأموال الإلكتروني
EIA	إدارة معلومات الطاقة (وزارة الطاقة)
EIU	وحدة الاستخبارات التابعة لمؤسسة الإيكونوميست
EPC	الهندسة، والمشتريات والتشييد
ERMA	مساعدات الهجرة ولاجئي الطوارئ
ESD	قسم الخدمات والطاقة (القوات الأمريكية –العراق)
ESF	صندوق الدعم الاقتصادي
EU	الاتحاد الأوروبي

الاختصار	التعريف
FBI	مكتب التحقيقات الفيدرالي
FCS	هيئة التجارة الخارجية (وزارة التجارة الأمريكية)
FERRET	فريق التقييم القضائي، والبحث والاسترداد والتنفيذ
FMF	التمويل العسكري الأجنبي
FMS	المبيعات العسكرية الأجنبية
FOB	القاعدة الجوية المؤقتة
FRBNY	المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
GAO	مكتب مساءلة الحكومة
Gbps	جيجابايت في الثانية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GE	شركة جنرال إليكتريك
GOI	الحكومة العراقية
GWOT	الحرب العالمية على الإرهاب
H.R.	مجلس النواب الأمريكي
HESC	مركز هانتسفيل للهندسة والدعم
HJC	المجلس الأعلى للقضاء
HRDF	صندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان
IA	الجيش العراقي
IAA	اتفاق بين الوكالات
IAU	وحدة التحليل والمعلومات المشتركة بين الوكالات (الأمم المتحدة)
ICE	الإدارة التنفيذية للهجرة والجمارك بالولايات المتحدة الأمريكية
I-CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين – العراق'
ICITAP	برنامج المساعدة التدريبية [illegible] التحقيقات الجنائية الدولية (وزارة العدل)
ICS	دائرة الاصلاح العراقية
IDA	المساعدات الدولية في الكوارث
IDFA	المساعدات الدولية في الكوارث والمجاعة
IDP	شخص مُشرد داخل البلاد
IFES	المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
IFF	صندوق حرية العراق
IG	المفتش العام
IHEC	اللجنة العليا المستقلة للانتخابات
IIGC	مجلس المفتشين العموميين في العراق
IMCEN	مركز إدارة المعلومات (الجيش الأمريكي)
IMET	برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي

الحاشية

الاختصار	التعريف
INCLE	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والسلطة المعنية بإنفاذ القانون (وزارة الخارجية)
INL	مكتب مكافحة المخدرات الدولي وشؤون إنفاذ القانون (وزارة الخارجية)
INL/ACCO	مكتب تنسيق مكافحة الفساد التابع لهيئة مكافحة المخدرات الدولية
Inma	"النمو" باللغة العربية - برنامج الأعمال الزراعية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPO	الطرح العام الأولي
IPP	مولد الطاقة المستقل
IRFFI	مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق
IRI	المعهد الجمهوري الدولي
IRRF	صندوق الإغاثة وإعادة اعمار العراق
IRS-CI	مصلحة الإيرادات الداخلية -التحقيق الجنائي
ISCI	المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
ISF	قوات الأمن العراقية
ISFF	صندوق قوات الأمن العراقية
ISPO	مكتب الشراكة الاستراتيجية في العراق
ISRAR	"التصميم باللغة العربية - الحلول العراقية للإصلاح التنظيمي والإداري (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)"
ISX	سوق العراق للأوراق المالية
JCC	لجنة التنسيق المشترك (الحكومة العراقية)
KDP	الحزب الكردستاني الديمقراطي
KRG	الحكومة الإقليمية الكردستانية
LBG	مجموعة لويس برجر
M&E	الرقابة والتقييم
Maharat	"المهارات باللغة العربية - استبيانات التعليم (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)"
MBPD	مليون برميل في اليوم
MCD	برنامج تنمية القدرات الوزارية (وزارة الخارجية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
MCFD	مليون قدم مكعب في اليوم
MEC	الحد الأدنى من القدرة اللازمة
MED	منطقة الشرق الأوسط (سلاح المهندسين التابع للولايات المتحدة)
MEES	المسح الاقتصادي للشرق الأوسط
MEK	مجاهدين خلق
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIM	وزارة الصناعة والمعادن

الاختصار	التعريف
MMT	مليون طن متري
MOD	وزارة الدفاع
MoDM	وزارة الهجرة والمهجرين
MOE	وزارة الكهرباء
MOF	وزارة المالية
MOH	وزارة الصحة
MOI	وزارة الداخلية
MoPDC	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
MOU	مذكرة تفاهم
MRA	مساعدة الهجرة واللاجئين
MSI	الشركة الدولية لنظم الإدارة
MW	ميجاوات
NADR	برامج منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام والبرامج ذات الصلة
NDAA	قانون إقرار الدفاع الوطني
NEA-I	مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق (وزارة الخارجية)
NGO	منظمة غير حكومية
NIC	الهيئة الوطنية للاستثمار (الحكومة العراقية)
NMC	المركز الوطني للإعلام (الحكومة العراقية)
NRRRF	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
NSC	مجلس الأمن الوطني (حكومة إقليم كردستان)
O&M	العمليات والصيانة
OBO	مكتب عمليات المباني في الخارج (وزارة الخارجية)
OCO	عمليات الطوارئ في الخارج
OFDA	مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
OHDACA	المساعدة الإنسانية الخارجية والمدنية في حالات الكوارث
OIG	مكتب المفتش العام
OMA	العمليات والصيانة، الجيش (الأموال)
OMB	مكتب الإدارة والميزانية
OPDAT	مكتب التدريب والمساعدة لتطوير المقاضاة عبر البحار (وزرة العدل)
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
OPIC	شركة الاستثمار الخاص الخارجي(أوبك)
OSC-I	مكتب التعاون الأمني-العراق

الاختصار	التعريف
OTA	مكتب المساعدة التقنية (وزارة المالية)
OUSD(AT&L)	مكتب وكيل وزارة الدفاع (المشتريات والتكنولوجياواللوجستيات)
OUSD(C)	مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)
P.L.	القانون العام
PCO	مكتب المشاريع والتعاقد
PDP	برنامج تطوير الشرطة (هيئة مكافحة المخدرات الدولية في وزارة الخارجية)
PERFORM	تقييم الأداء وإعداد التقارير عن إدارة النتائج (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
PFB	قسم مكافحة غش المشتريات (وكالة الخدمات القانونية للجيش)
PHC	مركز الرعاية الصحية الأولية
PKK	حزب العمال الكردستاني
PRDC	مجلس تطوير إعادة الاعمار الإقليمي
PRM	مكتب السكان، واللاجئين والهجرة (وزارة الخارجية)
PRT	فريق إعادة الاعمار الإقليمي
PUK	الاتحاد الوطني الكردستاني
PX	مخزن تموين
S&P	ستاندرد آند' بورز
SAT	فريق المساعدة الأمنية
SFA	اتفاقية إطار استراتيجية
SIGAR	المفتش العام لإعادة اعمار أفغانستان
SIGIR	المفتش العام لبرنامج إعادة اعمار العراق
SIGPRO	مبادرة المقاضاة للمفتش العام لإعادة اعمار العراق
SIV	تأشيرة الهجرة الخاصة
SOE	شركة مملوكة للدولة
SOFA	اتفاقية وضع القوات
SOI	أبناء العراق
SoL	ائتلاف دولة القانون (برئاسة نوري المالكي)
SOMO	المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط
SPM	المرسى العائم
SPOT	نظام تتبع ما قبل الانتشار المتزامن والتتبع التشغيلي
SRO	عملية الاستقرار وإعادة الاعمار
Tarabot	"الترابط في اللغة العربية - مشروع الإصلاح الإداري (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)"
TFBSO	قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار (وزارة الدفاع)

الحاشية

الاختصار	التعريف
Tijara	"التجارة في اللغة العربية – برنامج النمو الاقتصادي الإقليمي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)"
TIP	الاتجار بالبشر
Treasury	وزارة الخزانة الأمريكية
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاختصار	التعريف
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USAAA	وكالة التدقيق بالجيش الأمريكي
USACE	سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OE	نفقات التشغيل في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OIG	مكتب المفتش العام في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USCBI	مجلس الأعمال الأمريكي في العراق
USCG	حرس السواحل الأمريكي
USCIS	خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية

الاختصار	التعريف
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية
USF-I	القوات الأمريكية-العراق
USG	الحكومة الأمريكية
USMC	القوات البحرية الأمريكية
USML	قائمة الذخائر الأمريكية
USOCO	مكتب عمليات الطوارئ الأمريكي
USRAP	برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة
UXO	الذخائر غير المنفجرة
WHO	منظمة الصحة العالمية